مُحاضرات في السِّياسَة والمعْرِفَة

غسّان تويني



محاضرات في السياسة والمعرفة

غسان تويني



ISBN 2 - 84289 - 018 - 3

الفهرس

مقدمة

بقلم **نوّاف سلام**

كما في افتتاحياته وخطبه وأحاديثه، يطرح علينا غسان تويني في محاضراته التحدي الأصعب.

أوافقته أم خالفته،
أأيدته أم ناقضته،
أشاركته الاستنتاج أم عارضته،
أتبنيت اقتراحاته، أم رفضتها،
فأنت معه في تحدٍ دائم، لانه يتحدى العقلِ، ناهيك، بـ «إحلال القلب في العقل».

والتحدي ليس وليد جرأة آراء تويني وتجدّديتها فحسب، بل هو ملازم لطريقته الجدلية، وسعيه وراء الحوار، بحثًا عن الحقيقة. والأجوبة عنده ليست أجوبة، الا بوصفها احتمالات أسئلة.

المفكر الرؤيوي في غسان تويني المحاضر يتفوق على السياسي المجرَّب، بينما يتنافس فيه الصحافي المتابع للحدث مع الاكاديمي الباحث عن «ماورائيات» الحدث، ليأتي الفيلسوف معلنًا شمولية النظرة التي بها يتفوق على تحليل عالم السياسة. وهو الرجل العملي الذي يبحث عن توازنه مع الانسان المثالي، بحيث لا ينتقص عمله أو تحريضه على العمل، شيئًا من دعوته الى اعلاء القيم.

وحين نقرأ محاضراته، نكتشف منهجًا يحكمها:

تأثر واضح بتصنيف ارسطو «للمقولات»، وأثر لتمييز كانط بين «المفاهيم» و«الصور» و«الاشياء» وتحديده لها. فهو غالبًا ما يستهل محاضراته بالتدقيق في معاني المفردات، وتعريف المصطلحات، أكان موضوعها «الشباب» أو «الرفضية»، أو حتى «الحرية» أو «الديموقراطية».

وهو ابن مدرسة سقراط والجدليّين من بعده، تهمّه العلاقة بين الشيء ونقيضه، وتستوقفه المفارقات الى درجة تأسيس تحليله كله أحيانًا عليها كما في «الحرية وأزمة الديموقراطية في لبنان والعالم العربي»، أو «مستقبل لبنان والواقع العربي».

وتويني، الشديد الحرص على «عمليّة» أسلوبه، لا يجعل التحليل الاكاديمي حدًا، بل يحوّله مدخلاً لمرافعات شرسة دفاعًا عن الحريات، ونقد أكثر شراسة للممارسات السياسية في مستوياتها المحلية، كما في تقويمه لـ «الاستفتاء الانتخابي في الشوف» أو مستوياتها القومية، كما في معالجته لـ «أزمة الحكم بعد النكسة».

ومن سمات منهجه، عدم الاكتفاء بتشخيص العلل. فهو رجل عمل وسياسي «براغماتي» أولاً، يسعى الى الوصول في كل محاضراته الى استنتاجات علاجيّة، حتى وان اقتصرت على خطوط عامة، كما في «أي لبنان في السلام؟».

فكر تويني، كما يتجلّى في محاضراته، ليس نابعًا من «ايديولوجية» ما، تدّعي الشمول أو الكمال، انه فكر «ليبرالي»، نهضوي ومتجدد، وليد الايمان بالحرية والتجربة التراكمية، يسعى الى المعرفة الأوسع والى المجتمع الأفضل.

ولعلّ أهم محاور فكره هي:

أولاً: الحريّة. وهي عنده «حرية العقل» قبل أي شيء آخر («الحكم العربي قبل النكسة وبعدها»). ولأن «الحرية» تعني حريّة «الاختيار»، فهي في «أساس» الديموقراطية. وهي تفترض «المجتمع الحر»، وتتطلب وجود «الاحرار».

أما «التعاقد الاعلامي الحر»، فيعني ان الحريّة «ليست مسؤولة تجاه السلطة، أي سلطة، بل هي السلطة. كل السلطة مسؤولة تجاه الحرية وعن صيانتها». لكنه يرى أيضًا ان لا حريّات بدون شروطها الموضوعية وأبرزها «المجتمع المتحرر من العوز والفقر... والخوف» («الحريّات الاعلامية»).

و«كسب الحريّات» هو الهدف الأول لمعركة «الشباب» («قضية الشباب اللبناني»)، فالحريّة هي «الجوهر» الذي يمنح «الاستقلال» قيمة ايجابية («نحن في المعترك»)، ولا مستقبل للشباب العربي «يصنعه بنفسه» إلا اذا «آمن بالحريّة» («الشباب العربي أمام المستقبل»).

ثانيًا: الديموقراطية. يدور معظم ما كتبه تويني في هذا المجال حول تحليل واقع الحياة السياسية في لبنان ونقدها، دون أن يهمل مكوّنات أزمة الديموقراطية في العالم العربي في بعض محاضراته، لا سيّما في «الحرية وأزمة الديموقراطية في لبنان والعالم العربي».

«متى وضعنا الديموقراطية اللبنانية على المحك، وجدناها وهمًا لا حقيقة»، يقول تويني في محاضرته عام ١٩٥٧ في «الندوة اللبنانية». وحين يعود الى عيوب «النظام اللبناني» في

«الثورة الدستورية، هذه هي» يرى ان النظام اللبناني أدّى الى «جمود سياسي، احتكار للحكم، فساد وافساد، هوة بين الشعب والدولة». أما سبب ذلك، فيحدده تويني في ما كان قد أطلق عليه في «الديموقراطية على المحك» اسم «التعاقد الجهنمي»، أي «الدستور الفعلي غير المكتوب» الذي به يحكم لبنان. وربما كانت بلورة تويني لـ «مادتي» هذا «التعاقد» احدى أهم مساهماته الفكرية في تحليل الحياة السياسية اللبنانية. يقول:

«هو تعاقد بين الشعب كناخب وبين متسلمي السلطة، يمثل الشعب الناخب في هذا التعاقد نوابه أيًا كانوا، ويمثل السلطة ماسك زمامها أيًا كان. والعقد بسيط مؤلف من مادتين:

ـ المادة الأولى، يضع النواب بموجبها أنفسهم تحت تصرف السلطة، يسايرونها ويسيّرون أعمالها، ويستّرون عليها، ويتسترون.

ـ والمادة الثانية، تضع بموجبها السلطة تحت تصرف النواب أجهزة الدولة بكاملها من البوليس حتى القاضي، بحيث يضمن النواب اعادة انتخابهم عن طريق ما يؤدون لناخبيهم، عبر السياسة، من خدمات».

أما نتائج «التعاقد» هذا ومفاعيله فهي الآتية:

«بموجب هذا التعاقد الجهنمي، يُفرض على النائب أن يكون مختار ضيعة وسمسار وظائف، ومخلّص معاملات، فضلاً عن كونه حكواتيًا، بحيث يستحيل عليه أن يكون من يجب أن يكون: وكيلاً عن الشعب وقائدًا له ورقيبًا باسمه.

فحين يطالب النائب بالتطهير، عليه أن ينسى ما يطالب به، ليرتّب الصفقات ويدبّر الوظائف... أو لا يُنتخب! واذ يتغنى النائب بالعدالة، ويطالب بحصانات القضاء، نجده يهرع لاخراج فلان من السجن أو ادخال فلان اليه... حتى لا يُخذل في الانتخابات.

وعلى الوزراء والرؤساء كذلك، بموجب هذا التعاقد، ان يقولوا ما لا يعتقدون، وأن يفعلوا غير ما يقولون... فاذا جاء في بيان وزاري ان الحكومة تعمل للاصلاح، عنى الاصلاح، أو هو استحال، ارضاء للمحاسيب وانتقامًا من الأخصام، فضلاً عن كونه مجال الاثراء الأرحب».

ثالثًا: التاريخ. يدعو تويني الى اطلاق حرية العقل في نقد «الأوهام» وهدم «الأساطير» ومقاومة «الخرافات» التي تغذّيها أنظمة الحكم العربية المأزومة، وبها تتغذى. وأبرزها فكرة ان التاريخ «قَدَرٌ» محتوم، وفيه «عدلاً» أو «ظلمًا»، أو حتى ان للأمم عليه «حقوقًا» («أزمة الحكم بعد النكسة»).

التاريخ عند تويني «تحد وجواب» بحسب مفهوم أرنولد تويني («قضية الشباب اللبناني»). وهو تطلّع الى المستقبل، وفعل بناء و«ابتكار» و«اختراع». ذلك ان «الحضارة وحدها تجعل للأرض تاريخًا وتدخل بالحكم أبواب التاريخ». («الحكم العربي قبل النكسة وبعدها»).

رابعًا: المعرفة. حيث ان «لا معرفة بلا حريّة» عند تويني، فهو يرى «توأمة متلاحقة ديالكتيكيًا بين المعرفة والحرية، ثم بين الحرية والمجتمع، وأخيرًا بين المجتمع والمعرفة» («والحق تعرفون... في المعرفة والحريّة»).

ولأنه يشدّد على أهميّة المعرفة في بناء المستقبل، فهو يدعو الى «التواضع أمام ما نعرف كما أمام ما لا نعرف» محذراً من «تجبّر المعرفة»، الذي هو «أسوأ من تجبّر القوّة» («الأسوار التي حطمها التاريخ»).

خامساً: الاصلاح. منذ مطلع حياته العامة، وغسان تويني يبحث ويسأل عن السبل الكفيلة بكسر دائرة «التعاقد الجهنمي» الذي به يُحكم لبنان.

ويرى الجواب مرّة في «بيركليس ما» يقيم حكم «المواطن الأول» («الديموقراطيّة على المحك») ومرة بـ «الصفوة الشعبيّة» و«الحركات الشعبية الثوريّة»، («مواضع الضعف في المجتمعات الحرة») ليعود الى تجربته مكتشفاً ان المطلوب بات «قيام أقلية برلمانية واعية متحركة ومتجاوبة مع الأكثرية الشعبيّة ـ ولو صامتة ـ قادرة على استنطاقها بالوسائل الديموقراطية المشروعة ـ بما فيها التظاهرات والاضرابات»، وان «الثورة» المطلوبة هي ثورة «في» الدستور من حيث «توسلها الشرعية» وليست «ضد الدستور أو ثورة عليه» («الثورة الدستورية، هذه هي»).

غير ان كل محاولات تويني الاصلاحية اصطدمت بمنطق «التعاقد الجهنمي» الذي كان هو أدق من حلل عناصره وأفضل من شرح آلياته.

مأساة غسان تويني المفكر المحاضر ـ وهو النائب والوزير والسفير السابق في دولة «التعاقد الجهنمي» ـ مأساته مع قضية الاصلاح، الذي يكاد أن يصبح أحجيّة الحياة السياسية اللبنانية، تعبّر في آن عن عمق مأزق النظام السياسي اللبناني ومدى جهل معظم حكامه وفسادهم، وعن أزمة مريدي الاصلاح في هذا البلد. وربما كانت في كلماته نفسها، بلاغة الأزمة حين يقول:

«يطلبون من التاريخ اكثر مما يعطون، والتاريخ... هو أن تجيء النتائج بنسبة الأسباب».

كانون الثاني ١٩٩٧

مُحاضَرات في السّياسة والمعَرفة

١





لبْنَان : النّظام وَإصْلاحُه

قَضِيَّة الشَّبَاب اللبْنَاني

محاضرة أُلقيت في «الندوة اللبنانيّة»،
قاعة المكتبة الوطنيّة، من ضِمن سلسلة اشترك فيها شارل حلو
وشارل عمّون وجورج نقّاش.

١٩٥٠/٣/٢٠



الأسبوع الأسبق كان في لبنان اسبوع الشباب...

اسبوع الشباب، على ما في الشباب اللبناني من متناقضات!

ففي اليومِ الذي كان يطلق فتى من عين عنوب الرصاص على رئيس الوزراء، مسجلاً على لبنان المحاولة الأولى للاغتيال السياسي، كان طلاب بيروت يتظاهرون أمام دور السينما للحؤول بين الناس وبينها، بغية تخفيض أسعار خبزهم الثقافي الهزيل.

متناقضات تجعلنا نتساءل، ونحن نهم ببحث قضيّة الشباب اللبناني، هل لهذا الشباب قضيّة، وماذا يجمع بين هذا الشباب: بين فتى عين عنوب الذي دخل التاريخ وهو يلج باب النظارة، وفتيان معهد الحقوق الذين دخلوا النظارة نفسها، برفقة وزير التربية، ومضوا ينشدون «كلنا للوطن»... كأنهم اوقفوا في سبيل الوطن، وحريّة الوطن، ورغد الوطن؟

سيداتي، سادتي،

معاذ الله ان تصبح قضيّة الوطن وقضيّة الشباب اللبناني، قضيّة اغتيالات سياسيّة.

ولكنكم تقدّرون ولا ريب ان من حقّنا على جيل علّقنا عليه آمال الخلاص،

ان نسأله، وقد وقف يصرخ «خفّضوا أسعار السينما، نريد ان ننتهي من استعباد اصحاب السينما» ثم ينشد كلنا للوطن ـ من حقنا ان نسأله: هل تحرير الوطن متوقّف على خلاصنا من استعباد اصحاب السينما؟ الا يطلب منا الوطن غير السعي لتوفير ١٥ قرشاً من «خرجيّتنا»؟

من حقّنا على الشباب ان نسأله: اين انت ايّها الشباب، إلام انت صائر، ماذا تريد، ماذا تريد ان تفعل وكيف تريد ان نكون كلنا للوطن؟

من حقّنا على الشباب ان نسأله: الى اين انت ذاهب، ايّها الشباب، ولماذا تتعلّم ولماذا تنتظم في الجمعيّات والمنظمات والأحزاب، وفي سبيل أيّة معركة تعدّ نفسك، وهل أعددت نفسك؟

بل من حقّنا عليه ان نسأله: ايّها الشباب، هل لك قضيّة، وهل تريد ان تخوض معركة، ضدّ من، ومع من؟

سيداتي، سادتي،

المحاضرة عمل علمي، وقد علّمنا أرسطو ان نبدأ كل سعي نحو المعرفة بتحديد معطيات الموضوع الأولية. فلندع توفيق حمدان جانباً مع سجّانه، ولنترك طلاّب بيروت ينعمون بتعرفة السينما المخفضة، لنلج ما هو أولى منهم وأهمّ.

سيداتي، سادتي،

ما هو الشباب، ومن هم الشباب؟

ما هو الشباب اللبناني، وهل يحسب على لبنان شباب حملوا السلاح ضدّ لبنان؟

هل للشباب قضيّة قائمة بذاتها، مستقلّة عن قضيّة الشعب الذي ينتمون اليه؟

هل ثمّة قضيّة بوسعنا ان نسمّيها، علميًا، قضيّة الشباب اللبناني؟

هل من قضيّة يجتمع فيها هذا الشباب، بشتّى نزعاته وميوله، بل وطوائفه، وعلى اختلاف مؤسساته وجمعياته، وبالرغم من خروج بعضه على لبنان ولو جغرافيًا؟

يقول ارنولد طوينبي، فيلسوف التاريخ، ان الحضارات تنمو بموجب ناموس التحدّي والجواب: المجتمع تتحدّاه عوامل، مادّية أو معنويّة، فإذا هو ردّ التحدّي، كانت له حضارة، وإلاّ، زال من الوجود. اما العنصر الفعّال في المجتمع، وقل العنصر التقدّمي ـ باذن من طوينبي ـ، فهو العنصر الذي فيه قابليّة التحدي. ويوافقنا طوينبي اذا قلنا ان العنصر الذي يتحلى بهذه القابلية، العنصر الذي تفيض حيويّته على المجتمع، والذي تشد قوّته المجتمع الى مواكب التاريخ، هو عنصر الشباب.

أهرطقة ما أقول؟

كلا ... اني اعلم ان التاريخ من صنع العقل، وان اكبر كبار التاريخ، تاريخ الحضارة والثقافة، هم اصحاب الحكمة أسياد المعرفة الذين شابوا في المعترك. ولكن العامل الفعّال في التاريخ هو الشباب.

ثم، من قال ان الشباب عدو العقل والحكمة، بل من قال ان الشباب يُعرف بلون الشعر؟

الشباب، كالبروليتاريا في الديالكتيك الماركسي التي هي اكثر ما تكون قوة في يد أبطال من الطبقة البورجوازيّة ادركوا ناموس التطور الصحيح ووضعوا انفسهم في تيّار التقدّم ـ الشباب قوّة في يد من قد يلحقه الشيب وهو بعد في حلبة النضال.

سيداتي، سادتي،

لقد رزح مجتمعنا تحت عبء الاستعمار مئات السنين، بعد ان فرغ من تأدية رسالة يجلّها الغرب اكثر مما نجلّها نحن، فجاء الغرب يصفعنا بتحدٍّ أعنف ما يكون التحدّي. جاء الغرب يطل علينا بثورات في سبيل حقوق الانسان، وبدول تحرر فيها الشعب، وبنظم للحياة السياسيّة، منوّرة هياكلها بالمثل، وبثقافة ينبع فيها العقل ويفيض منها الشعور ـ يطل علينا بذلك كله، وفي يده سلاح الرصاص والمال، وكأنّه يقول: انا قلعة من الحضارة والتاريخ، اريد ان استثمركم، فماذا تقولون، وقد استسلمتم لاستثمار من هو دوني قوة ورقيًا؟

فماذا قلنا للغرب؟

من ذا الذي ردّ تحدّي الغرب؟

انهم الشباب، الشباب الذين شابوا في معركة الشباب، هبّوا يستخلصون من سلاح الغرب سلاحًا، ومن ماضينا ذخرًا، ليدعوا الشعب الذي هم منه الى التحرّر والتقدم.

فابراهيم اليازجي الذي أطلق صرخة النهضة العربية، واسكندر العازار الذي حُكم عليه بالنفي ثلاث مرات، وأديب اسحق الذي انشأ ثلاث جرائد في مصر وباريس دفاعًا عن حقوق العرب، والياس الكركبي الذي كانت قصائده دعوة صريحة الى الثورة والنهوض العلمي، وخليل الخوري مؤسّس الصحافة الحرّة في لبنان وسوريا، وخليل غانم المجاهد في سبيل الدستور، وسليم سركيس الذي تحدّى عبد الحميد في مقالاته الناريّة، والأمير أمين محمد ارسلان الذي أثار الرأي العام الأوروبي ضد تحكّم العثمانيّين بالعرب، ـ هؤلاء وغيرهم من أعلام النهضة الأدبيّة التي أيقظت الشعور الوطني وكانت أساس النهضة السياسيّة، هؤلاء جميعًا بدأوا نضالهم في الجمعيّات والصحف وهم فتيان، لم يحل صغر سنّهم دون احترام الأمّة

لهم، بل كان لهم من عزيمة الشباب وجسارة الشباب ذخراً استمدّت منه الأمّة حيويتها، في وقت كان الشعب غريباً عن كل ما يسمّى مثلاً وطموحاً، يكتفي من الحياة السياسية بالرضوخ لأوامر الدولة العليّة.

شباب هم هؤلاء، أفلا يجوز لنا ان نقول ان الشباب هم غير عامّة الشعب، وان لهم قضيّة خاصّة، جامعة، مهما اختلفت نزعاتهم ومشاربهم؟ وهل نخطئ اذا قلنا ان الشباب عنصر الأمّة الفعّال، وانه القوّة التي تدفع بالمجتمع صوب النور، انه القوّة التي تحرّر المجتمع؟ هل نخطئ اذا قلنا ان قضية الشباب هي دوماً قضيّة المثل التقدّمية؟

إن دور الشباب اللبناني او العربي بوجه الإجمال، في نهضتنا الأولى، لم يكن بدعة. فمعارك التحرّر هي معارك الشباب. وفي التاريخ ان أول معركة تحرّر قام بها شباب أثينا، وأن سقراط تطلّع الى الشباب ليحرّر الانسان من نفسه... ولو لم يكن في المسيح الوهيّة، لقلت إن أعمق معركة تحرّر عرفها التاريخ، قام بها شاب من الناصرة لم تدعه قوى الطغيان والجهل يبلغ شيخوخته، شأن معلّم الإغريق الذي كان له، مسناً، شرف الإعدام بتهمة تضليل الشباب وإغرائه!

سيداتي، سادتي،

ليس هنا مجال تأريخ دور الشباب في بناء العالم وتقدّم الحضارة. فالطريق التي سلكها الشباب حتى وصلوا الى طرفة القرن العشرين، قرن منظّمات الشباب، طويلة شائكة. ويكفينا أن نشير، من جهة، الى أن الأساس التاريخي للمنظّمات الحزبيّة التي بنت أقوى الدول الحديثة وسادتها زمناً ولا تزال تسود بعضها، هو دور الشباب في الثورات المسلّحة. فعظمة موسوليني ولينين ثم هتلر هي أنهم، في عصر العلم، جهزوا، في هياكل من فولاذ، القوى التي كان واشنطن او روبيسبير او مازيني، يرضاها فوريّة عفويّة.

وعلينا، من جهة أخرى، ان ننوّه بأن المنظّمات الحزبيّة هذه ابتعدت كثيراً، في الشكل والجوهر، عن الأحزاب التي عرفتها سياسة القرن الثامن عشر والتاسع عشر، فأصبحت متحداً شبه ديني، له شرائعه وله عقيدته التي لا تقتصر على فلسفة للدولة وبرنامج سياسي منبثق منها، بل تشكّل نظرة كلّية الى الحياة والكون. لم يخطئ المؤرخ الذي قال ان الثورة الفرنسيّة ثورة دينيّة، ولم يخطئ المؤرّخ الذي رأى في الدولة القومية عودة الى الوثنيّة، وثنية جديدة تؤلّه الأمّة وتجعل من الأبطال القوميّين قدّيسين في تلك الكنيسة المستحدثة التي تسمّى دولة أو حزباً.

أما الدولة الديموقراطيّة فإنها لا تزال مؤسّسة من عهد غابر، تقاوم هذا التيّار الجديد وتقاوم تيّاراً أعنف منه محاذياً له، هو تيّار الاشتراكيّة والشيوعيّة.

سيداتي، سادتي،

من مفارقات الديموقراطيّة في لبنان أن ليس في لبنان أحزاب ديموقراطيّة تمثل دورها في الانتخابات. ومتى علمنا ان الأحزاب هي حجر الزاوية في النظام الديموقراطي، وانها الضمانة الكبرى لشعبيّة الحكم، وبالتالي الصلة الحيّة بين الناخبين ونوابهم، ومن ثم بين النوّاب والحكومة، وبين الحكومة ورئيس الدولة ـ متى علمنا ذلك أدركنا السرّ في فشل الديموقراطيّة عندنا.

ليس من يجهل ان ديموقراطيّتنا هي نظام دستوري مخطوط، نُقل عن الغرب فبقي النظام نظاماً نظرياً لا يطبّق لأن المؤسسات الشعبيّة التي تحيي النظام وتضمن فعاليّته، لم تقتبس في بلادنا عن الغرب الديموقراطي.

ألم يكن من الطبيعي، والحالة هذه، أن تنشأ في لبنان هيئات تدّعي تصحيح النظام، وإصلاح الوضع حيث يمكن النظام ان يصطلح؟ بل، ألم يكن من الطبيعي ان تنشأ هيئات تستمدّ من يأس الشعب من الديموقراطيّة قوةً لمقاومة الديموقراطيّة نفسها، وتتّخذ من فشل الديموقراطيّة اللبنانيّة حجّة ضدّ الديموقراطيّة اطلاقاً؟ ثم، ألم يكن من الطبيعي ان ننقل عن الغرب، وقد تعوّدنا الإلتفات اليه في أزماتنا، نُظُماً أنشأتها بلاد غربيّة تخطّت الديموقراطيّة، فنسعى لتطبيق هذه النظم عندنا قبل ان نكون قد بلغنا الديموقراطيّة وعصرنا الخير الذي فيها؟

كلّ ذلك يبدو طبيعيًا لمن يتعمّق قليلاً في درس الأوضاع اللبنانيّة بين عام ١٩٢٦ وعام ١٩٣٥. ويبدو طبيعيًا، بالتالي، ان يكون الذين ردّوا التحدّي، مرة أخرى، تحدّي الديموقراطيّة الممسوخة، شباباً جعلتهم النظم السياسية العرجاء يكفرون بلبنان نفسه فينشئون في بيروت الحزب الشيوعي السوري، والحزب السوري القومي.

أما النظام الديموقراطي، فقد ظلّ ألعوبة بيد الجيل الحاكم وجمعيّاته السياسيّة التي لم تقارب يوماً نُظم الديموقراطية الصحيحة. بل الغريب أنها اضطرت، هذه الحكومات، لتنشيط منظّمات شباب لبنانيّة أُنشئت لمقاومة الأحزاب غير اللبنانيّة، وذلك في نطاق الأوضاع الانتدابيّة، وبالإستناد الى القوى التي جاءت تلك الأحزاب تزيلها باسم الاصلاح، والتي لا يقرّ ضرورتها اللبنانيون عامّة الا في السرّ... كأنّ أحداً لا يعرف السرّ!

سيداتي، سادتي،

الشباب يُحبّ الصراحة، وقبل ان نسير بعيداً في دراسة قضيّة الشباب اللبناني، اسمحوا لي ان أعود الى محاضرة الأستاذ شارل عمّون فأستشهد بأنّه لم يقم في لبنان غير حزبين اثنين، كلاهما لا لبناني. ولا ريب أن الصديق شارل يأذن لي بأن أتساءل عنه: لماذا لم يقم في لبنان حزب لبناني، على نحو الحزب الشيوعي

او الحزب السوري القومي، يثبت حيويّته وجدارته بتمثيل الفكرة اللبنانيّة؟

إن مقياس حيوية المؤسّسات السياسيّة هو حقيقتها، أو بالأحرى مطابقة عقيدتها للواقع من جهة، ومطابقة برنامجها لضرورات الأمّة من جهة أخرى، ثم كفاءة القيّمين على أمرها. فإذا لم يقم اي حزب لتمثيل فكرة قوميّة معيّنة فذلك اما لأنّ تلك الفكرة غير قابلة للحياة، وليست فيها مقوّمات النضال السياسي، او لأنّها مبلورة في دولة دقيقة النظام استكملت نضجها السياسي ورقيّها. فلأيّ السببين لم ينشأ حزب لبناني؟

لن أتجنّى على وطني لبنان، فأتسرّع في الجواب على هذا السؤال كأن أردّ عدم قيام الحزب اللبناني المنشود الى افتقار الفكرة اللبنانية لمقوّمات النضال السياسي، ما دامت الدولة التي تجسّد هذه الفكرة لم يكتمل نضجها بعد... وقد يكون الجواب الصحيح أن الفكرة اللبنانيّة لا تأتلف مع التنظيم الحزبي القومي الذي نحن بصدده. وفي هذه الحال نرى ان منظّمات الشباب اللبناني، الوطنية في ظاهرها، الطائفيّة في تكوينها، تجني على لبنان لأكثر من سبب، وليس أقلّ هذه الأسباب خطورة كون هذه المنظّمات تجسّد عللاً شعوريّة معروفة كان بوسعنا التغلّب عليها بسهولة نسبيّة عندما لم تكن الا قوى شعوريّة وحسب... اما وقد أصبحت قوى مؤسسة، فالمسألة تبدو أخطر، بل ان استمرار هذه المنظّمات يشكل خطراً على لبنان، لأنّها تحجّر وضعاً فاسداً وتعيق تحطيم قيود يخجل اللبنانيّون من المجاهرة بضرورة استمرارها.

سيداتي، سادتي،

قد يتبادر الى الذهن أنني أدعو الى تأليف حزب جديد يجمع في صفوفه الشباب جميعاً، فأتمشّى بذلك على خطى صاحب تلك الدعوة الذي ساءته كثرة الأديان فجاء يؤسّس ديناً يجتمع فيه البشر كافة، وكانت النتيجة انّه أنشأ ديناً جديداً زاد الوضع سوءاً.

إنني أخشى ان يزيد إنشاء حزب جديد في لبنان الوضع اللبناني بلبلة، ولن يكون لحزب جديد ينشأ اليوم في لبنان اي حظ في النجاح، الا اذا كان، كحزب الكتلة الوطنيّة، تجسيداً لتيّار سياسي قديم يجدّد نفسه. أمّا الأحزاب التي نشأت بعد ان توزّع معظم الشباب اللبناني في منظّمات وأحزاب، كحزب الاتّحاد الجمهوري، والحزب التقدّمي الاشتراكي، فانها، على تفوّقها بنقاوة التفكير وسلامة النظم، لم تصب من النجاح الا النزر اليسير.

والحقيقة التي تكمن وراء هذه المظاهر هي ان توزّع الشباب اللبناني في الأحزاب والمنظّمات وصل الى فترة استقرار قاربت التحجر. اما الشباب الذي طلع في السنين الأخيرة فأكثره ينصرف عن الاهتمام بالشؤون الوطنيّة لأن اختباراتنا

الأولى في حقل الاستقلال قد تركت في نفسه أثرًا مريرًا شتّان بينه وبين نفسيّة المقاومة التي كان يولّدها في الشباب تعسف السلطات المنتدبة والسلطات التابعة لها. فالطلاّب الذين نزلوا الى الشارع في تشرين ١٩٤٣ يصعب عليهم او على أكثرهم، وقد رأوا ما آل اليه هذا العهد، ان يعودوا الى مدارس الجهاد السلبي ضد سلطات وطنيّة هي بنت الجهاد السلبي ذاته.

أفنستغرب اذًا هذا التقلّص الذي مُنيت به منظّمات شباب كانت تحمل لواء الوطنيّة في مطلع عهد الاستقلال؟ أنستغرب ان يكون بعضها قد خضع لقرار المنظّمات وكأنّه يرحب بهذا القرار يحرّره من واجب بات عبئه ثقيلاً؟ أين النجادة، وأين الطلائع، وأين النهضة، وأين الغساسنة؟ اما الكتائب اللبنانيّة فحائرة بين أن تصبح حزبًا وبين ان تبقى كتائب بالرغم من قرار سلطات لا تريد الكتائب مقاومتها.

والواقع ان قرار الحكومة بحل منظّمات الشباب والأحزاب شبه العسكريّة أمر طبيعي لأنّ هذه الأحزاب وتلك المنظّمات تتنافى مع كيان الدولة الديموقراطيّة، فهي دول ضمن الدولة، كان لوجودها مبرّر في العهد الإنتدابي عندما لم تكن للشباب دولة تنبثق من إرادتهم ويطمئنّون اليها. ان الأحزاب شبه العسكريّة ومنظّمات الشباب إمّا ان تكون سلاحًا ضد الدولة او آلة بيدها. ولم يكن بإمكان الدولة أن تجعل هذه الأحزاب والمنظّمات آلات بيدها، فهل نلومها إن هي شاءت أن تحطّم السلاح الموجّه ضدّها؟

سيداتي، سادتي،

لو كانت الديموقراطيّة في لبنان ديموقراطيّة لما واجهنا في لبنان قضيّة الشباب! فالديموقراطيّة هي انتقال السلطات بالأساليب السلميّة من يد تمارسها الى يد يعتبر الشعب انها باتت اجدر بممارستها. والأحزاب الديموقراطيّة ليست المؤسّسات التي تؤمّن استمرار هذه اللعبة في نطاق الدستور فحسب، بل هي مدرسة يتأهّب فيها الساسة جيلاً بعد جيل لممارسة السلطة.

إنها معبر الانتقال بين الجيل الحاكم والجيل الطالع. فانعدام الأحزاب الديموقراطيّة في لبنان وغير لبنان، لا يولّد أزمة دستوريّة فحسب بل يخلق أزمة جيل توّاق الى الخدمة العامّة يصطدم باحتكار الجيل الحاكم لمرافق الحياة العامة. ومن هنا تنشأ المنظّمات الثوريّة التي لا تقصد الى قلب الحكم فحسب، بل تهدف الى إقامة نظام حكم تحتكر معه السلطات، فلا يبقى، بعد وصولها الى الحكم، من سبيل لانتقال السلطات من يدها الى أيدي سواها، غير الانقضاض عليها والثورة.

ان مشكلة الوصول الى الحكم تفوق أهميّة، من الناحية النظريّة والعمليّة، مشكلة العقيدة في تنظيم الأحزاب. والحزب الذي يقول ان غايته ليست الوصول

الى الحكم يكذب على الناس، اذا كان مرائيًا، ويخدع نفسه اعتباطًا، اذا كان مخلصاً. والاخلاص هنا لا يؤهّله، بحد ذاته، لثقة الشعب به! اما الذين لا يريدون من نشاطهم السياسي غير إعداد الشباب للحياة العامّة، دون السعي لإبلاغه الحكم، فعليهم ان يتخلّوا عن الإدعاء بالحزبيّة ـ والحزبيّة سبيل الى الحكم.

ان الحكم هو الآلة التي بها تُرتّب حياة الأمّة وتحقّق غاياتها وتُصان مصالحها، ويُرسم مستقبلها. فالذي يريد ان يخدم الأمّة عليه ان يصل الى الحكم، وواجب الإخلاص عليه ان يصارح الأمّة بذلك.

سيداتي، سادتي،

قد يُقال إن شبابًا كثيرين وصلوا الى الحكم ولم يفعلوا شيئًا غير ما فعله الذين سبقوهم والذين لا يزالون رفاقًا لهم في الحكم. فهل يصح ان نصوّر وصول الشباب الى الحكم على أنه سبيل خلاص هذه الأمة؟

أمّا الشباب الذين وصلوا الى الحكم، وبقوا في الحكم، فلم يصلوا إلا لأنّهم تخلّوا عن شبابهم، وقبلوا ان يكونوا كهولاً في قيافة شباب...

ثم انهم وصلوا الى الحكم لا باسم الشعب، ولا باسم الشباب، بل باسم ما يشكو منه الشباب: باسم الاقطاع. والذي نريده من الشباب، ويريده الشباب من نفسه هو ان يجيء الى الحكم أُناس باسم الشعب، هم حرب على الاقطاع، حرب على الطائفيّة، وحرب على الاستغلال.

الشباب لا يريد الاستغلال، الشباب لا يريد الطائفيّة، والشباب لا يريد الاقطاع. لا يريد، لأنّه لا يمكن ان يريد بوصفه شبابًا... ولن يكون شبابًا اذا أراد.

لا ريب ان في صفوف الشباب من يطمح الى الحكم طموحًا يجعله يسخّر في سبيل وصوله القوى التي يثور عليها الشباب. فلماذا لا يكون هذا البعض ممثّل الشباب الحقيقي؟ لماذا نعتبر ان للشباب اطلاقًا، رسالة ايجابيّة، وهل يحقّ لنا ان نستبشر خيراً بوصول الشباب الى الحكم؟

ان الذي يتطلّع الى الجهد الذي بذله الشباب في سبيل هذا البلد، لا يشك هنيهة في أن جعل الشباب رسالة ليس اعتباراً نظريًا مجرداً عن الواقع... ولا يتردّد من يدرس أحوال الشباب، من جهة أخرى، في التخوّف على الشباب من تكاثر الذين لا يؤمنون برسالة الشباب في صفوف الشباب أنفسهم! ولكن تكاثر الشباب الذين يقلبون الشفة حيال مستقبل لبنان حجّة على الجيل الحاكم، جيلٍ لم يعرف كيف يتعهد الجيل الطالع، كيف ينمّي بل كيف يحافظ على مثاليته التي كانت تفيض إرادة ونشاطًا.

ليست الحيويّة ما يعوز شبابًا يتظاهرون في سبيل تخفيض أسعار السينما... وليس الادراك ما يعوز شبابًا لا يجرؤ حتى الفاسد منهم على المجاهرة بالتحيّز

للاقطاعيّة والطائفيّة والاستغلال. فماذا يعوز شبابنا إذًا؟

ان ما يعوزه هو المثاليّة الصحيحة، هو الايمان المطلق بفكرة سامية تساوي الحياة نفسها، ويكفل له تحقيقها الحياة الفضلى.

والظاهرة الأولى التي تلازم الشباب اللبناني هي الحيرة: الشباب اللبناني هو، على حدّ تعبير موريس باريس، مقتلع الجذور، يتخبّط وسط تيّارات متضاربة متكاثرة يدّعي كل منها لنفسه ولاءه التام، ولم يقدّم واحد منها بعد مثاليّة او عقيدة تتيح له كسب معركة الشباب، او توفّر له العناصر الكفيلة بكسب تلك المعركة.

سيداتي، سادتي،

يقول الاستاذ صلاح لبكي في مقال له عن الشباب ومستقبل لبنان: «ان العلّة الكبرى في حياتنا السياسيّة، بل ان العلل التي تتحدّر منها مصائبنا الأخرى جميعًا هي ان الذين يحكمون اليوم مستعدّون ان يحكموا باسم كل الفلسفات او بدون أيّة فلسفة، وانه يوم تزول هذه العلّة، اي يوم تُسند مقاليد الحكم الى أهل عقيدة ونهج تكون قد زالت علل كثيرة.»

ان مهمّة الشباب الأولى هي زحزحة هؤلاء الذين كانوا يحكمون باسم كل الفلسفات، والذين ـ وقد اضطررناهم ان يحكموا باسم فلسفة ـ أبوا إلاّ ان يحكموا باسم فلسفة التعسّف والضغط على الحرّيات، وكأنّهم باتوا يشعرون بقرب انتصار الشباب عليهم، وقل انتصار الوقت... الانتصار المحتوم!

ولكن السؤال الذي يتبادر الى الذهن فورًا هو الآتي: باسم اية فلسفة يجب ان يزيل الشباب هؤلاء، هؤلاء الذين نعيّرهم بانهم يحكمون باسم جميع الفلسفات؟

ان قضيّة الشباب اللبناني هي ان ليس للشباب فلسفة لبنانيّة يجتمع على الايمان بها، او على الأقلّ تجتمع أكثريّة كافية لضمان نجاح هذه الفلسفة في معركة السياسة. فعلى أي أساس اذًا يطلب من الشباب اللبناني ان يخوض غمار المعركة؟

الجواب يقدّمه لنا التقليد الشيوعي عندما يتحدث عما يسميه البرنامج الميسور، او برنامج الحد الأدنى (programme minima). وقد أثبت تاريخ النضال الحزبي ان اجتماع أحزاب متباينة في محالفات على أساس برامج ميسورة كان ممكنًا في بلدان تركيبها الحزبي اكثر تعقيدًا من تركيب بلادنا. فلماذا لا يكون ذلك ممكنًا عندنا، خصوصًا ان الذي يطالع برامج الأحزاب التي نشأت في لبنان يجد فيها إجماعًا او شبه إجماع على نقاط عديدة، منها وجوب القضاء على العلل الأساسيّة الثلاث: الاقطاع والطائفيّة والاستغلال.

امّا جمع الشباب على اختلاف هيئاته المنظّمة حول برنامج من هذا النوع فليس بالعمليّة السهلة، ولن يتمّ على كل حال بصورة اصطناعيّة، كأن يقوم من

يوجّه الدعوة فتلبّى دعوته.

إنها الأحداث سترغم الشباب على الاجتماع، وعلى رسم أسس اجتماعهم وصوغ الأهداف التي من أجلها يجتمعون. وغنيّ عن القول ان الدور الأهمّ في عمليّة الجمع هذه، يلعبه هؤلاء «الوحيدون» الذين تحدّث عنهم شارل عمّون، مطالبًا إيّاهم بالاجتماع في حزب أو شبه حزب. والواقع ان قيمة هؤلاء هي انهم خارج المعمعة الحزبيّة، يمكّنهم تجرّدهم من ان يحكموا بين شتّى الفئات وان يقربوا في ما بينها فيبلوروا هم قضيّة الشباب اللبناني.

اما الشرط الأوّل لبلورة قضيّة الشباب اللبناني فهو أن يؤمن الشباب بان الفروقات التي بين جماعاته هي اقل بكثير من التي تفصله مجتمعًا عن الجيل الحاكم، معارضًا كان او قابضًا على الزمام.

والشرط الثاني هو ان يؤمن الشباب بأن كل حيف ينزل بفئة منه، ينزل به ككل.

والشرط الثالث ان يؤمن الشباب ايمانًا راسخًا بأن ضمانة بقائه وتأديته رسالته هي تمتعه بالحرّيات المطلقة ــ وبالتالي ان يؤمن بأن الهدف الأوّل لمعركته هو كسب الحرّيات.

ان الحرّية التي علّمنا القرن الثامن عشر، قرن الثورات وحقوق الانسان، ان نؤمن بها وننشدها، ليست كيانًا جوهريًا، إن هي الا كيان شكلي او بالأحرى جوّ رحب يتيح للانسان مجال تحقيق مثله العليا. ولئن كان هيغل قد عاد بنا الى مفهوم الحرّية القيمي الذي يعني ان الحرّية حق وخير وجمال، فالنضال الذي نحن بصدده لم يصل بنا بعد الى المرتبة الهيغليّة، ولا يمكن الشباب ان يجتمع اليوم على المطالبة بحرّية تكون غير الحرّية السلبيّة، حرّية النضال نفسه.

ان الفلسفة الوحيدة التي نطالب الشباب بأن يجيء باسمها الى حلبة الحكم هي الايمان بالدولة وبالحكم الصالح. وان هذه الفلسفة، على سلبيّتها، كسب ايجابي للبنان لأنّها الأساس الذي بدونه لن يقوم في لبنان اي بناء ايجابي صحيح.

ان الايمان بالدولة هو أخطر ظاهرة في العالم الحديث. انه، في آن واحد، سبيل تحرّر الانسان من الطبيعة، وسبيل تخلّي الانسان عن حريّته. ولكن الوضع اللبناني يجعل الايمان بالدولة بمثابة خشبة خلاص من فوضى التضعضع القومي والميوعة الأخلاقيّة وامراض استغلال الحكم. ولا خطر على اللبنانيّين، وعلى الشباب اللبناني، ان هم آمنوا بالدولة، ان تصبح الدولة دولة كلّية تقضي على الجهد الفردي وعلى حرّيات النمو والتعمير التي تدفع بالتاريخ الى الأمام.

سيداتي، سادتي،

منذ أن جاءت المسيحيّة والانسان يميّز ما هو زمنيّ، مما هو أزليّ. واذا

كانت المسيحيّة لم تعلّم الانسان ان ينكر على الدولة حق التسلّط على الزمنيّ من شؤونه، فانها قد علّمته كيف يخرج الشؤون الأزليّة الروحيّة من نطاق سلطة الدولة. وبديهي ان الأزلي الروحي أهمّ من الزمني، فكيف نقول ان الايمان بالدولة هو جوهر قضية الشباب اللبناني؟ وهل تكون قضية الشباب الحافلة حياته بمزالق الضلال ثانويّة بهذا المقدار؟ هل يصحّ اعتبار الايمان بالدولة مفتاحاً سحرياً يصلح نفسيّة حائرة مضطربة ويزيل تفككاً أخلاقياً متفاقماً، ولامبالاة تأباها الكرامة؟

ليس من عاقل ينكر على الأزلي أزليّته، وينكر على الانسان حقّ تقديم الروحي على المادي، وحق نشدان الخلاص في الايمان بالروحيّات. ولكن المسيحيّة وسائر الأديان السماويّة لم تبطل امثولة الاغريق وأمثولة أرسطو بنوع خاص، وهي أن لا وجود للروح الا في المادة، وان السعي للخلاص، السعي وراء الروحيّات لا يجري الا في نطاق هذه الحياة الزمنيّة الزائلة. واذا التوى السبيل، فهل تستقيم الغاية؟ اذا فسدت الدولة، فهل يصلح الانسان؟

يقول أرسطو ان كل مؤسسة توجد في سبيل تأمين خير معيّن، وان الدولة، وهي كبرى المؤسّسات، توجد في سبيل تأمين الخير الأعظم وهو الحياة الفضلى. فاذا صحّ ذلك، وذلك صحيح، فسبيل الشباب اللبناني الى حياته الفضلى هو اولاً الايمان بالدولة. وان هذا الايمان هو المبدأ الذي يؤهّل الشباب، متى اجتمع على الأخذ به، لأن يخوض المعركة ضدّ الذين يفسدون الدولة، لأنّهم لا يؤمنون بها.

اما كيف تنظّم الدولة وما هو نطاق سلطاتها، وكيف تسود، وما هي علاقة الفرد بها، فمشاكل ثانويّة، للشباب ان يختلف عليها، وان تأخذ كل فئة منه بالفلسفة التي تريد بشأنها، متى وصل الشباب الى حلبة الحكم.

ان معركة الشباب هي اذاً معركتان: الأولى هي تحرير الدولة من الذين لا يؤمنون بها. وهذه يخوضها الشباب مجتمعاً. اما المعركة الثانية فهي معركة الفلسفة التي يجب ان توجه الدولة. وهذه المعركة لا يمكن تحديد المنتصر فيها سلفاً، ولا يمكن الحكم للمبادئ التي قد تنتصر فيها نظرياً لأنّها ككل معارك الحياة، معركة جدارة بالحياة، ينتصر فيها من تثبت مبادئه ان فيها مقوّمات البقاء.

سيداتي، سادتي،

يؤخذ على هذه المحاضرة ولا ريب انها في معالجتها لقضيّة الشباب تغفل نواحي من حياة الشباب يعتبرها البعض أخطر وأهم من القضيّة السياسيّة: فأين العائلة تتعهد النشء وتغرس فيه معطيات الحياة الأولى، وأين المدرسة تتعهد النشء فتصقله وتبلور تفكيره، واين المؤسّسات الخاصّة تجمّل حياة الشباب وتوفّر له ذخراً لمعارك الحياة؟

ان الجيل الطالع حائر، متفسّخ، متشائم يكاد ييأس من الحياة لأنه لم ينعم بهذه جميعاً. ولكن إصلاح هذه جميعاً: إصلاح العائلة ـ حجر الزاوية في المجتمع ـ واصلاح المدرسة وإصلاح المؤسسات الخاصة، مرتبط، في العالم الحديث، بالدولة نفسها. فاذا كنا نأخذ على الدولة عدم ايمانها بنفسها، وبالتالي بالانسان، فهل يحق لنا ان نطالبها بإصلاح أعز ما عند الإنسان؟

انّ جعلنا قضيّة الشباب قضيّة الايمان بالدولة وبالحرّية، ليس حصراً منا لقضيّة الشباب بالقضيّة السياسيّة. فالدولة الحديثة ليست مؤسّسة سياسيّة وحسب، بل هي المؤسّسة الجامعة التي توفّر للانسان سبل تحقيق انسانيته المثلى. والحدود بين الدولة هذه والدولة التي تصبح اداة استعباد للإنسان، لا يعيّنها الا مقدار استفادة المواطن من الدولة والا مدى نموّ شخصيته بحيث يحول دون طغيان السلطة على حريته.

إن معركة الشباب في سبيل الدولة الفضلى ليست اذاً معركة سياسيّة بحتة، بمعنى السياسة الصافية، انما هي معركة بناء المجتمع: إنها معركة تحضير وتمدين، معركة تشمل شتّى نواحي النشاط الانساني الذي يتأثّر بالدولة، ويدور في فلكها، اذا هو لم يتفرع منها!

وبعد، فأيّة قضيّة يجدّ لها الشباب اللبناني، أجمل وأنبل وأعقل من قضيّة الدولة الفضلى ـ هذه القضيّة التي هي قضيّة حياته وتقدّمه، قضيّة إحلال لبنان مركزه، لا بين الدول فحسب، بل في تلك المملكة الأزليّة التي تحجّ اليها الأجيال، جيلاً بعد جيل، فتنهل من معينها مثلاً تؤهّلها لخوض معركة التاريخ!

ان التاريخ تحدٍ وجواب. وقد تحدّانا التاريخ، فهل يردّ الشباب اللبناني التحدّي؟ وهل يعرف كيف يربح حريته، فيبني نفسه، ويبني لنفسه دولةً وتاريخاً؟

انتِخابات الجبل وبرنامج التغْيير

محاضرة ألقيت في «الندوة اللبنانيّة»،
قاعة المكتبة الوطنيّة،
في إطار سلسلة «من وحي الاستفتاء الإنتخابي» اشترك فيها وديع نعيم،
إدوار حنين، جان سكاف، محيي الدين النصولي،
المطران بولس خوري، حميد فرنجية.

١٩٥١/٦/٨



عندما عدت الى منزلي ظهر الاثنين ١٦ نيسان، بادرتني والدتي قائلة: يجب أن تذهب فوراً الى كنيسة مار الياس... فذهلت لهذا الطلب المستعجل وظننت ان احداً من أقاربنا أو أصدقائنا قد توفي في مار الياس، أو ان صديقاً أو قريباً قد استعجل في زواجه، أو عمادة ابنه، أو ابنته! ولم تترك لي والدتي وقتاً لسؤالها عن السبب، بل مضت تقول: ان الفضل في نيابتك لمار الياس، وقد نذرتك له، ويجب أن تذهب الآن لتفي النذر!

قلت: ولكن مار الياس لا ينتخب في الشوف، فالفضل في نيابتي يعود للأحد عشر ألفاً وسبعمئة شوفي الذين اقترعوا لي، ولا أخالهم جميعهم يستلهمون مار الياس في اختيار نوابهم... بل ان أملي في أن يكونوا قد استلهموا مصلحة هذا الوطن وخيره وأن يكونوا قد اختاروني بملء ارادتهم دونما ضغط ولا وحي ولا الهام!

ثم سعيت لإفهام والدتي انها حرة في «نذري» لمار الياس، وإني سأذهب لزيارة كنيسته إذا هي أصرت، غير ان ذلك لا يقلل من كوني أنا قد نذرت نفسي لتمثيل إرادة هذا الشعب الذي انتخبني نائباً عنه، وللدفاع عن مصالح ناخبيّ وضمان حقوقهم!

لا أدري الى أي حد اقتنعت والدتي بما قلت لها، إذ انها أعادت عليّ الكرّة مرارًا، منذ ذلك اليوم. وكان حديثها يعاودني، عندما كنت استقبل مهنئين يقولون لي: «اللّه معنا»، «اللّه نصركم»، «اللّه حارسنا وحارسكم»، ثم «اللّه يوفقكم»، «اللّه يقدركم على تحقيق الآمال» الخ...

سيداتي، آنساتي، سادتي،

لا أدري ما إذا كان تدخل اللّه والقديسين في الانتخابات يعتبر حدًا من حريتها... فالانتخاب فعل إرادة قادرة على الاختيار بحرية وباستقلال ذاتي، وهذا الفعل، أو هذه العملية، تفترض لاستقامتها شروطًا ثلاثة:

أولاً: مجال الاختيار، أي توفر عدة مرشحين.

ثانيًا: وجود مقاييس للمقارنة بين المرشحين.

ثالثًا: الامكانية الماديّة للاختيار بمعزل عن الضغط والإكراه.

واذا تعمقنا قليلاً في درس الانتخابات النيابية في نطاق التنظيم السياسي بوجه عام، وجدنا ان فعل الارادة هذا هو أساس تنظيم الدولة، وان المذاهب السياسيّة تختلف بالتالي باختلاف مدى الحريّة في الانتخابات، ومن ثم باختلاف صلاحيّات المجالس المنتخبة وعلاقتها بالسلطات الاخرى. فما من حكومة تحكم الا وتدّعي انها تمثل إرادة الشعب، والفرق بين حكومة وحكومة هو في مفهوم التمثيل وطريقة حصوله وحدود مسؤولية الحكومة تجاه من تمثل. فالنظم الدكتاتورية أو الاوتوقراطية تعتبر ان الحزب الحاكم هو تجسيد ارادة الأمة، وانه هو الذي يعرف ماذا تريد هذه الأمة، ومعرفته الإيمانية هذه تبرر في نظره اللجوء الى العنف وسيلة للوصول. أما الديموقراطية البرلمانية فقد وجدت في الانتخابات النيابية وفي ضرورة تمتع الحكومة بثقة المجلس المنتخب للاستمرار في الحكم ـ وجدت في هذه وتلك الحل السلمي لمشكلة الوصول الى السلطة، تلك المشكلة التي قلنا ان الدكتاتورية تعالجها بالعنف الحلال. فإرادة الأمة والشعب في نظر الديموقراطية هي مجموعة أو خلاصة ارادات الأفراد، كما تعبّر عنها الأكثرية. أما الدكتاتورية أو الاوتوقراطية فانها كثيرًا ما تهزأ بحسابات تتساوى فيها إرادة العالم بإرادة الجاهل ولا يميز فيها بين رأي أو «صوت» رئيس حكومة سابق، ورأي أو صوت أقل المواطنين شأنًا.

والواقع ان النظام التمثيلي ليس هو الديموقراطية الأصلية. فالديموقراطية، في الأصل، حكم الشعب للشعب، من طريق ممارسة جميع المواطنين للحكم، والتمثيل، أو «التصويت» ليس سوى نتيجة نمو الدول وازدياد عدد سكانها، ثم تطور السياسة والتشريع بحيث باتت ممارسة الحكم تتطلب تخصصًا، إن على اساس المعرفة أو على أساس الإمكانيات الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

وثمة فرق جوهري بين الاوتوقراطية والديموقراطية يتجلى في مفهوم هذه

وتلك للإرادة الشعبية نفسها. فبينما تعتبر الديموقراطية ان ارادة الشعب هي مجموعة إرادات الأفراد أو إرادة أكثريتهم كما هي في واقعها، نرى أن الاوتوقراطية، سواء كانت شيوعية أو فاشستية، تميز بين إرادة الشعب الواقعية وما تسميه إرادة الشعب الحقيقية، أي انها تفترض ما يتعدى الإرادة بحد ذاتها، ألا وهو غاية هذه الإرادة، أي مصلحة الشعب وحقوقه وحريته. وهي غاية قد تجهلها أكثرية شعب أو تضل عنها جهلاً منها أو تحت تأثير الضغط أو الإغراء فكأن بالاوتوقراطية تعتبر ان ليس للشعب حق بهدر حقوقه وإن كانت الأكثرية هي التي تهدر، وان ليس له حق بتضييع مصالحه وإن كانت الأكثرية هي التي تضيع، وان ليس له حق بكبت حرياته وإن كانت الأكثرية هي التي تكبت...

وبين المذاهب الديموقراطية الحديثة مذهب يسلم بهذه النظرية على انها منبثقة من واقع الحياة البرلمانية التي تثبت ان الأقلية كثيراً ما تكون أعرف بمصالح الشعب وأحرص على حقوقه. ويرسم هذا المذهب المعروف بالديموقراطية الإيجابية حدوداً إيمانية لتصرف الشعب بإرادته، ولتصرف ممثليه بهذه الإرادة، جاعلاً من تلك الحدود الضامن الوحيد للحؤول دون لجوء الأقلية المؤمنة الى حق الثورة، الذي ما قام النظام الديموقراطي إلا للحؤول دون ممارستها إياه. وهذه الحدود هي المقياس الحقيقي لشرعية الحكم.

سيداتي، آنساتي، سادتي،

يحار المتطلّع الى نتائج معركة انتخابية كالتي خضنا في لبنان، والمحلّل لتركيب المجلس الذي انبثق منها ولاتجاهاته ــ يحار في تعيين إرادة الشعب اللبناني. فالشعب اللبناني في الجنوب مثلاً يبدو وكأنه يريد غير ما يريده الشعب اللبناني في الشمال، والشعب اللبناني في الشوف يريد غير ما يبدو ان الشعب اللبناني قد أراد في المتن في الدورة الأولى، ولكنه يريد ما أراده المتنيون في الدورة الثانية... والذي يسعى لتعيين إرادة الشعب الجماعية من خلال حسابات إرادات النواب وما يمثلون من ناخبين، جمعاً وطرحاً وضرباً وقسمةً، لا يمكنه أن ينتهي الى نتيجة معقولة، والسبب في ذلك ان النظام الديموقراطي ولعبة الأكثرية والأقلية لا يستقيمان الا بوجود أحزاب يشمل انتشارها البلاد كلها، بحيث يقترع الناخبون، باختيارهم مرشحاً دون آخر، للحزب الذي قدم هذا المرشح، أي لمبادئه وبرامجه. والحزب الذي ينال الأكثرية بوسعه وحده أن يدّعي ديموقراطياً أنه يمثل إرادة الشعب. أما والأحزاب في البرلمان اللبناني تكاد تكون معدومة، فان تمثيل إرادة الشعب يصبح مسألة تقديرية من حق كل حزب انتصر في معركة حزبية ان يدّعيه لنفسه.

وغنيّ عن القول ان اللعبة البرلمانية عندنا لن تستقيم ولا يمكن أن تستقيم الا متى تفكّكت الكتل الاقليمية وانتظم النواب في أحزاب تكون بمثابة المرحلة الأولى

من مراحل اصلاح الديموقراطية اللبنانية، على أن تكون المرحلة التالية خوض هؤلاء النواب المعركة الانتخابية على أساس حزبي. ومن البديهي أن تفكك الكتل الاقليمية لا يمكن أن يتم الا اذا عدل قانون الانتخاب وتحرر النواب من سيطرة متزعمي اللوائح وأنصاف اللوائح.

ولما كان التشريع هو الوظيفة الاولى للمجالس النيابية، والقانون هو تجسيد إرادة الشعب، فان قيام مجلس كالمجلس الحالي بوظيفته على الوجه الأكمل مسألة في منتهى الصعوبة، والقوانين التي تصدر عنه لا يمكن أن تكون الا فعل إرادة أقلية هي: إما الأقلية المسيطرة عدديًا على الأكثرية المنساقة معها، أو الأقلية الواعية لاحتياجات الشعب، والممثلة بالفعل لإرادته الحقيقية، والتي بوسعها أن تسيطر على المجلس بواسطة ضغط الرأي العام. ولا يحول كون الأقلية الواعية أقلية دون حقها في أن تدعي لنفسها تمثيل إرادة الشعب الحقيقية، فقد انتخب كل واحد من نواب هذه الأقلية عدد من المواطنين ليس أقل من العدد الذي انتخب كل نائب من الذين يشكلون الأكثرية العددية المنساقة. فالفرق اذن بينهم وبين الأكثرية المنساقة هو الفرق بين أسباب نجاح هؤلاء وأسباب نجاح أولئك، وأسباب تكتل هؤلاء وأولئك. وهنا يعود بنا البحث الى الشروط التي بدونها لا تستقيم عملية انتخابية، فالذي انتخب نائبًا بالضغط على الناخبين أو باغرائهم لا يحق له أن يدّعي تمثيل إرادة الشعب الحقيقية، وإن كان منتخبًا من قبل أكثرية الشعب في منطقته، والذي انتخب من قبل أناس لم تتوفر لهم مقاييس المفاضلة، لجهلهم هذه المقاييس أو لعدم وجود مجال للمفاضلة بين المرشحين، لا يحق له أن يدّعي تمثيل إرادة الشعب الحقيقية، وإن كان الذين انتخبوه من الشعب. والذي لم ينتخب الا لانه لم يكن ثمة مناص من انتخابه، اما لان من نافسه لم يجد لنفسه مكانًا في اللائحة الائتلافية أو لان منافسته كانت مستحيلة بحكم تقاليد وعادات غريبة عن النظام الديموقراطي ـ ان نائبًا هذا شأنه لا يحق له أن يدعي تمثيل إرادة الشعب الحقيقية، وإن كان الذين انتخبوه من الشعب.

هذه الفئات الثلاث تضم جميع الرأسماليين الذين اشتروا مراكزهم من الزعماء الاقطاعيين، والزعماء الاقطاعيين أنفسهم، وأتباع هؤلاء الزعماء الذين لا إرادة لهم غير إرادة المتزعم، يضاف اليهم مرشحو السلطات الذين فرضوا على اللوائح والذين سخّرت من أجلهم قوى الدولة.

ولا ريب أن بوسع هؤلاء في كثرتهم أن يرددوا أن المجلس هو مرآة الشعب وأنه لو لم يكن الشعب هكذا لما كان هذا المجلس، فهم اذن يمثلون الشعب التمثيل الحقيقي.

بيد ان قولهم هذا، على ما فيه من صواب من حيث الواقع، هو بمثابة حكم

على هذا الشعب وعلى مستقبله ، فقد يكون المجلس مرآة للشعب ، ولكن الحكم هو عملية تطوّر ، والمسؤول عن مصير الشعب مسؤول عن تأمين تقدمه صوب مُثُل عليا يدركها هو ، وقد لا يدركها الشعب بمجموعه .

فإذا اكتفينا من الديموقراطية بسلطات لا تريد للشعب إلا ما يريده سواده ، نكون قد جمّدنا التاريخ وخنقنا كل مثالية ـ والمثالية هي ، في نفوس القلة الواعية ، العامل الفعال ، بل الإرادة الفعلية التي تحرك التاريخ ، وكل حكم يحول دون تقدم التاريخ ، سواء كان ديموقراطياً أو غير ديموقراطي ، هو حكم فاسد .

سيداتي ، آنساتي ، سادتي ،

أطلت عليكم البحث في أمور نظرية لعلها خارجة عن نطاق ما تنتظرونه من هذه المحاضرة . ولكنني اذا ما شددت عليها ، فانما أفعل لانها الاساس النظري الذي تقوم عليه الجبهة الاشتراكية الوطنية المنبثقة من معركتين كانتا في الواقع معركتي الارادة القومية . فاذا دخلنا الى بحث معركة الشوف من خلال بحث نظري لمفاهيم الإرادة والتمثيل الشعبي فلأن معركة الشوف ـ والشوف كان دوماً عصب السياسة اللبنانية الحساس ، والساحة التي فيها تخاض المعارك الحاسمة ـ كانت في نظرنا امتحاناً لقدرة الشعب على إرادة القلة التي ادّعت ، طيلة سنوات ، تمثيل إرادته الحقيقة ، وبالتالي اختباراً لمعرفة مدى مطابقة هذه الإرادة الحقيقية لإرادة الناخبين الواقعية .

فللمرة الأولى منذ الاستقلال ، كان على الناخبين أن يختاروا بين قائمة موالية للسلطات ، وقائمة معارضة لها تمتد معارضتها حتى أساس السلطة .

وقد زاد في أهمية معركة الشوف انها كانت مجال تطاحن بين مرشحين اعتبر الناس ان احدهما يمثل رئيس الدولة ، سواء أكان رئيس الدولة يريد هذا التمثيل أو لا يريده ، واعتبر الناس المرشح الآخر ، شاء هذا المرشح أم أبى ، منافساً شخصياً لرئيس الدولة . واكتسبت معركة الشوف كذلك أهمية كبرى لأنها كانت منافسة بين اقطاعية دعمت نفوذها بواسطة سياسة الافساد ، واقطاعية حولت نفسها الى زعامة اشتراكية نيّرة تعمل بنفسها على دك أسسها الموروثة .

وحالفت هذه الزعامة فئة حزبية عقائدية لم يحرم أفرادَها حلُّها كهيئة منظمة من حقوقهم المدنية ، فئة متحررة من الزعامات الاقطاعية ، كانت في الماضي ، لأسباب محض سياسية ، خصماً عنيداً لحليفها الجديد فجاء تحولها نتيجة اعتبارات عقائدية وسياسية في آنٍ واحد .

وبنتيجة هذا الحلف ، واشتراك الكتلة الوطنية في قائمة المعارضة كحزب منظم ، تحولت معركة الشوف من معركة انتخابية على النمط التقليدي الى معركة حزبية ، ولو من جهة واحدة . فالجبهة المعارضة اعتمدت التنظيم الحزبي أساساً

لعملها، وجندت الملاكات الحزبية لعمل كان يقوم به أفراد تربطهم بالمرشحين صلات شتى، تمتد من الصداقة السياسية حتى السمسرة الانتخابية. ثم ان جبهة المعارضة جعلت معركتها بمثابة ثورة في نطاق الدستور لا مجرد استجداء للنيابة بواسطة الأساليب التي أفسدت على التمثيل الشعبي معناه الأصيل.

وقد لعبت الدعاية دوراً كبيراً في المعركة. فبينما كانت دعاية الموالين تقوم على ارسال مندوبين أو بعثات تبشر بالمرشحين وتمتدح من سجاياهم ومزاياهم وتوزع صورهم الملونة الباسمة، عمدت المعارضة الى تجديد طرق الدعاية وموضوعها بل ومضمونها. فأعضاء البعثات كانوا من الشباب المؤمن المندفع، حملوا الى الناخبين، كما حملت الطائرات، برامج ومبادئ ونشرات تحمل نقداً صريحاً للأوضاع القائمة ودعوة الى اصلاح يفرضه الشعب، وشعارات اصلاحية مستمدة من نفسية الشعب وحاجاته.

وفي ربيع الوعود كانت جبهة المعارضة تصرح ان معركتها ليست معركة طرقات لم تشق الى قرى نائية ستحرم من زيارة المرشحين، ولا هي معركة الوعد بمياه لا تصل القساطل التي تحملها، وكهرباء لا تنير العيون التي تترقبها منذ ان كان المرشحون للنيابة. وقد سعت جبهة المعارضة لحمل الناخب الشوفي على استلهام المصلحة العامة دون سواها في قيامه بواجبه المدني، وذلك باقناعه بان الطرقات والكهرباء والمياه وسائر ما يتاجر به المرشحون تظل أماني لا أمل للحالمين بها بلمسها طالما ان القضية الكبرى، قضية نهضة هذا الشعب ووعيه لمصالحه القومية العليا، ثم بناء هذه الدولة واعادة تركيبها من الأساس ـ قضية تبقى معلقة لم يبت بها وليس بين الحاكمين من يرغب في البتّ بها.

وفي نطاق حل هذه القضية الكبرى، قضية الإصلاح الحقيقي: يؤمَّن للشعب خبزه بحق العمل لا استجداءً ولا استثماراً، وتُضمن للناس عدالة لا يستقيم حكم بدونها، وتصان الحرية التي هي شرط حياة الأفراد وحياة الشعب.

ولكن هذه الاعتبارات لم تبطل بالطبع، فعل العوامل والاعتبارات التي نجدها في كل معركة، من حزبيات قروية ضيقة ومن سيطرة بعض المتنفذين المحليين ومن دور عفوي تقوم به السلطات المحلية المنحازة بطبيعتها الى الجانب المسيطر عليها فعليًا، أو الذي كان مسيطراً طيلة أربع سنوات ولم يتمكن حياد الحكومة من وضع حد لسيطرته التي ظلت قائمة ولو بقوة الاستمرار.

في ضوء هذه المعطيات يمكننا استقراء معاني المعركة ومغزى نتائجها. ولا بد، قبل ذلك، من القول ان الفئة الموالية أو التي سميت كذلك كانت تعد الانتخابات الأخيرة منذ انتهاء انتخابات ٢٥ أيار، وذلك عن طريق سيطرتها على المرافق العامة وتحكّمها بشؤون التوظيف وأسباب العيش وقدرتها على شق الطرقات

وجر المياه وإنارة القرى، بينما الجبهة المعارضة لم تكتمل صفوفها ولم تبدأ معركتها الا قبل الانتخابات بوقت قصير جداً، بالرغم من الحلف الذي كان قائماً بين عناصرها منذ تعديل الدستور. وقد ظلت هذه الجبهة حتى يوم الباروك عرضة لحملات ائتلاف لو حصل لكان لها في المجلس عدد أكبر من النواب لقاء خسارتها المعركة معنوياً.

وقد تساءل المتسائلون كيف تصف لائحة نفسها بانها لائحة المعارضة وفي البلاد حكومة لم تتألف الا لتكون على الحياد وتؤمّن حياد السلطات في معركة يتخاصم فيها عدة فرقاء؟ وقد حرصت جبهة المعارضة على وضع النقاط على الحروف، فأعلنت انها لا تعارض شخصاً معيناً ولم تقم لتقويض سلطة معينة أو نفوذ معين، ولكنها تعارض من أجل الشعب، من أجل الاصلاح، من أجل الانقاذ، وتعارض بالتالي الفساد وسياسة الإفساد التي جُعلت قاعدةً للحكم، فأفسدت على الشعب حكمه، وتعارض الارتكاب والرشوة والتبذير والتفريط بأموال الشعب، والمحاباة والمحسوبية وإيثار ذوي القربى، وتعارض تدنيس المقدسات واستباحة الحريات والتنكيل بالاحرار...

ولانها تعارض ذلك كله، تجد نفسها واقفة في وجه كل مسؤول عن هذا كله، سواء كان مسؤولاً مباشرة أو مسؤولاً بسكوته عما حصل ويحصل.

يسوقنا ذلك الى التشديد على ان الاعتبارات المعنوية كانت قوة ترجّح جبهة المعارضة في الشوف. ولعل أبلغ دليل على ما نقول ان الشوف كان النقطة الوحيدة التي خذلت مرشح المال الذي لم تخل لائحة موالية منه. فضلاً عن ان المال لم يلعب الا دوراً ثانوياً جداً، في المناطق المتأخرة، هي المناطق التي لم توفق أحزاب المبادئ في تحريرها، فاقترعت للموالين.

ثم ان معركة الشوف قد أثبتت أن الاعتبارات الاقليمية الصرف لا تلعب الدور الخطير الذي يقال انها تلعبه. فبينما نرى مرشحاً معارضاً من خارج المنطقة يفوز، نجد أن مرشحاً مواليًا من خارج المنطقة يفوز كذلك ونرى مرشحاً مواليًا آخر من خارج الشوف يكاد يفوز. مما يعني ان فوز المرشحين الأول والثاني لم يكن نتيجة جر القائمة لهما، وأن اخفاق المرشح الثالث لم يكن مرده الى كونه من خارج المنطقة. فالناخبون، والحالة هذه، كانوا يختارون المرشحين أفراداً متخطين القوائم، بدليل تفاوت الأصوات بين الفائزين. وهذا يعني تحرراً من نفوذ الاقطاعية، ولكنه يعني كذلك اضعافًا لتضامن يفرضه النظام الانتخابي.

ولم يكن للاعتبارات الطائفية الدور الذي توقعه لها البعض، مع العلم بان رجال الدين كانوا، في أكثريتهم الساحقة، حرباً على المعارضة. فثمة مرشح قامت ضده حركة وُجهت توجيهاً طائفياً فلم تُحدث هذه الحركة رد فعل جدي

لمصلحته بين أبناء طائفته ولم تحل دون اقتراع عدد كبير من أبناء الطائفة الاخرى لمصلحته. كما أن ثمة مرشحين نالوا في قرى من طائفة واحدة هي غير طائفتهم أصواتًا توازي أو تفوق الأصوات التي نالها المرشحون الرابحون من أبناء طائفة القرية.

أما النفعية فقد تغلب عليها الشوفيون بواسطة سرية الاقتراع التي خبأت للبانين مجدهم على الوساطات والمصالح الشخصية مفاجآت أذهلتهم. ولولا الخوف والوهم، اللذان لم يوفق الشوفيون الى التحرر منهما تمامًا لكانت المفاجآت ادعى الى الذهول.

وقد وجد الخوف حليفًا له في اهمال المعارضين في بعض المناطق حيث سكروا سلفًا بخمرة نصر محقق، فامتنع عن الاقتراع عدد لو اقترع لتغيرت النتائج الأخيرة في ما يتعلق بنائب واحد على الأقل، الا اذا ثبت أن النتائج هذه قد «سويت» بحيث تضمن لهذا النائب نيابته على كل حال.

ولكن الاهمال والخوف لم يقللا من نسبة المقترعين بوجه عام. واذا كانت هذه النسبة دون ما كان يتوقع بالنظر للحماسة التي كانت تسود الجو، ولأهمية المعركة، فان السبب يعود الى بطء العمليات الانتخابية بل الى ابطائها عمداً في بعض المراكز. ثم ان النسبة التي نستخرجها من مقارنة عدد المقترعين بعدد الناخبين المسجلين في قوائم الشطب ليست النسبة الحقيقية لانه ثبت أن هذه القوائم كانت تتضمن عددا من الأموات الذين لم يصوتوا لسبب ما... والغائبين وبعض مواليد ١٩٢٩، وقد أفسح لعدد منهم في مجال الاقتراع.

ولا بدّ هنا من ملاحظة حول حرية العمليات الانتخابية في الشوف. فقد كان ضامن هذه الحرية النسبية طبعًا، إرادة الشعب للتحرر من التزوير والتغلب عليه، المتجلية في تصميم المعارضين الأكيد على الدفاع عن حريتهم بالقوة اذا لجأت السلطات الى القوة أو الضغط سبيلاً لتضييع حقوقهم، فكان من مفارقات المعركة ان الديموقراطية قد وجدت ضمانة لها في وسيلة أبعد ما تكون عن الديموقراطية البرلمانية وقد وجد المعارضون في الجيش وحياده الحقيقي خير حليف لهم ضد تزوير كان ممكنًا.

سيداتي، آنساتي، سادتي،

اذا شئنا أن نجمل نتائج المعركة لنرى أية فئة، أو لائحة من اللائحتين قد فازت، كان الجواب البديهي الفوري ان المعارضة هي المنتصرة، لانها أوصلت الى الندوة خمسة نواب بينما لم يصل من الموالين سوى أربعة. لكن تعمّقًا في التدقيق بالنتائج يبين لنا ان فوز المعارضة هذا كان فوزاً شكليًا ناقصًا هو بمثابة انكسار. ذلك ان المعارضة التي ربحت بوصول من وصل من أعضائها، خسرت بنسبة أكبر عندما

وصل من وصل من خصومها ، الذين يجسدون دون سواهم ما تعارضه المعارضة من عوامل الفساد والافساد .

وإذا كان لهذا الوجه من النتيجة مغزى فهو ان ثورة الشوفيين على ما يجسده «الموالون» ظلت ناقصة ، وتغلبهم على الاعتبارات التي تملي انتخابات الموالين ليس بعدُ بنسبة تعلقهم بالاعتبارات التي تملي ، على العكس ، انتخاب المعارضين . بيد ان هذا المغزى لا يبطل واقعاً يفوقه خطورة . ان المعارضين قد توجهوا الى ناخبيهم بـ «وثيقة شرف» وقّعوها وضمّنوها مشاريع تسعة يريدون السعي لتحقيقها متى وصلوا الى الندوة ، فاختيار الناخبين لهم اذن كان وكالة تعطى لهم لتحقيق هذه المشاريع . وكأننا بالألفين أو الثلاثة آلاف ناخب الذين قرروا مصير المرشحين بترجيحهم هذا على ذاك ـ كأننا بهم ، وقد اطمأنوا الى حسن تعهد المعارضين الذين رجحوا ، للمشاريع الشعبية ، أبوا الا انتخاب متزعمي الموالين حرصاً منهم على توازن عزيز على نفس اللبناني . فأين هي إرادة الشعب اذن ومن هم الذين يمثلون إرادة الشعب وكيف يمكن أن يريد شعب واحد طرفي النقيض فينتخب من يجسد الفساد ومن يتوسم فيه سبيل الاصلاح؟

لا ريب أن تبيان إرادة الشعب هنا هو من النوع التقديري الإيماني الذي تحدثنا عنه ، ومقياس معرفة هذه الارادة هو مقياس غائي ، أي ان غاية الإرادة الحقيقية هي مفتاح مقياس معرفتها . ولما كان المعارضون هم الذين رشحوا أنفسهم وفازوا من أجل تأمين حقوق هذا الشعب فانهم هم لا الذين فازوا من خصومهم ، ولا غايات عامة لهم ، يمثلون إرادة الشعب الحقيقية .

واذا شئنا تحديد مضمون الارادة الشعبية لما وجدنا أفضل من المشاريع التسعة التي وقّع عليها المعارضون ومن المبادئ والبرامج التي على أساسها خاضت المعارضة ، أحزاباً وأشخاصاً ، المعركة الانتخابية ، وقد توسعت الجبهة الاشتراكية الوطنية في شرح هذه المبادئ والمشاريع والبرامج وخرجت من هذا الشرح ببرنامج مفصل شامل أخذت على نفسها العمل على ضوئه في أثناء مدة نيابة أعضائها .

سيداتي ، آنساتي ، سادتي ،

قلنا إن الحكم عملية تطور وإن العامل الفعال في تقدم التاريخ هو مثالية تجسدها القلة الواعية . فالى أي حد تطور الحكم في لبنان منذ أربع سنوات وكيف انعكس هذا التطور في الانتخابات النيابية الأخيرة ونتائجها؟ وما هي الوسائل التي بها ستؤمّن القلة الواعية توجيه الحكم نحو المثل التي يريدها الشعب؟

السبيل المادي لمعرفة التطور والفرق بين مجلس اليوم ومجلس الأمس هو مقارنة بين نواب الأمس ونواب اليوم . وهذه المقارنة في ما يتعلق بنواب الشوف تبين لنا ان الذين عادوا من النواب ينقسمون الى موالين ومعارضين بينما النواب الجدد

جميعهم من المعارضين. وتجدر الاشارة الى ان الذين عادوا من المعارضين لم يأتوا الى المجلس السابق بصفة كونهم معارضين بل كانوا من أسياد اللائحة المؤتلفة الموالية، وخروجهم على الموالاة قد بدأ مع تزوير الانتخابات واكتمل عند تعديل الدستور بقصد تجديد الولاية لرئيس الجمهورية. فاعادة انتخابهم كانت تعني تعلق ناخبيهم بهم شخصياً لو جاؤوا وحدهم، أما وان أكثرية نواب الشوف كانت من قائمتهم، فان ذلك يعني ان عودتهم هي بمثابة تكريس لإرادة الشعب ما يريدونه هم، ولنقمته على الأوضاع القائمة، وسخطه على حكومات لم توفق في جعل ولاية الرئيس الثانية وقفاً على الاصلاح الذي قال انه سيكرسها له. ولكن كون المعارضة أقلية يحتم عليها العمل لتحقيق الاصلاح الذي ينشد في نطاق الأوضاع الراهنة وبواسطة السلطات القائمة.

بقي ان السلطات هذه لا يمكنها أن تستمر في حكم تعسفي وان كانت الاكثرية بجانبها، لأن الإرادة الشعبية الممثلة برلمانياً بالقلة الواعية قادرة على فرض نفسها بواسطة ضغط الرأي العام من جهة، وباملاء الحلول الاصلاحية ضرورة عندما تقع الأزمات الوطنية الخانقة التي لا بد من وقوعها اذا استمر الحال على ما هو.

ففساد الادارة ونظام الضرائب، وعجز الخزينة وفوضى الاقتصاد، والتضييق على الحريات وتسخير العدالة، كل ذلك يشكل وحدة متماسكة هي الأزمة الوطنية الكبرى التي تتخبط فيها الدولة والتي لا بد لهذه الدولة، اذا هي شاءت البقاء، ان تخرج منها. وأمام الحكام المسؤولين عن الأزمة سبيلان: اما ان يصطلحوا ويسموا فوق المآرب الخاصة فيجعلوا قاعدة الحكم الارادة الشعبية المعبر عنها في برنامج الجبهة الاشتراكية الوطنية، أو ان يدعوا هذه الجبهة للحكم ويضعوها أمام مسؤولياتها ويمتحنوا قدرتها على تحقيق ما تريد ويريد الشعب مهما كان موقف الاكثرية النيابية منها. وأمام الشعب مخرج اذا لم يعتمد الحكام احد المخرجين المتقدمين، الا وهو حقه الطبيعي المشروع في الخروج على سلمية الديموقراطية للوصول الى اقرار السيادة الشعبية التي هي جوهر الديموقراطية... أو أن يتحمل ويصبر الى أن يخلق الله ما لا تعلمون.

أما الجبهة الاشتراكية الوطنية فليس أمامها برلمانياً الا سبيل واحد هو العمل بالاشتراك مع العناصر المستقلة النيرة على اعادة الاعتبار الى الحياة البرلمانية، وقد مسخها المجلس السابق بطغيان السلطة التنفيذية عليه واستمراره في الوجود بمجرد تمتعه بثقة السلطة التنفيذية، والقاعدة البرلمانية الاصلية هي أن تستمر الحكومة في الحكم طالما هي تتمتع بثقة السلطة التشريعية.

وعملية اعادة الاعتبار عملية مزدوجة هي أولاً اقامة الرقابة الفعلية على

السلطة التنفيذية لمحاسبتها حسابًا عسيراً مستمراً وفضح هفواتها وكشف الفضائح المتكاثفة التي ترثها الحكومة الجديدة من العهد السابق... وهي ثانيًا حمل المجلس، أيًا كانت اتجاهات الاكثرية فيه، على اشتراع قوانين تتجانس مع الإرادة الشعبية الحقيقية وتزيل عن الشعب الكابوس الذي خلّفه على صدره من جيء بهم لتمثيل ارادته، فاذا بهم ينقلبون أداة استثمار واستبداد.

وحجر الزاوية في هذا الاصلاح التشريعي أو المعركة التشريعية هو تعديل قانون الانتخاب بغية تصحيح التمثيل الشعبي. ذلك ان مسألة الحياة البرلمانية في لبنان وفساد النظام الديموقراطي مردهما في الدرجة الأولى الى كون النظام الانتخابي المعمول به لا يفسح المجال للتمثيل الشعبي الصحيح وبالتالي لمعرفة الارادة الشعبية الحقيقية واعتمادها قاعدة للحكم. وعندنا ان القانون القائم هو أداة تزوير لإرادة الشعب لا يعوزه تزوير من الحكومة ليصبح تزويراً. ولا يفوتنا هنا ان اصلاح النظام الانتخابي لا يتوقف على اعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وحتى على اعتماد الدائرة الفردية بدلاً من نظام اللائحة وحسب، فاللائحة ليست سوى علة من علل عدة في النظام التمثيلي، وقد تكون علة لا بد منها اذا لم نزل الأوضاع المرافقة لها. كما ان نظام الدائرة الفردية الذي نراه الأنسب لا يمكن أن يتحقق الا بمعزل عن الاعتبارات الطائفية. وقد يكون هو الطريق السويّ للخلاص من الطائفية. ثم ان هنالك مسألة زيادة نسبة عدد المقترعين وإزالة الموانع التي تحول بينهم وبين الاقتراع، وقد يكون الاقتراع الالزامي ضرورياً ولو الى حين اذا ما طبّق نظام الدائرة الإفرادية، كما ان تحديد النفقات الانتخابية ومراقبة الضغط والرشوة يصبحان كذلك من الأمور الضرورية والممكنة التطبيق في نطاق الدائرة الضيقة.

ولكن ثمة من قد يقول ان تعديل قانون الانتخاب لا يؤمّن اصلاح النظام التمثيلي طالما ان الشعب نفسه غير منظم أو بالاحرى غير منتظم في مؤسسات من شأنها وحدها أن تكفل استقامة التمثيل بجعله قائماً على أساس مبدئي لا مصلحي وبافساح المجال لمحاسبة النائب محاسبة فعلية. وجوابنا على ذلك ان اصلاح النظام يؤثر في واقع الحياة السياسية ليستوحيه الشعب وقادة الشعب في تكتلهم وتتطور على ضوئه علاقاتنا السياسية، حتى اذا جاءت الانتخابات المقبلة وجدتنا في غير الفوضى التي نحن فيها، وقد فعل فينا الزمن المتقدم ما لا تفعله القوانين.

وإذا كان المجلس لا يمكنه أن يجعل، بواسطة التشريع، التكتل الحزبي الزاميًا، فبوسعه على الأقل أن يشترع الأنظمة التي تؤمّن للمؤسسات الشعبية النمو بحرية. بل ان من اولى واجبات المجلس الجديد اشتراع قانون للحريات العامة يؤمّن للشعب حقوقه وحرياته وفي طليعتها حرية الاجتماع والتنظيم وحرية الرأي. فحرية الرأي وحرية التعبير عن الرأي هما رأس الحريات وعدم توفرهما يزيل امكانية كل

تنظيم شعبي، كما يفسد على الديموقراطية المناخ الذي فيه وحده يمكن أن تعيش: مناخ الحرية. وقد شهد لبنانٍ في السنوات الثلاث الأخيرة ما سمي بحقٍ مجزرة الحريات. ولئن كنا لا نحملٍ قانون المطبوعات مسؤولية هذه المجزرة لان القوانين بحد ذاتها ليست سوى آلة بأيدي الذين يطبّقونها، فاننا قد بتنا على يقين بان الحؤول دون استمرار المجزرة ولو بقوة الاستمرار، يتطلب حماية تشريعية تحول دون قدرة السلطات التي لوثت أيديها بالمجزرة على ان تعود سيرتها الاولى.

وغني عن القول ان مناخ الحرية لن توفره سلطة تنفيذية لها مصلحة أكيدة في الابقاء على الضغط والتعسف، بل هو أمانة من الشعب المتعطش الى احقاق حقه، بين أيدي الذين أنابهم الشعب عنه ولم ينغمسوا بعد في خضم مصالح الذين ينيبون أنفسهم عن الشعب. ويقيننا ان هذا المجلس قادر بمجموعه على توفير مناخ الحرية وبالتالي على جعل اللعبة البرلمانية تستقيم ـ واللعبة البرلمانية لا يمكن أن تستقيم الا بتوزع النواب كتلاً قد يكون أساس بعضها المصلحة الضيقة ولكنها تتحول حتماً باتجاه التنظيم الحزبي الصحيح ولو على الصعيد البرلماني.

سيداتي، آنساتي، سادتي،

تساءلنا في مستهل هذه المحاضرة عما اذا كان تدخل اللّه وقديسيه لا يعتبر حداً من حرية الانتخابات ونسينا القول اللاتيني المأثور: ان ارادة الشعب من إرادة اللّه، فالحكم الذي كان في العصور الوسطى يستمد شرعيته من الإرادة الإلهية لا يعتبر شرعيًا في العصر الحديث الا اذا كان يمثل، كما قلنا، الارادة الشعبية. فالشعب هو إله السياسة الحديث وباسمه يكون الحكم والقضاء. ولا ريب ان الذي يدرس تطور الدول الحديثة سواء كانت ديموقراطية أو غير ديموقراطية يجد ان جهاز السيادة الشعبية هو الحزب... وعندما ننظر الى الدول الديموقراطية والاوتوقراطية من نافذة التنظيم الحزبي نجد أن لا فرق بينها من حيث خضوع الحكم فيها لارادة الحزب المنتصر سواء كان أساس الانتصار تمتّعاً بالأكثرية النيابية أو انتصاراً في ثورة. فبريطانيا العظمى اليوم يحكمها حزب العمال كما يحكم روسيا السوفياتية الحزب الشيوعي وكما كان يحكم المانيا الحزب النازي، والفرق بين بريطانيا العظمى والدول الاوتوقراطية ان الحزب المنتصر في الاولى يبقي على الحزب المنافس له ويجعل منه رقيبًا عليه، ولكن وجود حزب حاكم هو السبيل الوحيد لاستقامة الديموقراطية لان الحزب هو الوسيلة الوحيدة لربط السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية والفصل بينهما هو القاعدة النظرية في الديموقراطية.

في ضوء هذه الحقائق العلمية يتبين لنا جليًا ان أزمتنا الدستورية المتجلية في تأليف الحكومات وعلاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية مردها الى انعدام الاحزاب البرلمانية، كما ان الهوة السحيقة التي كانت تفصل بين السلطات والشعب

حتى الانتخابات الأخيرة والتي أفسحت الانتخابات الأخيرة مجالاً لردمها بعض الشيء، مردها الى عدم انتظام الشعب في أحزاب سياسية تجعل الاتصال بينه وبين نوابه مستمراً، وتجعل بالتالي المجلس النيابي يحس تطورات النفسية الشعبية والتيارات التي تتنازع الشعب، كما يحس انتفاضات الشعب حيال ما يبدر من الحكومة وما يؤثر فيه من أحداث خارجية وداخلية. وبدون جهاز السيادة الشعبية، أي الأحزاب، لا يمكن النظام الديموقراطي أن يكون نظاماً حقيقياً الا في الفترات القصيرة السابقة للانتخابات واللاحقة بها.

سيداتي، آنساتي، سادتي،

المحاضرة عمل علمي، ولكن محاضرة موضوعها قضية حيوية كالقضية التي نحن بصددها، وفي وقت لا تزال معالم هذه القضية حية في النفوس ـ هذه المحاضرة لا ينتقص من علميتها أن تختم بدعوة يشفع بها، ان قيل انها تتخطى نطاق البحث في انتخابات الشوف، انها من وحي هذه الانتخابات ـ دعوة الى عمل يتعدى المباحث العلمية النظرية. ذلك ان علم السياسة بحد ذاته لا مبرر لوجوده اذا لم تكن معرفته للمطلق السياسي سبيلاً للوصول الى خدمة هذا المطلق. واذا كان الله هو المطلق الفلسفي فالشعب هو المطلق الذي لا مجال لمعرفته وتجسيد معرفته بعلم، ما لم تنبثق هذه المعرفة من صميم حياته، وما لم يسخّر هذا العلم في بناء مجده وتحقيق مثله.



الدّيمُقراطيّة على المحكّ

محاضرة ألقيت في «الندوة اللبنانيّة»
وصدرت في نشرة الندوة في ١٩٥٧/١/١ بعنوان: «إلى أين: شواغل لبنانيّة»،
ضمّت محاضرات لحميد فرنجيّة، زكن شخاشيري،
كمال جنبلاط، إبرهيم عبد العال.

١٩٥٦/١١/٢٦



«بفضل مرتبته ومهارته ونزاهته، استطاع أن يمسك مستقلاً بزمام الجماهير، فيقودها بدلاً من أن ينقاد لها. ولما لم ينشد السلطة بوسائل غير مشرّفة، فإنّه لم يضطر لتملّق الشعب، بل بالعكس كان يتمتّع بصيت له من السموّ ما يمكّنه من إغضاب الجماهير بمعاكستها... فإذا رآها منتفخة مزهوة لغير ما سبب وبوقاحة، أيقظ فيها، بكلمة واحدة، شعور الجد، بل الخطر! وإذا وقعت الجماهير فريسة ذعر، أعاد إليها، بكلمة واحدة، ثقتها بنفسها... هكذا أصبحت الديموقراطيّة في يد بيريكلس حكم المواطن الأوّل!»

سيداتي، سادتي،

لا أخالُ توكيديدس، مؤرّخ الإغريق، عندما رسم هذه الصورة لباني مجد آثينا، قصد منها تحديد الديموقراطيّة وبسط معانيها وتقديم قواعدها!

غير أنّي لا أخالكم تنتظرون منّي، هذا المساء، تحليلاً مدرسيًا للمذهب السياسي الذي رافق تاريخ الإنسان، منذ آثينا، فكان أساس حياته عندما يتحرّر، ومطمح نضاله عندما يستعبد.

حسبنا من الاستشهاد بتوكيديدس أنّه يبرز لنا ــ وكأنّه يكتب اليوم، وفي لبنان ــ المفارقة الكبرى التي تواجهها الديموقراطيّة، بل المأزق الذي تجد نفسها فيه

على المحك.

وموضوعنا، هذا المساء، هو، بالذات، الديموقراطيّة على المحك.

فاسمحوا لي أن أكتفي، من التحليل المدرسي الذي لا بد منه، باستذكار الأصول الأربعة التي يتكوّن منها المذهب الديموقراطي.

أولاً: **سيادة الشعب**. فالديموقراطيّة، حسب التعريف الأشهر، هي: «حكم الشعب، من الشعب، للشعب»، سواء أكان ذلك مباشرة أم عبرِ التمثيل الشعبي؛ أي أن الديموقراطيّة هي شكل الحكم الذي لا يكون فيه الحاكم سيّد الشعب، بل يكون الشعب سيّد نفسه. والسيادة معناها هنا إطلاق إرادة الشعب: لا يخضع الشعب لإرادة فوق إرادته، ولا تقاوم إرادته أيّة إرادة دونها، فرديّة كانت أو جماعيّة. ويكون الشعب، إذذاك، هيئة إجتماعيّة واحدة، منسوجة الخيوط، في لحمة عميقة شديدة، تجعل من كلّ فرد صنو الفرد الآخر، بدون تمييز أو امتياز.

ثانيًا: **التعاقد الإجتماعي**، وهو غير التعاقد الذي ظنّ بعض فلاسفة القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر أنّه ينشئ المجتمع بفعل اجتماع الإرادات الفرديّة، إنّما هو التعاقد السياسي، وكدت أقول الدستوري، الذي كشفه جون لوك عندما جعل السلطة مؤتمنة على الحكم بموجب تعاقدها مع المجتمع، أي الشعب، بحيث يغدو الحكم أمانة، للشعب أن ينتزعها ساعة تخالف السلطة التعاقد.

ثالثًا: **النظريّة الدستوريّة**. إذ التعاقد الذي تحدّثنا عنه ما هو، في شكله العملي، سوى الدستور، يعين الحقوق والواجبات، راسمًا للسلطة حدودها، مقيمًا ضمن السلطة، سلطات، يوازن بعضها البعض، ويحدّ بعضها من طغيان البعض الآخر.

رابعًا: **تعدّدية الآراء والنظريّات، خلال تعدّد الأحزاب**. وهو مظهر الحرّية، على الصعيد التنظيمي: حرّية كل فرد في أن يؤمن بما يشاء، وحرّية الجماعات في أن تختلف بالرأي والإجتهاد. ذلك أنّ الديموقراطيّة، في أساسها العقائدي، تشكيكية لا يقينيّة. يقينها الوحيد هو واجب السلطة في احترام وتأمين التعبير عن الآراء والإجتهادات المتعدّدة، تتنازع السلطة وتتعاقب عليها سلميًا، في النطاق الدستوري. يجعل تنازعها وتعاقبها السلمي ممكنًا، إيمانُها المشترك بالأصول، وبمجموعة من قواعد الحياة الفضلى ومثُلها هي الدستور، بمعناه الأرسطوطاليسي الأسمى.

سيداتي، سادتي،

إذا كانت هذه أصول الديموقراطيّة عامّة، فإنّ ديموقراطيّتنا في لبنان تكون، أو لا تكون، تبعًا لانسجامها مع المبادئ الأربعة التي أوردنا.

فهل تحقّق الديموقراطيّة، في لبنان، سيادة الشعب؟

من أجل أن يحكم الشعب نفسه بنفسه وأن يحقّق سيادته على نفسه، يجب أن يكون الشعب قادراً على الحكم. وقدرة الشعب على الحكم رهن بتألّفه من مواطنين أحرار، كلّ فرد منهم سيد نفسه، لا يخضع لغير إرادة الخير التي فيه، يناضل بحرّية ويقرّر بدون إكراه، سواء اعترفت له القوانين بالحرّية أو لم تعترف... أي أنّه يجب أن تتوافر، في المواطن المدعو لاختيار ممثّل عنه، تلك الصفّات التي تؤهّله للقيام بعمليّة الإختيار، وأن تتوافر له كذلك الظروف التي تمكّنه من الإختيار بحرّية.

فالمواطن الجاهل لا يقدر على اختيار ممثّل له، لأنّه لا يعي قيمة التمثيل ولا يدرك مقاييس المصلحة الوطنيّة العليا.

والمواطن المريض، أو الفقير، المحتاج الى القرش، أو المستعبَد لصاحب عمل أو لمالك أرض يملك معها فلاّحها، لا يقدر على ممارسة حق الإنتخاب، إن لم يكن لجهله، فعلى الأقلّ لعجزه عن مخالفة وليّ نعمته ولقمته.

والمواطن الخائف أبداً من السلطة، أية سلطة، سواء أكانت سلطة الدولة يستسلم لها، أم سلطة التزعّم المحلي، لا يقدر كذلك على اختيار من يجب أن يمارس السلطة بحق.

فهل تتوافر شروط الحرّية في المواطن اللبناني، حجر الزاوية في الديموقراطيّة؟

وهل يشعر الشعب اللبناني أنّه بالفعل سيّد نفسه، وأن الإرادة التي تسيّر شؤونه وتقرّر مصيره هي إرادته الخيّرة، الفاعلة بحرّية كليّة، من غير أن تتأثّر لا بجهل ولا بعوز ولا بخوف؟

وهل يشعر الشعب اللبناني أن ليس من إرادة فرديّة أو جماعيّة تقاوم أو تقدر أن تقاوم الإرادة الشعبية السيّدة؟

الجواب أن لا.

فإذا أعملنا التحليل العلمي ـ وهذه محاضرة علميّة، ليست خطاباً سياسياً ـ إذا أعملنا التحليل العلمي في أوضاعنا الإنتخابيّة، وجدنا أنّ عمليّة التمثيل الشعبي في لبنان ليست إلاّ عملية تزوير ضخمة تسلّط على الشعب ـ على مجموعة المواطنين ـ إرادات معروفة، معينة، وكأنّها تتآمر لتقتسم غنيمة التمثيل.

من هذه الإرادات السلطة الحاكمة نفسها، المفروض فيها أن تنبثق من العمليّة الإنتخابيّة، فإذا بها تصنع هذه العمليّة؛ ومن هذه الإرادات القوى الإقتصاديّة الموروثة، إقطاعيّة كانت أو رأسماليّة، أو نقابيّة؛ ومن هذه الإرادات العصبيّة القبليّة، وأبرز أشكالها الطائفيّة الدينيّة البعيدة كلّ البعد عن جوهر الدّين. يضاف إلى هذه الإرادات العوامل المفسدة للذهنيّة السياسيّة عندنا من الرشوة إلى اللامبالاة مروراً بالجهل واللامسؤوليّة.

الديموقراطيّة اللبنانيّة إذًا، متى وضعت على المحك، نجدها أبعد ما تكون عن أصل الديموقراطيّة الأول: سيادة الشعب.

أمّا التعاقد الإجتماعي ـ أصل الديموقراطيّة الثاني ـ فنجده قد استحال في نظامنا المعمول به، تعاقدًا جهنميًا أبعد ما يكون عن الدستور.

ففي حين يكرّس الدستور اللبناني مبدأ السيادة الشعبية على أساس التعاقد الإجتماعي، جاعلاً من الشعب مرجع السلطة الأوّل والأخير، مؤتمنًا السلطة على الحكم، ضامنًا للشعب كلّ حرّياته ـ في حين يكرّس الدستور ذلك نجد أن الواقع يبتعد عن المبدأ الدستوري كلّ الإبتعاد، وأنّ الشعب أضحى مجرّد أداة في يد المتسلّطين، يتوسّلونه لتدعيم سلطتهم عليه، وتأمين استمرارهم في حكمه... وذلك عن طريق تحويل الحكم من فعل خلق وإبداع وبناء، إلى معين مغانم وأسلاب، وإلى سلاح انتقام أو استزلام، بحيث يغدو الشعب عاجزًا عن ممارسة حرّياته الطبيعيّة، عاجزًا عن استرداد أمانة الحكم بالوسائل الدستوريّة السّلميّة.

من هنا ابتعاد الحكم في لبنان، لا عن أصل الديموقراطيّة الثّاني وحسب، بل عن الأصل الثّالث: النظريّة الدستوريّة التي تحتّم فصل السّلطات وتوازنها.

ذلك أنّ التعاقد الجهنّمي قد غدا بمثابة الدستور الفعلي غير المكتوب، الذي بموجبه نَحكم ونُحكم!

هو تعاقد بين الشعب كناخب وبين متسلّمي السلطة، يمثّل الشّعب النّاخب في هذا التعاقد نوّابه أيًا كانوا، ويمثّل السلطة ماسك زمامها أيًا كان. والعقد بسيط مؤلّف من مادّتين: المادّة الأولى يضع النوّاب بموجبها أنفسهم تحت تصرّف السلطة، يسايرونها ويسيرون أعمالها، ويسترون عليها، ويتستّرون.

والمادة الثّانية: تضع بموجبها السّلطة تحت تصرّف النوّاب أجهزة الدولة بكاملها من البوليس حتّى القاضي، بحيث يضمن النوّاب إعادة انتخابهم عن طريق ما يؤدّون لناخبيهم، عبر السلطة، من خدمات.

بموجب هذا التعاقد الجهنّمي، يُفرض على النائب أن يكون مختار ضيعة وسمسار وظائف، ومخلّص معاملات، فضلاً عن كونه حكواتيًا، بحيث يستحيل عليه أن يكون مَنْ يجب أن يكون: وكيلاً عن الشعب وقائدًا له ورقيبًا باسمه.

فحين يطالب النائب بالتطهير، عليه أن ينسى ما يطالب به، ليرتب الصّفقات ويدبّر الوظائف... أو لا يُنتخب!

وإذ يتغنّى النّائب بالعدالة، ويطالب بحصانات القضاء، نجده يهرع لإخراج فلان من السجن أو إدخال فلان إليه... حتى لا يخذل في الإنتخابات!

وعلى الوزراء والرؤساء كذلك، بموجب هذا التعاقد، أن يقولوا ما لا يعتقدون، وأن يفعلوا غير ما يقولون... فإذا جاء في بيان وزاري أن الحكومة تعمل للإصلاح، عنى الإصلاح، أو هو استحال، إرضاء للمحاسيب وانتقامًا من

الأخصام ، فضلاً عن كونه مجال الإثراء الأرحب .

وبموجب هذا التعاقد ، وبفعل وطأته ، بات أعسر من العسير ، أن يقف واحد في الدولة في وجه المؤامرة . فالنائب الذي يكسر التعاقد ، يلفظه المجلس ، إذا لم يطرده ناخبوه... فضلاً عن أنّه يواجه أبداً مشكلة ضميريّة مقلقة: فهو يعرف أن سواه سيخدم الذين يرفض هو خدمتهم ، فيأخذهم منه . ويعرف أن شيئًا في هذه الدولة لا يتحقّق بدون مراجعة ، حتى المطلب العدل لا يناله صاحبه إن لم يراجع بشأنه نائب أو متنفذ! والوزير الذي يريد أن يكون وزيراً ، حاكمًا عدلاً ، يجد نفسه ، بعد حين ، إمّا يائساً نخر السأم قلبه ، أو مستهزئًا فقد عقله كل إيمان بالحق والعقل! حتى الموظّف الذي يُطلب منه أن يتّبع الأصول ويساوي بين الناس ويخدم المصلحة العامّة ، هو أعجز من أن يفعل ، وإن كان كفؤاً . ذلك أنّه يعرف أن ترقيته رهن بإرادة الحاكم ، التي هي بدورها رهن برضى نائب ما أو متنفذ . فإذا لم يخضع الموظّف لمشيئة النّائب ولم يخدم مصالحه ومصالح ناخبيه ، انصرف النّائب عنه إلى سواه ، وحال بالتالي دون ترقيته . فضلاً عن أنّ موظّفًا يتحصّن بالقانون لمواجهة الطّلبات غير المشروعة ، يجد هذا القانون نفسه يذوب بين أصابع المفسّرين المجتهدين ، الذين قيل عنهم إنّهم كثيراً ما يقرّرون الحكم ثم يفتشون عن أسسه القانونيّة ومبرّراته .

فبدل أن تحدّ السّلطات من طغيان بعضها على بعض ، كما هو القصد من فصل السّلطات ، نجد أن الواقع يجعل من السّلطات ، تشريعيّة وتنفيذيّة وقضائيّة وإداريّة ، مجموعة متكاتفة متضامنة في ترسيخ طغيان الحكم المصلحي .

بقي الأصل الرّابع الذي تقوم عليه الديموقراطيّة وهو تعدّديّة الآراء والنظريّات خلال تعدّد الأحزاب .

وهنا يفضح المحك ديموقراطيّتنا اللبنانيّة فضحًا... يفضحها نظريًا عقائديًا ، بقدر ما يفضحها عمليًا .

أما الوجهة النظريّة ، ففي أن الحكم في لبنان لا يزال غريبًا عن كل ما يسمى رأيًا ، فكيف يقوم على تعدّد الآراء؟ خلافاتنا السياسيّة هي محض سياسيّة ، بالمعنى المصلحي للكلمة؛ وآراؤنا ، إن وجدت ، فتغطية لمصلحة ، أو تجميل مبرره الوحيد ضرورة الكلام ، على ألاّ يؤمن المتكلّم بقدسيّة الكلمة .

وأمّا الوجهة العمليّة ، ففي كون النزاع السياسي عندنا ، على صعيدي الحكم ـ صعيد علاقة النّاخب بالنّائب ، وصعيد علاقة النائب بالوزير والرئيس ـ ليس نزاعًا حزبيًا بالمعنى العلمي للكلمة .

أقول المعنى العلمي لأنّ ثمّة عصبيّات شبه حزبيّة ، ولنسمّها تحزّبية ، قد حلّت محل الأحزاب . أولى هذه العصبيّات هي الطائفية ، وهي العصبيّة الأفعل والأخطر ، وكثيراً ما تغلب العصبيّة الطائفية على العصبيات الأخرى ، كالعصبية

العائليّة، والعصبيّة المحلّية، والعصبيّة المصلحيّة. مثالنا على ذلك أن إلغاء الطائفيّة من قوانين التمثيل قد يؤدّي، بل كاد أن يؤدّي مرة، إلى تفضيل كل طائفة للمرشّح الذي ينتسب إليها، سواء أكان المرشّح الأفضل أم لم يكن... فضلاً عن أنّ الطائفة تؤثر الحفاظ على هذا المنصب أو ذاك لأحد أبنائها، سواء أكان بين أبنائها من هو مؤهل للمنصب أم لم يكن... كأنّما أفضل للطائفة أن تدار إحدى مصالح الدولة من قبل أحد أبناء الطائفة، وإن غير كفؤ، على أن يدير المصلحة رجل فيه كل المزايا، ولكنّه من غير الطّائفة المطالبة بالمنصب!

والصفة الطائفية التي تلصق بالمواطن في لبنان تبطل معنى المواطنة. فليس في لبنان، والطائفيّة قائمة، مواطن بالمعنى الصافي الصحيح، بل هنالك مواطنون موارنة ومواطنون سنّة، ومواطنون شيعة، ومواطنون أرثوذكس، ومواطنون أرمن كاثوليك، ومواطنون دروز، ومواطنون روم كاثوليك، ومواطنون أقلّيات، إلى آخر لائحة الست عشرة طائفة المعترف بها. وهذا يعني أن ما للماروني حقًا به ليس للسنّي به حقّ... وما يتوجّب على السنّي لا يتوجّب على الشيعي... وما يجوز للأرثوذكسي لا يجوز للكاثوليكي الخ... أقصى ما يطمح إليه شيعي مثلاً، حتى وإن كان أفلاطون نفسه أو بسمارك، أو تشرشل، أو أتاتورك، أن يكون رئيس مجلس... ومحكوم على المجلس، حتّى إذا وجد فيه أكبر دكاترة التّشريع، أن يكون رئيسه شيعيًا! كما أنّه لو فرضنا أن اختفى عن المسرح، لا سمح الله، كلّ الموارنة الذين يصلحون لرئاسة الدولة، لوجب أن يقبل الموارنة وسائر اللبنانيّين برئيس دولة لا يؤهّله للرئاسة غير انتسابه الطائفي! وأخيرًا، لا مجال لبروتستانتي مثلاً يولد في جنوب لبنان، أن يطمح لأي شيء، مهما كانت مزاياه، فضلاً عن أن السنّي المولود في جبل لبنان محكوم عليه بأن يقبع حيث هو، إذا لم يكن من إقليم الخروب طبعًا... أين المساواة إذًا، وأين العدالة، وأين الحكم الذي يفترض فيه أن يكون وليد تنازع آراء يتفوّق فيه الأصلح والأنسب؟

النّاخب اللبناني لا يختار إذًا على أساس ارتباط حزبي، بل على أساس ارتباط طائفي. وفي نطاق الطائفة الواحدة، تتفاضل العصبيات الموروثة، المستمرّة على طراز اليمنيّة والقيسيّة، حتى في صفوف الشباب.

ومتى تمّ انتخاب المجلس، نجده ينقسم كتلاً اقليميّة تتنكّر بالأسماء البرّاقة؛ حتى أنّ أكثر هذه الكتل في تاريخ لبنان تقدميّة ـ الجبهة الإشتراكيّة الوطنيّة ـ تركزت على أساس إقليمي ما استطاعت التغلّب عليه.

بعد ذلك، هل يمكن أن ننتظر مجيء حكومات تمثّل أي شيء غير الفسيفساء الطائفو ـ إقليميّة؟ يجب أن يكون للبقاع وزير، وأن يكون لوزير هذه الطّائفة وزارة رئيسيّة، ناهيك بنيابة الرّئاسة، فضلاً عن أن النّسبة العدديّة في الحكومة يجب أن تعكس نسبة الكتل إلخ...

ولكن هل يعني ذلك كلّه أن ليس في لبنان أحزاب؟

نعم ، في لبنان أحزاب؛ ولكن السّياسة اللبنانيّة لا تزال ازدواجيّة ، تجري على صعيدين: صعيد الحكم ، حيث الجيل الحاكم ، ولا أحزاب... وصعيد الأحزاب ، حيث الشّباب ، الذي ما دخل أحد الندوة منهم حتى الآن ممثلاً عن حزبه ، بكل معنى التمثيل ، إلاّ وكان مدينا بنيابته لعوامل لاحزبيّة! فلا كمال جنبلاط ولا جان سكاف ولا علي بزّي انتخبوا على أساس حزبي؛ حتى أنّ بعض المرشّحين كانوا يخسرون النّيابة لمجرّد انتسابهم لحزب ، أي حزب ، فضلاً عن الذين كان انتسابهم لحزب ما عبئًا بدلاً من أن يكون مؤهلاً .

ولو لم نكن هنا في محاضرة ، لقلت إنّ على الأحزاب اللبنانيّة أن تدرك أخيرًا أن لا سبيل لخروجها من صعيدها إلى صعيد الحكم بغير اتّحادها على أساس برنامج مشترك ضدّ الجيل الحاكم . وهذا ممكن وسهل التحقيق ، متى وضعت الأنانيات جانبًا... ذلك أنّ ما بين هذه الأحزاب كلّها من فوارق ، في المجال العملي ، مجال الحكم ، هو دون الهوّة التي تفصل بينها مجتمعة وبين الجيل الحاكم . وما لم تتّحد الأحزاب لقلب الجيل الحاكم ، على أن تفترق في ما بعد ، إذا شاءت ، فلا أمل لها بالوصول . وسيظلّ الجيل الحاكم يستنزف خيرة ما فيها ، ويقيم الحزب على الحزب ، ويوازن بين حزب وحزب ، حتى لا ينفتح مجال النّجاح أمام أيّ من الأحزاب على الإطلاق .

سيداتي ، سادتي ،

إذا كنت شدّدت على هذه النقطة أكثر من سواها فلأنّنا ، في معالجة هذه النقطة ، إنّما نعالج جوهر الديموقراطيّة .

ذلك أن سرّ الحكم هو هنا ، في جهاز السّيادة الشعبيّة ، وفي ارتباط الوزير والنائب بوشائج المسؤوليّة الشّعبيّة المنظّمة . إذ كيف يمكن النائب أن يمثّل رأي ناخبيه وسياستهم وأن يعبّر عن إرادتهم عندما لا تكون هذه الإرادة مجسدة في مؤسسة تضمّ الناخبين ، ويتوسّلونها في التوجيه والملاحقة والمراقبة والمحاسبة؟ بل ما قيمة آراء المرشّح ، وما قيمة برامجه الإصلاحيّة وعهوده ، عندما لا يكون في طاقة من قُطع لهم العهد وعُرِض عليهم البرنامج أن يكون لهم رأي يلزمون به النائب وسياسة يقيّدونه ، أو يتقيّدون وإيّاه ، بها؟ بل ما قيمة برامج النائب في المجلس ، وما قيمة خطبه وتصريحاته ، عندما لا يكون في المجلس جهاز منظّم يسأله عنها إذ يصبح وزيرًا؟ بل ما قيمتها بالنسبة إلى الوزير ، والوزير لم يصبح وزيرا لا بسبب آرائه ولا بسبب برامجه ولا حتّى بسبب سياسته؟

فالوزير الذي يمثّل حزبيّة طائفيّة لا يمثّل برنامج حكم ، لأنّ الطوائف ليست مدارس سياسيّة...

والوزير الذي يمثّل حزبيّة محليّة، أو عائليّة، لا يمثّل نظريّة في الحكم أو رأيًا، لأن للآراء في ما بينها حدودًا ليست هي حدود المناطق ولا هي عروق الدم!

من هنا إنّ التعدّدية في الرأي ـ أحد أصول الديموقراطيّة ـ غير موجودة عندنا لانعدام وجود الرأي كقوّة فاعلة في الحكم، وكموضوع خلاف في الإجتهاد بين المتسابقين إلى الحكم.

يبقى أن ديموقراطيّتنا ليست تشكيكية ولا هي يقينيّة... إنّها تحترم حريّة الرأي، غير أنّ لها لحريّة الرأي مفهومًا خاصًا، وتقيم لممارسة الحرّية حدودًا غريبة.

فالمفروض بالمسيحي ـ ولا أقول عليه ـ أن يحترم الإسلام. كذلك مفروض بالمسلم ـ ولا أقول عليه ـ أن يحترم المسيحيّة. ولكن هذا الاحترام المتبادل نجده مؤسّسًا ـ إذا حللناه بإخلاص وصراحة وجرأة ـ على تنازل عن الحرّية، لا على احترام لها. فالمسيحي لا يقدر في لبنان حتى على البحث العلمي في المسيحيّة نفسها، فكيف يبحث في الإسلام؟ وكذلك المسلم لا يقدر على قول أي رأي يريد في الإسلام، فكيف برأيه في المسيحيّة؟

وراء الاحترام المتبادل يكمن إذًا شيء من الرّياء المتبادل... رياء نسرف فيه أو نتحفّظ تبعًا للظروف! وهو هذا التوازن الإصطناعي الذي يسمّونه وحدة الصّفوف ويقولون إنّه أساس لبنان. حتى أنّ من موجبات هذا التوازن أنّنا، إذا كنا نؤسّس ندوة كيميائية، وكان جميع المؤسّسين مسلمين مثلاً، وجب خلق كيميائي مسيحي حتى لا تتخذ الندوة صفة طائفيّة!

والرياء المتبادل هذا لا يفرض نفسه بقوّة القانون طبعًا، بل بفعل قوى أقوى من القانون، هي الضواغط والكوابيس الفكريّة والإجتماعيّة. ولا حاجة بي مثلاً لأن أقول كيف أن زواج المسيحي من المسلمة يكاد يكون مجازفة، وكيف لا يقدر أستاذ في جامعة أن يجد من ينشر له كتابًا يعلن فيه أنّه لا يؤمن باللّه، أي إله. ومع أنّ حرّية العبادة مكفولة بالدّستور، فإنّ ممارسة المواطن حقّه في تغيير دينه، ولو عن اقتناع، تعرّضه لأن يدفع ثمن حرّيته غاليًا جدًا.

وظاهرة التقييد الإجتماعي لحرّية الرأي ليست محصورة في المسألة الطائفيّة، بل تتعدّاها إلى حلبة القضايا السياسيّة العارضة. إذ قد أحللنا في مناقبنا وقواعدنا السياسيّة التهويل محل الإقناع، والمزايدة محلّ المناقشة، والضغط محل المسؤوليّة. وحيث لا مسؤوليّة لا حرّية!

فما دمنا لسنا مسؤولين عن رأينا، لا شخصيًا عقليًا، ولا نظاميًا شعبيًا، فإنّه بوسعنا أن نقول ما نشاء من غير حساب ولا عقاب... ومن الطبيعي عندئذ أن نقول الرأي الذي يعجب، لا الرأي الذي يصيب. وهنا المزايدة في التودّد إلى الشعب، تخلق تيّارات الغوغائيّة التي لا تلجم بل تتحكّم هي بخالقيها فتستعبدهم وتسوقهم إلى حيث لا يشاؤون ولا يدرون!

والذي لا يساير التيّار ولا يلج المزايدة بل يختار لنفسه أن يصمد ويقول ما يعتقده حقًا ولو أغضب... الذي هذا شأنه، لا يفسح له في مجال الإقناع أو حتى الإقتناع، بل يصوّر له أنّه عرضة للاعتداء، فضلاً عن حملات التهشيم والتهديم التي تهدف إلى جعله يقلع حتى عن قول رأيه، أو التفكير بقول رأيه. وقليلون قليلون الذين يثبتون.

وهكذا تكون المسؤوليّة الفكريّة قد اتّخذت أغرب أشكالها المعروفة، شكل الإختيار بين الجهر بالرأي وثمنه استحالة التعبير عن الرأي مرّتين ـ أي الزّوال، سياسيًا على الأقل ـ وبين المسايرة ولو بالسكوت على أمل التمكّن من الجهر ساعة يزول التهويل وتقفل السوق.

لذلك نجدنا أبدًا، في ديموقراطيّتنا، ساعين وراء إجماع وهمي، في ظنّنا أنّه ضمانة بقائنا... وكأنّنا نجهل أصلاً، أنّ الديموقراطيّة إنّما هي في تعدّد الآراء وفي تسابقها، لا في انسجامها... فكيف بتوحيدها توحيدًا عنفيًا واهيًا؟

سيداتي، سادتي،

اسمحوا لي أن أعود، عند هذه المرتبة من التحليل، إلى شيء من النظريّات المدرسيّة، نستلهمها فنقيس بها واقعنا.

لنسأل الفلسفة السياسيّة أين هي ضمانة الحرّية في الدولة الديموقراطيّة الأصيلة، علّه يكون بوسعنا أن نجد لها، أو نوجد لها، مثيلاً في ديموقراطيّتنا!

هل الضمانة في مجرّد فصل السلطات والموازنة بينها؟ هل الضمانة في العقد الدستوري، ينصّ حرفه على أنّ الحقوق والحرّيات مضمونة، فتضمن؟

هل الضمانة في مجرّد تقرير سيادة الشعب، وإن استحالت سيادة الشعب سيادة عليه باسمه، وهو منها براء؟

عندما كانت الثّورة الفرنسيّة تقيم في أوروبا ديموقراطيّة مؤسّسة على التعاقد الإجتماعي الدستوري، إرتفع في بريطانيا صوت برلماني مفكّر يدعى ادموند بيرك، يحذّر الثّورة وفلاسفتها من خطلهم... ولعلّ مساهمة بيرك الكبرى هي اكتشافه أنّ العقد الإجتماعي الحقيقي ليس مجرد اجتماع إرادات فرديّة، إنّما هو مشاركة جماعيّة في كل حقول النّشاط الإنساني: في المعرفة، والتذوّق، وفي الحياة الدّنيا، كما في التوق نحو الكمال. وهذه المشاركة، أو الشراكة، هي هي ضمانة الحرّية في نظر بيرك لأنّها، كنطاق الوحدة الإجتماعيّة وقماشتها، توفر للفرد مجال إنماء شخصيته وينّاعها، وبالتالي تؤمن له شروط احترام فذوذيّته وسعيه الدائم للتفوّق.

ضمانة الحرّية الأخيرة هي إذًا في الحرّية ذاتها، في جوهرها وفي مظاهرها، في التراث والتقاليد، في الآداب والمناقب، في المؤسّسات والهيئات، الموجودة كلّها بفعل خلق حرّ وكأنّها ليست سوى مراتب في تاريخ الحرّية، تمهّد لاستمرار

هذا التاريخ.

فكما أنّ الحرّية لا ترتجل، فكذلك الديموقراطيّة لا ترتجل، هي الأخرى.

وكلّ ديموقراطيّة لا تكون وليدة تطوّر تاريخي طبيعي عفوي، محتوم عليها أن تفشل...

كلّ نظام ديموقراطي يُفرض إصطناعيًا، في شكل قوالب دستوريّة، لا قواعد إجتماعيّة وإقتصادية ومدنيّة لها...

كلّ نظام ديموقراطي لا يُمهّد له، عبر الزمن، بخلق مجتمع حرّ، وشعب قادر على سيادة نفسه...

كلّ نظام ديموقراطي هذا شأنه، يظلّ حرفًا ميتًا، ولا بدّ له أن ينهار أو ينفجر!

لذلك تحوّلت الديموقراطيّة الفرنسيّة إثر الثورة العظمى، إلى دكتاتوريّة يعقوبيّة فنابوليونيّة!

ولذلك، متى وضعنا الديموقراطيّة اللبنانيّة على المحك، وجدناها وهمًا لا حقيقة!

سيداتي، سادتي،

لا أريد أن أظلم الديموقراطيّة اللبنانيّة، فأقول إنّها وحدها في أزمة؛ كما أنّكم لا تريدون أن تظلموا الحقيقة ـ والحقيقة شمول ـ فتعزلوا الديموقراطيّة اللبنانيّة عن الإطار العالمي الذي لا بدّ أن ينظر إليها من ضمنه.

ذلك أنّ الديموقراطيّة اليوم، حيث كانت، تواجه أزمة. وهذه الأزمة تشمل الجذور الفكريّة العقائديّة كما تشمل امتدادات السياسة الخارجيّة ووضع الديموقراطيّة أو الديموقراطيّات، في الصراع الكوني.

مبعث هذه الأزمة أنّ الديموقراطيّة الحديثة، وليدة الفكر التحرّري التعقّلي، باتت وجهًا لوجه مع أنظمة سياسيّة تمجّد فضائل الحياة والضرورات الحياتية بدلاً من فضائل الإقتناع، وتقدّم النظام العام على الحرّية الفرديّة، وتقدّس التّاريخ والإيمان به بدلاً من الجهد الفردي، وتركز العمل السياسي والإجتماعي والإقتصادي والثقافي حول شخصيّة الجماعة بدلاً من شخصيّة الفرد. حتى أنّ علاقة هذا الفرد بالدولة تغدو علاقة إيمانيّة صوفيّة، من حيث ولاؤه الكلّي لها، وعنفيّة من حيث سلطتها المطلقة عليه.

فبماذا تواجه الديموقراطيّة هذه الأنظمة؟ هل يمكن برلمانيّة تقوم على الثقة بالعقل الفردي، أن تقاوم الماكينات السياسيّة الجبّارة المرتكزة على القوة والنظام؟

وهل يمكن المجتمع المؤسّس على الجهد الفردي أن يصمد في وجه مجتمع تخطّط الدّولة موارده ومعالم القدرة فيه؟ وهل تقدر الفضائل الديموقراطيّة ـ فضائل

الرجل العادي التي تجمع الفاشيّة والشيوعيّة على احتقارها ووصف تواضعها بأنّه «صغارة بورجوازية» ـ هل تقدر على التفوّق على إرادة التفوّق، فضيلة، وعلى البطولة مثالاً مقدّساً؟

ثم، هل في قدرة المؤمنين بحقّ كل واحد منهم على الإيمان بما يريد، التغلّب على الجماعة المندفعة بفعل إيمانها برسالة تعتبرها مبرر وجودها وغاية هذا الوجود؟

على جواب الديموقراطيّة عن هذه التساؤلات يتوقّف مصيرها. وقد يكون الجواب الإيجابي الوحيد الذي تقدّمه الديموقراطيّة اليوم، عودتها مع جاك ماريتان إلى مناهل الفكر الإنساني الروحاني، تستمدّ منه إيماناً إيجابياً مجدداً، يجوهر دولتها. ثم إنّ الديموقراطيّة تتجه كذلك، عمليًا، نحو الأخذ بمفهوم للحرّية إيجابي يكون بمثابة عقيدة يفرض على المواطنين أو يفترض فيهم الإيمان بها شرطًا لممارستهم حقوقهم، بحيث لا يبقى في مقدور غير المؤمنين بهذه الحرّية الإفادة منها للتجني عليها، وحرمان سائر المواطنين منها.

وغنيّ عن القول إنّ الدولة الديموقراطيّة الإيجابيّة هذه تقترب كثيراً من الدولة الكلّية، لمجرد صيرورتها دولة إيمانيّة عقائديّة، نطاق التعدّد والتشكّك فيها محدود. وليس من الصدف أن يكون المفكّر الذي بلور هذا المفهوم للديموقراطيّة ـ اللورد ليندزاي ـ قد رجع، في أصول نظريّته، إلى جان جاك روسو أبي الدولة الكلّية وأبي الديموقراطيّة في آن واحد، كما عاد إلى إدموند بيرك، نقيض روسو الذي يكمله.

سيداتي، سادتي،

على ضوء هذا التحليل المقتضب لوضع الديموقراطيّة في العالم اليوم، نتبيّن كيف أنّ فشل تعدديّة الرأي في ديموقراطيّتنا مردّه إلى عدم اجتماعنا على الإيمان معًا بالأصول.

فحرّياتنا كانت تكون مضمونة لو كنّا نؤمن إيمانًا مشتركًا بالحرّية ـ وكدت أقول بذات الحرّية!

وكان يكون ممكنًا أن يثمر تعاقدنا وأن يستقيم لو كنّا قماشة إجتماعيّة واحدة، مشدودة بعضها إلى بعض متّحدة.

فضلاً عن أنّ شعبنا كان يكون سيّدًا على نفسه، لو كانت له إرادة جامعة تقدر أن تسود وتحكم، لأنّها متحرّرة من أوزار الجهل والمرض والفقر والخوف!

ليس هنا مجال تقديم البرامج ـ مسؤولة كانت أو غير مسؤولة ـ ولا هو مجال تصميم المخطّطات.

والحاجة، ربّما لا تكون إلى نظام للحكم جديد يرسمه هذا أو ذاك،

ونقولب به مجتمعنا على حاله، إنّما الحاجة إلى عمليّة تحرير شاملة تقتضي تضافر كلّ الجهود. وعمليّة التحرير هذه تمتد، في نظرنا، من التربية المدنيّة حتى الإنماء الإقتصادي، مرورًا بالضمانات الإجتماعيّة والإصلاحات الإداريّة والتشريعيّة وما إلى ذلك.

وهي عمليّة جذريّة تقتضي قيام سلطات ثورية لا مصالح لها تربطها بمصادر الفساد ومواضع الضعف، بل تكون طليقة قادرة في عملها على استلهام نظريّة لها في الدولة، بقدر ما تستلهم إدراكها الخاص لمصلحة الشعب العليا ووعيها لإرادته.

ولئن قيل أنّ مثل هذا الحكم لا بدّ أن يكون حكم أقلّية، فليس هو إذًا بالديموقراطي...

ولئن قيل إنّ مثل هذه الأقلّية الثورية لا بد أن تكون قد انتدبت نفسها، بدلاً من أن تجيء نتيجة عمليّة إنتخابيّة...

لئن قيل ذلك، أجبنا أنّ لا بد كذلك من كسر الحلقة المفرغة المطبقة على الشعب، بفعل التعاقد الجهنّمي إيّاه. فما دامت الحلقة لم تكسر والتعاقد قائمًا، فإنّ الشعب لا يقدر على التحرر، ديموقراطيًا، من المتحكّمين به، المنيبين أنفسهم عنه. فضلاً عن أنّ السّلطة لن تحرّر الشّعب من هؤلاء ـ أي من نفسها ـ كما أنّها لن تحرّره من المرض والجهل والعوز والخوف التي هي أوتاد السلطة الفاسدة!

ومتى كانت أكثرية الشعب عاجزة أو فاسدة، فهل يعقل أن يجيء حكمها حكمًا صالحًا، يهدم الفساد، وهو ينبثق من الفساد، ويحرر الشعب، وهو ذاته مسترهن لعلل الشعب، علل وجوده؟

سيداتي، سادتي،

لو كنت أعرف البيريكليس الذي يقدر أن يجعل الديموقراطيّة اللبنانيّة حكم المواطن الأوّل، فيقود الشعب إلى الكمال، بدل أن ينساق مع الجماهير إلى الهاوية...

لو كنت أعرف ذاك الرجل، لكنت سعيدًا بأن أجعل هذه المحاضرة دعوة للإيمان به! حسبها إذًا أنّها ربّما برهنت، بالعقل، عن أنّ ذاك الرّجل واجب الوجود، فلا بد إذًا أن يوجد.

الرّفضيّة في السِّياسة

١٩٧٢

حديث تلته مناقشة
في «جامعة الرّوح القدس»، الكسليك،
في إطار سلسلة عن الرفضيّة في مختلف وجوهها.
نشرت «النهار» الحديث والمناقشة مسجلين.

١٩٧٢/٣/٥



فخامة الرئيس، أيها الآباء، سيداتي، سادتي،

قبل أن ندخل في بحث الرفضيّة في السياسة، لي اعتراض على الإسم. فالرفض، كما سنحاول أن نحلّل، يفيد في ظني غير الكلمة الفرنسيّة التي ترجم عنها وهي الـ contestation. أنا على مشاكل دائمة مع التعريب واللغة. ولو جاز وضع تعريب جديد للكلمة لقلت إن الأصح يكاد يكون «المساءلَة» مثلاً، أو ربّما التشكيك. ذلك ان في الـ contestation طرحاً لموضوع، طرحاً لمسألة، وليس فيها هذا الموقف الرفضي الذي باتت تعنيه الكلمة باللغة العربية.

المهمّ، الموضوع هذه الليلة هو الرفضيّة في السياسة. ويطيب لي أن استهلّ بالتأكيد أنّني، عملاً بسياسة الرفضيّة، لن أحاضر. سأحاول معكم، على الطريقة السقراطيّة، استجلاء بعض وجوه الموقف الرفضي وجوانبه وتأثيراته في السياسة. وأنا على استعداد للإجابة عن أيّ سؤال ومحاولة مناقشة أي رفض.

فيما نحن هنا نتحدّث عن الرفضيّة في السياسة، تنطلق سفينة في الفضاء تحمل صورة لآدم وحوّاء وتخطيطاً هندسياً للقنبلة الهيدروجينيّة، على ما أظنّ. هذه السفينة تنطلق في الفضاء إلى عوالم مجهولة. تتجه إلى جوبيتر الذي ستبلغه بعد ٢١ شهراً. في وسعنا أن نرفض آدم وحوّاء، وقد يكون في وسع بعضنا كذلك أن

يرفض القنبلة الهيدروجينيّة أو على الأقلّ مفاعيلها، ومفاعيل تفجير الذرّة ثم ما إليها في الحرب والسلم. ولكن هل في وسعنا أن نرفض؟ هل في وسع الرافضين أن يرفضوا كون هذه السفينة المتوجهة في الفضاء، أكاد أقول في خطى ثابتة وسريعة، ستصل إلى جوبيتر كما وصلت من قبلها سفن أخرى إلى القمر ونزل منها إنسان؟ هل في وسع الرفض أن يرفض هذا الواقع الجديد الذي يواجهنا به الإنسان اليوم، الإنسان إيّاه الذي يعيش في أزمة الإنسان التي منها نتج الرفض؟

أرسم هذه الصورة حتى أتساءل، ما دام الموضوع موضوع مُساءَلة، عمّا إذا لم يكن الرفض في الحقيقة رفضاً للماضي وليس رفضاً للمستقبل؟

الرفضيّة هي رفض للماضي المستمر عبر الحاضر ولكنّها ليست، ولا يمكن أن تكون، في العصر الجديد على الأقل، رفضاً للمستقبل. وكما في الفضاء كذلك على الأرض، إذا كنّا لا نرفض مستقبل الوصول إلى جوبيتر، وربما وجدنا فيه حضارة أفضل من حضارتنا، من يدري؟ والرفض منطلق من التشكيك، فإذا كان في وسعنا أن نرفض الحضارة التي كانت، فلا أعتقد أن الرفضيّة في وسعها أن ترفض الحضارة التي ستأتي.

هل في وسعها؟ تلك هي المسألة الأولى التي يجدر بنا أن نطرحها في مطلع هذا الحديث.

والآن، بعض التعريف. كلّ بحث يبدأ بالتعريف. ما هو الرفض؟ وبالتالي ما هي الرفضيّة؟

الرفض لا يمكن أن يحدّد، بصورة عامّة، إلاّ سلبيًا. ذلك أنّ الرفضيّة هي موقف سلبي. وكموقف سلبيّ لا يمكن بالتالي أن تحدّد إلاّ بالنسبة إلى ما ليست هي لا بالنسبة إلى ما هي. ولأن الرفضيّة موقف سلبي، فإن أفضل طريقة لفهم معناها هي أن نتفهمها سلبيًا أي بالنسبة إلى ضدها، إلى عكسها، لا بالنسبة إلى ذاتها. فالرفض ليس موقفًا مطلقًا، هو رفض شيء ما أو رفض حالة ما، أي رفض شيء موجود لأنّه يستحيل فلسفيًا أن نرفض غير الموجود. ماذا نرفض؟ ماذا نرفض بصورة عامّة؟ وماذا نرفض في السياسة؟

في الحقيقة الرفضيّون سيقولون لنا إنّهم يرفضون كل شيء. الرفضيّة المطلقة هي رفض كل شيء. هي رفض كل شيء، لأنّها فلسفيًا وسياسيًا ترفض أن تكون بدورها نظرة، «فلت أنشاونغ» Weltanshaung كما يقول الألمان، أي نظرة شاملة إلى المجتمع، إلى الكون وإلى الوجود. ترفض إذًا المجتمع بشكله الحاضر، ومن ثم ترفض كل مجتمع آخر. ترفض النظام، النظام القائم طبعًا، واستطرادًا كل نظام آخر وكل أشكال التنظيم. ترفض المتناقضات الإجتماعيّة والظلم في توزيع الثروة. ترفض ضيق آفاق العمل، وضواغط العمل والعلم وأشكال العلم ونظرته بطبيعة الحال. والكثيرون من الموجودين هنا يعرفون إلى أي حد ترفض الرفضيّة أنظمة العلم.

هذا بصورة عامّة ، أكاد أقول بصورة موضوعيّة ـ بمعنى العلم الفلسفي الحديث .

في لبنان ، ما هي الرفضيّة؟

مرة أخرى نحددها بعكسها . هي رفض النظام اللبناني ، لأنّه متأخّر . رفض الدستور ، طبعًا ، لأنّه أقام للبنانيّين نظام حكم متخلّفًا عن الشعب اللبناني . وهذا الشعب باستمرار يؤكّد هذه الحقيقة ، إنّه أرقى من الحكم في لبنان .

ترفض البيروقراطيّة ، المؤسّسات ، كبت المؤسّسات ، المؤسّسات العامة والمؤسّسات الخاصة وكل المؤسّسات . ترفض الطائفيّة والاقطاعيّة والطبقيّة . ترفض الاحتكارات الإقتصاديّة واحتكارات العمل والعلم كذلك . ترفض الجامعة ، كل الجامعات . وترفض المدارس ، والأهل والآباء كذلك ، وحتى اللّه ترفضه على الأرض وفي السماء .

فعند هذا الحد ، يبرز السؤال الثاني: إذا كان هذا ما ترفضه الرفضيّة فماذا تراها تطلب؟

هنا المسألة: هل عند الرفضيّة بديل مما ترفض؟

كلا ، الرفضيّة ليس عندها بديل ، وأكاد اقول أنّها لا تطلب شيئًا لأنها ترفض كل شيء . عفوًا ، تطلب شيئًا ، تطلب المستحيل . وهذا جوهر الرفضيّة: أن تطلب المستحيل . ولأنها تطلب المستحيل ، ما همّها إن لم تطلب شيئًا ولا هي نالت شيئًا مما تطلب؟ لأنها في الحقيقة ، فلسفيًا ، لا تطلب شيئًا . ثم ما همّها كذلك إن عيّرت أنّها لا تعرف ماذا تريد ، فهي في الحقيقة لا تريد شيئًا غير الرفض ، هذا هو الموضوع .

نأتي إلى السؤال الثالث: لماذا الرفض؟ لماذا نرفض ، إذا كان هذا ما نرفض وهو كل شيء ، ولم يكن عند الرافضين شيء بديل لأنهم يطلبون المستحيل ، فلماذا الرفض؟ لماذا الرفضيّة؟

في الواقع الرفضيّة لا يمكن ان تعرّف منطقيًا لأنها ترفض كذلك المنطق . وافضل طريقة لبلوغ أسبابها هي أن نصوّرها كحالة نفسيّة فرديّة واجتماعيّة في آن معًا . الرفضيّة حالة رفض وحالة قلق . الرفضيّة حالة نقمة وحالة غضب . إذًا لماذا نرفض؟ لا تحليل منطقيًا للأسباب ، إنّما تحليل نفساني للحالة التي تبدأ بالقلق ، فالنقمة فالغضب . إيجابيًا ، ولعلّ في ذلك وجهًا مهمًا لأنّه الوجه الإيجابي الوحيد ربّما في الرفضيّة ، الرفضيّة تنطلق من شعور بالحاجة إلى التحرّر من كل شيء . لأن كل شيء بالنسبة إلى الرفضيّة إرهاق للإنسان . تحرّر من المدينة التي «تمعس» الإنسان ، تحرّر من الضواغط ، قلنا من الحضارة .

الرفضيّون يحملون الآلة الموسيقيّة ـ أفضل من اللافتات ـ ويذهبون بالشعر المتدلّي. يتحرّرون حتى من الطبيعة في معناها الاجتماعي.

التحرر من الكذب. هنالك براءة في الرفضيّة.

من الرياء والتواطؤ الإجتماعي. من الشعور بعدم الإنتساب إلى المدينة والشعور بالغربة الداخلية، الغربة التي يعيش فيها الإنسان اليوم حياته التاعسة في المجتمع المتضخّم الذي «يمعسه».

إذاً، في الرفضيّة شعور عميق بالتعب، بالضيق، بضيق الصدر، بالسأم. شعور بالحاجة إلى التغيير، الكلمة المفتاح في الرفضيّة. التغيير إلى أي حدّ؟ إلى حدّ الثورة. وهنا السؤال الكبير: هل الرفضية هي إذاً الثورة؟ الجواب: كلاّ. الرفضية ليست هي الثورة، هي ثورة، هي الحاجة إلى ثورة. هي ثورة تريد نفسها مستمرّة، لأنّها لا تريد الإنتهاء إلى شيء، باعتبارها ترفض كل شيء.

هي ثورة على كل شيء، ولكنّها ليست الثورة ـ بـ «الـ» التعريف.

إذا كانت الرفضية ليست هي الثورة، فهل يمكن أن تكون سياسة؟ هل يمكن أن تكون موقفاً سياسياً؟

الثوريّون الحقيقيّون يحتقرون الرفضيّين. الشيوعيّون والإشتراكيّون العريقون يتّهمون الرفضية بأنّها حركة طفيليّة «ولّدنَة»، سذاجة. سذاجة بالفعل لأن في الرفض براءة، أمّا في الثورة فحكمة. الثورة تخطيط. هي مثاليّة الممكن، في حين أن الرفضيّة هي مثالية المستحيل.

قلنا الرفضية ليست الثورة، هي ثورة، هي الحاجة إلى ثورة. هي مثاليّة المستحيل بالمقارنة مع مثاليّة الممكن. فهل يمكن إذاً أن تكون سياسة؟

قبل أن ندخل في الجواب عن هذا السؤال، لا بدّ لنا من البحث في الموضوعيّات. من هم الرافضون؟ في المنطق: لا يرفض الشيء إلاّ العنده الشيء، أو الذي في متناوله أن يقبل بالشيء، فيرفضه. إذاً الرفضيّة حركة المجتمعات المكتفية، بل المتخمة، مجتمعات العندهم، لا مجتمعات الما عندهم. من هنا أنّها في أوروبا لم تظهر في المجتمعات الفقيرة. لم تظهر في المجتمعات الطامحة إلى بناء هيكليّة إجتماعيّة جديدة. نشأت عندما أتخم المجتمع، في حالات الإزدهار القصوى. نشأت في المجتمعات البعد ـ الصناعيّة، أي التي كانت قد أصابت من الحياة الصناعيّة، من مجتمع الإستهلاك المزدرى المحتقر، كل ما يمكن أن يصاب به مجتمع الإستهلاك. نشأت من التخمة ذاتها. من الهزة التي تصيب المجتمع عندما تصطدم سرعة تطوّره العلمي والتكنولوجي بتباطؤ حضارته وتثاقل هيكليّته الاقتصاديّة.

بصورة عامّة، الرافضون بالطبع هم الشباب، واليسار.

واليسار هنا مستعمل بمعناه التاريخي. أي هو غير الموجود باعتبار أن اليمين هو دائمًا الموجود. اليسار هو المعارضة، الطلاب ثم المحرومون بصورة عامة.

وهنا يُطرح سؤال بالنسبة إلى لبنان: من هم أهل الرفض فيه؟ هل هم الذين يتظاهرون في شوارع بيروت وطرابلس وزحله حاملين لافتات: «ما بدنا ندرس»، أو «بدنا ندرس»، أو «بدنا نعرّب»، أو «ما بدنا نعرّب» الخ؟

هل أهل الرفض هم المتظاهرون في شوارع بيروت وطرابلس وزحله والمدن؟ أم هم الذين يلجأون من مرجعيون وبنت جبيل والهبّارية؟ أم هم الذين ينزحون من أعالي عكار والشوف والهرمل؟

من هم أهل الرفض الحقيقي في لبنان؟ الذين يفرزهم، حسب التعابير الاقتصاديّة، المجتمع الذي يسير في طريق التخمة، تخمة الاستهلاك؟ أم الذين حرمهم المجتمع، والوطن كذلك، كل شيء؟

من هم أهل الرفض الذين يحق لهم الرفض؟

تلك هي المسألة الكبرى. وفي نظري أن الذين لا يطلبون شيئًا هم وحدهم الذين يرفضون. أمّا الذين يطلبون، أي المحرومون، فلا أعتقد أن من المنطق أن تصنفهم بين الرفضيّين، بمجرّد كونهم، هم كذلك، قد كفروا بالمجتمع أو يكادون.

نعود إلى تحليل سياسة الرفض. هل يمكن أن تكون الرفضيّة سياسة؟ إن لم تكن ثورة، فهل هي سياسة؟ في نظري أن لها تعبيرًا سياسيًا. وإن لم تكن أريدت أن تكون سياسة، من أهلها وأصحابها، فإنّها على الأقل في الإطار الواقعي التاريخي تعبّر عن نفسها بالسياسة. غير أنّها سياسة محتّم عليها أن تكون مرحليّة. الرفض مرحلة وليس غاية. الرفضيّة كسياسة، والرفضيّة في السياسة مرحليّة وليست غائيّة أي نهائيّة. ذلك أن في الرفض بالطبع شيئًا من الهدم لا البناء، تمزيقًا بدل التنظيم. في الرفض موقف شعوري ـ بالمعنى الفلسفي للكلمة ـ لا موقف عقلاني. في الرفض رومنطيقية بدل الموضوعيّة والمنطقيّة. من هنا أنّه ليس مأخذًا على الرفضيّة أن نعيرها بأنّها لا تقدّم حلولاً. ليس مأخذًا على الرفض أن نقول له أن ليست لديه حلول للأزمة التي انبثق منها. ليس مفروضًا في الرفضيّة أن تقدّم هي الحلول للنظام الذي ترفض. المطلوب من الرفضية أن تستمر في رفض الحلول إلى أن تأتي الحلول التي تحل الأزمة التي منها نشأت الرفضيّة. أي أن الرفضيّة هي تعبير عن حالة قلق وهي لذلك لا يمكن أن تطلب الطمأنينة. هي تعبير عن نقمة فلا يمكن أن تكون هي مبعث الثقة. لا تبحث عن انتساب جديد ولكنها لا تصوّر لنا الإنتساب الذي تطلبه لنفسها ولسواها حتى نقول إن حلولها ليست في مستوى مثاليّتها.

من هنا إذًا إنّه من الخطأ، إن لم نقل من الخطيئة، أن نحاول، كما يحاول

البعض، برمجة الرفضيّة (programmation de la contestation). فالرفضيّة لا تبرمج. ولكن إذا كانت الرفضيّة لا تبرمج فهل هي على علاقة بالزمن؟ والبرنامج هو الفعل الزمني. أي هل للرفضيّة تاريخ؟ الجواب: كلا، تاريخها يختلط بتاريخ كل ثورة لأنّه منطلق كل ثورة، فإذا بالتاريخ يحتفظ بالثورة لأنّها بناء وينسى الرفض لأنّه هدم.

إذًا الرفضيّة ظاهرة تاريخيّة مستمرّة، متغيّرة تبعًا لتغيّر التاريخ، وكل مطلب سيحتفظ به التاريخ، لبّاه أم لم يلبّه. كل مطلب يبدأ إذًا برفض الحالة التي انشأت المطلب، سلبيًا، وقل ديالكتيكيًا. من هنا إن الرفضيّة ليست ظاهرة جديدة. كانت هنالك حتمًا ما تصح تسميته رفضيّة، لو أرخت الرفضيّة قبل الثورة الفرنسيّة. الجديد هو المظهر الذي تأخذه اليوم، وهو المظهر الفذّ، أي تعايش أمرين: الرفض والتأمّل فيه. ولم يسبق في التاريخ أن تعايش الرفض والتأمّل الموضوعي فيه. ولم يسبق أن تعايش التأمّل في الرفض والرفض نفسه مع محاولة تأريخ الرفض. لماذا لم يسبق ذلك؟ لأن المجتمعات التي عرفت الرفضيّة، وهذا ما لم ندركه كفاية هنا، كانت هيكليّتها السياسيّة ولا تزال، إلى حدّ بعيد، غير متجانسة مع سرعة التطوّر العلمي والفكري الذي بلغته هذه المجتمعات. فكانت الخضّات التي عاشتها المجتمعات المذكورة والتي هي وليدة الفجوة التاريخيّة (historical gap) أي وليدة اصطدام تسارع المستقبل ــ سرعة السفينة الذاهبة إلى جوبيتر ــ وتباطؤ الماضي والحاضر كذلك. هذا التصادم هو الذي ولّد الفجوة التاريخيّة التي جعلت الإنسان في المجتمعات التي عرفت الرفضيّة يتأمّل في ذاته فيجد نفسه يعيش على مستويين، حالة الرفض وحالة المثاليّة في آن معًا.

نأتي، في خاتمة هذا العرض الذي طال أكثر مما كنت أظن ــ نأتي إلى المستقبل ما دمنا نبحث في علاقة الرفضيّة بالزمن وبحثنا في علاقتها بالتاريخ.

إذا كان للرفضيّة تاريخ أو كانت هي مع التاريخ، فهل لها مستقبل؟

الجواب: إن الرفضيّة ترفض البحث عن المستقبل. هي كما قلنا مثاليّة المستحيل. لذلك لا يمكن أن يكون لها مستقبل، لأن المستحيل لا يُقبل. المستحيل لا يتحقّق. هي إذًا حركة بدون مستقبل. لا تطلب المستقبل ولا يمكن أن يكون لها مستقبل.

هل هي إذًا ظاهرة مرضيّة؟ كلا. في نظري الرفضيّة ظاهرة عافية وصحة في المجتمع، لأنها هي التي تحرّك المستقبل. لا تطلب المستقبل لنفسها ولكنّها هي التي تحرّكه لأنّها هي التي تطرح الأسئلة الكبيرة التي من الجواب عنها يكون المستقبل.

نعود إلى أصل الكلمة، أن الرفضيّة contestation. هي «المُساءلَة» وليس الرفض. هي المساءلة بمعنى طرح المسائل الكبرى، سؤال المجتمع والإنسان، هل هو يعيش الحياة التي يطمح إليها؟ لا تقدّم جوابًا عن «المساءلة» ولكنها على الأقلّ تخض المجتمع. تطرح الأسئلة بشكل عنيف يجعل الإنسان مضطراً إلى إعطاء الأجوبة عنها. وبسرعة التطور لا بسرعة تباطؤ الماضي والحاضر.

هي إذًا التحدّي، ولكنّها كتحدّ تواجه أخطر تحدّ. تواجه تحدّي التحدّي، أي: خطر استظراف الرفض إلى حدّ استهوال المطالبة، فيبقى الإنسان في الرفض يرفض كل شيء ولا يطلب شيئًا. أي بتعبير آخر: استهواء الإنسحاب إلى حدّ الإقلاع عن الإقدام. إستهواء رفض المستقبل وكأنّه حتماً سيكون إمتداداً للماضي والحاضر المرفوض.

في لبنان، مكامن الصحّة في الرفضيّة أنّها أولا ترفض مراكز القوّة. لا تسلّم بأن مراكز القوّة يجب أن تظلّ هي مراكز القوّة. إنّها ترفض السلطة من فوق، و«الثورة من فوق» كذلك، ترفض سياسة الكبت كما ترفض الكبت النفسي، ترفض تسلّط السلطة. كل ذلك دليل صحة وعافية، شرط أن ــ وهنا تحدّي التحدّي ــ أن ينتهي ذلك بالرفضيّة إلى حد إيجابي ما. فتنقذ الإيجابيّة المقبلة على الرفضيّة، السلبيّة التي يمكن أن تظل الرفضيّة فيها ثورة مستمرّة بدل «الثورة».

هذا الحدّ الإيجابي البسيط الذي منه تنطلق الرفضيّة، من محرّك إلى حركة، هو المشاركة (la participation). المشاركة في السلطة، في كل سلطة، في السلطة السياسيّة وفي سلطة الجامعة وفي سلطة المؤسسات وفي سلطة الإدارة. بحيث تنبثق إذ ذاك السلطة من تحت، ولا تأتي من فوق. المشاركة هنا هي المشاركة الإجتماعيّة والإقتصاديّة. والحدّ الإيجابي الذي منه يمكن الرفضيّة أن تنتقل في لبنان من سلبيّة هدّامة إلى شيء من الإيجابيّة هو أنسنة المجتمع. فلا يظل الشعور بالغربة مسيطراً. وأنسنة الدولة بدل الهرب إلى الطبيعة، إلى الغاب. أي قيام شريعة جديدة بدل شريعة الغاب التي نرفض.

تحدّي التحدّي، أيها السادة، هو إذًا أن تفتح لنا الرفضيّة الآفاق كمحرّك فتنطلق حركات البناء بدل أن تطبّق على نفسها مزيداً من الآفاق فتطلب السأم. واعتقد أن الرّفض لا يمكن أن يستقرّ، لأنّ من طبيعته عدم الإستقرار. يجب ألاّ يستقرّ الرفض وألاّ تستقرّ الرفضيّة. يجب ألاّ يصبح الرفض، أو ألاّ تصبح الرفضيّة، استقراراً في السلبيّة. يجب أن تصبح تحريكًا للاستقرار الجديد. ويجب ألاّ يتحوّل الرفض من رفض للنظام إلى إلغاء لكل تنظيم. من رفض لمدنيّة اليوم إلى الغاء للمدنيّة. من رفض لمجتمع الكبت إلى إلغاء للمجتمع بكل أشكاله وظواهره.

في الحقيقة، تلك هي مفارقة الحريّة. إنّها في انطلاقها لتحطيم القيود تحطّم في الطريق واجبات الحرّية كذلك.

أيّها السادة، السؤال الكبير لا يزال قائمًا: بماذا تقبل الرفضيّة؟

في عالمنا اليوم، عالم سفينة الفضاء المنطلقة نحو جوبيتر، وحدها المبالغات تبدو واقعية. سرعة الإنسان، الإنسان المُطلق هذه السفينة، المخطّط لها والمبرمج لها لبعد ٢١ شهراً ـ سرعة الإنسان تكاد لا تترك فسحة بين الرفض والقبول.

سياسة الرفض إذًا، أو الرفضيّة في السيّاسة، هي أن نظلّ نطلب المستحيل وألاّ نقبل بشيء.

أن نطلب دائمًا أكثر مما نُعطى، وألاّ نقبل بما نُعطى، لأن ليس لدينا مرتجع نرتدّ إليه. إن نحن قبلنا بالقليل الذي أعطونا إيّاه فأي طريق نسلك للمطالبة بالكثير الكثير الذي لنا به حق، أو هكذا نظن؟

يجب أن ننتظر حتى ينضج الرفض، علّه، من المستحيل قديمًا، يخلق لنا ممكنًا جديداً في المستقبل.

بعض الأسئلة والأجوبة

س: الشيوعيّة تطلب مجتمعًا مستحيلاً، هل هي رفضيّة؟

ج: لا أعتقد أن الشيوعيّة تطلب مجتمعًا مستحيلاً، على الأقل لا أعتقد أن الشيوعيّة تظنّ أن المجتمع الذي تطلب غير ممكن. إذًا ليست الشيوعيّة رفضيّة.

□ هل الرّفض للهدم أم للبناء أم هو موقف وسط؟

ـ الرفض طبعًا للرفض، الخطر في الرفض أن يتحوّل إلى هدم. في قلب الإنسان حاجة إلى البناء. يصبح الرفض ضد الطبيعة، إذا تحوّل إلى رفض من أجل الهدم. وهذا ما تحدثت عنه في الخاتمة عندما قلت إن ذلك هو تحدّي التحدّي. أي أن نحول دون تحوّل الرفض إلى هدم.

□ أليست الرفضيّة في حدّ ذاتها، بقطع النظر عن أشكالها المعاصرة، من الخصائص اللبنانيّة التاريخيّة التي تميّز بها إنسان هذا الوطن في صراعه المستمرّ مع العوامل المختلفة؟

ـ أعتقد أن الرفضيّة من خصائص كل الشعوب، ولأن اللبناني إنسان طبيعي، فإنّ رفضيّته ظاهرة طبيعيّة كذلك. وقلت أن ليس للرفضيّة تاريخ لأنّها هي في كل تاريخ، ومجرّد صمود اللبناني على هذا الجبل فيه شيء من الرفض للاستسلام. يضاف إلى ذلك كلّه ان أدبنا الثوري في الجيل الماضي كان رافضًا إذا ما قيس بموقفه من السلطة، ومطالبًا إذا ما قيس بما كان يحلم لنا به.

□ أخذت مظهرًا واحدًا من الرفضيّة، أي المظهر «الهبّي» الذي هو أبسط مظاهر الرفضيّة، مما يعني أنّ للهبّية غاية هي الرجوع إلى الطبيعة، إلى البساطة، بينما الرفضيّة الأصيلة هي التي لا تهدف إلى شيء.

ـ قلت إنّ «الهبّي» مظهر صغير من مظاهر الرفضيّة ، والرفضيّة لا تهدف إلى شيء لأنّها لا تطلب شيئًا بل ترفض كل شيء .

□ لقد قلت إنّ الرفضيّة لا تطلب شيئًا وإنّ الرفضيين في لبنان هم الطلاّب وغيرهم ، إلاّ أنّ الرفضيّين في لبنان يطلبون شيئًا ، فهل تعتقد أنّ الرفضيّة في لبنان شواذ عن القاعدة العامّة؟

ـ ماذا يطلب الرفضيّون في لبنان؟ الرفضيّون في لبنان هم كل اللبنانيّين ، إذا كنّا نعني بالرفضيّة رفض ما ننال الآن من لبنان وطلب ما يجب أن يكون لنا .

الـــثورَة الدّسْتوريّة ، هـٰذِه هِيَ

خطوط عريضة لمناقشة حول «الإنماء والثورة الدستوريّة»
في «ندوة الدراسات الإنمائيّة»
وقد أدار المناقشة الدكتور حسن صعب واشترك فيها
الرئيس رشيد كرامي والدكتور إيلي سالم.
ونشرت المناقشة بكاملها في جريدة «النهار» عدد ١٩٧٣/١/٣٠ ،
ثم في كراس مستقل.

١٩٧٣/١/٢٩



١ ـ الثورة الدستورية: ماذا ولماذا؟

أ ـ تعريف الدستور اللبناني:

●●● يحكم لبنان بموجب دستور مكتوب غير مطبق.
أما الدستور المطبق ، فهو غير المكتوب.

●● الدستور المكتوب ، وهو «قدس الأقداس» ، غير المقدس اطلاقًا لان لا علاقة له بقواعد الحكم اللبناني التي نسميها النظام.

● لقد صيغ في فراغ تاريخي ، وهو مستمد من مبادئ دستورية تكاد تكون غريبة عن تقاليد الحكم عندنا وقواعد ممارسته.

● تمسكنا بالدستور المكتوب اذًا ، وبعدم جواز المساس به ، ما هو الا تمسّك رمزي ، لا علاقة له بواقع حياتنا السياسية.

●● الدستور غير المكتوب هو مجموعة قواعد الممارسة الدستورية وشبه الدستورية للحكم ، كما هي في الواقع ، وبنوع أخص منذ الاستقلال (١٩٤٣). وفي حين يطلق رسميًا على مجموعة القواعد هذه اسم «الميثاق الوطني» ، أطلقنا عليها ، عام ١٩٥٦ ، اسم «التعاقد الجهنمي».

● في ما يأتي القواعد الدستورية المطبقة فعلاً في حكم لبنان ، والتي تشكل

واقع النظام:

١ ـ توزيع السلطات على الطوائف، فينشأ التوازن الديموقراطي من هذا التوزيع بدل أن يرتبط بالمبدأ الدستوري التقليدي المعروف علمياً بفصل السلطات.

٢ ـ فقدان الصلاحيات الدستورية كل معانيها الأصلية، باعتبار ان ممارسي هذه الصلاحيات تغلب عليهم صفتهم التمثيلية الطائفية، فتصبح حدود صلاحياتهم بالتالي حدود حقوق طوائفهم وأدوارها.

٣ ـ انطلاق القيادات الوطنية من قواعد الزعامة الطائفية، حتى عندما تكون صفة القيادة الوطنية صفة المحتوى لا صفة الحجم فحسب. واستطراداً تعذّر، بل استحالة، قيام أي زعيم بدور وطني ما لم يكن زعيم طائفته، أو زعيماً في طائفته.

٤ ـ تلازم الحزبيات السياسية مع القبلية الطائفية، لكون حدود طموح رجل السياسة، فضلاً عن تطلّعات المواطن العادي، هي حدود طائفته.

٥ ـ تعذّر، بل استحالة، تأسيس الحكم في لبنان على أكثرية عددية، واضطراره باستمرار، حتى يحافظ على توازنه، الى استمداد شرعيّته من أكثرية مركبة تكون حصيلة اجتماع أكثريتين طائفيتين على الأقل.

٦ ـ اعتبار الوظائف العامة، من ادارية وفنية وعسكرية، كمغانم للطوائف تتوزّع عليها بموافقة زعمائها وممثليها، بل بواسطتهم، مما يعطّل معنى الكفاية ويلغي مبدأ المساواة.

٧ ـ توزيع المنافع الاقتصادية، حتى عندما تتنكر في زي خطة انمائية ومشاريع كبرى، كأنها أسلاب يتقاسمها الزعماء تبعاً لنفوذهم الشخصي أو حاجة الدولة الى استرضائهم عبر ارضاء طوائفهم أو مناطقهم.

٨ ـ طغيان السلطة التنفيذية، بسبب امساكها بخيوط المنافع والمغانم، على السلطة التشريعية المبعثرة نتيجة التبعثر الطائفي ـ الحزبي والاقليمي. وبالتالي تحوّل السلطة التنفيذية الى سلطة تمثيلية تتحكم بالعملية الانتخابية ـ قاعدة الديموقراطية الأساسية ـ عبر الخدمات التي تقدمها الى من تختار هي من المرشحين، محاولة هكذا فرض انتخابهم على الشعب فرضاً.

ب ـ نتائج النظام اللبناني:

١ ـ هوّة سحيقة بين الحكم والشعب.

٢ ـ فصام في الشخصية اللبنانية.

٣ ـ ترسيخ للقبلية الطائفية وزعاماتها واقطاعياتها، حتى عندما تتلبّس بالحزبيات والعقائديات.

٤ ـ دوران الأحزاب العقائدية في حلقة مفرغة من العقائديات، ثم شيخوختها

من غير أن تكون لها أية فاعلية في حجم مبادئها متجانسة مع هذه المبادئ.

٥ ـ قيام حركة رفض مزدوجة الاطار: يأس اجتماعي وترف فكري.
٦ ـ استمرار لبنان الشعبي الحقيقي لبنانًا متخلفًا، مطالبًا بضرورات الحياة الأوّلية، بكثير من السأم.
٧ ـ قيام طبقات متعددة، بدأت تتحارب، أخطرها الاحتكارات المتلازمة مع القوى السياسية التقليدية، وليس أقلها خطراً بعض التشكيلات النقابية التي تؤثر أحيانًا امتهان العمل النقابي على الاضطلاع بمسؤوليات الترقية الاقتصادية والاجتماعية.

ج ـ الحاجة الثورية:

●●● النظام اللبناني ألهذا واقعه يفرض خروجًا عليه يكون بحجم الثورة.

●● الثورة الدستورية ثورة «في» الدستور، من حيث توسّلها الشرعية وإيمانها بجدوى المحاولة الدستورية وإمكان النجاح دستوريًا، فضلاً عن إيمانها بمبدأ دستورية الحكم.

● ليست هي ثورة ضد الدستور أو ثورة عليه، اذا فهمنا بالدستور الديموقراطية الدستورية المفروض أن تكون مطبّقة في لبنان وهو لم يختبرها بعد.

●● اللجوء الى العنف لا يمكن أن يكون الا مرحلة أخيرة، بعد فشل الثورة الدستورية. فضلاً عن أن العنف يولّد العنف، وتوسّله يؤدي دائمًا الى قيام حكم دكتاتوري يفرض على الشعب وصايته العقائدية بالقوة، الأمر الذي يتنافى مع تركيب المجتمع اللبناني التاريخي ومع التزام اللبنانيين بتراث الحرّية الذي هو حي في تقاليدهم وفي نظرتهم الى الدولة والحكم. الثورات العنيفة يفترض فيها أن تقدم نموذجًا لمجتمع جديد ودولة جديدة يستهوي الشعب ويتجاوب مع حاجاته ومثالياته الى حد تحريك العنف تحريكًا ذاتيًا طبيعيًا. وهو أمر تاريخي خطير لا يتقرّر الا بالحدوث الفعلي، كما لا يكتسب شرعيّته الا من النجاح.

٢ ـ مضمون الثورة الدستورية

● مما تقدم، يتبين أن الثورة الدستورية تهدف الى اقامة نظام ديموقراطي صحيح، يضمن المساواة في الحقوق والواجبات، ويتأسس على ديموقراطية اجتماعية واقتصادية لا تخرج اصطناعيًا على التكوين اللبناني، بل تعمل من ضمنه في سبيل تطويره.

● خلال ربع قرن من ممارسة الثورة الدستورية تبلورت هذه في الحاجة الى الأعمال الدستورية الآتية:

١ ــ انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب وتحديد صلاحياته وصفاته.

٢ ــ تعديل الأنظمة الانتخابية بحيث يستقيم التمثيل، ولو طائفياً، ويفسح في المجال أمام تعزيز الحياة الحزبية. وفي طليعة التعديلات، خفض سن الاقتراع الى ١٨ سنة، ثم تحديد شروط الأهلية للنيابة على نحو يعزّز السلطة التشريعية ويحرّر النائب من ارتباطاته بالسلطة التنفيذية واضطراره اليها لتأمين انتخابه.

٣ ــ انشاء مجلس اقتصادي اجتماعي غير طائفي له صلاحيات تشريعية قادر بالتالي على تلبية الحاجة الى شرائع حديثة تكون منبثقة من ارادة القوى الحيّة في الشعب ومن مناهل المعرفة المسؤولة.

٤ ــ تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب بحيث تنعم الحكومة بمزيد من الاستقرار، ويرتبط بيانها الوزاري بالموازنة العمومية، فتجري محاسبتها على أساس منجزاتها، باستثناء حالات الخطأ السياسي الفادح.

٥ ــ الغاء الطائفية في الوظائف، واعتماد الكفاية، مع الاقتناع بأن توزّع الكفايات على الطوائف بصورة طبيعية سيؤدي الى توازن اجتماعي يتحرر معه الموظف من الاستزلام الطائفي والاقطاعي.

٦ ــ تعزيز الحياة الاقليمية بتمكين الحكم البلدي من القيام بدوره الانمائي، في اطار خطة انمائية شاملة يقترحها مجلس التصميم على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتقترن بالصفة الاشتراعية. مع التشديد على وجوب ارتباط سياسة الحكومة التربوية بالخطة الانمائية، فتتوازن فرص العلم والعمل. ومن الطبيعي أن يرافق ذلك تعديل في الأنظمة الضريبية والقوانين الاقتصادية بحيث تتحقّق العدالة الاجتماعية وتتوزّع الثروة تبعاً للانتاج. فضلاً عن ضرورة اعادة النظر في بعض الهيكليات الادارية والفنّية، في ضوء حاجات الانماء وأعماله، على الصعيدين المتلازمين، الوطني والاقليمي.

٧ ــ اعتماد سياسة دفاعية متلازمة مع الانماء، فيساهم الجيش المحترف في الأشغال العامة وتنفيذ المشاريع، ويقوم الى جانب الجيش المحترف، عبر نظام خدمة العلم، جيش شعبي احتياطي في حجم الأخطار التي تهدّد لبنان.

٣ ــ الثورة الدستورية عملياً

● القيام بالثورة الدستورية يفترض اجراء استفتاء شعبي حر حول الدستور وتعديله. وبدل أن يطرح الاستفتاء الأعمال الدستورية المقترحة، نرى الاكتفاء بسؤال الشعب عما يأتي:

١ ــ الديموقراطية، نعم أم لا؟
٢ ــ تعديل الدستور، نعم أم لا؟
٣ ــ الطائفية وحدودها.

● كيفية تحقيق الثورة، أو بالاحرى كيفية القيام بها ديموقراطيًا، في سبيل فرض اجراء استفتاء أولاً، ثم في سبيل القيام بالأعمال الدستورية المقترحة:

●● يقررها قيام أقلية برلمانية واعية، متحركة ومتجاوبة مع الأكثرية الشعبية ــ ولو صامتة ــ قادرة على استنطاقها بالوسائل الديموقراطية المشروعة ــ بما فيها التظاهرات والاضرابات.

●● تفرض الأقلّية البرلمانية هذه ارادتها على المجلس كهيئة وتنتزع زمامه من الأقلّيات الاخرى.

●● تلعب الاقلّية البرلمانية دوراً شعبيًا قياديًا، بحيث تتوسّل الهيئات والأحزاب فضلاً عن تيارات الرأي العام، كقوى ضاغطة على الحكم وكمشارك في طرح المشاكل وبلورة الحلول. وهذا ممكن بمعزل عن الحزبيات والعقائديات والطائفيات ــ بمعزل عنها، بل بتجاوزها.

●●● في شكلها هذا، تكون الثورة الدستورية عملية حوار ومشاركة ــ وهذا هو معنى الديموقراطية الأعمق والأفضل.

٤ ــ الدستور والانماء

● نعود في خاتمة البحث الى معنى الدستور.
انه في آنٍ معًا وسيلة ونتيجة.

أ ــ الدستور كنتيجة:

● لا نظام حكم في فراغ. نظام الحكم هو التعبير الهيكلي عن الواقع التاريخي، أي عن نظام الحياة الاجتماعية والمدنية، بما في ذلك التركيب الاقتصادي.

● ينفجر نظام الحكم اذا كان أكثر ارتباطًا بالماضي منه بالمستقبل. أي اذا غلبت في تاريخيته صفة التعبير عن التقاليد على صفة تجسيد التطلّعات.

ب ــ الدستور كوسيلة:

● لانه تعبير متحرك، أي ديناميكي، وبالتالي ديالكتيكي، يجب أن يكون الدستور أداة تطوير لا اطار تجميد.

● من هنا ان قدسيّة الدستور هي في تعبيره عن ارادة الشعب المتحركة، لا في تجميده وتحويله الى كيان قائم بذاته، مستقل عن الارادة التي تصنعه وعن الحياة التي يتفاعل معها.

- لقد وُجد الدستور لخدمة الشعب، ولم يوجد الشعب لخدمة الدستور، وبالتالي لا يمكن أن تكون في النظام، وفي الحفاظ عليه، مصلحة أكبر من مصلحة الشعب وانمائه والحفاظ عليه.

ج ـ الغاية الدستورية:

- اذا كان النظام اللبناني الحالي قد أدّى الى ما أدّى اليه (جمود سياسي، احتكار للحكم، فساد وافساد، هوة بين الشعب والدولة) فيجب بالتالي تحطيم قوالبه، لانها تكون بمثابة تجميد للتخلّف في جوهره ومظاهره.
- نظرياً، الدستور هو، في النهاية، تعاقد اجتماعي، من هذه الزاوية، نجد:

١ ـ ان الدستور اللبناني المكتوب تعاقد فارغ من محتواه لانه لا يربط احداً بشيء.

٢ ـ ان الدستور غير المكتوب منافٍ ـ كميثاق طائفي في الزي الوطني، وكوثيقة توزّع مغانم وأسلاب ـ لمصالح اللبنانيين وتطلّعاتهم.

د ـ الخلاصة:

حاجتنا الى ميثاق اجتماعي يكون تكريساً حيًا لمشاركتنا في العمل من أجل حياة أفضل في دولة فضلى.

الجنوب: القضيّة العسكريّة وأبعادها السّياسيّة والدّوليّة

١٩٨١

محاضرة ألقيت في
قاعة وزارة الدفاع الوطني (اليرزة)
بحضور العماد قائد الجيش وحشد من الضبّاط من مختلف الرتب،
يتقدمهم ضبّاط الأركان.
وفي المحاضرة إيضاح أنّها لا تعبّر حكمًا عن سياسة الحكومة،
رغم كون المحاضر آنذاك سفيراً لدى الأمم المتّحدة.
نشرت المحاضرة في العدد الأوّل من مجلّة
«حوليّات سياسية» (شتاء ١٩٨٢)
رئيس تحريرها حمادي الصيد.

١٩٨١/٢/١٤



«يومًا ما - شي مرة - قد لا يترك لنا الاسرائيليون مجالاً لاستدعاء سفراء الدول الكبرى، ولا حتى سفراء الدول العربية... قد يهجمون ووزير الخارجية اللبنانية ليس في الجزائر، ولا وزير خارجية السعودية في بيروت...

وقد لا يكون أبو عمّار في بيروت كذلك.

وقد لا يتسنى للرئيس حافظ الأسد الاتصال بنا...

إذ ذاك، ماذا نفعل للدفاع عن لبنان؟

بل أكثر: قد لا يرسل الأسرائيليون انذاراً، وقد لا يخبرنا أحد بحشودهم...

إذ ذاك، كيف ندافع؟ ماذا يحدث للأرض؟ ماذا يحدث للناس؟

أسئلة ليست هي المرة الأولى التي نطرحها...

وقد طرحت نفسها، علينا وعلى المسؤولين مراراً...

(...) نعتقد أن في وسعنا الدفاع عن لبنان، أرضاً وبشراً، ببساطة، ومن دون بهورة.

قد ننتصر، وقد لا ننتصر. هذه حكاية أخرى.

كل الدول التي ربحت الحروب، خسرت حرباً ما.

وقد ننتصر نحن، ولو خسرنا قبل أن ننتصر.

ماذا نفعل اذاً؟

نحوّل اللبنانيين ، كل اللبنانيين ، في منطقة الحدود ، الى جنود .
جنود عندما يدق النفير . فيظلّون فلاحين ودكّنجية ، عندما لا يحاربون .
انما ندربهم . ونضع لهم ضباطاً يتحملون مسؤوليتهم ، سلاحاً وتدريباً .
نحولهم الى جيش شعبي . كل لبناني يصبح جندياً .
تماماً كما في سويسرا . بل تماماً كما في اسرائيل .
من أين السلاح؟ كل لبناني ـ تعرف الدولة ـ مسلّح .
لعلها خير وسيلة لضبط السلاح .
والسلاح الثقيل؟ الجيش النظامي عنده السلاح الثقيل .
وعنده الآليات . والخطط والخرائط . وعنده خيرة الضباط والجنود .
والجيش الشعبي يحارب كما تحارب الجيوش المثله ، في كل البلدان .
ولا نخال اللبناني أقل من سواه شجاعة ، ولا بسالة ، ولا تعلّقاً بالأرض .
يحب أرضه . يحبها . كل تاريخه ، ماضياً وحاضراً ، هو التعلّق بالأرض .
أوَلَيست هذه هي الوطنية؟ الوطنية الحقة ، البريئة ، وطنية الشعب .
هذا أولاً ، من حيث اللبنانيين .
وثانياً: من حيث الفلسطينيين .
ما دام الفلسطينيون قد تحولوا ، عبر المنظمات الفدائية ، الى شبه جيوش منظمة ، بدل أن يظلوا فدائيين بالمعنى الأصيل ، فماذا يمنع حشدهم كجيش فلسطيني؟
انهم للهجوم ، لا للدفاع؟ كلام . وكلام بات فارغاً .
الهجوم ليس اطلاق الصواريخ من التلال وسطوح المنازل ولا من المخيّمات .
عندما يحين وقت الهجوم ، نهجم جميعاً .
واذا كان من عمليات فدائية بالفعل ، الى داخل الأراضي المحتلة ، فتلك لن تعلن ، ولن تتم باللباس المرقط ، بل كما تتم عمليات «الفيتكونغ» ، فضلاً عن الثورة الجزائرية .
«الفدائية» الآن مسألة معنويات؟
نريد المحافظة على وحدة الشعب الفلسطيني؟ على تصميمه على الحرب؟ على عدم ذوبانه؟
ماذا أحسن من تحويله كله الى جيش؟
وجيش نظامي ، منسجم مع الجيش اللبناني ، خاضع مثله لقواعد الحرب وأصولها ، فضلاً عن قوانين السيادة وقواعد السلامة الوطنية؟»

سيدي العماد ،

أيها السادة الضباط ،

هذا الكلام عمره الآن تسع سنوات . ما أسرع الزمن ...

قيل في ٧٢/١/١٧ ، أيام كانت الحرب المثلّثة الأطراف ، اللبنانية ـ الاسرائيلية ـ الفلسطينية ، حائرة تدخل الوطن اللبناني وكأنه بيت بلا سقف ، ولا أبواب ولا نوافذ .

مذ ذاك ، كان الذي كان ، وكتب الذي كتب .

وكان يَسْهُلُ حصر هذا الحديث في سلسلة استشهادات نستقصي معها عبر الماضي، وكم ان احداً منا لم يفاجئه شيء، ومع ذلك لم ينل أحد شيئًا، أو بالاحرى لم يفعل أحد الشيء الوحيد الذي كان يمكن ان ينقذ الوطن.

قبل الدخول في صلب موضوعنا، بالصورة التحليلية الموضوعية التي أظن انها ما تنتظرون، يعتذر السفير وهو يجد نفسه مضطراً، مرة ثانية، لان يستشهد بأقوال الصحافي عن مناسبة تذكرونها أنتم بنوع أخص ويجب أن يذكرها كل لبناني ويظل يتذكر، حتى تنفع الذكرى:

«... والآن كفانا نشوة!

فما هي العبر والعظات؟

أولاً: وقبل كل شيء، لبنان يحارب.

في وسعه أن يحارب، ومن واجبه أن يحارب. فضلاً عن كونه يحسن الحرب كما يحسن المسالمة. وهو في هذه الحرب كان، ولو نسبياً، أفضل من كثيرين ممن كانوا يلقون عليه الدروس، أيام كان يحجم عن الحرب وكان سواه يكتفي من الحرب بالمفاخرة بها، حينا، وبتعظيم هولها أحيانا...

ثانيًا: ان حرب لبنان أمس كلّفت غاليًا وغاليًا جداً، لان لبنان يحتاج الى جيش يختلف، في تكوينه وطبيعته، عن الجيش الذي عنده.

يحتاج الى أكثر، لا عدداً وسلاحاً وتهيئة فحسب، بل كذلك من حيث مفهوم الجيش وارتباطه بالشعب، بالاهالي، بالأرض التي يدافع عنها.

في بلد كلبنان، لا يمكن أن يكفي جيش محترف للدفاع عن الوطن. يجب أن نصل الى مفهوم ما من مفاهيم الجيش الشعبي، بحيث يكون كل مواطن قد تدرب الى حد يجعله قابلاً لان يتحول، في أقل من ٢٤ ساعة، الى جندي يعرف موقعه ودوره عند النفير.

وفي المقابل، في وسع الجيش النظامي، أيام السلم، وحتى لا تثقل موازنته البلد الصغير،

أن يقوم بدور انمائي، من المساهمة في شق الطرق الزراعية وبناء الجسور، الى التحريج، الى بناء الملاجئ والتحصينات.

أمور كانت مستحيلة قبل أن تنشأ بين الجيش والشعب هذه اللحمة الروحية التي تجلّت أمس. لكنها أمور أصبحت اليوم ممكنة، بل ضرورية لزيادة اللحمة وتعزيزها.

ثالثًا: ان القرى اللبنانية على الحدود لا يمكن أن تظل هكذا، سائبة، لقمة سائغة، ضحية صاغرة نكتفي، بعد كل عدوان، بمؤاساتها ورش بعض الدراهم على جراحها!.

لا يمكن أن تظل هكذا، لا عمرانيًا، ولا سكانيًا، من حيث تكوينها البشري ونظام حياتها، ولا اقتصاديًا بالطبع.

قرى الحدود يجب أن تتحول الى مثل ما هي عليه المستعمرات الاسرائيلية، في الجانب الآخر من الحدود، في فلسطين المحتلة.

حصون حقيقية، كل بيت حصن.

وحدائق يحرثها أطيب الرجال، في يدٍ معول وعلى الكتف بندقية، يسوقون التراكتور كما يسوقون الدبّابة.
وماء، وكهرباء، وثروة تنبع من الأرض لا تمنح هبات مغموسة بالمنّة!
اذ ذاك، يشتهي الجنوبيون أن يموتوا في سبيل أرضهم، بدل أن يعيشوا ـ ويموتوا ـ وفي نفسهم شهوة الى مثل الجنّات التي في الأرض المحتلة، ونقمة دائمة على الدولة التي لا تعرف كيف تستقيهم وتسقي أرضهم، فكيف بحمايتهم اذاً؟!

أيها السادة،

معركة سوق الخان أو بئر السلاسل، التي وقعت في أيلول ١٩٧٢، تختصر معالم الوضع في الجنوب وتشكل فاصلاً تاريخياً في القضية التي هي موضوعنا اليوم. ذلك انها كانت، كمثل سوق الخان نقطة صدام كل الفرقاء، ومن ثم مفترق طرق بالنسبة الى لبنان ـ لبنان الحكم، والشعب، والجيش، فضلاً عن الفلسطينيين: فاما ان نسلك طريق الحرب العسكرية، التي وحدها كانت توصلنا الى السلم السياسي، والاجتماعي... أو نسلك طريق التنازل عن منطق الدولة ـ الدولة الدولة ـ حكماً وعسكرية وديبلوماسية، فيقودنا المنزلق الخطر، كما حصل، الى الحرب الداخلية والتشرذم، وانتقال حروب الآخرين، كل الحروب، وثورات الآخرين، كل الثورات، الى داخل حدودنا ويفجر منطق الثورة مجتمعنا، ومنطق اليأس دولتنا والمؤسسات.

بعد هذه المقدّمات، التي أظنها تطرح الموضوع بكل ملامحه وأسئلته، لا بد من تعيين الاطار الذي سنحاول توزيع البحث ضمنه هذا الصباح:

أولاً: المراحل التاريخية لقضية الجنوب.
ثانياً: التدويل: مفارقات وتحدّيات.
ثالثاً: الجنوب والقضية اللبنانية.
رابعاً: لبنان واستراتيجية الحرب والسلم.

وسنحاول، في الخاتمة، وقبل فترة المناقشة، طرح بعض الخيارات ومحاولة الجواب عليها، من غير ما حاجة الى التأكيد على الأمور التالية:

١ ـ انني أتحدث بصفتي الشخصية ولا الزم باستنتاجاتي وآرائي احداً، لا في الحكم ولا خارجه، ولا حتى في الطريق منه أو اليه!

٢ ـ انني أعرف كم هي حسّاسة الأمور التي ستبحث، وكم هي بالذات في جوهر ما ينقسم حوله اللبنانيون، داخل المؤسسات وخارجها... لكن معرفتي بذلك لن تمنعني، في هذا المقام بالذات، من التحدّث بمنتهى الصراحة والموضوعية، لانني لا أرى للبنان ولجيشه مستقبلاً خارج المصارحة والحرية الكاملة في البحث والمناقشة.

٣ ـ ان الأمور التي قد تبدو موجّهة الى هذا الفريق أو ضد ذاك انما تقال من منطلق البحث والتحليل، بما في ذلك النقد والانتقاد، لان الطريق الوحيد للتفاهم مع هذا الفريق أو ذاك حول استراتيجية عسكرية وسياسية للبنان وللمجموعة العربية أو بعضها ـ الطريق الوحيد هو المصارحة وتحمّل النقد البنّاء وقول الحقائق باحترام متبادل وحرّية لا حدود لها غير المسؤولية في الرأي والمعرفة. وهو أسلوب، كهذه المحاضرة، لن يرضي احداً لانه لا يحابي احداً ولا يتحزّب لأحد.

والآن الى صلب الموضوع.

١ ـ المراحل التاريخية لقضية الجنوب

مرّت قضية الجنوب في مراحل يمكن ايجازها كالآتي:

المرحلة الأولى: حرب التقسيم

في هذه المرحلة، التي انتهت عام ١٩٤٨ بالهدنة الاولى فالثانية، الجنوب لا يزال لبنانياً كلياً. ومع ان التجهيز العسكري اللبناني كان في المستوى المطلوب من دولة كلبنان، وأفضل نسبياً من بعض الدول الأخرى، فان الجيش اللبناني لم يكن وحده في خوض الحرب التي قرّرتها الدول العربية عقب صدور قرار الأمم المتحدة (الرقم ١٨١) بتقسيم فلسطين، بل دخلت من لبنان الى فلسطين كذلك فصائل من «جيش التحرير» بقيادة فوزي القاوقجي، مدشّنة هكذا طابعاً خاصاً للحدود اللبنانية ظل يلازمنا حتى اليوم. ومع ان الجيش اللبناني أحرز انتصارات نسبية داخل فلسطين، فقد انتهت الحرب الى اتفاقية الهدنة العامة التي جرى توقيعها في رأس الناقورة في ٢٣ آذار ١٩٤٩ والمصادقة عليها في مجلس الأمن بموجب القرار ٧٣ الصادر في ١١ آب ١٩٤٩. قيمة هذه الاتفاقية انها تشكل تكريساً دولياً للحدود اللبنانية ـ الاسرائيلية لا نزال نتمسّك به، رغم كون رسم الحدود على الطبيعة قد نجم عنه ضم بعض الأراضي المملوكة لبنانياً الى دولة اسرائيل التي تأسّست آنذاك.

المرحلة الثانية: من الهدنة الى حرب ١٩٦٧

أفضل وصف يمكن اطلاقه على هذه المرحلة هو: الهجرة والتوطين. فاذا كان من توطين حقيقي للفلسطينيين في الجنوب، فهو الذي تأسّس آنذاك، وشعاره العكس تماماً. فالذين هجّرتهم الحرب الفلسطينية الاولى اعتبروا انهم آتون لأسابيع أو أشهر، بل ربما لأيام يعودون بعدها الى الوطن السليب. وبالفعل، حتى قرار مجلس الأمن الشهير، الرقم ٢٤٢ الذي انتهت بموجبه حرب ١٩٦٧، أطلق عليهم اسم «اللاجئين»، وهي الصفة التي كانت متداولة في الأندية والمحافل العالمية حتى الفترة الأخيرة. ومع ذلك، فالأبحاث التي دارت رسمياً وتدور بصورة غير رسمية

حيناً وشبه رسمية أحياناً تفترض كلّها عدم عودة قرابة المئتي ألف المسجلين لدى «الاونروا» لانهم هاجروا من الأراضي التي أصبحت الآن اسرائيل المعترف بها، اي اسرائيل التقسيم، لا مما يسمى «الأراضي المحتلة» في القرار ٢٤٢ وما يتصل به. ومع ان اللاجئين هؤلاء انتشروا في مخيّمات تأسّست في كل المحافظات اللبنانية، بما فيها بيروت والشمال، الا انهم في الجنوب سرعان ما اندمجوا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الى حد التصقوا معه بسكان الجنوب الأصليين التصاقاً عضوياً، فهاجروا سوية موجات موجات الى ضواحي بيروت، التي أصبحت تعرف في ما بعد بحزام البؤس، ثم بحزام النار، والبؤس لم يبدأ يولّد النار الا بعد حرب ١٩٦٧ التي أتت، مع الموجة الثانية من اللاجئين الفلسطينيين، بمرارة الهزيمة وتصميم عند أهل المخيّمات على الثورة على الأنظمة العربية التي خسرت نفسها وفلسطين مرتين، بحيث بات على الفلسطينيين، كما قيل لهم اذ ذاك، الاتّكال على أنفسهم ضد العدو الاسرائيلي وضد المتواطئين معه من الحكّام، أيّاً كانت أنواع التواطؤ وأشكاله.

المرحلة الثالثة: العمل الفدائي والتجربة العسكرية

مع نشوء جيل جديد من الفلسطينيين في المخيّمات وسقوط «حكم» أحمد الشقيري لتحل محلّه «فتح» والمنظّمات الفدائية، بدأت الجبهة اللبنانية ـ الاسرائيلية تتحرّك رغم عدم اشتراك لبنان في حرب ١٩٦٧ واستمرار تمسّكه بنظام اتفاقية الهدنة العامة. وفاض العمل الفدائي في الجنوب، ومن الجنوب الى العاصمة كذلك، ومن العاصمة بيروت الى عواصم العالم وأجوائه، فضلاً عن سائر الجبهات العربية. وكانت حادثة نزول الاسرائيليين في مطار بيروت في ٢٠ كانون الأول ١٩٦٨ التي أعادت الحرب الى لبنان، فوجدنا أنفسنا أمام التجربة:

هل يخوض الجيش اللبناني حرب الاستنزاف، كجيوش عربية أخرى؟...

هل يقدر الجيش على ذلك، عسكرياً وسياسياً؟

هل يحتمل النظام اللبناني دخول الحرب، ولو من بابها الضّيق؟

وفي حين كان لبنان الرسمي يجيب بنعم ولا في آن معاً، بدأت جيوش خاصة تتسلّح وتتدرب لمواجهة الجيش الفلسطيني غير النظامي، وامتزج ذلك كله بالمسألة الطائفية التي تفجرت، ولو خارج الجنوب، في قيام «الحلف الثلاثي».

وكانت «اتفاقية القاهرة» التي جرى توقيعها في تشرين الثاني ١٩٦٩ في ظروف معلومة فاعترفت للوجود الفلسطيني والعمل الفدائي بشرعية كان يفرضها فرضاً، بمن معه داخلياً وخارجياً، الا انه لم يكن قادراً، بدون الاتفاقية، على جعلها شراكة في الأرض وفي السلطة. وادّعت اسرائيل ان اتفاقية القاهرة تنقض اتفاقية الهدنة وأكثرت من هجماتها على الجنوب، فظل الجيش اللبناني خفِراً في الرد،

باستثناء صدامات معدودة كانت أبرزها معركة سوق الخان ، الى ان جاءت حرب ١٩٧٣ وطوت هذه المرحلة. ولعل أبرز ما حدث خلال هذه المرحلة خارج لبنان ، مما كان له أكبر أثر على الجنوب ، هو «ايلول الأسود» عام ١٩٧٠ وتوقف العمل الفدائي نهائياً في الاردن بسيطرة الجيش ، مما جعل هذا العمل ينتقل كلياً الى لبنان ، بقياداته ومسلّحيه والمهجرين.

المرحلة الرابعة: «حرب رمضان» وفك الارتباط

تمتد هذه المرحلة من تشرين ١٩٧٣ الى نيسان ١٩٧٥ ، وما بعده الى الأشهر الاولى من الحرب اللبنانية ، ثم ، بعد هدنة قصيرة ، تكرّرت مرتين أو ثلاثًا ، حتى دخول القوات النظامية الفلسطينية ثم قوات الردع العربية والجيش السوري ـ أي حتى أواسط ١٩٧٦.

ومن البديهي ألا نحاول ، في هذا المجال ، تحليل كل ما يحيط بهذه المرحلة وما جرى خلالها. حسبنا من ذلك ، بالنسبة الى موضوعنا ، أن نقول انها مرحلة خسارة الجنوب كمنطقة لبنانية تخضع لسيادة الدولة. فقد نشأت في تلك الفترة أنظمة محالفات عجيبة غريبة ، جعلت الفلسطينيين يرتدّون عن محاربة اسرائيل لخوض حرب بديلة ضد لبنانيين كانوا بدورهم ، ولانقطاعهم عن الدولة ، ينتقلون أو يضطرون للانتقال الى حالة التعامل مع «الشيطان» اسرائيل ، بينما كان لبنانيون آخرون يوحّدون بين ثورتهم والثورة الفلسطينية فتلاقي الثورتان ، في بعض فصائل الجيش الذي تشرذم ، حلفاء ضد سلطة مركزية فقدت آنذاك كل شيء الا مظهر الشرعية والاسم والعنوان وفضل السعي لانقاذها ما يمكن انقاذه من البقية الباقية التي أضاعت وضيّعنا. واذا كانت الأسباب قد تعدّدت ، وتعدّدت السبل والمسالك ، بوعي من السالكين أو عن غير وعي ، وبقصد من الدولة أو عن غير قصد ، فالمهم في ضيعان الجنوب انه كان يتم «خطوة خطوة» ، كما كان السلم في الشرق الأوسط يتم ، أو هكذا قيل ، «خطوة خطوة».

وأيا كانت تحليلات المراقبين آنذاك حول الربط بين ما يجري على الساحة اللبنانية وما يتم في المحيط العربي والعلاقات الدولية ، فقد بات الآن من الواضح ـ وقد قيل ذلك باسم لبنان من أرفع المنابر في العالم ـ انه غالبًا ما كان التصعيد العسكري في لبنان ، جنوبًا أو شمالاً ، ساحلاً أو بقاعًا ، يمهّد لخطوة «سلميّة» من هنا أو يجيء تغطية لخطوة «سلميّة» من هناك ، فضلاً عما كان يكون هنالك قيد التقرير.

تبقى ملاحظة أخيرة حول هذه المرحلة ، لعلّها كانت هي نقطة البداية ، وهي الآن نقطة السر في النهاية: ان حرب رمضان كانت حرب الأنظمة ، لا حرب الثورة ، وقد انتصر فيها النظامان المصري والسوري ، بمساندة سائر الأنظمة ، قبل

أن يتسنّى للثورة أن تخوض هي حربها، في حين كانت تقول، قبل الحرب، ان الأنظمة لن تحارب واذا حاربت فلن تنتصر. ولما انتصرت الأنظمة، كان من الطبيعي أن تشعر الثورة انها باتت في خطر. وهكذا كان، فبدأت مذ ذاك، وبالطبع على «الساحة اللبنانية»، حرب الثورة والأنظمة: هذه تحاول استيعاب تلك، بينما تلك تحاول النفاذ عبر هذه، لتحافظ على حريّة قرارها.

المرحلة الخامسة: عودة الدولة والخطوط الحمراء

بعد فترة اضطراب وميعان، دخل الجنوب في المرحلة الخامسة مع انتخاب رئيس جمهورية جديد ثم تسلّمه الرئاسة إثر قمتين عربيتين كرّستا، في آنٍ واحد، عودة الوفاق العربي (بمصالحة مصر وسوريا) والوجود السوري المسلّح كقوة «ردع» عربية بقيادة لبنانية متوجة من الملوك والأمراء والرؤساء.

ولكن الحرب لم تنتهِ بل تحوّلت حروباً، وظل الجنوب جنوباً ضائعاً، بل هو تحوّل الى مئة جنوب وجنوب، وحوله وضمنه خطوط حمراء وزرقاء: هذه لا تتجاوزها قوات الردع، وتلك تتحرّك ضمنها اسرائيل، وما بين الشاطر والمشطور سلطات ثورية هنا ومتمرّدة هناك وطامعة هنالك.

واستمرّت الحال هكذا، الى ان كان الاجتياح الاسرائيلي وتدوّلت القضية.

المرحلة السادسة: الحرب الفلسطينية الخامسة

عندما دخلت القوّات الاسرائيلية الى الجنوب، منتصف ليل الثلثاء ١٤ آذار ١٩٧٨، وحدهم السذّج ظنوا انها عملية أخرى كسائر العمليات التي كانت تجري من قبل، خلال سنوات، أو التي استمرت في ما بعد وتستمر اليوم، تارة باسم «العمليات الانتقامية» أو «التأديبية»، وطوراً باسم «السياسة الوقائية» أو «حق المطاردة».

ذلك اليوم، كنا جميعًا نعرف ـ نعم نعرف ـ وننتظر اجتياحًا من طراز آخر لعلّه بداية الحرب الفلسطينية الخامسة، وليس مجرّد رد على عملية فدائية أخرى، ولو كبيرة. وقامت الدولة اللبنانية بكل محاولات المنع والردع الديبلوماسي، لانه لم يكن في متناولها، ميدانيًا، أي شيء آخر، حتى ولا المراقبين الدوليين لتنفيذ اتفاقية الهدنة لان هؤلاء، رغم محاولة زيادة عددهم، كانت اسرائيل قد عطّلت فاعليتهم المحدودة أصلاً.

وكانت الحرب، فظننّا أول الأمر ان الاحتلال الاسرائيلي سيتوقف عند حدود وصفتها تل أبيب بالحزام الأمني. غير ان العمليات ظلّت تتوسّع، وتزداد بالتالي ضراوة المقاومة، من جانب الفلسطينيين و«القوات المشتركة» فضلاً عن ازدياد الدمار والخراب والتهجير وقتل المدنيين الآمنين. الى أن تدخّل مجلس الأمن، حيث كان لبنان قد بدأ يستعيد حريّة تحركه بعد طول غياب، فكان القرار

٤٢٥ الذي جرى الاقتراع عليه بالاجماع في ١٩ آذار وهو ينص على انسحاب اسرائيل وارسال قوات دولية لحفظ السلام والأمن، تساعد الدولة اللبنانية على اعادة بسط سلطتها الفعلية في كامل المنطقة، مع الدعوة الى احترامٍ سلامة الأراضي اللبنانية وسيادة لبنان واستقلاله ضمن حدوده المعترف بها دوليًا.

ومساء اليوم ذاته وكان يوم أحد، وبعد ساعات طوال من المفاوضة والجدل، ورغم معارضة اسرائيل، أصدر مجلس الأمن القرار ٤٢٦ الذي يصادق بموجبه على تقرير من الأمين العام للأمم المتحدة يتضمن قواعد انشاء القوة الدولية والتعليمات المعطاة لها والتوجيهات التي تتحرّك على ضوئها، مع تفسير لحق الدفاع عن النفس يشمل استعمال القوة في الرد على كل من يحاول بالقوة منع تنفيذ المهمة الدولية.

ووصلت القوات الدولية الى لبنان بينما الحرب لا تزال مستمرة. وبوشر الانتشار، ثم بدأ انسحاب الجيش الاسرائيلي تدريجًا. وكانت أول مرة في تاريخ الأمم المتحدة تستعيد فيها دولة أراضيها بموجب قرار من مجلس الأمن. الا ان الذين كانوا ينتظرون اكتمال الانسحاب في آخر مراحله، يوم ١٣ حزيران، فوجئوا بأن الاسرائيليين سلّموا قطاع الشريط الحدودي الى قوات الرائد سعد حداد، كقوات أمرٍ واقع لبنانية. وكانت الاشكالات المعروفة وما تبعها من استمرار للوجود الاسرائيلي في المنطقة الحدودية، ثم توسّع هذا الوجود وتحركه قبالة تحرك الجيوب الفلسطينية داخل ما يسمى بمنطقة العمليات، ومحاولات التسلل عبرها.

وهكذا عادت المنطقة، المفروض فيها أن تكون قد أصبحت منطقة سلام، فتحوّلت الى منطقة حرب استنزاف مستمرة الخاسر الكبير فيها هو لبنان، لبنان الأرض والشعب، الذي لم تستعد دولته سلطتها ولا بسطت سيادتها، بل على العكس تكاد تتكرّس خسارتها للأرضِ والشعب والسيادة، ويتكرّس مع الخسارة، الواقع الجديد وهو ان القوات الدولية متهمة من الفلسطينيين بحماية اسرائيل، ومن اسرائيل بحماية الفلسطينيين، وهي بالكاد تحمي نفسها ومنطقة عملياتها. أما الجيش اللبناني، الذي طالبنا نحن، في مناقشات مجلس الأمن، بأن يكون له الوجود العسكري الوحيد في الجنوب، فقد حاول الدخول ثلاث أو أربع مرات، وكان باستمرار يصطدم في آنٍ معًا بمعارضة الاسرائيليين والفلسطينيين وقوات الردع ولم يسمح له الا بحضور رمزي خجول مرة واحدة.

أيها السادة،

بعد هذا الاستعراض التاريخي لمراحل قضية الجنوب، لا بد من مناقشة، ولو سريعة، لـ «عملية الليطاني»، وما نجم عنها من جوانب عسكرية وديبلوماسية.

٢ ـ التدويل: مفارقات وتحدّيات

«عملية الليطاني» هو الاسم الرمزي الذي أطلقته القيادة الاسرائيلية على حرب آذار ١٩٧٨، وكأنها بذلك تريد تعيين الهدف الذي كانت تسعى للوصول اليه، او الاشارة الى حنين اسرائيل الدائم لان تكون حدودها الشمالية حيث حاولت أن ترسمها «الوكالة اليهودية» في مؤتمر فرساي عام ١٩١٩: عند النهر الذي قالت ان لا حياة اقتصادية لفلسطين بدونه، ولا قدرة بدونه للدفاع عن الجليل.

والطريف ان البيان الذي وزّعته قيادة الجيش الاسرائيلي، في ١٥ حزيران، بعد اتمام الانسحاب المموه، بعنوان «تقييم عملية الليطاني» لا يفصح عن سبب اختيار الاسم بل على العكس يبدأ وينتهي بالتأكيد ان ليس لاسرائيل مطامع في الجنوب، وانها دخلت لتطرد الفلسطينيين وتحطّم قواعدهم وقد فعلت ذلك على نحو يجب أن يساعد الحكومة اللبنانية على استعادة سلطتها. ويكشف البيان عن انذارين: واحد جرى توجيهه الى القوات السورية بعدم التدخّل، وآخر الى السلطات اللبنانية بأن رجوع القواعد الفدائية سيؤدي الى استئناف القتال.

واذا كان التدخل السوري لم يحصل، فان التدخّل اللبناني لم يحصل كذلك... مما يسوقنا جميعاً الى القول بأن «عملية الليطاني» انتهت الى سلسلة مفارقات يجدر تسجيلها:

أولاً: وظّفت اسرائيل في الحرب جهداً عسكرياً جباراً لم تنل نتائج سياسية ولا عسكرية بحجمه. فاما سياسياً، فقد كان صدور قرار مجلس الأمن هزيمة لها، خصوصاً بالسرعة التي تم بها التجاوب الدولي الاجماعي، وبوقوف اميركا في الطليعة، تقترح هي نفسها مشروع القرار، بينما كان بيغن يصل الى نيويورك لمفاوضة الرئيس كارتر، وكأنها بذلك تقول له انها غير راغبة في المساومة على لبنان كبديل عن البحث في الضفّة الغربية. وأما عسكرياً، فالجيوش النظامية تظل هي الخاسرة، في «حروب العصابات»، أيّاً كانت مساحة الأرض التي تحتل، عندما لا تسحق المقاومة أو الثورة أو عندما لا تستولي على الأرض نهائياً. والتراجع العسكري الفلسطيني لم يكن اذاً هزيمة لان الأرض التي خسرتها «المقاومة» لم تكن أصلاً أرضها، واسرائيل في مطلق الأحوال لم تحافظ عليها. لذلك نجد اسرائيل اليوم تحاول قلب المعادلة بتحويل هزيمتها الديبلوماسية الى انتصار عسكري ولو مؤجل.

ثانياً: بدل القضاء على المقاومة الفلسطينية، أدّت «عملية الليطاني» الى اعطاء مزيد من الشرعية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي وجدت نفسها محاطة بهالة من العطف والتأييد، ثم دعيت من قبل الأمم المتحدة لان تصبح شريكة في المحافظة على السلام في المنطقة بدل أن تظل المتهمة بتهديده.

ثالثًا: ان المهمة الموكولة الى القوات الدولية سرعان ما تبدّلت بفعل الممارسات على الطبيعة مما أدى الى نجاحها نصف نجاح وفشلها نصف فشل. فهي، نظريًا، قوات ردع، غير ان دورها الرادع قد عطّله ــ وهذا ما يجب أن يقال بكل صراحة وقد قيل ــ نظام المحالفات الدولية للفرقاء المتحاربين أو «المتواجدين» على الساحة. أما الفريق اللبناني، صاحب المصلحة الحقيقية في السلام، فقد جعله غيابه الفعلي عن الساحة وافتقاره الى قوة دولية ضاغطة تسانده الى النهاية، جعله ذلك أضعف الفرقاء، فلم تقترن مطالبه بالمصداقية الملزمة، ولا هو تمكن من فرض تنفيذ القرار، أو تعطيل انتفاع الآخرين منه.

رابعًا: ان قوات حفظ السلام تنجح حيث يكون وجودها منبثقًا من اتفاق طرفين تفصل بينهما وقد اتّفقا على هدنة أو سلام، كما هو الحال في الجولان، على الحدود السورية، أو في سيناء سابقًا. أما في الجنوب، فاتفاقية الهدنة معقودة بين فريقين لا يتحاربان، والفريق الثالث، المحارب الحقيقي، أي الفريق الفلسطيني، ليس طرفًا فيها. واستطرادًا، كيف تفصل القوات الدولية بين اسرائيل والفلسطينيين، وعند أية حدود، عندما لا تكون الأرض أرض الفلسطينيين، ولا الحدود حدودهم، ولا هم يلتزمون بحد جغرافي أو عسكري يرتدعون بعده؟ لذلك لا بد من تكرار القول ان بعض سبب فشل القوات الدولية هو انها انتدبت لمهمة متحركة (ديناميكية) ولم تعط لاتمامها سوى وسائل جامدة (ستاتيكية).

خامسًا: بعض فشل القوات الدولية يعود كذلك الى انها اندفعت تتحرك على الساحة، ليس فقط بوسائل ومنهجية عسكرية محدودة، بل وأيضًا بوسائل سياسية محدودة، أو بدون وسائل سياسية ذاتية على الاطلاق. جاءت وكأنها مجرّد تعبير عن حل القضية، في حين كان يراد منها ولها أن تكون هي وسيلة الحل وأداته. وحين يقول الدكتور فالدهايم ان القوات تعتمد في نجاحها على المفاوضة، وهو لا ينشئ، كما في ظروف سابقة، هيئة مفاوضة أو لجنة تنسيق أو وساطة (ربما لوجود طرف في الحرب غير معترف به) فانه يكون قد استرهن نجاح القوات للتحرك الديبلوماسي الذي تقوم به الدول المساهمة في القوات، ولا سيما الأوروبية منها، أو الدول المساندة لها، كأميركا، وهذه الدول يخضع تدخّلها الديبلوماسي بالطبع لمتغيرات أوسع اطارًا من قضية الجنوب. من هنا تحوّل هذه المنطقة المعذبة، وتحوّل لبنان بأكمله عبرها، الى رهينة في الصراعات الديبلوماسية، وورقة في لعبة الشرق الاوسط تحاول كل الدول المعنية، قريبة وبعيدة، التمسّك بها، ولو كان الثمن ابقاء الحرب مشتعلة على نار خفيفة، قابلة للتأجيج.

أيها السادة،

تسوقنا هذه المفارقات الخمس الى القول ان القرار ٤٢٥، وتدويل قضية

الجنوب، قد واجه الفرقاء بثلاثة تحدّيات انتهت كلها الى أجوبة سلبية:

التحدّي الاول كان موجهاً الى الفلسطينيين: أن يتحولوا من الدور الثوري الى الدور الديبلوماسي، مع إبقاء مظاهر حركة التحرير. وقد أدّت تناقضات القيادة الفلسطينية، ومتناقضات محالفاتها، الى الفشل في رفع التحدّي، فاستمرت الثورة ثورة ولو على علم منها باستحالة العودة لتحرير فلسطين عبر الجنوب.

التحدّي الثاني كان موجّهاً الى اسرائيل: أن تتجاوز الحرب المستحيلة فتسلك، عبر الجنوب، طريق السلام مع الفلسطينيين، بدل محاولة اقامة «سلم اسرائيلي» مستحيل هو الآخر. وقد أدّى التفاوت بين طموحات اسرائيل وحدود امكاناتها الى تعزيز مركز أعدائها وأصحاب نظرية «التصدّي» والمساهمة في تفسيخ ودهورة البلد العربي الوحيد الذي كان يمكن أن يطمح لدور خلاق وفعال في السعي الى سلام عادل وحقيقي. مما يجعلنا نتساءل وبحق اذا لم يكن هدف التخطيط الاسرائيلي الاستراتيجي ابقاء «منظمة التحرير» معززة ولكن مدجنة، واستدراج لبنان لان يصبح دولة مواجهة هي الاخرى مستحيلة، فيسقط بعد ذلك لبنان وتسقط معه المقاومة الفلسطينية.

التحدّي الثالث كان موجهاً الى لبنان: أن يكون في مستوى الاجماع الدولي على الحفاظ عليه وانقاذه، فيترجم ذلك بالتغلّب على متناقضاته الداخلية، ولو بزعامة تفرض نفسها والقضية بالقوة، فيتحرّر ويحرر الفرقاء المتصارعين ضمنه من التزاماتهم والكوابيس والاسترهانات، ويتجاوز الشلل الداخلي بتحرك خارجي وعربي مستقل، بعد أن يحاول استرجاع الجنوب بالقوة، ولو أدّى ذلك الى صدام. وقد فشل لبنان في رفع التحدّي لانه ظن ان القوات الدولية موجودة في الجنوب لتحل محله في السلطة لا لتساعده على استرجاع سيادته، وانها البديل من السلطة اللبنانية بحيث يترتب عليها هي حل العقد وامتصاص التناقضات، ثم تسليم الارض والشعب الى الحكم بلا ثمن منه ولا جهد ولا مجازفة ولا تضحية... كأنما المطلوب في النهاية ليس «لبننة» الجنوب بل تدويله.

٣ ــ الجنوب والقضية اللبنانية:

أيها السادة،

اذا كانت صرخة لبنان في مجلس الأمن «اتركوا شعبي يعيش» هي الشعار الذي انطلقنا منه، ولم ننجح... فان ثمة صرخة أخرى، أطلقت في مجلس الأمن كذلك، وظلت هي الاخرى بدون نتيجة غير تسجيل موقف ينتظر من يفرضه. وفيما يلي مقاطع نستذكرها من خطاب لبنان في ٣١ أيار ١٩٧٩:

«الفلسطينيون في بلدي هم ثورة في الهجرة. أملهم، وأملنا بنوع أخص، أن يوضع حد لهجرتهم فيعودون الى بلادهم. غير ان السلام وحده، لا الاستمرار في العنف والارهاب، يمكن أن يوصل ثورتهم الى نهايتها. ان ما حدث بين الفلسطينيين واللبنانيين سيذكره تاريخنا كزلزال لا شبيه له في التاريخ الحديث. لذا نحن مصممون على الا يتكرر ذلك. ففي اطار التضامن العربي، يلتزم اللبنانيون والفلسطينيون الآن بالسلام، كما يلتزمون بسيادة للبنان، يعاد بناؤها غير منازع عليها فوق كل الأراضي اللبنانية. واننا ننتظر من أصدقائنا ومن المجتمع الدولي ان يدركوا معنا أبعاد هذا الالتزام، وأن يصدّقوا مرة واحدة أخيرة، انه اذا لم يكن هناك سلام في لبنان، فلن يكون، ولا يمكن أن يكون، ولا يجوز أن يكون سلام في أي مكان آخر في الشرق الاوسط».

ويمضي الخطاب فيقول:

«أما عن المسيحيين في جنوب لبنان، فأقول انهم أولاً وقبل كل شيء مواطنون لبنانيون لا تسمح لهم كرامتهم الوطنية ولا طموحاتهم المستقبلية بأن ينظر إليهم احد وكأنهم أدوات مكملة لمصالح اسرائيل الاستراتيجية. ان مشكلتهم هي احدى حواصل الحروب التي عاشها لبنان. لذا فان مخاوفهم وهمومهم والاهتمامات لا يعقل أن تقودهم لان يصبحوا ما تسعى اليه اسرائيل: وسائل في لعبة التفرقة وعدم الاستقرار. ان مستقبلهم الوحيد هو في اعادة بناء استقلال لبنان وسيادته. أما أمنهم الحاضر فلا ضمان له أفضل من القوات الدولية تحل محل الاحتلال المقنّع لوطنهم. ان لبنان لن يسمح ولا يمكن أن يسمح أبداً بانسلاخهم أو بانفصال أي جزء من الجنوب عن الجسم اللبناني التاريخي. مثل هذه التضحية تفوق طاقتنا على الاحتمال، واذا تصور احد احتمالها او افترضها يوماً، فان حرباً جديدة ستنطلق في الجنوب، يخوضها اللبنانيون كل اللبنانيين مجتمعين، للمحافظة على الجنوب للبنانيين، وللّبنانيين يعيشون فيه وحدهم دون سواهم، بحريّة وأمان وكرامة».

ويخلص الخطاب الى القول:

«ينجم عن هذا الموقف اننا، اذ نبحث مشكلة الجنوب، فانما هي القضية اللبنانية التي نجدها بالفعل مطروحة أمام مجلس الأمن. وسيذهب هدراً كل جهد يبذل الآن في سبيل الحفاظ على وحدة لبنان، واعادة بناء سلطاته وبسط سيادته، اذا نحن سمحنا بانفجار الجنوب. فحرب نتركها تندلع في الجنوب، ستسوقنا الى حرب أخرى، وهكذا بالتدرج الى أن يصبح لبنان من جديد ساحة الصراعات التي كانها خلال الخمس سنوات الماضية».

ترى، هل كانت تلك أحلام ليلة ربيع؟

أم هي بالفعل صورة الواقع الحقيقية، انما يحجبها عن رؤيانا وعن التمتع بكامل فعاليتها غياب استراتيجية وطنية تمسك بزمامها قيادة تفرض شرعية لبنان على اللبنانيين أولاً، ثم تفرضها معهم على سائر الناس؟

قضية الجنوب هي الامتحان لطاقة لبنان على احتمال سياسة تهدف الى استعادة سيادته والحفاظ على وحدته واستقلاله... لا لوجود خطر احتلال أو اقتطاع أو توطين أو استيطان فحسب... بل لان وضع حدود لبنان الجنوبية موضع بحث سيفتح الباب لان تكون كل حدود لبنان، جنوباً وشمالاً، شرقًا وغرباً، موضع بحث كذلك.

هذا أولاً. وثانيًا: الى الذين كانوا وما فتئوا يقولون ان الحرب اللبنانية، أو بالاحرى الحروب التي عاشها لبنان، كان سببها الوجود الفلسطيني، الى هؤلاء نقول ان هذا المنطق بالذات هو الذي يجب أن يقودهم الى الاعتراف بأن لا حل للقضية اللبنانية على حساب الجنوب أو بمعزل عنه، لان الحرب الحقيقية هناك، فلا يمكن أن نبحث عن السلام في غير مكان ونترك الحرب تستمر ونيرانها تمتد ونظن اننا في مأمن من شرها.

يبقى، موضوعيًا، أن نسجل هنا حتى تكتمل الصورة، معالم قضية الجنوب التالية:

أولاً: في الجنوب تلتقي كل الطوائف التي يتكون منها لبنان، فتشكل اذًا لبنانَ مصغرًا يتأثر لبنان الكبير بكل ما يحدث فيه. فضلاً عن ان هذه الطوائف، اذا ظلّت في أزمة، فانها ستنقل الى الجسم اللبناني عدوى التيارات التي تحركها من الداخل والخارج على حدٍ سواء.

ثانيًا: اذا ضاع الجنوب كأرض، فان قضيته ستنتقل، مع المهجرين، الى البقية الباقية من الأرض اللبنانية لتنفجر فيها ثورات وحروباً، من اقتصادية الى اجتماعية الى سياسية، فضلاً عن فقدان التوازن السكاني واختلال كل الموازين العمرانية وما اليها.

ثالثًا: لا مكان آخر غير الجنوب تلتقي فيه كل القوى المتصارعة على الساحة اللبنانية وفي منطقة الشرق الاوسط: من اسرائيل والفلسطينيين الى الاتحاد السوفياتي وأميركا، مروراً بسوريا والعراق وليبيا وإيران والاردن والخليج وكل من حمل بندقية أو دعا الى عقيدة أو بذر مالاً أو جنّد رجالاً. فاذا كان من عزل للقضية اللبنانية عن قضايا الشرق الاوسط، فالمحاولة يجب أن تبدأ من هناك، لا ببتر الجنوب، بل بمعالجة قضيته حتى لا تصبح مطية كل قضية أخرى والمدخل الى كل حرب، وقد أصبحت جبهة المواجهة الوحيدة مع اسرائيل، بل جبهة كل المواجهات بعد أن هادنت أو سالمت سائر الجبهات بعضها البعض.

٤ ـ لبنان واستراتيجية الحرب والسلم:

أيها السادة،

أراني عدت بكم الى نقطة انطلاق هذا الحديث، فيجدر بنا الآن أن نحاول تحديد أهداف السياسة التي ندعو اليها وأن نرسم بعض معالم ما يستوجبه تنفيذ هذه السياسة. واذا كنت أقول ذلك بهذه البساطة، فحتى لا يظل البعض يظن أو يدّعي أن لبنان، عندما يطالب باستراتيجية عربية شاملة، فانما من باب التعجيز أو رفع العتب أو البحث عن مخرج.

لذلك، أنا من الداعين، حرصًا على كرامة الحكم اللبناني ومصداقية كلامه، الى أن يأخذ لبنان المبادرة في طرح واقتراح وملاحقة مثل هذه الاستراتيجية، مع تحديد دوره فيها بدون مركبات نقص أو عقد ذنب.

ليس هنا بالطبع مجال رسم أو حتى محاولة رسم استراتيجية عربية شاملة مع تطبيقها اللبناني، لان ذلك لن يكون أكثر من عمل أدبي. الا ان ما يمكننا محاولة اقتراحه، في هذا المقام بالذات، هو الأهداف اللبنانية للاستراتيجية المرجوة، ومفاهيمنا للمواقف والأعمال التي تعنينا، نطرحها كأساس للمفاوضة:

أولاً: اعلان الالتزام اللبناني بالقضية الفلسطينية وباقامة دولة فلسطينية، التزامًا وطنيًا نهائيًا، بلا رياء ولا لف ولا مداورة، وتكييف السياسة اللبنانية انطلاقًا من هذا الهدف.

ثانيًا: اعلان استعداد لبنان للمشاركة الفعّالة العملية الكلية في أي حرب فلسطينية مع حق المشاركة في تقرير هذه الحرب ودرس ملاءمتها وتعيين أهدافها. هذا مع العلم بأن ارتباط لبنان باتفاقية الهدنة مع اسرائيل لا يسقط بهذا الاعلان، لان حكمه الواقعي على الطبيعة لا يرتب على لبنان أكثر مما يترتّب على دول المواجهة، بل هو على العكس أقل حماية للبنان من الاتفاقات المعقودة مع دول المواجهة.

ثالثًا: تأهيل لبنان تأهيلاً جديا للمساهمة في الحرب الفلسطينية الخامسة وذلك ببناء جيش يضيف الى القواعد المعتمدة حاليًا أمرين أساسيين: التجنيد الاجباري الفوري، وتطوير الجيش في اتجاه الجيش الشعبي ـ الأمر الذي يمتص ضمن المؤسسة العسكرية جميع المسلحين والميليشيات الى أي جهة انتسبت.

رابعًا: تحويل الجنوب الى منطقة محصنة باشراف السلطة اللبنانية وحدها وذلك باعادة بناء القرى في شكل مستعمرات على النمط الاسرائيلي قابلة للدفاع الذاتي.

خامسًا: الغاء جميع الفصائل الفلسطينية المسلحة وضمّها الى جيش تحرير منظم يوضع في ثكنات نظامية ويخضع لقيادة عربية مشتركة، من ضمنها القيادة اللبنانية، فلا تكون له في لبنان، تبعًا للحاجات العسكرية والعسكرية فقط، سوى حقوق

الجيوش الحليفة، في الدول التي تحترم نفسها وسيادتها، مع كل ما يرتّب عليه ذلك من واجبات. ونتجاوز هكذا كل صدام بين منطق الدولة الذي يمثله الجيش اللبناني ومنطق الثورة الذي تتحرك فصائل المقاومة الفلسطينية انطلاقًا منه. ويخضع الجيش الفلسطيني العتيد لأحكام اتفاقية الهدنة تمامًا كما يخضع جيش التحرير الفلسطيني في سوريا لأحكام الاتفاقات والأنظمة المماثلة.

سادساً: دعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى انشاء حكومة فلسطينية في المنفى (وهو اقتراح سوفياتي في الأصل تبنّته أول ما تبنّته الجزائر) تلتزم بسياسة عربية شاملة تكون هي طرفًا في تقريرها، بحيث يتهيأ الفلسطينيون هكذا للدخول في مفاوضات السلام بالمصداقية الديبلوماسية المطلوبة، أو يكونون في موضع أفضل للمشاركة في المسؤولية التي تعود لهم في حرب التحرير اذا لم تكن هنالك مفاوضات سلام ويكون لبنانٍ في طليعة المعترفين بالحقوق الفلسطينية العتيدة كما يقوم بدوره الفذّ في الدعوة لقضيّتها. وتتمركز اذذاك العلاقات بين لبنان والفلسطينيين في اطار العلاقات الطبيعية التي تقوم بين حكومة وأخرى، من غير أن تستقطب احدى الحكومتين، أو تحاول، شعب الحكومة الاخرى، أو بعض الشعب وأحزابه.

سابعًا: تنظيم العلاقات اللبنانية ـ السورية ـ الفلسطينية في اطار مثلّث أمني متوازن، تتساوى فيه بين الفرقاء الثلاثة الحقوق والواجبات، كل بنسبة امكانياته، مع ابقاء لبنان على حقّه دون سواه في التصرف بأرضه وبسياسته وأمنه.

أيها السادة،

اذا كانت هذه هي الأهداف اللبنانية للاستراتيجية العربية المرجوة، فأين نحن من الدعوة الى فصل القضية اللبنانية عن قضية الشرق الأوسط واحلال سلام في لبنان لا ينتظر الحل السلمي الشامل لقضية الشرق الأوسط؟

الجواب يفرض علينا تجاوز الشعارات الى الواقع. أما الواقع فاستقراؤنا الموضوعي له هو التالي:

أولاً: ان الحرب الفلسطينية مستمرة في لبنان وستستمر الى ان يدخل لبنان هذه الحرب بقواه الخاصة بدل أن يظل ساحة هذه الحرب ولا دور له فيها غير احتوائها وتحمّل نتائجها.

ثانيًا: ان قرار الحرب لن يعني الدخول في الحرب الا اذا حدثت. واذا حدثت فتحمُّل لبنان نتائجها هذه المرة لن ينتظر قرارًا لبنانيًا. فالأفضل للبنان اذًا أن يكون قد تهيأ واستجمع معالم المشاركة والتقرير في يده حتى تبقى له سيادته وحرّية القرار.

ثالثًا: ان الذي لا يشترك في الحرب لا يشترك في السلم كذلك. وبالتالي فلن يكون للبنان من السلم حصة ولن يكون له في السلم دور يحافظ به على نفسه وأرضه وسيادته اذا لم تكن له في الاستعداد للحرب ثم في خوضها، اذا وقعت، حصة

موازية لمطامحه من السلم ولحقوقه عليه.

رابعًا: ان السلم داخل لبنان ضائع، بل سائب بل ما دام مستعاراً وما دام لبنان مستضعفاً. وبالتالي فالضمانة الوحيدة للسلام اللبناني في الداخل هي في الاستعداد للحرب في الخارج. والحرب الخارجية توقف الحرب الداخلية لانها وحدها تعيد الى القوات اللبنانية قضيتها، أي قضية لبنان، وتعطيها المشاركة الوطنية المطلوبة في القضية العربية حتى لا ينعزل لبنان ولا تستمر حربه العربية داخل بيته.

خامسًا: ان تكوين القوات اللبنانية التي نطلب لا يعطي لبنان حق الكلام فحسب بل يمكّنه من اسقاط حجج الذين يعتبرونه حلالاً لهم أو خطرًا عليهم. فلا يبقى مضطرًا لاستئذان هؤلاء وأولئك في سبيل بسط سلطته على أراضيه والحفاظ على شعبه وحدوده ومؤسساته. بل وأكثر ان وجود قوات لبنانية أقوى من القوات المستضافة هو الضمانة الوحيدة ضد سيطرة هذه بفعل ديناميكية وجودها أيًا كانت الاتفاقات.

أيها السادة،

آن لنا أن نعلن بصراحة سقوط المنطق الذي كان يظن انه من الممكن استمرار تعايش الدولة مع الثورة والجيش مع الفصائل المسلحة غير المنتظمة. فاما أن تصبح الدولة دولة وقوية ومنيعة، فتخاطب الثورة اذ ذاك من مركز القدرة على المشاركة والتوجيه والمساعدة، أو تظل الدولة مستضعفة فتتآكلها الثورة وتفجرها ويحدث مرة أخرى كل الذي حدث عام ١٩٧٥ انما هذه المرة على أضخم وتكون النتائج حاسمة ونهائية ولا يقدر أحد على حساب ابعادها.

ان الوجود اللبناني في خطر والخطر مصدره العدو كالقريب. هذا بحكم وجوده وتبعاته وطبيعته وذاك بحكم مطامعه. فبدل أن يكون الفلسطينيون مشكلة في لبنان يجب أن تصبح قضيتهم قضية لبنان بدون تمويه ولا غش ولا ابتزاز وذلك لحماية لبنان والقضية الفلسطينية في آن معًا. وبدل أن تكون سوريا وأمنها مشكلة لبنانية يجب أن تصبح قضية يعمل من أجلها لبنان في اطار من المشاركة بعيداً عن أشباح الوصاية والخوف المتبادل.

تلك هي القاعدة الجغراسية أو الجيو ـ ستراتيجية التي تفرض على لبنان كما تفرض على سوريا والفلسطينيين توازن المثلّث الأمني. ومتى سلّمنا بهذه القاعدة وهيّأنا أنفسنا لممارستها بطَلٍ تحملنا أوزار المشاركة من غير منافعها حتى لا نقول المغانم. ذلك ان للبنان عدواً واحداً هو اسرائيل ولكن له حلفاء وأشقاء، المراس معهم صعب، كالمراس مع كل الأشقاء والحلفاء.

***

أيها السادة،

وماذا اذا لم تتقبل الدول العربية هذه القواعد والأهداف، وماذا اذا اعتبرت طروحاتنا والمطالبة باستراتيجية عربية مشتركة ضرباً من ضروب التعجيز والهرب من الواقع؟

قبل الجواب عن هذا السؤال ومحاولة تصوّر الخيارات التي ستفرض على لبنان اذذاك لا بد من التذكر بأن كل هذا البحث، كالبحث في أزمة الشرق الاوسط وفي حل القضية الفلسطينية وتقرير المصير اللبناني، لا يدور في فراغ بل هو مجذّر في الواقع الدولي وما يسمى بلعبة الأمم. فما هي هذه اللعبة؟

بايجاز كلي نرى ان ثمة أربعة فرقاء بالاضافة الى الفرقاء العرب يتصارعون عندنا وعلينا بنسب متفاوتة من القدرة والاهتمام:

١ ـ **الاتحاد السوفياتي وعالمه**: يؤيد الثورة ولكنه لا يريد الحرب، فالحرب معناها مواجهة مع اميركا يجب أن يكون زمام قرارها في يد موسكو وواشنطن لا في يدنا ويد العرب. من هنا، ان الدور السوفياتي الحقيقي يظل تحريضياً ولكن الى حد معين غير مسموح لاحد بتجاوزه.

٢ ـ **الولايات المتحدة**: انها لا تؤيد الثورة ولا تؤيد الحرب ولكنها تستعمل الحرب المحدودة المستوعبة تماماً كما تستعمل موسكو الثورة. اي كأداة ضغط وتحريك بل وتحريض كذلك. فهي تمنع الحرب من بلوغ الخط الاحمر، خط خطر المواجهة مع الاتحاد السوفياتي، وكذلك تحمي الثورة التي لا تؤيّدها، بالمقدار الكافي للإبقاء عليها مع تهيئتها لان تصبح عند الحاجة قابلة للمسالمة. ذلك ان اميركا تعرف انه بمقدار ما تقرب الحرب العرب من موسكو، كذلك يقرّب السلام العرب من أميركا.

٣ ـ **أوروبا**: دورها ثانوي من حيث النتائج ولكنه أصلي من حيث المصالح وحرّية التحرك، فلذلك ستظل لأوروبا عين على العرب وعين على موسكو بحيث يقرّبها دورها هنا من مصالحها وأمنها هناك. على ان المفارقة الأوروبية هي ان مفتاح فعاليتها سيظل خارج الشرق الاوسط وخارج العالم السوفياتي وان يكن طموحها هو أن توظف قبول الفريقين لها لدى الفريق الثالث الكبير، أي اميركا.

٤ ـ **عالم عدم الانحياز، ومن ضمنه العالم الاسلامي والصين**: هو حليف طبيعي غير ان ما يمكن ان ننتظره منه مرتبط لا بما نعطيه اياه فحسب، بل بكيفية صياغتنا لما نطلبه منه، أي لما نطلبه لأنفسنا. وهذا الفريق في مطلق الأحوال، بحكم فقره ـ والأغنياء بينه استثناء ـ ممزق بين جاذبية السوفيات كنظام ثوري، وامكانيات الاميركان كأداة للمساعدة في التطوير.

في اطار هذا الواقع، اي مصير ينتظر لبنان، اذا لم يتحرك، وأي

خيارات؟

في نظرنا هنالك نماذج أربعة تنتظر المستقبل اللبناني اذا لم يتمكن لبنان من تجاوز المستنقع الذي يعيش فيه والانطلاق في بناء دور استراتيجي فعّال.

اولاً ـ فنلندا العرب: والنموذج الفنلندي يجمع بين السيطرة والتحييد، بحيث يصبح لبنان دولة بلا دور، تستمر بحكم التسامح بوجودها الا اذا حاربت.

ثانياً ـ بولونيا الشرق: وهي الدولة العامرة بآمال التحرّر انما لا حلفاء لها يقدرون على مساعدتها بغير المقدار الذي يمكّنها من البقاء في حالة غليان وربما ثورة، من غير تمكينها من الانتصار على المسيطرين عليها.

ثالثاً ـ ايرلندا المقبرصة: وهي الدولة التي تصبح فيها الثورة كما يصبح الارهاب وحرب التحرير والاحتلال شأناً أبدياً يعتاده العالم ويتقبله كاحدى مآسي التاريخ التي لا حل لها ولا خروج منها الا عندما يخلق الله أمراً كان مفعولاً.

رابعاً ـ برلين الغربية الثانية: وهذا النموذج يعني في آن معاً، التزاماً غربياً بالحفاظ على نظام اجتماعي وسياسي يختلف عن محيطه، انما بضمان دولي يشترك فيه جبابرة هذا المحيط كما يشترك السوفيات في ضمان حياة المدينة الألمانية الرهينة في أرضهم، شبه مستقلة. غير ان هذا النموذج يوجب فوق ما يرتّبه من طاقة على احتمال التحدّي ـ يوجب وجود توافق دولي وايمان عالمي مشترك بأن لبرلين المستحدثة هذه مبرّرات الوجود والقدرة على الاستمرار ولعب الدور الفذّ.

⁂

أيها السادة،

لم يكن هذا الحديث حديث ديبلوماسي الى عسكريين، فالذي عند الديبلوماسي مما لا يعرفه العسكريون قليل بل قليل جداً. ولا بد انكم لمستم انني تحاشيت الخطابة والتحريض وحاولت التقيّد بقواعد التحليل العلمي البارد الى حد نسيت عنده ربما انني سفير ولو لم أنس انكم عسكريون. واذا كان لا بد أن تكون لي رسالة اختتم بها هذا الحديث كمواطن لبناني، قبل أن ننتقل الى المناقشة، فهذه الرسالة هي بكل بساطة ومسؤولية شعوري العميق بأن لبنان اليوم في خطر كما لم يكن مرة من قبل في تاريخه المعاصر.

ولكن الخطر لا يعني زوالاً محتّماً. ففي لبنان من طاقات المقاومة ما جعلنا نتغلب على ست سنوات من الحروب والثورات كنا خلالها نبني أكثر مما يهدمون ونهدم، فوجدنا أنفسنا اليوم أقوى من الذين استضعفونا وأقدر من الذين سيّرونا الى هذه الحروب.

ولعل مصدر الأمل الكبير أن الأزمة اللبنانية لا تزال، على حراجتها، أقل تعقيداً من أي أزمة أخرى في المنطقة، ولا تزال المناعة اللبنانية، مناعة الشعب

والنظام ، أضمن من أي مناعة أخرى . كذلك لا تزال الاخطار التي تحدق بنا أقل من الأخطار التي تحدق بسوانا ، فخلاصنا اذاً في أيدينا ، في استعادتنا حرّية التقرير ، وفي ايماننا بأننا لعلى ذلك قادرون . حسبنا من تلك القدرة ان حاجة الغير الينا لا تزال أكثر من حاجتنا اليه وطاقتنا على التأثير على مصائر الغير أكثر فاعلية ، سلباً أو ايجاباً ، من طاقة الغير على صناعة مصيرنا الا اذا نحن استقللنا من مصيرنا والقدر .

لبنان وحروب ما بعد الحرب

محاضرة أُلقيت في
«الرابطة الثقافيّة» (طرابلس)
وصدرت فيما بعد في كراس عن
«دار النهار للنشر».

١٩٩١/٥/٩



نبدأ لقاءنا هذا المساء، وهو أوّل لقاء لي مع الفيحاء الحبيبة بذكرياتها، منذ أولى سنوات الحرب،

أبدأ هذا اللقاء بشكر واعتذار.

أمّا الشكر، فللرابطة الثقافيّة ورئيسها الأخ رشيد جمالي، الذي أتاح لي هذه المناسبة، لا لأُحاضر، وأنا من المؤمنين بالحوار لا بالمحاضرات الفوقية تلقى على الجمهور إلقاءً... بل لنلتقي ونتبادل الأسئلة والأجوبة والتأمّلات في موضوع لا رأي فيه يبقى لصاحب رأي إذا لم يتكوّن الرأي من قماشة ما يجول في عقول الناس، وما يسكن قلوبها من عذابات فكريّة واختبارات وتطلّعات.

هذا عن الشكر.

وأمّا الإعتذار، فلأني خفت اليوم الأوّل من حرب الخليج، فلم آت إلى موعد كان كأنّه مع قدر...

وعذري أن الحروب، خصوصاً متى تخاض على تلفزيون ينقلها إلى كل منزل... الحروب تسربل الفكر الباحث عن أي نظام جديد، فكيف بنظام يفترض فيه أن ينبثق من حرب؟ خوفي كان إذاً من السخف والاستسخاف في البحث عن رؤيا، ساعة تطمس الأحداث المتفجّرة كل بصيرة أو قدرة على التبصر.

ويجيء اختيارنا لموضوع جديد للقاء اليوم يؤكّد أنّ المخاوف كانت في محلّها... فالنظام الجديد ليس بعد نظاماً، وليس ثمّة أي نظام يلمع في الأفق. والعكس هو الصحيح: من الحرب، من حرب الخليج كما من حرب لبنان، تلوح أشباح حروب وحروب، أجدى لنا أن نحاول تحديد ملامحها والمعالم إذا كنّا نريد يوماً ألا يفاجئنا نظام جديد لا أحد يعرف بعد كيف ينشأ ولا من يصنعه ويسوسه.

هنا، لا بدّ من ملاحظة أولّية هي من البديهيّات، إنّما يساعدنا تسجيلها على تنظيم البحث: الحرب، أيّة حرب وكل حرب، هي في آن معاً نهاية نظام وبداية نظام. تنشأ الحروب، تاريخياً، عندما لا يعود نظام ما يكفي لتأمين التجاوب مع حاجات مجتمع ما، أو مجموعة دول نسمّيها مجتمعاً دولياً. أي، استطراداً، عندما تفجر الحياة قوالب النظام فنسميّه حينئذ نظاماً بالياً.

وأمّا النظام العتيد ـ بالمعنى الأصيل للكلمة ـ فيصير نظاماً قائماً عندما تجتمع القدرات حول قواعد تعامل تتقيّد بها، قسراً أو مفاوضة، إمّا لأنّها القاسم المشترك ـ والأفضل أن نقول الجامع المشترك ـ الوحيد الممكن بلوغه. أو لأنّها ـ هذه القواعد ـ هي التعبير الممكن التنفيذ لنظريّة قوّة قاهرة اختارته هي، ولا حاجة لها ولا رغبة عندها في أكثر من مجرّد مسايرة الآخرين أو مراعاة مصالحهم ضمن حدود مصالحها هي. وكل ما هو سوى ذلك يبقي يدور في هيولي الطوباويّات، بينما واقعيّة القوّة القادرة تسلك مجراها. إلاّ أنّ كلامنا هذا يظلّ جزافاً، وناقصاً، ما لم نقرنه بملاحظة ثانية لا بدّ من تسجيلها.

الواقعيّة لا تكون واقعيّة إذا هي افترقت عن الواقع. ولا أحد في العالم يفرض نظاماً جديداً من بنات أفكاره وخياله والمثاليّات إذا لم تكن للنظام هذا قاعدة هي من حصيلة الأحداث، وكدت أقول حصيلة التاريخ: حصيلة الأحداث السياسيّة كالأحداث الإقتصاديّة كالمناخ الحضاري والطاقات الخلاّقة المتفجّرة من نفسيّة الشعوب وعقليّة الأمم في تلك المرحلة التاريخيّة بالذات.

والآن، ماذا عن موضوعنا؟

أولاً: في وصف الحرب وتعليلها

١ . الحرب اللبنانيّة، ولنقل الحروب، صار الآن من المسلّم به، ولا مكابرة، أنها نشأت من تفجّر الجسم اللبناني التعدّدي الطبيعة، بفعل توسّل القوى الإقليميّة والدوليّة للساحة الوحيدة السائبة فالمستباحة في الشرق الأوسط. وليس أدلّ على صحة هذا الوصف والتعليل من توقّف الحروب اللبنانيّة، في الوقت الذي بدأت التهيئة للمواجهة الإقليميّة والدوليّة إياها إنما في «ساحة» أخرى استباحوها، عنينا بها: الخليج. ولا حاجة بنا لأن نسرد الدلائل المعروفة الكثيرة التي تثبت ما كان بين

الساحتين من ترابط، وأبرز هذه الدلائل حكاية، وثمّة من يقول «رواية» المخطوفين: يقبض عليهم في لبنان، ثم تجري المفاوضة بشأنهم مع سوريا، إلى أن تنال إيران بديلاً دسماً، وأمّا لبنان فلا ينال إلاّ عقاباً... وبعض العقاب أسلحة عراقيّة تطيل أمد الحرب ولا من ينتصر ولا من ينكسر.

٢. القضيّة الفلسطينيّة هي الحبل الذي يشدّ لبنان إلى أزمة الشرق الأوسط، وعبرها إلى الصراعات الدوليّة. لم تأتِ قوّات دوليّة إلى لبنان عندما ناداها لبنانيّون ظنّوا أنّها تحميهم. واشنطن نصحت هؤلاء باستدعاء القوّات السوريّة، وهكذا كان. إنّما دخلت القوّات الدوليّة مرّتين من أجل الفلسطينيّين، وبمبادرة أميركيّة فذّة. مرة تحت غطاء الأمم المتّحدة، عام ١٩٧٨، لتنفيذ القرار ٤٢٥، وكان يفترض أن يتمّ التنفيذ في ١٣ حزيران. وبدل أن تنسحب اسرائيل كما كان مقرّراً، جرى اغتيال طوني فرنجيّه... ربّما صدفة، من يعرف؟

بعد ذلك، كان «كامب ديفيد»، فأغرقت إسرائيل سوريا، والفلسطينيّين معها طبعاً، في مستنقع المواجهة اللبنانيّة، وكان التدخّل الإسرائيلي كافياً لتأمين استمرار المحاربين في الحرب، ودون المستوى الذي كان يقتضيه الحسم.

وهكذا، استمرّت الحرب إلى أن تكرّر الإجتياح الإسرائيلي الثاني، عام ١٩٨٢، فور انتهاء الإنسحاب من سيناء...

ويجري إرسال القوّة المتعدّدة الجنسيّة، أي بدون غطاء الأمم المتّحدة، هذه المرّة، وتشترك أميركا مباشرة بناءً على طلب منظّمة التحرير وأبو عمّار شخصياً، لحماية المخيّمات بعد تأمين انسحاب المقاتلين، وذلك لعدم ثقتها بقوّات الأمم المتّحدة، أو بالأحرى بمصداقيّتها العسكريّة. ولمّا حدثت مجزرة صبرا وشاتيلا، عادت القوّات الدوليّة نادمة على انسحابها المبكر، فوقعت عندئذٍ في الفخ السوفياتي لأنّ موسكو كانت، في هذه الأثناء، قد عدّلت سياستها ومضت تعيد تسليح حلفائها.

وصارت الأرض اللبنانيّة ومياهها الإقليميّة ساحة أضخم مواجهة عسكريّة بين الجبابرة منذ حرب فيتنام. وخرج عرفات من مرفأ طرابلس في حراسة بحريّة فرنسيّة، تحت غطاء قرار معجّل من مجلس الأمن.

٣. وحدها الحرب اللبنانيّة، بين الخمس أو الست قضايا إقليميّة، من ناميبيا إلى كامبوديا، مروراً بأنغولا وأفغانستان، لم تنته ـ لم تنتهِ بعد ـ بتسوية دوليّة بين الكبار في إطار الأمم المتّحدة وبمشاركتها. ربّما لأنّ التعريب، فالطائف، كان بديلاً.

ولمّا غرق الإجماع العربيّ في مياه الخليج وبتروله وفي رمال «عاصفة الصحراء» من بعد، بدا أن ثمّة سباقاً بين السلم اللبناني ومساعي السلام الإقليمي

المتعثّرة على حدودنا. طويت صفحة العنف وصار أمراء الحرب وزراء ثم أعادوا بعض أسلحتهم إلى أصحابها وها هم يستعدّون لحلّ الميليشيات لأنّها صارت عاطلة عن العمل. فهل بطلت الحاجة الإقليميّة والدوليّة إلى الحرب في لبنان لأن العراق صار لبنان أكبر؟

ثانيًا: في النظام الدولي الجديد

١. بدأت الحاجة إلى نظام دوليّ جديد، وانطلقت شعاراته تبحث عمّن يحقّقها، عندما انتهت الحرب الباردة بفضل البيريسترويكا. وكان العرس، وفجأة، في ربيع أوروبا عام ١٩٩٠، عندما ترأس ميتران القمّة الغربيّة لإعلان وحدة أوروبا. وإذا بأوروبا الشرقيّة تنهار مع جدار برلين، ومن باريس يعلنون نهاية «يالطا» وتصفية رواسب الحروب الكونيّة، بدءًا بالعودة إلى الوحدة الألمانيّة حاملة، هذه المرّة، لواء الديموقراطيّة.

جوهر النظام الدوليّ الجديد هو هذا: لا سلام عالميًا بدون حرّيات.

النظام الجديد ديموقراطيّة في الداخل والخارج، إلى درجة المطالبة بضمانات دوليّة لحقوق الإنسان والمواطن حتى تجاه دولته.

ولتسقط الإمبراطوريّات: من الإمبراطوريّة العقائديّة في الإتّحاد السوفياتي إلى «إمبراطوريّة الوسط»، أي الصين.

وحدها الجمهوريّة الأميركيّة بدأت تبدو إمبراطوريّة التصرّف، تبحث في الخارج الفسيح عن حلول لأزمتها الإقتصاديّة في الداخل.

٢. تزامن نشوء الحاجة إلى «نظام دولي جديد» مع سقوط الأمم المتّحدة.

ولكن موسكو ذهبت تدعو إلى تعزيز المؤسّسة الدوليّة وإلى إحياء هيكليّتها العسكريّة ووضع جيوش الجبابرة في تصرّفها. وكان غورباتشوف قد مهّد لذلك بمؤشّرات خفرة، ثم بدعوات كان يعوزها الإلحاح ذاهبًا إلى حدّ اقتراح إنشاء أسطول مشترك يستظلّ علم الأمم المتّحدة بدل الأساطيل التي كانت تحرس النفط في الخليج أبان حرب ايران والعراق.

أمّا واشنطن فلم تستمع، إلى أن اضطرّت، فاقتنصت من مجلس الأمن توكيلاً بخوض حرب الخليج الثانية، حرب الكويت، رافعة راية النظام الدوليّ الجديد، ولا توضيح.

٣. رافقت الدعوة إلى «النظام الدولي الجديد» سلسلة من الخيبات الكبار: العالم الثالث انصرف عنه أغنياء «الشمال» إلى تلبية حاجات أوروبا الشرقيّة، لأنّها فقيرة، ولكنّها ليست من «الجنوب». وغاصت أفريقيا وآسيا في العوز حتى المجاعة، بينما الاتّحاد السوفياتي، الذي اكتشف فجأة فقره، تضخّمت أزماته وحاجاته. أمّا

دول أوروبا الشرقيّة، المركّبة من بقايا الإمبراطوريّات القديمة: العثمانيّة والنمساويّة المجريّة والجرمانيّة، فغرقت في حروب اتنيّة ودينية تطرح على بساط البحث طاقة الدول القوميّة على البقاء، فكيف بالقوميّات المستحدثة الروسيّة، عادت تستفيق وتطالب باستقلالها ثم تحارب وتتحارب، ولكن بلا جدوى. سقوط مبدأ «توازن القوى»، الذي كان قد أقامه النظام الدوليّ القديم أي نظام مؤتمر فيينّا، أيام ميتيرنيخ وتاليران... سقوط هذا المبدأ أزال الروادع الدوليّة فتفجّرت المنازعات، إقليميّة وقوميّة ومحلّية، ودينيّة... منازعات على كل شيء: على الحدود، على الخيرات، على السيادة، على الاستقلال، وعلى حقوق الإنسان والمواطن كذلك.

٤ . الصيغة المتكاملة الوحيدة لنظام دولي جديد هي تلك التي طرحها الرئيس ميتران دون سواه. ويمكن تلخيصها هكذا:

مشاورة دائمة بين الخمسة الكبار كأعضاء دائمين في مجلس الأمن، فيمارس هؤلاء، عبر الأمم المتّحدة وبالتوافق في ما بينهم، دور الضابط الدوليّ الرادع، يمنع المنازعات الإقليميّة والقوميّة، يحلّ الخلافات سلمياً، ويتدخّل عند الحاجة عسكريًا. يضاف إلى ذلك توسيع إطار «إعلان هلسنكي»، واعتماد سياسة اقتصاديّة تهدف إلى المساهمة في تنمية الدول المحتاجة بحيث تبطل الأسباب الاقتصاديّة للحروب.

وبديهي أن هذا الطرح يفترض تنسيقًا في المصالح بين خمسة كبار علّة الحديث عنهم معاً أنّهم ذوو مصالح متضاربة وأحجام متفاوتة... يضاف إلى ذلك ظنّ البعض أن وراء هذه الدعوة إلى الإجماع رغبة في منع الاستئثار قد لا تقنع المستأثر وليس فيها عناصر ردعه.

ثالثًا: «الحالة» العربيّة الحاضرة

١ . يجتاز العالم العربيّ اليوم حالة تشرذم وارتباك وإحباط لم يعرف مثلها منذ سقوط الإمبراطوريّة العثمانية. وفي حين بدأت الإتّحادات والتجمعات، قبل حرب الخليج، كدليل واقعيّة وبداية نزعة عمليّة تحلّ محلّ الدعوات الرومنسيّة إلى الوحدة الشاملة... جاءت الحرب ورواسبها تفجّر كل شيء، بما في ذلك التكتّلات التي بدت الأكثر طبيعيّة، كاجتماع دول المغرب التي انفرط عقدها. أمّا دول الخليج، فلا تزال تجتمع وباسم «النظام الدوليّ الجديد»، إنما لتبحث عن أمنها المشترك خارج الإطار العربيّ، وحيث كانت تقول، ولو همساً، إن الخطر عليها كان كامناً.

٢ . في باب الأمن، الفضيحة الكبرى هي أن دول النفط، بما فيها العراق، ارتفع دخلها نتيجة رفع أسعار النفط، منذ حرب ١٩٧٣، بصورة قيل عنها إنها

«جنونيّة». ولكنّها أنفقت معظم هذا الدخل، وثمّة من يقول أربعين بالمئة منه، على اقتناء السلاح. فبطل أن يكون النفط سلاحاً في سبيل القضايا القوميّة. وإذا بالسلاح الذي اقتنيناه لا يكفي، والجيوش تصلح لحماية الحكم ربّما، ولكنّها لا تصلح لحماية الأرض وخيراتها. فضلاً عن أنها تشجع الحكم على توسّلها لقمع الشعب، والحؤول دون ممارسة الحرّيات بما فيها حرّية مناقشة القرارات المصيريّة. وبديهي أنه لو كان يقوم في هذه الدول حوار ديموقراطي وطني مسؤول حول الحرب والسلام، مثلاً، بدل حوار الحاكم مع نفسه عبر مرآة الإعلام الرسمي، لما سهل سوق الشعوب ولا الجيوش إلى مثل الحرب الكارثة التي لا نزال نتخبّط في مآسيها.

٣. لمّا اندلعت الحرب، كان ثمة من يتمنّى سقوط صدّام حسين وبقاء العراق... بينما آخرون كانوا يرون في صدّام حسين البطل الأسمر الذي سيضطرّ اسرائيل إلى التسليم على الأقل بالحقوق الفلسطينيّة المشروعة وإلى إعادة الأراضي العربيّة المحتلّة ثمناً للسلام. فماذا حصل؟ سقط العراق وتقسّم، فضلاً عن خراب البصرة والكويت... وبقي صدّام، وبقيت اسرائيل على غطرستها، أقوى ممّا كانت وأكثر تسلّحاً وأغزر مالاً... وتكاثرت المستعمرات في الأراضي المحتلّة، وبدل أن يظلّ صدّام بطل الأمل الأسمر، أضحت مساعي بيكر هي الأمل الوحيد بالوصول إلى الحدّ الأدنى من الحقوق العربيّة... أمّا الجامعة العربية، فعادت، بما فيها العراق، إلى العاصمة الوحيدة التي وقّعت الصلح مع اسرائيل ربّما عن حكمة صرنا نفهمها اليوم، اليوم فقط. وكان العراق هو نفسه آنذاك بطل اخراجها من الجامعة.

٤. الظاهرة الجديدة الأبرز، على الصعيد الدولي، هي أن الوزير الأميركي الساعي إلى السلام صار يلتقي نظيره السوفياتي في المنطقة، وهما يتجوّلان عندنا الآن ونحن العرب نكتفي من الدبلوماسيّة بالاستماع، وإذا تقدّمنا فبالرفض في معرض القبول، أو القبول في معرض الرفض.

وآخر الدواء الذي يكوينا أسف على حرب باردة كانت أملنا الأخير بتحقيق شيء من التوازن الاستراتيجي تبخّر اليوم حتى الحلم به بعدما تبهدلت حروبنا وأتلفنا ما لم يتبخّر من الأسلحة المتفوقة.

٥. مع ذلك كلّه، لا تزال منطقتنا العربيّة هي المنطقة الأكثر قابليّة للاشتعال في العالم، ولكن خطر اشتعالها الوحيد يأتي في سياق منطق اليأس، لا منطق الدولة، هذا إذا وقعنا في أسر هذا المنطق، وقد نقع. ومنطق اليأس يقودنا إلى الإرهاب، والإرهاب إلى الإرهاب المضادّ، فإلى السلبيّة في المطالبة التي تقودنا بدورها، مرّة أخرى، إلى الثورات الداخليّة بدل الحروب الخارجيّة.

٦. إذا نجحت المساعي الأميركيّة وأدّت إلى سلام ما في فلسطين، فمن البديهي أن «النظام الدوليّ الجديد» الذي سيقوم في المنطقة، بمشاركة روسيّة وربما

أوروبيّة، لن يكون «نظامًا عربيًا»، بل سيكون نظامًا يضم تركيا وإيران، وربّما فرضوا علينا ضمان اسرائيل وضمانتها كذلك.

وقد يكون أملنا الوحيد بتحديد الدور الإسرائيلي وحصره هو عدم رغبة اميركا في أن تكون لإسرائيل حصّة من النفط. وما بقاء القوّات الأميركيّة في الخليج إلا من أجل «تأمين» النفط وحمايته، فلا يظلّ النفط في عهدة أسياد غير مؤتمنين، لا يقدرون على حمايته، ولا يمكن إسلاس قيده لهم وحدهم.

***

سيّداتي، سادتي،

في نهاية هذا العرض البانورامي، نعود نسأل: ماذا عن موضوعنا بالذات؟ ماذا عن لبنان وحروب ما بعد الحرب؟

سأحاول، بأسلوب الإيجاز الذي اعتمدناه، تصوير آفاق المخاطر، تمهيدًا لمناقشةٍ أرجو ألاّ تأتي خالية من عناصر الأمل.

ولا بدّ من التمهيد لذلك كلّه بالقول إنّه إذا كنّا نخشى قيامِ حروبٍ لما بعد الحرب، وهذا أسوأ الاحتمالات، فلأنّ مثل هذه الحروب تبقى أمرًا محتّمًا إذا لم ينشأ من الحرب، كما قلنا، نظام جديد يستوعب نتائجها والذيول، فكيف إذا كانت حربنا في لبنان حروبًا، وكانت كلّ حروب المنطقة حروبنا؟

والآن، أيها السادة،

الحروب: احتمالاتها ومخاطرها

١. الحرب الفلسطينيّة، إذا اندلعت من جديد.

وجه الخطورة، بل الخطر الأبرز فيها أنها ستمتدّ، أول ما تمتدّ، إلى لبنان، ومع ذلك يجب محاولة منع امتدادها قبل أن تقع.

وأسباب الامتداد والذرائع كثيرة، تبدأ بمطامع اسرائيل، وهذه لم تعد سرًا... وقد يكون آخر الذرائع الوجود السوري في لبنان ــ الذي بدوره سيستمرّ ما استمرّ الاحتلال الاسرائيليّ.

ثمّ ان «الجبهة» اللبنانية، إذا جازت التسمية، لا تعتبرها اسرائيل مجرّد جبهة حدوديّة، ما دامت تعطي نفسها «حق المطاردة»، و«حق الضرب الوقائي»، فضلاً عن «حق» حماية نفسها من داخل حدود جيرانها...

وهي كلّها «حقوق» اخترعتها اسرائيل وليس في القوانين الدوليّة كلّها قاعدة واحدة تشرّعها. ولو طبّقت هذه الحقوق في عالم متمدّن لزال مفهوم الحدود كليًا وصار الجيش الألماني في فرنسا، مثلاً، والجيش الفرنسي في ألمانيا، إلى آخر السلسلة المجنونة!

إلاّ أنه يبقي على لبنان الدولة، وهذا بالضبط ما يحاوله الحكم الآن، حلّ الميليشيات الفلسطينية ونزع سلاحها، وحصر حقوق الحرب والسلم في السلطة الشرعيّة.

وإذا كان من مشاركة فلسطينيّة في حرب، أو حتى في تلويح بحرب، فعبر تجنيد المقاومة الفلسطينيّة في جيش تحرير فلسطينيّ، يكون بإمرة لبنانيّة، كما هي الحال في سوريا والأردن، أو يكون والجيش اللبنانيّ، متى اندلعت الحرب، في الإمرة العربيّة التي تنصّ عليها اتفاقيّات الدفاع المشترك.

٢. إذا كانت لكل دولة عربيّة قضية فلسطينيّة واحدة؛ فللبنان قضيّتان: القضيّة الفلسطينيّة في ذاتها، وقضيّة الفلسطينيين في لبنان. ولا نعني بذلك خطر التوطين، والفلسطينيون يرفضونه كما نرفضه، إنما نعني رغبة اسرائيل في توطين الفلسطينيّين، الفلسطينيّين الموجودين في لبنان، والذين تتمنى تهجيرهم حتى تحلّ محلّهم في أراضيهم المغتصبة المهاجرين السوفيات القادمين إليها.

من أجل ذلك، بنوع أخصّ، تتمنّع اسرائيل عن تنفيذ القرار ٤٢٥ وتتبع سياسة تهجير اللبنانيّين ممّا تسميه «الحزام الأمني».

وإذا بلغ بنا الرشد يومًا حدّ التعلّق بالأرض أكثر من الشعارات لقلنا، وأتبعنا القول بالعمل، إن كل من يعطي اسرائيل ذريعة للبقاء في أرضنا وتهديدها إنما هو يتواطأ معها من حيث لا يدري ولا يريد.

ولا يصحّ القول بأن تشريع «المقاومة» هو بمثابة إعطاء ورقة ضغط للمفاوض اللبناني حتى يخرج اسرائيل. ذلك يصير يصحّ يومًا، وفي السرّ، وبدون شرعيّة ولا طبل ولا زمر ولا استعراض، عندما يستقيم توازن الرعب، فتصير المقاومة تشكّل فعلاً خطرًا على الأمن الاسرائيليّ أكبر من خطر الإرهاب الإسرائيلي عندما يردّ على أرضنا وقرانا والأهل والحياة.

٣. ثمة خطر إسرائيليّ ثالث، إنّما غير متّصل بالوجود الفلسطينيّ: هو خطر الرجوع إلى التقسيم، فالاقتسام.

ذلك أن اسرائيل لا تزال ترفض التسليم بالكيان اللبنانيّ الحاضر.

في نظرها، وهي تقول ذلك، لبنان الأمة غير موجود ومستحيل الوجود أصلاً.

ذلك أن اسرائيل لا تؤمن بغير الأمة الدينيّة، ثم إنّها لا «ترتقب» ـ هكذا تقول ـ قيام دولة قادرة في لبنان، ولا نخالها ترحّب بذلك أو تقلع عن محاولة منع قيام الدولة.

وإذا وجدت اسرائيل في «التكوين» الكردي الجديد ما يشجّعها على العودة إلى نظريّتها الأصليّة، فيجب ألا نستغرب لجوءها مجدّدًا إلى افتعال «حرب طوائف»

أخرى تسلّح من أجلها الجانبين، وتبعث مع الجانبين، أو الثلاثة، سرابات الكيانات الطائفيّة، من جهة، ومخاطر العيش المشترك، من الجهة الأخرى.

والمؤسف، في هذا الصدد، أن «ميثاق الطائف» قد نصّ على إلغاء الطائفيّة ولكنّه يكرّسها في التطبيق، وفي أسوأ أشكالها. كأنّما ليس في الأمر أكثر من كتابة بعض العبارات العموميّة الجوفاء.

ولم نسمع في مجال الحكم بعد صوتًا مسؤولاً واحدًا يدعو إلى دراسة موضوعيّة عميقة، علميّة ووجدانيّة، لأبعاد الصفة التعدّدية للمجتمع اللبنانيّ التي لن تبطلها نصوص دستوريّة لا جذور لها في قعر الضمير الشعبي، ولا هي تتوجه إلى مخاوف المجتمع أو مثاليّاته.

وما دام السلاح الميليشيوي لم ينزع بعد كلّه، والمهجّرون لم يعودوا بعد بأمان، فسيظلّ في وسع أي فريق خارجي، كاسرائيل بالذات، افتعال «تكريد» النصارى، تمامًا كما تلبنن العراق وأكراده، والشيعة كذلك، بتواطؤ إيرانيّ ضمني.

٤. خطر التقسيم الذي تفتعله اسرائيل في الجنوب يقابله في البقاع، إنما بصورة عفويّة، خطر التفتّت أو التفتيت. فما دامت الدولة اللبنانيّة ضعيفة عاجزة عن بسط سيادتها أو هم «يعجّزونها»، فالوجود العسكري السوري في البقاع، على كونه أخويًا، يستمرّ يخلق، ولو «شرعًا»، حالة تطبيع «طبيعيّة» لارتباط بعض البقاع على الأقل بدورة الحياة السوريّة الطبيعيّة أكثر من ارتباطه بدورة الحياة والحكم في سائر لبنان، الناعم بالسيادة المبسوطة.

وإذا كان ثمة ما يوجب، للأمانة العلميّة، إدراج هذا الاحتمال في سلّم المخاطر، فإن الأمانة إيّاها توجب علينا كذلك أن نقول أن ليس، في هذا المجال، ومنذ «الطائف» خصوصاً، ما يجعلنا نتخوّف من حرب أو احتمال حرب، إلا إذا هاجمت اسرائيل سوريا في البقاع. وإذ ذاك، كل منطقة الشرق الأوسط تكون قد وضعت في موضع إعادة النظر، وهو أمر لا حول للبنان عليه ولا قوّة إلا بالصلاة للّه العليّ العظيم.

٥. ولأن المنطقة برمّتها لا تزال تعيش على بركان نفط ويشتعل، فإن لبنان لا يقدر على عزل نفسه عن النار.

ذلك هو خطر آخر يجب أن يحصّن لبنان نفسه تجاهه، من الداخل والخارج في آن معًا.

من داخل، باستعجال تدعيم بنائه السياسي فلا تسهل استباحة أرضه ساحة حرب إقليميّة أو مواجهة دوليّة تعود إليه ولو مقنّعة...

من خارج، يحصّن لبنان نفسه بسياسة عربيّة وخارجيّة تعزّز استقلاليّة قراره

وتكرّس مبرّرات وجوده، فلا تظل دبلوماسيّته مضطرّة لأن تحصر همّها بالتوسّل حينًا وبالتخفّي و«التلطّي» أحيانًا وأحيانًا...

ويجب أن تكون للبنان شجاعة الرأي والاختيار، وشجاعة الرفض كشجاعة القبول، فلا يظلّ كلامه السري شيئًا، وشيئًا آخر تمامًا ما يتمسّح به على الأعتاب.

وإن لم يفعل، فلا يلومنّ أحد سواه إذا صار كميّة مهملة في كل حساب، ثم عالة على كل دبلوماسيّة أخرى تتعب من البكاء اليومي معه وعليه، فلا يضيرها بعد ذاك أن تبكيه مرّة واحدة أخيرة.

٦. الكلام عن النفط في الشرق الأوسط يجب ألا ينسينا أن في البدء، في البدء، لم يكن النفط، بل في البدء كان الله...

وكم تستّر النفط وأهله بانتسابات متنوّعة إلى مملكة الله في دفاعهم عن حقوقهم ومطامعهم بالأرض حينًا، وبما تحتها قبل الذي فوقها أحيانًا.

ثم، كم... كم توسّل أعداؤنا، وفي طليعتهم اسرائيل، وجود حركاتنا الدينيّة الأكثر أصالة وبراءة، بما فيها حركات الصحوة الإسلاميّة الطبيعيّة، فمضت اسرائيل تصوّرها خطرًا على ما تسمّيه هي «العالم المسيحي»، أو العالم الحرّ، خطرًا بديل الخطر الشيوعي...

بذلك تظلّ تفتعل لنفسها دور شرطيّ الشرق الأوسط وترسانته. وهو دور سقط في حرب الخليج، عندما تجاوزت اميركا الترسانة والشرطيّ مكتفية بدفع رسم مرور حينًا وتعويضات عن الأخطار الموهومة أحيانًا...

ولعلّ وجود هذه الإعتبارات بالذات هو ما يوجب على لبنان أن يعزّز دوره، فلا يخجل بكون مسيحيّيه عربًا أقدم من الإسلام وأكثر من بعضه، ومسيحيّين أقدم من الصليبيّين وأعرق. وإذا كان من حوار تاريخيّ حقيقيّ بين الإسلام والمسيحيّة، فحوار الحياة في لبنان، وعبره، حوار مسيحيي المشرق العربي الأقحاح، وليس الحوارات الأكاديمية المصطنعة في غرب لا يفهم الإسلام، ولعلّه كذلك تخلّى عن إيمانه هو بدينه.

وعندنا أن رسالة لبنان إلى محيطه الإسلامي، عربيًا وغير عربيّ، يجب أن تكون الدعوة إلى بناء مجتمعات موحّدة على تنوّع عناصرها، مجتمعات ديموقراطيّة حرّة تفرح بحريتها وحريّات الآخرين، عصريّة النظرة إلى التاريخ والحضارة، منفتحة، خلاّقة في حوارها الدائم الحي... بدل أن تصبح «المجتمعات المسيحيّة» حارات خوف وتقوقع، والإطلالة الإسلاميّة يصوّرونها وكأنّها مشروع انغلاق يسرف في المحافظة على الماضي ويكفّر كل ما يأتيه من دنيا الاختراع الحديث.

٧. آخر الحروب في تعدادنا هي أخطرها وأقربها: عنينا الحرب الاقتصاديّة ـ

الاجتماعيّة وقد بدأت محاولات تفجيرها.

بعض أسبابها والمكوّنات من حروب المنطقة والآخرين، كما بعض الأسباب تعود إلى صدوف عالم «الشمال»، «العالم الأوّل»، عن «العالم الثالث» الذي دخلناه مهلّلين ونخشى أن نستمرّ نتدحرج حتى نستقرّ في أعمق أعماقه.

والحرب الاقتصاديّة هي، في التاريخ، النتيجة الطبيعيّة لكل حرب، تصيب المنتصر كما تصيب المغلوب فتزيد في صيرورته مغلوبًا على أمره كذلك...

ولأن لبنان في ماضيه القريب نسي ما أصابه من حرب ١٩١٤، أي نسي المجاعة وكيف جالد وتغلّب...

ثم لأن لبنان اعتاد أن يستثمر الحروب فتدرّ عليه أموالاً لم تكن مرة حلالاً، ولم يعرف معظم أهلها كيف يكفّرون...

لأن ذلك كذلك وأكثر، يستغرب لبنان اليوم أمرين:

كيف تغيّر تركيب مجتمعه فنشأت من الميليشيويّة طبقة أغنياء حرب جديدة، هي ذاتها في اليمين وفي اليسار، بعضها شريك البعض الآخر، لا يفرّق بين أهلها معتقد ولا يميزهم دين أو عقيدة...

ويستغرب ثانيًا لماذا يطلبون إليه من خارج أن يساعد نفسه حتى يساعدوه... أن يباشر العمار والإنفاق ممّا اكتسب وادّخر وهجر وهرّب، قبل أن يطالب بما يمكن أن يكون قد ادّخره له الآخرون.

الخطر إذًا أن يتفجّر لبنان هذه المرّة أفقيًا، لا عموديًا، طبقات لا طوائف ولا أحزابًا... ويتكتّل كل الفقراء الكادحين ضد أغنياء الحرب وبقايا الازدهار العتيق بدون تمييز...

وفي غياب الشيوعيّة والعقائد اليساريّة الثوريّة، تنتهي هذه الحرب هي أيضًا الى عبث:

مزيد من الإفقار،
مزيد من الهجرة،
تمنّع عن توظيف الأموال والرجال،
انصراف عن الكسب حتى الحلال...

والرصيد إرهاب كما في منطق اليأس السياسي، الإرهاب الذي هو حرب الفقراء السليقيّة، بدون حاجة إلى سلاح الأغنياء...

إذ كيف يمكن أن تستمرّ دولة عربيّة واحدة تنفق ٤٠ مليار دولار على تسلّح لا يحميها، ونحن في حاجة إلى مليار يعمّرنا، ولا نيأس من كل حكم وكل ثراء وكل تسلح؟

أخشى ما نخشاه على لبنان هو هذا الموت البطيء: في قعر هاوية، بنغلادش

أخرى، إعصار واحد ينال منها ٢٠٠ ألف قتيل، ولا بقيّة من وسائل إنقاذ، ولا قدرة للحكم غير النداء تلو النداء.

سيداتي، سادتي،

ها نحن قد بلغنا نهاية المطاف.

نوجز: لبنان بعد الحربين، حربه والخليج، أمام حروب سبع تهدّده أخطارها: من الخطر الاسرائيليّ إلى خطر الفقر والعوز، مروراً بالتقسيم والتقاسم والتطييف والتيئيس!

كلّ هذه الأخطار، في نظرنا، يظلّ من الممكن مواجهتها، بل والتغلّب عليها خطراً خطراً، شرط ألا تجتمع في قنبلة موقوتة واحدة:

ألا يجتمع الفقر إلى الدين إلى فلسطين، في دعوة ثوريّة واحدة يحطّم غضبها إذ ذاك كل شيء.

هل يقدر «النظام الدولي الجديد» على حماية لبنان من هذه الغضبة؟

نعم، إذا قام.

فيرد عنا حروب الآخرين، وربّما تغلّب على جهل البعض أو بخلهم...

ولكن الشرط أن نبني لأنفسنا نحن وطنًا، وكأنّه نظام حياتنا الوحيد، سواء انتظمت المنطقة أو لم تنتظم...

ذلك أن الوطن ليس بيتًا للإيجار أو البيع أو الاستئجار... وليس الاستقلال سلعة تحملها وتهاجر، وتسمي وطن الصدفة التي تحط فيها رحالك، ولا وطن.

فهل نبني هذا الوطن، الوطن الذي لا بديل منه، الوطن الحصن الحصين، المنيع في وجه كل عاصفة، الممتنع على كل مؤامرة؟

هل نقدر، هل نفعل؟

هذا هو التحدّي الذاتي الذي يواجه اليوم الدولة والشعب في آن.

المطلوب للدولة ـ وهو ممكن ـ المطلوب من أجل رفع هذا التحدّي التاريخي المصيري، هو حكم يعتصم بالحكمة، ويكون مقداماً برؤياه الخلاّقة...

والمطلوب من الشعب، إذا صحّ التعبير، هو عمليّة مبادلة: أن ينقل طاقته الجبّارة على التقاتل والانتحار، إلى مصهر الوحدة الوطنيّة، فيعطي في البناء والحياة ما أعطاه في الهدم والموت... وهذا وحده كفيل ببعث لبنان وطنًا جديداً يليق بتاريخه وبالمستقبل...

فهل تقدم الدولة؟

وهل يستيقظ الشعب؟

على الجواب عن هذين السؤالين يتوقّف مصيرنا.

أيّ لبنان في السَّلام ؟

حديث مع
«نادي الليونز» (الكوره) في مؤتمره الدوري .
وتلا الحديث مناقشة ،
نشرت وخلاصة الحديث في «النهار» .

١٩٩١/١٢/٧



ايها السيدات والسادة ،

بادئ بدء ، لنحدد أيّ سلام هو المقصود بلبنان السلام: أهو السلام المحض لبناني ـ لبناني ، ام السلام الاقليمي المنعكس على لبنان سلاماً داخلياً ، ام السلام الدولي الذي يفرض سلامه على المنطقة وعلى لبنان من ضمنها؟

الواقع ان السلامات الثلاثة مترابطة ، رهن بعضها بتوافر البعض الآخر . وهذا ما شهدناه في أبرز تجلّياته بعد سقوط الحرب الباردة بين الجبّارين ، ونشوء الحالة الدولية الجديدة ، حتى لا نقول النظام الدولي الجديد الموعود العتيد...

فقد استتبعت الوحدانية الاميركية وسيطرتها ، ولو نسبياً ، على مقاليد العالم ، هدوءاً على جميع الجبهات ، بل وترويضاً لما كان يعتبر أشد التيارات والدول والسياسات تمرّداً وعصياناً .

ومن الجبهات التي هدأت ، بالطبع ، جبهة لبنان . اما العراق ، فكلنا يعرف الظروف شبه الاجماعية التي رافقت الحملة عليه لضربه ومعاقبته على الخروج على بيت الطاعة الدولية .

صحيح ان ثمة حروباً صغيرة لا تزال تنشب هنا وهناك كحرب يوغوسلافيا الاهلية ، وحرب صوماليا ، ونزاعات تايلاندا وما اليها... غير انها تبدو بمثابة شذوذ

يؤكد القاعدة. وثمة خبثاء يقولون ان مثل هذه «الشواذات»، وربما سواها غداً، ما كانت لتحصل لو لم تكن الحالة الدولية الجديدة راضية، أو راغبة في حصولها، والآن، يراقب العالم بكثير من الحذر، بل الريبة والخوف، تفكك الاتحاد السوفياتي والانذارات المتزايدة حول الاخطار المترتبة عليه. وربما حال توازن الرعب النووي، اكثر من اي شيء آخر، دون نشوء اسباب حرب جديدة، وضخمة الحجم والنتائج، انما دون الأبعاد الكونية التي يتحاشاها الزمن.

والسؤال الذي يفرض نفسه باستمرار، والعالم يجنح بالحاح نحو السلام، هو: لماذا تظل الحروب المحلّية تشتعل هنا وهناك وهنالك، كلما أطفأنا حربا، هبّت حرب اخرى؟

ربما لان السلام التام، الشامل، الكامل، مستحيل، وربما لان قدر الحروب لا يمكن ان يغيب غياباً تاماً عن الارض... فاذا غاب هنا، لا بد ان يظهر هناك، أو لعل في الامر قانوناً آخر من قوانين مديري المصائر، ظاهرين أكانوا أم مستترين، يريدون الحروب الصغيرة اداة ضغط في سبيل استكمال سلام او ترسيخ تسلّط.

ومن الشواذات، ايضاً، على جو السلام الجديد، في لبنان هذه المرة، تلك الاصوات اللبنانية التي ترتفع بين الحين والآخر متوعّدة، مهدّدة، ملوّحة بما يشبه منديل الحرب الاسود، لسبب ولغير سبب.

اصوات كهذه لا تقدر ان تصدق ان ثمة سلاماً تحقق، على علاته... لا تقدر، ولا تريد... لانها نشأت في الحرب، وبنت امجادها على الحرب، ودهمها السلام دهماً وهي لم تستعد له، فاذا به اشدّ خطراً عليها من اية هزيمة عسكرية. وها هو السلام يشلّحها اسباب وجودها، يعرّيها أمام الناس المنتظرين منها مشاريع انمائية وبرامج حياة، فاذا هي لا تقدر ان تعطيهم غير ما تعودت ان تعطيهم: القلق، والتهديد، والتخويف، والكراهية، واستنفار الاحقاد، والموت.

لا، لن تعود الحرب الى لبنان... وهذا اكثر من مجرد تطمين للخائفين الوجلين، هذا ما نقوله للمتاجرين بخوف الخائفين ووجل الوجلين. فقرار السلام النهائي لن يمنعه أحد، لا امراء الحرب الداخليون، ولا سلاطينها الاقليميون... واذا لم يدرك بعض الامراء ذلك فيكفيهم ادراكاً ان السلاطين الاقليميين أدركوه... وادركوه، كالمعتاد، بالنيابة عنهم أيضاً... حتى اصبحت مباهاة سلاطين الحرب الاقليميين هي انهم كانوا دائماً دعاة سلام!

لا، الحرب لن تعود. لقد انتهت الى امد طويل طويل، اي حتى تتبدل موازين العالم الاكبر منا، او تتغيّر معالمه والآفاق.

الاّ ان الاخطر من الحرب، في نظرنا، هو السلام... فهذا هو التحدّي الاكبر. لقد كان دائماً هو التحدّي الاكبر، لان الحرب ما كانت يوماً اكثر من

تحدٍ عسكري، تحد هارب من موضوع التحدي الحقيقي. ان الحرب هي تحدّي الموت بينما السلام هو تحدّي الحياة.

لماذا السلام اخطر على لبنان؟ لاننا غير مجهزين له ولا مهيأين. وما ينطبق على لبنان في هذا الشأن، ينطبق على العالم العربي كلّه.

فالعالم العربيّ كان، منذ «نكبة» فلسطين على الاخص، مجتمعات حربٍ ولا تحارب... وها هو الآن يريد السلام، ولا يعرف كيف يقبل عليه وكيف يبنيه لنفسه، لا للآخرين!

والامثلة كثيرة على قلة التهيئة، بل الخفة في الاقبال. حسبنا منها ان علينا التخطيط لمجتمع السلام، وأول التخطيط ان نعرف من نحن، وكم نحن؟... فهل نعرف حقًا كم هو عدد سكان لبنان، مثلاً، وكم سيكون في العام ٢٠٠٠؟ هل نعرف كم طبيبًا سنحتاج في مجتمع السلام، وكيف نؤمن الخدمات، الخدمات البسيطة، تلك التي كانت متوافرة بما تيسّر قبل ٢٠ سنة، فأسقطتها الحروب في قاع الدمار وجعلتنا، على صعيدها، اسوأ من اسوأ بلدان العالم الثالث، بل العاشر... فكيف اذًا بالخدمات التي ابتكرها العالم المتقدم خلال العشرين سنة، ونحن حتى من معرفتها براء؟

ونستطرد فنسأل، هكذا، عشوائيًا: كم حديقة اطفال نحتاج لنعلّم اولاد الحرب تذوّق السلام واكتشاف الطبيعة وننسيهم «حضارة» القتل وصوت القنبلة واخبار اذاعات الرعب؟

كم مدرسة نحتاج، من الابتدائية الى الثانوية، لتستوعب المدارس كل اجيال لبنان، من دون ان يستدين اهلهم ليعلّموهم، ومن دون ان يبقى نصف اولاد لبنان بلا مدارس؟

والجامعات... اي تخطيط لمستقبلها في ضوء حاجات الانماء ـ لان السلام انماء وليس جمودًا... وهل جامعاتنا مؤهلة لان تصبح موائل فكر عصري متقدم، ثم مراكز بحث واختراع في كل حقل، بدل ان تؤبدنا في دراسة ما صار باليًا من آداب الماضي ومتاحفه؟

وكم مهندسًا، وكم محاميًا، وكم ممرضًا وممرضة، وكم معلمًا ومعلمة، وكم وكم وكم... وكم، خصوصًا، كم مختبرًا لعلوم العلوم، اي لتربية المربين، نجهز ـ والحرب قد انستنا القليل الذي كنا نعرف، وهجرت الطامحين الى المعرفة نحو آفاق الغربة البعيدة!

ثم، ثم، وهنا الاخطر، أيّة سياسة ابتدعنا لمعالجة مشكلة الهجرة، حيث لا يهاجر الا القادر ماليًا على الهجرة، او القادر ان يجد لنفسه عملاً في الخارج، وكلاهما أحوج ما تحتاج اليه الأمة، فضلاً عن هجرة الادمغة، تذهب لطلب العلم، فتتعلم وتيأس ولا ترجع حتى لا تتراجع؟

كيف سنعالج هذه المشكلة الخطيرة، فلا يعود لبنان يكتفي، كما بدأ يفعل، باستيراد العمال فحسب، بل يستورد عند الحاجة الاساتذة... لاننا نرى، قبالتنا، اسرائيل تستورد عشرات الالوف من اليهود الروس، وقد يبلغون في العام ١٩٩٥ مليون يهودي، بينهم مئة الف عالم، من استاذ العلوم الى العالم الذري، مرورًا بالمهندس والطبيب.

وفيما نرى اسرائيل تعمل على تجهيز مجتمعها وتحصينه طمعًا باستعمار من طراز جديد للعالم العربي تسميه، خفرًا، «الاستثمار المشترك للخيرات المتوافرة»...

نجد اننا في العالم العربي كله لا نملك عالمًا ذريًا واحدًا... الا في الهجرة!

باختصار، حالة السلام، سواء في لبنان او في العالم العربي، ستكشف عندنا أزمة ضخمة، ازمة هي اكبر من المشكلة الاقتصادية، لانها ازمة تكوين المجتمع، وازمة قيادته، ثم ازمة انماء الانسان فيه حتى يسيطر هو على الخيرات فينميها.

ولكن، مهلاً... لا نريد من هذا العرض السريع، المليء بالتساؤلات المرّة، أن يقودنا الى استنتاج خاطئ وعبثي من نوع ان الحرب أهون علينا من السلام، فلنعد الى الحرب اذًا...

لا داعي للقول ان هذا يكون منطق الجنون، وليس هو في أي حال غاية كلامنا نحن ولا غاية تفكيرنا ولا نظن احدًا بعد في لبنان الذي لم تعذّب الحروب بلدًا قدر ما عذّبته، يحلم بحرب على ارض لبنان ايا كانت... اللهم الاّ مجرمو الحرب المزمنون والمستفيدون من القتل والدمار، حفّارو قبور المذاهب والطوائف والشعوب. وهؤلاء لم يعبروا يومًا عن ضمير وطني ولا عن اشواق شعب. واذا كانوا موجودين دائمًا في كل زمان وكل مكان، فشأنهم شأن الآفات والشرور الأخرى. ولا يشكّلون في وجه السلام حجّة أو عقبة الا بمقدار ما يشكل المرض عقبة في وجه العافية.

لقد عدّدنا بعض تحدّيات السلام لاننا لا نريد لانفسنا الخوض فيه ونحن عزّل، ولاننا نريد، بالوعي والتقصّي والدراسة والتخطيط، أن نستثمر السلام أفضل استثمار، فنقطفه ونزيد، ونجعله انطلاقا لبناء الدولة المنيعة المنتجة، والمجتمع المتضامن المترقّي، والانسان الفرح، المتفتّح، المشارك في حضارة القرن الحادي والعشرين مشاركة الفاعل بزنده وعقله وروحه، لا مشاركة المستهلك المتخلّف عن ركب الاختراع، يكتفي بتلقي انتاجه، واذا ارتقى، فللانفاق عليه!

***

اي مستقبل للبنان السلام؟

سؤال أول، ولعله الاساس:

هل هو مستقبل لبنان الفندق والكازينو، ام لبنان مستقبله الوطن؟

هل هو مستقبل لبنان الراكض وراء الاستهلاك وتسويق الخدمات، ام المستقبل هو لبنان الخلق والابداع والتفوّق؟

هل هو مستقبل لبنان المستسلم أم لبنان الفاعل الفعّال؟

هل هو مستقبل لبنان المفلس، المجوّع، المفقّر، المقموع، المقهور، المقصوص الجناحين، المحبوس الخيال، ام لبنان الجبّار، القهّار بالكلمة الحرة، والحق والجمال، لبنان الأدمغة، لبنان الالمعية الادبية والفنية، لبنان الرفض حيث الرفض هو الشرف والحق، والقبول حيث القبول بطولة الضمير والقلب؟

أيّ لبنان، ايّ مستقبل، ايّ سلام؟

اطمئنوا أيها السادة... وليطمئن كل خائف... لن يكون لبنان الا لبنان... فلا يستطيع شيء في الكون، لا انسان ولا أمّة، أن يكون الاّ ما هو، ولا أن يشبه الا ذاته...

ولبنان السلام لن يرضى بأن يكون مجتمع التناقضات بين البؤس والترف، بل سيظل يسعى لان يصبح مجتمع العدالة الاجتماعية حيث يبرز التفوق، لا تعوقه أية عقبة.

لبنان السلام، قد يبدو لكم اليوم، مهدداً بأن يصبح المجتمع المتقهقر المغلوب على أمره... ولكنه بالتأكيد سيعود ذاته اذا صار من جديد ما هو اي: لبنان القفزة الى العالم الاول، أو يزول...

ليس للبنان خيار غير هذا الخيار. وما فعلته الحرب بنا، وما جرّتنا اليه من خراب وبؤس على كل صعيد، ليس سوى مرحلة عابرة، مرحلة طبيعية ربما، ولكنها عابرة...

ان لبنان هو وطن الرأسمال المعنوي بامتياز. فليس لدى لبنان من ثروات غير العقل والعمل. والعقل، كما تعرفون ايها السادة، هو الحريّة. لذلك لا يستطيع لبنان السلام الا أن يعود حراً، بل واكثر حرية من اي يوم مضى، لان الحرية هي دائمًا الى الأمام لا ترضى ليومها بما رضيته لأمسها، ولا لغدها بما كفاها من الأمس.

الحرّية طمّاعة، وإن لبنان يستأهل سخاءها...

لقد حوّل لبنان هذه الحرية الى خيرات له ولسواه، دونما تمييز بينه وبين سواه، فلم يحلُ له يوماً ان ينعم بخيرها وحده، بل جعلها في متناول اخوانه العرب: كان برلمان العالم العربي ومنبره الاعلى، ولعل ذلك من أسباب النقمة عليه والحروب...

ولكن النقمة تزول، والناقمين كذلك. ومع النقمة والناقمين تزول الحروب وآلهتها، والحرية لا تزول. فقاتل الحرية كمن يقتل الهواء، وكمن يطفئ

الشمس.

لبنان السلام هو، اذن، لبنان العقل، ولبنان العقل هو الحرية، هو الديموقراطية، هو العودة الى الدور اللبناني الريادي التاريخي العريق في التنوير وحمل رايات التقدّم والنهضة والجدل الفكري الخلاّق.

لبنان السلام هو لبنان العمل، اي لبنان الانماء حتى من لا شيء...

ولا انماء في الدكتاتورية. وليس من نظام استبدادي استطاع، في العالم كله، ان يحقق الانماء لشعبه. والمثل الاكبر على ذلك هو الاتحاد السوفياتي. كل الايديولوجيا الشيوعية، مضروبة بكل الامكانات الهائلة للدولة السوفياتية، لم تستطع أن تقي الشعوب السوفياتية العوز والتخلّف والجوع. لماذا؟ لان لا انماء بلا حرية، ولأن الانماء الحقيقي يبدأ بانماء الانسان، فهو مصدر كل شيء ومصدر كل ثروة. وانماء الانسان لا يكون بغير الديموقراطية.

ولا اخالني بحاجة، في مثل هذه النخبة، لان اسهب في شرح الامثولة الكبرى مما جرى في اوروبا الشرقية وما يجري في العالم: ان سقوط عصر الايديولوجيات الاستبدادية خلق مساحة ديموقراطية كونية، منفتحة لمن يدخلها. في هذه المساحة: الحرية، وفيها السلام كذلك، وفيها التقدم الى آفاق القرن الحادي والعشرين المرسومة ابعد من الذرة، حتى اقاصي اكتشاف الفضاء وخيراته...

اما الذي يبقى خارج المساحة الديموقراطية الكونية، متمسكًا باستبدادية بالية، او مكيفًا لها مع صورة الزمن، فإن الحرية ستتخطاه، كذلك يتجاوزه السلام، ويخلّفه الانماء المترقي عن ركبه.

***

الحقيقة، ايها السادة، ان لا فرق بين لبنان والسلام، فلبنان والسلام واحد منذ وجد لبنان، قبل آلاف السنين، على هذا الشاطئ الحواريّ، مرادفاً للتصالح والمحبّة.

وبدل ان نسأل أيّ لبنان في السلام، أو أيّ مستقبل للبنان السلام، فلننظم مشاريعنا وأمانينا وأحلامنا... لننظمها استعداداً لتجسيدها في السلام. فما اكثر ما نريد ان نفعل، وما نريد ان ننتقم به من سني الحرب والموت التي سرقت من أعمارنا زمنًا لا نريد ان نعترف به بعد، واذا تذكرناه، فحتى نتعظ ولا نستعيد!

بلى، ليس اكثر مما نريد ان نحققه في السلام. والمطلوب، اكثر ما يكون، هو من يضبط هذه المشاريع والاحلام، ويوظّفها في خدمة مجتمع متجانس متكامل متناسق... وطن واحد، وشعب متصالح واع مسلّح ضد خادعيه من الداخل، والضاحكين عليه من الخارج.

لبنان والسلام واحد، لأن السلام هو الحياة نفسها، ولا مستقبل لمن ليسوا

اهل الحياة وابناءها.

وبكثير من الايمان الذي فطرنا عليه، وبكثير من الوعي السياسي والفكري الذي لا بد ان نكون عدنا الى تقدير أهميته بعد ما أصابنا من ويلات الست عشرة سنة، سيعود لبنان السلام ويشبه اسطورته.

وما ابتعاد لبنان عن ذاته واصالته حيناً وزمناً، سوى الضريبة التي يدفعها العقل للجنون، والخير للشر، ولبنان لاعدائه من داخل ومن خارج...

ولكنّ العودة الى الذات حتميّة. والامل ان تكون هذه المرة، ونحن على ابواب القرن الحادي والعشرين، عودة الى الأصالة الخيّرة مشفوعة بقفزة الى المستقبل.

فلبنان يكون دائماً لبنان الغد، أو لا يكون...

مُسْتَقبَل لبْنَان وَالوَاقِع العَرَبيّ

محاضرة ألقيت في
لقاء مع جمعية متخرجي «جامعة بيروت العربية».
نشرت خلاصتها في «النهار».

١٩٩٢/١/٢٤



«مستقبل لبنان والواقع العربي» موضوع ظالم جداً، اذا ما نظرنا اليه في المطلق واذا ما حاولنا، وهي محاولة لعلها مجنونة، الاحاطة به من كل جوانبه.

ذلك ان مستقبل لبنان في علم الغيب.

واما «الواقع العربي»، فمواضيع مواضيع، متعدّدة متنوّعة، من فرطِ ما تنوع عالمنا العربي، من المحيط الى الخليج، ومن فرط ما تعدّدت مصائره وتشعبت القضايا والارادات.

حتى ليصح ان يقال، بكلمة، ان واقع العالم العربي الوحيد الذي يمكن ان يُحكى عنه هو هذا التضعضع، بل هذا التشرذم بالذات، وما يجعله ان يكون كذلك. وهو امر يطول الغوص فيه، اذا نحن سعينا الى شيء من التعمقِ، ومتى عاد واحدنا من الاعماقِ الى السطح فقد يفاجأ بأن يجد الواقع اياه قد تغير من فرط ما تتسارع وتتسابق المتغيّرات.

اقترح اذاً ان نحصر بحثنا هذه الامسية في وجوه الارتباط، بين مستقبل لبنان والواقع العربي، على ان نتعامل مع الواقع كما هو، اي بواقعية، اما مع المستقبل فكما نريده ونرجوه.

وحتى يكون بحثنا واقعيًا، في زمن الغرائب والعجائب الذي نعيش، اقترح ان يتمحور حول مفارقات خمس، اراها هي تختصر الموضوع في شيء من الدراماتيكية التي تساعد على الفهم، اكثر مما كان يساعد المنطق العقلاني الصافي، وهو عندنا عديم الوجود.

اولاً: المفارقة الانعزالية

هي ان لبنان لم يكرّس هويته العربية، تكريسًا دستوريًا كان مكلفًا، الا عندما ذبلت هذه الهويّة العربية، ففقدت فعاليّتها، بل مقوّماتها ووهجها وحتى وحدتها.

واليكم بعض التفصيل.

لو شئنا ان نقول ان لبنان، وقد كان حتى «الطائف» (وما ادراك كم طافوا وطفنا قبله وبعده!) ان لبنان كان «عربي الوجه واليد واللسان»، قد صار الآن «عربي الهوية»، فبأيّة عروبة نقارنه حتي يزداد ادراكنا؟

بعروبة العرّاب، او العرابين الخليجيين؟ وقد صاروا آية في الانعزالية، اين منها «الانعزالية اللبنانية» ايام الانتداب؟

وصار الحضور الاجنبي في الخليج «انتدابيًا»، حتى لا نقول اكثر، وجهًا ويدًا ولسانًا، فضلاً عن اللون الذهبي، وهو هنا اسود؟

وها هو هذا الخليج العربي الهوية لا همّ له الا أمنه الذاتي، تارة ضد ايران وطورًا معها ضد عرب أخر، ناهيك باسرائيل التي يذهب الخليج لملاقاتها، وفي موسكو، وكانت موسكو حتى الامس من المحرّمات، واسرائيل لا حدود للخليج معها ولا حروب، فيسهل اعتبارها «مزعومة» ولا غرو؟

ام يصير لبنان «عربي الهوية» كالفلسطينيين، تبلغ بهم استقلالية قرارهم حد «الانعزال» (آه من الانعزاليات، مرة أخرى!) الانعزال عمن ضحّى بأرضه، شأن لبنان، وفرّط بسيادته، من اجل ان يستعيدوا هم ارضهم وسيادتهم؟

ام يصير لبنان «عربي الهوية» مثل العراق، الذي ساقه الجنون ــ ولعل كل عظمة عربية جنون عظمة ــ الى حد اجتياح بلد عربي آخر والتفظيع به، حتى اذا ما اضطر هذا الى الاستنجاد بالاجنبي الذي كان استقل منه وعنه، خسر العراق حربه وجيشه الجبار، ثم عاد وربح بهذا الجيش اياه، ويحتفل، حروبًا حروبًا، انما ضد العراقيين انفسهم، هذه المرة، شيعة واكرادًا ومعارضين، لينتهي الأمر بمصالحة او مشروع مصالحة عدو الأمس «الاعجمي»؟

ام يصير لبنان «عربي الهوية» كسوريا، التي عزلوها من فرط طموحها، على طريقتها، الى بقية من الوحدوية، فلم يعد لها في عزلتها، ولا نقول: «انعزالها»، سوى لبنان اياه، وبأي ثمن، ولا يزيدها وزنًا... فلا عراق تجديها

بعثيته، ولا مصر لها الا لتناغم عبر الأثير الدولي فقط لا غير، ولا خليج بالطبع، ولا محيط... فتراها ترتدّ مضطرة الى استنهاض الهمة الايرانية سندًا؟

ام يصير لبنان «عربي الهوية» كمصر التي اختارت هي عزلتها، فعادت عبر العزلة الى الزعامة، انما لتجدها اسما لغير مسمّى؟

ام يصير لبنان «عربي الهوية» كالاردن تعزله عقلانيّته في القمة الى حد ظنهم انه صار منبوذًا، لتعود وتموج به، على القاعدة، تيارات الاصولية الاسلامية حينًا والاصولية الفلسطينية احيانًا؟

ام يصير لبنان «عربي الهوية» كاليمن، التي ما ان توحّدت ـ هي الوحيدة التي توحّدت مع نفسها، كيانًا مع كيان ـ ما ان توحّدت حتى عزلت...

ام كصوماليا التي تكاد تزول هي وهويتها من فرط التقاتل والجوع، ولا من يشفق؟

ام كالسودان الذي تمزّقه حرب تقرّبه من الحروب اللبنانية بقدر ما تبعده عن العروبة، حتى بمفهومها اللبناني العتيق؟

ام كليبيا التي ظلت تشغل الدنيا والناس حتى انقلب العالم يجعلها اليوم شغله الشاغل، ولا من عروبة تنجدها اذا استنجدت او تهديها فتجديها؟

ونصل الى عروبة المحيط.

ولا نخالنا نريد لبنان «عربي الهوية» كالجزائر، وهي القطب الثاني في لجنة الوصاية «الطائفية» (نسبة الى الطائف) تهزها اصولية دينية تتوسّل الديموقراطية نقيضها، فتستنجد لصدّها بتاريخ الثورة والجيش، في آن، ضد الاحزاب الديموقراطية اياها، ولا عرب ولا من يتعربون...

ام نريد لبنان «معربًا» آخر، ثالث وكلاء «الطائف» ولو بدون اقتناع، يخرج من بطون خزائنه القومية آخر الشعارات، امامة الدفاع عن القدس، لعله اذا تمسح بها اتقى شرور المنتسبين اليها؟

ثم بعد مفارقة المفارقة، اذا جاز التعبير، ان هذا التبعثر العربي والابتعاد حتى عن المؤسسة الاقليمية المترهّلة، اي الجامعة العربية، انما جاء في الزمن الذي لا دور فيه ولا كيان لأية دولة وحدها، مهما كبرت، لا تنتظم في منظومة قاريّة او اكبر، كالاتحاد الأوروبي وما يقابله في آسيا، مثلاً، ولا تتحدث عن اتحاد الجمهوريات السوفياتية سابقًا.

تلك هي ـ كلها؟... ربما ـ تلك هي المفارقة الاولى.

ثانيًا: المفارقة الوحدوية

ولعلها تندرج من المفارقة الاولى، اذا ما اعتمدنا المنطق ـ اعزه الله! ـ في التحليل.

وهي ان عروبة لبنان «الحاف» كانت ، قبل تكريس عروبة هويته ، توقًا الى الوحدوية على اشكالها يتسابق فيه المسيحيون والمسلمون منذ اواخر القرن التاسع عشر ، ايام النضال ضد الامبراطورية العثمانية ، وصولاً الى عبد الناصر حتى بعد الوفاة...

بعض اعلام السباق ، على سبيل المثال ، وللذكرى لا للتاريخ ، شكرالله غانم ، شكيب ارسلان ، نعوم لبكي ، داوود عمون ، رياض الصلح ، جبران تويني ، ابو علي سلام ، كاظم الصلح ، محيي الدين النصولي ، انطون سعاده ، عبد الحميد كرامي ، علي ناصر الدين ، وكثيرون ممن نسيناهم وابرز الحديثين بينهم ربما كان فارس الخوري وكمال جنبلاط . فأينهم هؤلاء يرون ما آلت اليه الوحدات التي بها كانوا يحلمون؟

صارت «الهوية العربية» ان ينتسب لبنان الى «غير الموجود» ولا المأمول به ولا المدعو اليه من احد. العقائد الوحدوية بالكاد هي الآن حلقات ذكر وتفسير بين بقية من المؤمنين المنظّرين المضطهدين ، واما الاحزاب الوحدوية ، فحقًا ضبّاط بلا عسكر ، الا عسكر سواها ، ناصريّون بدون ناصر ، وبعثيّون بحاجة الى من يوحد بينهم ويبعث!...

حتى اذا ما انطلقت دعوة داعية لوحدة ، وجدت نفسها كمن يدور في فراغ ولا جذور لها في جماهير ، ولا حتى من جمهور يصفّق!

واخشى ما نخشاه ان تكون هذه «الهوية العربية» طريقًا الى انعزالية جديدة ، بعض قوامها المفاخرة بالماضي العربي ، والبعض الآخر أضغاث احلام نستمر نعلل بها النفس ولا أمل .

ثالثًا: المفارقة الفلسطينية

بالمنطق نفسه ، تندرج هذه المفارقة من التي سبقتها ، من حيث الشكل ، انما الى ما هو اكثر مأسوية من حيث الجوهر .

والغريب فيها ان الانتساب الى القضيّة الفلسطينية كان موضوع مفاخرة ، قبل تكريس «هوية لبنان العربية»...

وقد ناصر الفلسطينيين لبنانيون وحاربهم لبنانيون ، قبل ان تشرع ألوية الهوية العربية . الا ان هذه لم تتكرّس الا واللبنانيون قد صاروا سواسية في حروبهم مع الفلسطينيين: من حرب عين الرمانة اول سنوات الحرب ، بل من مقدماتها ، الى «حرب المخيّمات» ومتأخراتها ، ناهيك بحروب صيدا والمية وميّة ومخيّمات صور ، حتى انه يوم لم يتحارب لبنانيون وفلسطينيون ، تحارب الفلسطينيون عندنا مع بعضهم البعض ، حتى صارت اقصى مطامح المنظمة التي استوطنت بيروت يوما ان تؤكد انهم لا يعودون .

كأنما لبنان العربي الهوية صار حرامًا، والانعزالي هو الذي كان مضيافًا حلالاً.

أوَليست هذه مفارقة؟

رابعًا: المفارقة التعميرية

كان العالم العربي المجال الرحب للنشاطات اللبنانية، ولطموحات لبنان العربية، طموحاته من اجل المساهمة في ترقية المجتمعات العربية... حين لم تكن «هويته عربية»، حتى اذا ما كرّس «الطائف» هذه الهوية، اذا بنا نجد الابواب العربية قد انقفلت دون لبنان، بابًا بعد باب.

واليكم بعض الامثلة، نبدأ بآخرها: الخليج.

كان الخليج اميركا لبنان الثانية، من اليد العاملة الى اصحاب الرساميل، مرورًا بالحرفيين المهرة والمهندسين وشركات الهندسة والتعمير والمصرفيين والاطباء والمدرّسين والمؤلفين وحتى الصحافيين، والمعذرة ممن نسينا كالمستشارين مرئيين وغير مرئيين...

فماذا حدث؟

لما استقرّت الثروة العربية، واستقرّت اطماع الاجانب بها، صار اللبناني، ولو «عربي الهوية»، لا يمر الا عبر مستعمر ما، ولو كان هو في الاصل المعمّر.

من اليد العاملة الباكستانية والفيليبينية، الى المدرّسين المصريين، الى المصرفيين السويسريين والانكليز، الى التقنيين والمهندسين اليابانيين، الى كل صنف آخر... صاروا كلهم المفضّلين!

بالطبع، في هذه المفارقة ظلم.

ولكن فيها، اذا انصفنا، بعض الحق على اللبنانيين.

قيل اننا تسيّسنا، في يوم صارت السياسة في الخليج غير السياسة.

وقيل ان الحاجة الينا بطلت، وقد صار خرّيجو الجامعات في الجزيرة اضعاف خرّيجينا، بفضل حروبنا (كأنها حروبنا!) وبفضل السلام الذي ينعم به سوانا كأنه سلامه!...

وقيل اكثر: ان لا ملامة على خليجي يفضّل الصيف في انكلترا مسالمة على الصيف في لبنان يتحارب. كذلك امتلاك ارض او الركون الى مصرف تودع فيه اموال او شركة تؤخذ منها حصّة.

حسبنا، وهنا ليس مجال مناقشة هذا الموضوع الكثير التشعّب، حسبنا ان نسجّل المفارقة: ان عصر الثروة العربية، التي ساهمنا في اطلاقها وفي يناعها، صار غريبًا علينا ساعة صرنا نحن في امس الحاجة اليه، وقد امعنا في «التعرب» و«الاستعراب» فأمعن اهل الثروة في الغربة، و«الاستغراب»... الى حد ان استقطاب

ما نحتاجه من رساميلهم للتثمير عندنا بات وكأنه تسوّل. ربما لأن ديبلوماسيّة الطائف سربلتنا بسياسة لا تعرف كيف لا تتسوّل، ولا كيف توحي مقداراً من الثقة والاحترام وكيف يتحرّر من «المركبات الطائفية» (بالمعنيين معاً) لتسوق لا الهوية العربية بل الحاجة العربية الى لبنان الخلق والابداع والتفوّق، على امل الا تكتمل هجرته الى مكان اللا مكان.

وها نحن، مع الغربة ومنطقها، نصل الى خاتمة المطاف.

خامساً: المفارقة التحرّرية

كانت رسالة لبنان، منذ ان كان، بل منذ كان يحاول ان يكون، وقبل تكريس «الهوية العربية»، ان يحمل مشعل الحقوق العربية والحرّيات. فاذا به، وهويته عربية ـ وبفعل التكريس اياه ـ اذا به مهدد لا في حرياته وحسب، بل في طموحاته الثقافية التي حملها في خدمة بعث الحضارة العربية ثم ترقيتها.

واليكم، اولاً، بعض التاريخ المعلوم يطيب ابداً تسجيله.

من الترجمات الفلسفية الى اللغة العربية، في بعض الأديرة، يوم كان محيطنا «يتعثمل»، الى كبار المؤلفين في اللغة العربية، الى التحرريين في كل حقل...

ثم الى الصحافة والصحافيين، من «حديقة الاخبار» البيروتية، عام ١٨٥٤، الى «الاستانة» في اسطنبول نفسها، الى «الاهرام» و «المقطم» و «الهلال» و «المقتطف» في مصر، الى صحف باريس العربية بالعربية، الى صحف بيروت الاولى قبل الاستقلال وبعده، «لسان الحال» و «الاحرار» فـ«النهار» (من ٦٠ سنة) و«بيروت» و«دار الصياد»...

كلها، جيلاً بعد جيل، ظلت هي العروة الوثقى وحبة العقد حتى بعد نشوء صحافات القاهرة المصرية ودمشق السورية والقدس الفلسطينية وصولاً الى «ام القرى» المكيّة... !!

كان ذلك عصر «النهضة» اي عصر العقل والعقلانية، عصر حقوق الانسان، عصر الحرّيات، عصر الطموح الى نظام ديموقراطي في الحياة والحكم، الطموح الى «الحرّية، والمساواة، والاخاء» وانطلاقاً الى الانفتاح على الغرب وعلومه، واقتباس كل ما انتج، وتعلّمه، بل وتعريبه املاً بتحقيق مجتمعات تقدّمية منفتحة، وبخلق انسان عربي جديد، الانسان المتحرر في المجتمع الديموقراطي الحر.

بالطبع، مثل هذه الرسالة اهميتها ان تستمر وتتطور، لا ان تقال، ثم تتوقف وكأنها بلغت الهدف بمجرد اعلانه.

فما هي الحال اليوم؟

بعض ما يقال انه تقرّر للبنان المعرّب الهوية هو ان يصير كسائر العرب،

وليس العكس: اي ان يقفل «دكاكين الحرّية» هذه ، ويغلق ابواب الانفتاح ونوافذه .
الحرية ، في نظر اصحاب القرار هؤلاء ، هي ان تعرف الحقيقة الرسمية دون سواها وتكتفي ، لا ان تختار بين الوقائع المتعددة والروايات المتناقضة ، فتستقر عندما يقتنع عقلك والمنطق .

ثم الحرّية ، في نظرهم اياه ، هي ان تتعلم في كتاب واحد ، تاريخًا واحدًا يفرضونه عليك فتتقولب به... وان يخضع تثقيفك لما يأذن به اسيادك الحكام ، ولو جهلة ، فتنكفئ عليه . وان تكون تربيتك من صنع واحد ، هو صنع ماضيك ولو متخلّفًا ، لا من صنع الثقافات التي تقدّمت عليك ، مقتبسة ماضيك متبلورة معه .

كل ذلك ، في عصر ثورة المعلومات الكونية الانتشار ، بل في عصر الثورة الالكترونية التي اطلقت الانسان من كل عقال ، بما في ذلك عقال التاريخ ، فكيف بمثل انظمة الاستبداد و«طبائع الاستبداد» رحم الله عبد الرحمن الكواكبي الذي ظن انه حرّرنا منها ، لمئة سنة خلت ، بمجرد انه فضحها ، فاذا بها ، ها هي ، تعود!

ايها السادة ،

تلك هي المفارقات الخمس التي نرى انها تختصر ازمة لبنان في الواقع العربي الذي يعيش اليوم .

فإلى اين من هنا؟ الى اي مستقبل؟ وهذا كان موضوعنا .

في نظرنا ، لا مستقبل للبنان بدون رسالة لبنانية ، ولا رسالة لبنانية الاّ لمحيط لبنان ، لبنان العربي ، وكما هو ، في واقعه ، لا كما نتصوره ونريده ونتمناه ان يكون!

والواقع العربي يكون او لا يكون اذا ادركنا ، كلبنانيين وكعرب ، اسرار التطوّر الانساني في العالم الذي نعيش اليوم .

انه عالم المساحات الديموقراطية الكونية .

ثم هو عالم سقوط الاقنعة .

وهو اخيراً عالم سلام يقوم نظامه الجديد ـ ولو لم يتحقّق بعد ـ على انقاض الحرب الباردة ، انما في ديالكتيكية تنافسية جبارة طاحنة لا ترحم ، تتواجه في اطارها اميركا واوروبا وآسيا ، بينما تبحث جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق ، وفي طليعتها الروسيا ، عن انتساباتها الجديدة ، وهي ، كالروسيا ذاتها ، اوروبية واسيوية في آن ، وفي آن كذلك متقدّمة في علم الفضاء كاميركا ، متخلفة في الاقتصاد الاجتماعي كالعالم الثالث الذي يزداد هامشية .

في هذا العالم المستعجل ، استعجال الثورة التكنولوجية والالكترونية ، هل في يدنا ان ننكفئ وننتظر القدر المكتوب؟

لا ، كلا .

ومستقبل لبنان، ايها السادة، ان يستعجل هو الواقع العربي، ان يحطّم اغلاله لا ان يتركها تسربله، وان يستعيد دوره العربي الديموقراطي، فيكون هو عنصر التغيير، بل محرّك الثورة العربية الجديدة، قبل ان يغرق العرب في الرمال المتحركة، ولو كانت هذه الرمال مذهبة بالنفط... ان يكون لبنان هو الطليعة الى آفاق الحرية والنور والمعرفة، يدعو اليها الامّة، رافضاً ان يكون التاريخ قد مرّ بنا جميعنا وتركنا نعيش من فتاته، نتغرغر بحكايات الماضي ومآثره حيناً، ونظن احياناً ان التخمة بثرواتنا الضائعة تشتري هي لنا مستقبلاً نيّراً على قدّنا، متقوقعاً في خيمة من ظلام.

الحُـرِّيَّاتُ الإعْـلَامِيَّة

حديث تلته مناقشة في إطار ندوة
نظّمها «الإتّحاد العمالي العام» في مقرّه في بيروت،
بالتعاون مع «منظّمة العمل الدولية»
حول «الحريات النقابية والعامة».

١٩٩٦/٣/٣٠



موضوعنا اليوم ظاهره سهل وباطنه معقّد:

الحريات الاعلامية: مضمونها، حدودها، أبعادها.

سأحاول، بشكل سريع، تبسيط الباطن المعقّد ـ وقد تبدو محاولتي فلسفية ـ بغية الوصول الى الجانب العملي، وهو الذي يبدو ـ فقط يبدو: سهلاً، ولكنه الاكثر عذابًا وتعذيبًا.

سأبدأ بالحرية، أمّ الحريات.

I

وقبل البدء بالحرية، أو الحريات الاعلامية، عندي شهادة أريد الدعوة اليها: نحن في اتحاد النقابات، قلب وعقل الحركة النقابية اللبنانية. ويجدر بنا أن نظل نتذكر ان الحركة النقابية وليدة أمرين يتميز بهما لبنان: الحرية، والتعدّدية. ولا حرية بدون تعدّدية. لان لا حرية بدون اختيار، الاختيار بين احتمالات، ولنقل

خيارات متعددة. لهذا السبب البسيط، لا حركة نقابية حرة في أية دولة عربية حيث لا حرية اعلام، ولا حريات سياسية. البلد العربي الأكبر، مصر: الصراع الآن على جبهتين متلازمتين: استعادة الصحافة حرياتها، واستطراداً انتظامها في نقابة لا سلطة للسلطة عليها؛ ونضال النقابات كذلك للتحرر من وصاية السلطة، بل تسلّطها، بل امتلاكها للنقابات، كما هو الحال حيث الحركة النقابية أداة في يد الحكم.

II

والآن، الى الجانب المعقّد، أي الباطن:

١ ـ لا حرية قول (أي إعلام) بدون حرية فكر.

٢ ـ لا حرية فكر، بدون حرية البحث عن المعرفة.

٣ ـ لا حرية معرفة بدون حرية التربية على البحث الحر.

٤ ـ لا حرية معتقد بدون حرية ممارسة.

٥ ـ لا حرية ممارسة بدون حرية الحوار والنقد.

٦ ـ لا حرية شخصية بدون حرية مجتمعية، أي بدون مجتمع حر.

٧ ـ لا حرية مجتمعية بدون حريات اقتصادية.

٨ ـ وأخيراً: لا حرية اقتصادية بدون حرية المواطن في اختيار العمل الذي يريد، وفق مواهبه وامكاناته، وطموحاته كذلك.

٩ ـ لا حرية عمل وطموح بدون حرية الحصول على حق المواطن من الثروة العامة، أي المشاركة في الرجاء، كل بحسب عمله واستحقاقه وترقّيه... وهذا ما يعرف بالعدالة الاجتماعية.

١٠ ـ كل ذلك، يجب أن ينتظم في دولة مثالها الديموقراطية، على ان تتأسس الديموقراطية السياسية وتنبع من المجتمع الديموقراطي.

III

ما قصدنا من هذه الفلسفة؟ أن نبرهن، نحاول، ان لا حرية في فراغ... أي: لا حريات اعلامية بدون الشروط الموضوعية لهذه الحريات. أي بدون دولة ديموقراطية حرة، وبدون مجتمع متحرّر من العوز والفقر، ومتحرّر خصوصاً من الخوف، لانه مطمئن الى تكوينه حول حقوق الانسان وحرياته. وهو التوق الى

الحرية عند الانسان وقد ولّد حرية الكلمة، أي حرية الإعلام...

IV

واذا بحرية الاعلام هي التي تصون حرية المجتمع والدولة. بتعبير أوضح: الاعلام ليس غاية: [ليس حقيقة جوهرية] انه وسيلة وأداة. وهو تعبير عن ممارسة. محتوى الاعلام هو الحقوق، أي العدالة. الحقوق هي الهدف، وليس الدفاع عنها هو الهدف، بل الهدف بلوغها وممارستها بحرية. من هذه الزاوية، نرى ان خير وسيلة لتعريف مضمون الحريات الإعلامية هو تعيين حدودها، وخير تعريف لحدودها هو تعيين مصادر الخطر عليها، أي على الحريات.

ولنوضح:

ليست السلطة وحدها مصدر الخوف على الحريات، وأداة اضطهادها... هنالك: الضغط، والكبت الفكري، وهنالك الضغط الاجتماعي، وهنالك أخيراً الضواغط الاقتصادية، وغالبًا ما تكون أقوى من السياسة، لانها «تقبض» على السياسة، أي السلطة، قبل أن تهدر الحريات، أحيانًا، وأحيانًا أخرى لتكتمل سيطرتها على الحريات.

وهنا، مرة اخرى، تلتقي الحريات الاعلامية والحريات النقابية، كما، بالطبع، الحريات الاقتصادية على كل صعيد، فتتكامل، وتتحالف. استطرادٌ أول لا بد منه عند هذا الحد: الحرية الحقيقية هي في وجود الاحرار، وليس في وجود شرائع، مجرد شرائع! الشرائع، أي القوانين، تضمن ممارسة الحريات، الاعلامية كالاقتصادية، فقط، فقط: حيث المجتمع مبني على تراث من الحريات. أي: حيث تنتسج حريات الأفراد بحرية المجتمع. ذلك معناه: ثقافة، بل حضارة الحرية. وقوامها الخيار، أي الحوار.

V

نصل عند هذا الحد من بحثنا الى أبعاد الحريات الاعلامية. واقترح أن ننظر اليها ديالكتيكيًا، أي جدليًا: هنالك الاعلام الحر ونقيضه، وهو الاعلام الموجّه، أو الارشاد، ولنقل الاعلام الوصائي الذي تمارسه الدول، وكذلك وسائط الاعلام «المتدولة» العقائدية أي الحزبية، أو المتحزبة ولنقل المترسة. الظاهرة الغريبة، بل

المفارقة المستغربة في اعلامنا انه، في فترة لا تزال مستمرة، انتقل من المنبر الى المتراس، من المنبر الرسولي الحر، الى المتراس المتسلطن الكابت. واليكم بعض الفروقات بين الاثنين، في جردة لغرائب، بل خطايا الاعلام التوجيهي، أي المتراس:

١ ـ المتراس يعتمد: الاطناب (ولنقل الانطراب) محل الموضوعية.

٢ ـ يتوسل التهويل بدل السعي الى الاقناع.

٣ ـ والبهورة بدل المناقشة.

٤ ـ والشتائم والاتهامات بدل الحجج والدلائل.

٥ ـ التضخيم بدل التقييم.

٦ ـ ويبغي الفرض بدل الحوار.

٧ ـ يخون المخالف بدل اكتسابه.

٨ ـ ويهول عليه بدل محاولة اقناعه! هذه بعض خطايا الاعلام الذي يدعي «التوجيه» و«الارشاد» سواء كان اعلام دولة، أو اعلام ثورة، أو ببساطة اعلام متراس، بدل أن يكون منبر رسالة.

هذه الخطايا مصدرها كلها الجهالة أي: احتقار العقل، اي الانسان، ولنقل احتقار، بل انكار حقوق الغير، حقوق الآخرين، باسم الدفاع عن حرية الذات.

وفي ذلك ما فيه من عدم احترام الانسان الآخر وحقه هو بالمعرفة. ولكي ننحدر قليلاً مما قد يصفه البعض بالفلسفة، وربما بالتفلسف، فلنبسط الفرق:

الشعار الحقيقي لتسلط الاعلام الموجه هو: «من ليس معنا، فهو علينا»... والهدف اذاً ليس اكتسابه بالحوار، أو الاكتساب منه، بل التغلب عليه وهزيمته!

VI

أيها السادة ـ (الرفاق؟!)

أراني أطلت الشرح. ولا بد من أن نترك وقتاً للمناقشة، للأسئلة والأجوبة العملية. دعوني الآن أحاول اعطاء خلاصة في زي خاتمة.

ثلاث ملاحظات:

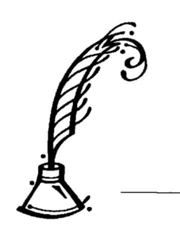
١ ـ الحرية ليست مسؤولة تجاه السلطة، أية سلطة، بل هي السلطة، كل سلطة، مسؤولة تجاه الحرية وعن صيانتها، ذلك هو التعاقد الاعلامي الديموقراطي.

٢ ـ في زمن العنف، تضعف صحافة المنبر، أي صحافة الحوار وحرية البحث عن المعرفة، وتتعزز، بل تسيطر، مع متاريس العنف، الصحافة الملتزمة، أي صحافة التوجيه المتحزب والارشاد العقائدي. وبعودة السلام، يعود الاعلام الى الصحافة الحقيقية الاصلية: أي صحافة التراث التاريخية: صحافة منبر الحريات.

٣ ـ الاعلام الحر ، بل مجرد التوق اليه ومحاولة ممارسته ، يفترض التفاؤل ، بل الفرح بالحياة والمستقبل ... في حين يولد اعلام الكبت من اليأس ، وبعد اليأس «مسرحة» ، فسأم من الاعلام ، فانفجار يودي بحرياته ، وكل حرية اخرى .

٢





العُرُوبَة وَالعَالَم

نحنُ في المعتَرك

محاضرة ألقيت في دار الكتب الوطنيّة
في حلب (الجمهورية السورية).
نشرت وقائعها في الصحافة السورية واللبنانية،
ثم صدرت فيما بعد في منشورات
«دار الكتب».

١٩٥٢/٣/١٤



نحن في المعترك!

وكيف لا نكون، والعالم بأسره قد انقسم الى قوى متعاركة، تحتّم على الانسان، وتفرض عليه فرضاً، هذا الصراع الذي فيه تستميت من أجل السيطرة على العالم وعلى عقل الانسان، ومن أجل بناء ما تسميه، هذه القوى وتلك، وما تظنه، عالما أفضل، يعيش فيه انسان أفضل!

كيف لا نكون في المعترك، وكل أمّة تجد نفسها في عراك مع نفسها، من أجل أن تختار لنفسها، لا سياسةً ـ والسياسات عابرة ـ بل تخطيطاً لمستقبل أفضل، في عصرٍ، سرعة التطوّر فيه تصرع المخطّطين، ولا يكاد الحاضر يوفّر مجال التطلّع الى المستقبل، حتى يكون المستقبل قد صار حاضراً، وليس من تأهّب له بعد...

ثم كيف لا نكون، نحن، في المعترك، وهذه الأرض التي عليها نعيش قد كانت، وقد لا تزال، بل وقد تظلّ، ملتقى الجحافل، وساحة اصطراع الشرق مع الغرب... يفاخر بعض اهلها، في ما به يفاخرون، بأنّها كانت كذلك، وأنّها وصلت العوالم ببعضها، ووفّرت للحضارات مجال الالتقاء والمفاضلة والالتحام...

كيف لا نكون، نحن، في المعترك، وما إنْ تمزّقت غشاوات الأجيال من أمام عيوننا ومن حول عقولنا، حتى بدأت قوى العالم المتصارعة تشدنّا من هنا

وهناك وهنالك... ونحن نتطلّع، وتاريخنا حمل على اكتافنا، وقلوبنا مثقلة بأحلامنا ـ نتطلّع حيارى الى هنا وهناك وهنالك، ثم نتطلّع الى الماضي لنستمدّ منه قوى الحياة، والقدرة على ارادة الحياة الفضلى، نتوسط به، بمفاخره وبمثله وببقاياه، لبناء الصرح الذي فيه نحيي أحلامنا!

نحن في المعترك!

ولكن هل يعارك الحاضر والمستقبل بالماضي؟ وهل يقاتل الحيّ بالميت؟ وهل تشاد حضارة جديدة من آثار الحضارات الغابرة؟ وهل يعيد الحضارات من دفنوا طموحهم، كل طموحهم، في اكتفائهم بأنّ ابطالاً من امّتهم كانوا أبطالاً، وما تمنطقوا بغير التلذذ بذكرى الأبطال؟.

هل تبنى الحياة الفضلى من فتات الحيوات المندثرة، مهما كانت جميلة في حينها، ومهما عظم اثرها؟ وهل يحرر الناس اناس رهنوا حريّتهم ثمن لوحات رخاميّة على قبور، وإن قبور الأحرار؟

سيداتي، سادتي،

من حقكم عليّ وموضوعنا الليلة هذا نطاق اتّساعه ـ من حقّكم عليّ أن نسعى هنا معاً لتحديد بعض التعابير والمفاهيم التي تتوارد في حديثنا، لعل ذلك يساعدنا في تفهّم ما نشير اليه من اوضاع ووقائع وحقائق.

وحسبنا أن نعرف، قبل كلّ شيء، ما هو هذا المعترك، من يعارك فيه، وماذا يعارك، وكيف يعارك، ومن أجل ماذا يعارك المعاركون، ونحن منهم...

ثم أن نعرف نحن، من نحن؟

أما المعترك هذا، فهو التاريخ، والتاريخ ليس سجلّ ما حدث ويحدث، انما هو عراك بين مجموعات انسانية تحشد كل ما في وسعها من قدرٍ حتى لا يحدث غير ما تريد هي أن يحدث، وحتى لا تكون الأحداث سوى تجسيد الكمال الأقصى الذي تطمح إليه، وحتّى تعمّ العالم المثاليّة التي تحمل هي رسالتها، فيطبع عقل الإنسان في كل عصر، بما تخلفه هي لتراث الإنسان الحضاري.

والتاريخ هو، خلال ذلك، صراع بين الأمم حاملة رسالات الحضارة، من أجل إقرار حقّها بالحياة، واحقاق مصالحها التي بدونها لا يكون لها وجود ذاتي. من أجل بناء هياكلها القوميّة التي منها تنطلق في رسالتها الى العالم.

والتاريخ هو، من أجل ذلك، مدى حيويّ للرجال الأفذاذ، الأبطال الذين تحبل بهم بطون الأمم المتأججة بإرادة التفوّق، العمالقة الذين يطلّون من الماضي على المستقبل، فتبصر الأمّة بأعينهم النور الذي يبصرون، وبوشائج الإيمان يشدّون بني قومهم في طريق الرسالة التي عليها يسيرون، من اجل ان يكون لهم ما يجب ان يكون!

واما نحن، فأمّة ابتليت بجهلها لذاتها، ولو عرفت قبل اليوم من كانت، ومن هي، لكان لها قبل اليوم، المجد الذي بدأت تبني.

ومن يدري، فقد يكون منطق التاريخ، في ظلمه، قد أراد لنا أن ننام تحت ركام الماضي، وفي فيء الاستعمار، هذه الأجيال الطويلة، فلا نتململ إلاّ والعالم في زحمة الرسالات الكونيّة، وقد ضاق بمن عليه، وضاق الوقت به والإنسان قد اكتشف آلة الإفناء التي يستحيل معها الاطمئنان الى غدٍ قد تطلع فيه الشمس فلا تجد عينًا تنظر نورها؟

أزحمة أخصامٍ كلّها، هذه القوى التي تتجاذبنا وهي تتقاسم العالم، وبوحي اي ايمانٍ نعارك اذا نحن عرفنا من نحن، ودخلنا هذا المعترك؟

سيداتي، سادتي،

يتميّز وجه العالم اليوم بظاهرتين اساسيّتين. أمّا **الظاهرة الأولى** فهي انقسامه ــ اذا جاز لنا اعتبار الاتّفاقات السياسيّة والقربى العقائديّة مقياسًا ــ الى معسكرين اثنين: المعسكر الشيوعي السوفياتي القائم على ركنين لعلّهما يؤلّفان أكبر مجموعتين بشريتين: روسيا والصين، يدور في فلكهما عدد من الدول المتشيّعة التي تشدّها صلة مباشرة الى الإدارة الشيوعيّة العالميّة المركزيّة. ثم معسكر الديموقراطيّات القوميّة: ويضمّ اميركا المتطرّفة في رأسماليّتها، وبريطانيا العظمى التي كانت قد بدأت تميل الى الإشتراكيّة، تدور في فلكهما او تتعاون وإيّاهما، الدول المرتبطة بهما او بإحداهما، قوميًا او استعماريًا او اقتصاديًا.

وأمّا **الظاهرة الثانية**، فهي ان العالم هو العالم، وللمرّة الأولى منذ ان صار للعالم تاريخ، عالم واحد من حيث تحسّر الجزء بالكلّ ومعرفته به، وأن مفهوم الكون والكونيّة أصبح، بفضل التطوّر المادّي، حقيقة ملموسة، وأضحت النزعة الكونيّة ذات حظٍ بأن تحقّق نفسها، بعد أن كانت الكونيّة مفهومًا نسبيًا، وكان الطموح الى نظام كوني حلمًا تحدّ مجالاته حدودٌ للعالم ليست هي حدود. ويكرّس هذه «الكونيّة» في أيّامنا، تنظيم دولي يشمل الكون بأجمعه كما تكرّسها محاولات تطمح فعلاً الى تأمين سيطرة كونيّة حقيقيّة، مداها المجموعة الإنسانيّة بكاملها.

وانقسام العالم الى حركات تطمح الى السيطرة الكونيّة ليس بالظاهرة الجديدة، فقد كان العالم دائمًا مسرح انقسامات كهذه الانقسامات، ولا يتغيّر مع التاريخ سوى نطاق الإنقسام وموضوع صراع القوى المقتسمة العالم، والجوهر او العقيدة التي يقوم من أجلها هذا الصّراع. بقي أن نتساءل، مع المتسائلين القلقين على مصيرهم المريدين السلم الدائم، عما إذا كان الصراع من أجلِ الإستئثار بتقرير مصير الإنسان، سيكون حتمًا صراعًا حربيًا، ام ان السيطرة الكونيّة يمكن ان تتم، كما يمكن حسم النزاع العقائديّ الذي يتبطّن به السعي إليها، دون اللّجوء الى الحرب؟

والواقع أن ليس في التاريخ مثال واحد لحرب نشبت لمجرّد الحرب وحبًا بها، حتى ولا بين القبائل الهمجية. فثمة غاية سامية يرفق بها كل محتل احتلاله ويبرر بها كل حرب، ألا وهي إحقاق حقٍ أو نشر حقيقة. فالحرب تبدو لنا في تشعب العوامل الدافعة اليها، اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة، بل واستراتيجيّة، انّها تبدو لنا ظاهرة حضريّة، بمعنى الحضارة، أو الثقافة، الشامل لجميع نواحي النشاط الإنساني. إن هي إلاّ نتيجة تضخّم القوة الحضاريّة في مجتمع معين، وبلوغ هذه القوّة في جوهرها العقائدي الثقافي ومتطلّباتها الإقتصاديّة والإجتماعيّة والسياسيّة، حدّ اضطرار المجتمع هذا الى التوسع، وهي تحصل عند اصطدام القوى المتوسّعة بقوّة المجتمع الذي تتوسع على حسابه، اذا كانت لا تزال تتوفّر في هذا المجتمع مقوّمات الحياة والحضارة، مقوّمات الإستمرار التاريخي. وفي منطق تطوّر الحضارات أن كلّ واحدة منها تهدف، ايمانًا منها بحقيقتها وتفوّقها، لأن تعمّ الكون، أو ما هو معروف عنه، فالأمّة التي تحتلّ أرض أمّة أخرى، وتستعمر شعبها، إنّما تعتقد أنّها، اذا احتلّت واستعمرت، فليس لمصلحتها هي وحدها، بل لمصلحة الأرض التي تحتلّ والشعب الذي تستعمر. من هنا ان المناعة الوحيدة القمينة بدفع الإستعمار هي الرقي، هي الحيويّة الحضريّة، هي توفّر وسائل استثمار الموارد والدفاع عنها، وتوفّر الإيمان بضرورة الدفاع، وهي، فوق ذلك توفّر الوعي المجتمعي الخلاّق الذي يدفع بالأمّة قدمًا، والذي منه تتغذّى عقول بناة الأمّة وبه تتقوى سواعدهم.

ومن هنا كذلك، أنّ كلّ حرب تهدف في النهاية الى إقرار السلم... لا حالة السلم السلبيّة التي هي مجرّد انعدام النزاع او انتظار النزاع أو التحفّز له ــ وقد لا تكون ثمّة فريسة اسوغ للاستعمار من الأمم التي تقنع بهذه الحالة السلبيّة حياة لها ومطمحًا ــ إنّما السلم الحقيقي، الذي هو يناع الحضارة التي من أجلها كان النزاع، ومن أجلها كان الطموح الى السلم.

فهل هذا السلم ممكن، وما هو ثمنه، إذا كان لا بدّ من الحرب، باردة أو ساخنة، سبيلاً له؟ أم أن العالم الواحد قد يتمكّن من تحقيق أعجوبة التاريخ: سلم يتمرّد على الوحدانيّة، مفسحًا لأكثر من حضارة واحدة في مجال التعايش، تنمو كل واحدة في نطاقها، ولا ترجو من الأخرى أن تنسجم معها في أكثر من التسليم بإمكان وجود الإختلاف والتنوع.

سيداتي، سادتي،

لو كان هذا الموضوع بالذّات موضوع حديثنا الليلة لتوقّفنا كثيرًا عند هذه الإمكانيّة، ولتساءلنا إلى أي حدّ يمكننا أن نأمل، واقعيًا، استمرار تعايش النظامين، بل الحضارتين، اللّتين تتقاسمان العالم ــ والنظامان من طبيعتهما أنّهما تيّاران حيّان متطوّران متوسّعان، يسعى واحدهما إلى ثورة عالميّة تحقّق سعادة الإنسان عند

انتهائها الى ما يسمّيه كارل ماركس تلاشي الدولة بزوال الوضع الطبقي الذي يبرّر وجودها ـ زوال هذا الوضع من العالم بأسره، طبعًا ـ بينما يسعى النّظام الآخر الى ما يعتبره ضمان الحرّيات عن طريق انتظام الدول القوميّة السيّدة المحبّة للسلام في منظّمة تحترم حقّ كلّ أمّة في تقرير مصيرها، وتحول بالتالي دون اعتداء أيّة أمّة على الأخرى لاغتصاب هذا الحق...

وكنّا نشير الى مفارقات تعايش النّظامين أو التيّارين: وجود الإتّحاد السوفياتي وسائر الدول المتشيّعة في صميم منظمة أمميّة مؤسّسة على مبادئ؛ يعتبرها التراث الشيوعي برجوازيّة بالية محكوم عليها بالزوال وواجب زوالها، ثم، على صعيد آخر، وجود أحزاب شيوعيّة في داخل الدول الديموقراطيّة القوميّة البرجوازيّة، تفيد من تركيب هذه الدول لنشر إيمانها الصريح بضرورة قلب هذه الدول، لكي تسعد شعوبها ويسلم العالم!

ولكنّا أخيرًا دخلنا في تحليل ما يعود إليه هذا النّظام وذاك من جذور، وما ينطلق منه هذا التيّار وذاك من أصول، ثم ما يختلفان عليه وما يمكن أن يلتقيا عنده... غير أنّي لا أخال أحدًا بيننا إلاّ ويعرف عن هذه المسائل ما يكفينا لمعالجة ما نعالج الليلة. وحسبنا، من ذلك، أن نوضح كيف أنّ النّظامين أو التيّارين ينبثقان من ثورة العقل، التي بها كان العصر الحديث، وبالتالي من الثورة على العقل التي أنجبتها ثورة العقل من ذاتها... مأساة العقل هي، هاتان الثورتان... واذا كانت القرون الوسطى عصر الله ومجده على الأرض، فإنّ القرون التي انقضت بين انهيار عمارة الحضارة المتوسّطيّة وقيام عالم القرن العشرين يملأها سعي العقل لبناء حضارة انسانيّة منطقيّة، لها من نفسها مقوّمات البقاء والتقدّم، ولا تعتمد حافزًا للاستمرار أيّة قوى أو عوامل لا إنسانيّة، لا طبيعيّة، من شأنها أن تقلّل ثقة الإنسان بذاته أو أن تفسد عليه قدرته المطلقة على ذاته والطبيعة. وقد اجتاز العقل، في سعيه هذا، مراحل مرت به من فرحته لاكتشاف قدرته، الى جهده للتحرّر من التراث وإن عقليًا، الى ثورته على كل يقين موروث وجنونه على كل ما لم يبنه العقل المجرّد المتحرّر ـ حتى انتهت به، وقد شكّ ونقد وقيّم ما حقّقه وما في وسعه تحقيقه، الى التفتيش عن أسس جديدة لليقين العقلي الجديد. والمأساة في أن العقل، وقد تمرّد على كلّ ما هو غيبي لا إنساني، لا طبيعي، وجد نفسه والإيمانات الجديدة التي لا تتجوهر بغير العقل: تتجوهر بالمادّة أو المنفعة، قيمة مطلقة، يدركها العقل، ولكنّها مستقلّة الوجود؛ أو تتجوهر بالطبائع الإنسانيّة، بالقلب والنفس، عناصر إنسانيّة تتحكّم بالعقل ولا تخضع لسننه ومفاهيمه. وتكتمل المأساة في أنّ العقل نفسه، وقد أنجبت ثورته على الإيمان هذه الإيمانات اللاّعقليّة التي تتجاذبه اليوم ـ أنّ العقل نفسه يبرّر شرعيّة القوة في تقرير مصير الكيانات الإيمانيّة، وبالتالي تقرير مصير الإيمان

نفسه ومصير العقل. ومن أجل تقرير هذا المصير، العالم اليوم في انقسامه وعراكه...

قد يقال إنّ هذا التحليل ليس سوى فلسفة لوقائع لا يحتاج فهمها إلى كلّ هذا التفلسف، وإنّ العالم اليوم منقسم الى شرق وغرب يتسابقان بغية جعل العالم كلّه شرقًا أو كلّه غربًا... والحقيقة ان العالم كان دائمًا ينقسم الى «شرق» و«غرب» يتسابقان ويتنافسان... وكان «الغرب» دائمًا تمثله القوى البحريّة، والشرق تمثّله القوى البريّة؛ مثال تنافس الشرق والغرب في العالم القديم، في حروب الفرس، الدولة البريّة، مع الإغريق، الدولة البحريّة. ألم يحلم أباطرة فارس بنشر ملكهم على الكون وبتوحيد شعوب العالم كلّه في ظلّ تاجهم؟ والذي يلاحظ تاريخ النزاعات الكونيّة يرى ان القوى البحريّة كانت دائمًا تمثّل الإنفتاح والترقّي والتحرّر والعقل، والخطيئة باسم التحرّر والعقل أحيانًا، وذلك بفضل وضعها والعوامل الإقتصاديّة الملازمة لوجودها، بينما كانت القوى البريّة تمثّل النزعة المحافظة وثقل التقاليد والرجعيّة أحيانًا، وأحيانًا السلطة المطلقة المركّزة على إيمان الشرق بالغيبيات إلى حدّ السحر! ويلاحظ من دراسة التاريخ كذلك ان البحر السوري أو ما يسمّى البحر المتوسّط أو بحر الرّوم، الذي عرف ببحيرة الحضارة في العالم القديم، كان حوض النزاع بين الشرق والغرب لنشوء القوى الغربيّة على ضفافه وبنائها مدائنها ومدنياتها من حوله. وكأنّي بنقطة الثقل قد انتقلت اليوم إلى المحيط الأطلسي، هذا «البحر المتوسط» الحديث الضخم بنسبة تضخّم القوى البحريّة وتوسّع أفق العالم المعروف...

وبمقدار ما تؤثّر البيئة والموقع الجغرافي على طبائع الأمم، وبالتالي على ما تدين به وما تبشّر تختلف حضارة الغرب عن حضارة الشرق، وتختلف عقائد الشرق عن عقائد الغرب، على أنّ هذا الإختلاف لا يُبطل وحدة الإنسان والحضارة الإنسانيّة الجامعة للشرق والغرب. فليس هنالك شرقٌ وغربٌ لا يلتقيان، بل شرق يتفاعل مع الغرب، وغرب يستمدّ من الشرق، في التقاء مستمرّ...

سيداتي، سادتي،

ويشاء بعض كبار المفكّرين من أهل بلادنا أن يجعل من هذا الإلتقاء في أرضنا أقصى ما نطمح إليه وجلّ ما نفاخر به... يعتزّون بأنّنا الجسر الذي عبر عليه الشّرق إلى الغرب والغرب الى الشّرق، ويرتاحون لأنّ ما يعتبرونه تراثنا القومي هو بقايا جحافل الشّرق والغرب في كرّها وفرّها على شواطئنا وبين جبالنا وفي سهولنا!

وقد ذهب مفكّر لبناني كبير له علينا فضل في المعرفة إلى حدّ اعتبار مبرر وجود لبنان أنّه «ليس البوتقة التي سيصهر فيها الشرق والغرب فيخرج من هذا الصهر مركّب جديد فوق الشّرق والغرب» بل لُقيا الشّرق والغرب بأعمق وأقدس ما فيهما

على قدم المساواة في الحرّية والكرامة.

قد يكون هذا المفكّر على حق، من حيث مركز هذه البلاد الجغرافي التاريخي. ولكن موقفه، إذا أخذ على إطلاقه، يساوي انتحاراً حضارياً لأنه تنازل عن كل خلقٍ وكل مساهمةٍ فذّة، وبالتالي عن كلّ شخصيّة للأمّة تتميز بها وبها تطبع تاريخها. وليس ما يمنع التقاء الشّرق والغرب عندنا، متى نكون نحن لا مجرّد «صعيد» يلتقيان عليه، بل كياناً حضارياً ننظر من ضمنه إلى الشّرق وإلى الغرب، ونقتبس، في نطاقه، من الشّرق ومن الغرب ما يأتلف مع نفسيّتنا الأصيلة وما يقبله عقلنا وما يجاوب احتياجاتنا، ومتى يكون همّنا لا مجرّد توفير مجال الإجتماع للشرق والغرب، من أجل الشّرق أو من أجل الغرب، بل الإفادة في بناء نفسنا وإنماء كياننا. وإذا ما اخترنا رأي هذا المفكّر الكبير لنتوقّف عنده في هذا الحديث، فليس لأنّ رأيه شاذ ينفرد هو فيه، إنّما لعظمة الإحترام الذي أكنّه، ويكنّه كثيرون سواي، لعقله وجهوده وفضله، ولأنّه، في موقفه، يمثّل، على الصّعيد الفلسفي، أكمل تمثيل، وضعاً عاماً قد لا يعي كلّ النّاس أسسه الفلسفيّة. هذا الوضع العام يتجلّى، على مرتبةٍ دون الفلسفة، في علاقاتنا السياسيّة الخارجيّة مع العالم. وقد شئنا، أو ارتضينا، أن نكون مجرّد موضوع علاقات دول العالم الكبرى ببعضها، شرقًا وغربًا، ومسرح تنافسها، بدلاً من أن نكون نحن عنصراً فاعلاً فعّالاً، له علاقاته الخاصّة مع دول العالم، مع الشّرق أو الغرب، على أساس مصالحه وبوحي أهدافه.

علاقاتنا بالغرب وبالشرق هي الآن علاقات الغرب بالشرق في ما يتعلّق بنا وبتقرير مصيرنا؛ فنحن بالنسبة لهذا وذاك أرض وموارد وموانئ، لسنا شعباً، ولا دولةً، وليس لنا بالتالي أن نقرّر وأن نختار وأن نساير! وقد شئنا، أو ارتضينا، أن نكون كذلك: موضوع إراداتٍ، لا إرادةً فاعلة!

ولست أغالي إذا قلت إنّ السبب في أنّنا ما سجّلنا بعدُ، منذ أن استفقنا على العالم من جديد، سوى الهزائم أو «الإنتصارات السلبيّة» ـ السّبب هو هذا التنازل عن ذاتنا وإرادتنا، هو جهلنا لذاتنا ولامبالاتنا بمعرفة من نكون، نحن، ولماذا نكون، ومن أجل ماذا نكون... هو استسلامنا لحتميّة هذه الأرض الموهومة، التي إذا جعلتها الجغرافية جسراً، فإنّها لم تفرض على سكّانها ولا يسعها أن تفرض عليهم أن يطأطئوا ظهورهم ويهلّلوا ويكبّروا لكلّ من يريد اجتياز الجسر!

سيداتي، سادتي،

معاذ اللّه أن نبخس، نحن أبناء الجيل الجديد الطّالع، الجيل الذي سبقنا إلى الجهاد، حقّاً. فنحن نعرف ما لهم، بقدر ما نعرف ما عليهم، وأكثر... ولهم علينا، قبل كلّ شيء، حقّ احترام ثورتهم، ولم يعلّمهم اسلافهم الثّورة. وإذا

كانت ظهور أبناء هذه الأمّة ما تزال، أكثرها، مطأطأة، فليس لأن الجيل الحاكم لم يرد تقويمها، بل لأنّه لم يعرف كيف يقوّمها، ولعلّه لم يعرف أن بوسعه تقويمها. وقد ثار هذا الجيل، وعرف كيف يفيد من الظروف الدوليّة إلى حدّ لا يستهان به، فحقّق لنا الإستقلال، ولو قانونيًا، وبنى لنا دولاً سيّدة على نفسها، حرّة ولو نظريًا في تقرير مصيرها.

ولكن الجيل الحاكم فشل في حكم هذه الدول المستقلّة، وفي قيادتها نحو خيرها وتوفير ما يضمن استقلالها وما يؤمّن لها، في حلبة التاريخ، المكانة المؤهّلة لها. من هنا إننا نعيش اليوم وأوضاع الحكم عندنا قلقة متوتّرة مضطربة، بين الشعب والحاكمين هوّة سحيقة، وفي الشعب نفسية ثوريّة تزداد كلّ يوم احتقانًا. ومن هنا هذا النزاع بين الجيل الحاكم والجيل الطالع الجديد، فكأنّنا بالجيل الحاكم، وقد أدّى رسالته، يريد، ساعة احتضاره، ألاّ يموت إلاّ منتحرًا، مختنقًا، وأن ينحر معه هذا الكائن الحيّ الذي منه ولد: الجيل الطالع العامر صدره بالطموح، التوّاق إلى ممارسة كلّ حق له، المصمّم على انتزاع زمام التطوّر والفعاليّة انتزاعًا، وإن كان الثمن انتزاع الحياة من صدر الحاكمين!

والتحليل المنطقي الواقعي يقودنا إلى أسباب رئيسيّة ثلاثة جعلت أوضاعنا اليوم أوضاعًا قلقة، وكياننا مترجرج البنيان، وسيادتنا واهية الأسس، بحيث بات النزاع بين الجيلين واجبًا تاريخيًا.

أمّا **السبب الأوّل**، فهو أنّ أكثر الذين ثاروا باسم القوميّة ومن أجل تحقيق سيادة الأمّة علي نفسها، لم يعرفوا بالضبط ماهيّة الأمّة، ولا هم ادركوا حدود أمّتهم وشخصيتها. فقد كانت الأمّة في جهادهم مثالاً أكثر منها واقعًا، وخيالاً أكثر منها حقيقة، وقد فات هذا الجيل أن السّيادة القوميّة ليست أن لا يحكم الأمّة مستعمر، بل أن تُحكم بوحي تراثها وأن يستمدّ حاكموها سياستهم من شخصيّتها، وأن يسخّروا الحكم من أجل بلورة هذه الشخصيّة وجوهرتها بالمثل الحيّة بحيث تقدر الأمّة أن تتحصّن بالطاقة لدفع استعمار سلاحه تفوّق المستعمر في مضمار الحضارة وما يتفرّع منها، وقدرة على استثمار مرافق الأمّة المتأخّرة، ونخر جسم الأمّة غير الملتحمة، غير الواعية معالم شخصيّتها.

وأمّا **السبب الثاني**، فهو أن الذين ثاروا وحقّقوا الاستقلال و«السيادة القوميّة» وأقاموا «الحكم الوطني» إنّما ثاروا باسم الشّعب ومن أجل الشّعب، وقادوا الشعب في ثورتهم، ولكنّهم لم ينبثقوا من الشّعب، ولم يستمدّوا منه مثاليّتهم، ولا كان جهادهم يتغذّى بآماله ويتقدّم بنبضات آلامه... كانوا ينوون انتزاع الحكم من المستعمر، فلما وجدوا أنفسهم في الحكم باسم الوطن والحقّ القومي، وجدوا أنّ الشّعب الذي فرح لانتصارهم وهلل، لا يرتاح الى حكمهم، ولا يرى نفسه

حاكمًا نفسه من خلالهم. فاضطروا، تغطية، وتبريرًا، لاسترضاء الجماهير وتعزيز الشّارع على الشّعب يطمئن إليهم ويثق بهم ويساندهم ولا يضيّع عليهم، وعلى نفسه الحكم الوطني والسّيادة القوميّة.

وأمّا **السبب الثالث**، فهو أنّ الجيل الحاكم ثار للتحرّر من المستعمرين، ولكنّه لم يعرف من أجل ماذا يريد التحرّر. أي أنّه كان سلبيًا في تحرّريّته، يعتبر الاستقلال غاية بحدّ ذاته، وقد فاته أنّ الإستقلال، وبالتّالي الحكم المستقل، ليس سوى وسيلة لتحقيق ما هو أسمى من الإستقلال وأهمّ من الحكم: لتحقيق التقدّم والرقيّ، ولإنماء الثّقافة القوميّة خيرًا وحقًا وجمالاً.

فات الجيل الحاكم أنّ وصوله إلى الحكم ليس كلّ ما كان يطمح إليه الشّعب عندما ثار وراءه، وأن اعتزاز الشعب بأنّ الذين يحكمونه من جنسه، ومن لحمه ودمه، يبطل ولا يبقى اعتزازًا عندما لا يلمس الشعب أنّ بين هذا الحكم وذاك، بين الحكم الوطني وحكم المستعمر، فرقًا في غير الإسم والشكل.

فالإستقلال الحقيقي أن تشعر الأمّة بأنّها تُحكم بإرادتها ـ وإرادة الأمّة ليست إرادة الأفراد ولا هي ملك الحاكمين، تتجلّى في رغباتهم ومطامحهم وسيادتهم، إن هي إلاّ شعور كل فرد من أفراد الشّعب بأنّه، وهو يطيع الشرائع، لا يطيع غير نفسه، وأنّ ما يبغيه من الحياة لا يتحقّق عن غير طريق الحكم الذي به يساس؛ ومن ثمّ شعور الشّعب، كمجموعة، شعور الأمّة، بأنّ هذا الحكم هو ما كان يسوقها إليه تاريخها، وأنّه أداة قيادتها إلى تحقيق رسالتها وجوهرة كيانها بمجد جديد.

سيداتي، سادتي،

كأنّنا بالجيل الحاكم، لهذه الأسباب الثلاثة، يتخبّط في فراغ الحكم الذي أشاد، ومن حول هذا الفراغ إرادة الشّعب، الإرادة القوميّة الحية، إرادة الجيل الجديد، تريد أن تنفذ إلى الحكم لتقول للمتربّعين فيه أنّهم يفسدون على أنفسهم الرسالة التي من أجلها ثاروا وبها عملوا عبر سني الجهاد الطوال.

ولكن، من هو هذا الجيل الجديد، وبماذا يختلف عن الجيل الحاكم؟ ما هي أسس الإيمان التي عليها يبني نقده للجيل الحاكم ومنها ينطلق في رسالته؟ ثم ما هي هذه الرّسالة؟

رجال الجيل الجديد هم هؤلاء الذين أفادوا من اختبار الجيل الحاكم فقدّروا ما حقّقه وأدركوا أسباب عجزه عن تحقيق ما لم يحقّق. وسواء عندنا ان يكون هؤلاء من الذين يتساوون بالسنّ مع قادة الجيل الحاكم أو يكونون دونهم سنًا، فالسنّ لا تمنع بعض الشّباب من ان يكونوا حلفاء الجيل الحاكم في ذهنيتهم ونفسيتهم، وفي فهمهم أو قلّة فهمهم، للمصلحة القوميّة العليا. ونعني، فوق ذلك، بإفادة الجيل الجديد من اختبار الحاكم المحتضر، أن تكون الإفادة لا نظريّة بل

عمليّة فعّالة، أي أنّ هؤلاء الذين نسمّيهم الجيل الجديد هم الذين يستحيل وعيهم نشاطًا وإدراكهم إصلاحًا.

خير تصنيف لإيمانهم إذن هو أن نحلّل موقفهم بالنسبة للأسباب التي رددنا إليها تقصير الجيل الحاكم.

فلئن يكن الجيل الحاكم قد قصّر في ثورة قوميّة لم تتأسّس على مفهوم للأمّة صريح، ولم تستوح جهادها من معالم شخصيّة أو شخصيات قوميّة معينة، فإنّ الجيل الجديد يعالج أوّل ما يعالج قضيّة الأمّة معالجة علميّة، فيبدأ بتعيين حدودها ونطاقها وبتوضيح معالم شخصيتها في التّاريخ، هذه الشخصيّة المتجلّية في تراث حيّ لكلّ أمّة، وفي مؤسّسات وتقاليد وآداب شعبيّة تعبّر عن روح الأمّة وتتجلّى فيها إرادتها. والجيل الجديد يستوحي هذه الإرادة في جهاده ومن التراث القومي يستمد مثاليّته، وفي سبيل بلورة شخصيّة الأمّة وإنماء كيانها وتحقيق مصلحتها العليا يريد الحكم، آلة الإرادة القوميّة ووسيلتها في الحياة.

ثم إنّ الجيل الجديد، وقد وعى شخصيّته القوميّة، لا يجاهد باسم الشّعب، بل هو الشعب الذي يجاهد، جيلاً جديدًا ومدرسة في الجهاد جديدة. فالطبقة الحاكمة هي مجموعة أفراد أهّلتهم مزاياهم وظروفهم الخاصّة للقيادة السياسيّة فناضلوا وجاهدوا باسم الأمّة والشعب، وقادوا الشعب في نضالهم وجهادهم، ولكنّهم لم يكونوا مرتبطين مع الشعب بوشائج المسؤوليّة، ولا شدّتهم إليه وشدّته إليهم شراكة في الحياة وفي المثل. لقد كانوا، أشبه ما يكونون، بشركة سياسيّة مغفلة منعزلة، قد تصيب في الرأي والعمل وقد تضل، لا يردعها رادع خارج عنها ولا يملي عليها تصرفها غير حدسها وتقديرها. أمّا الجيل الجديد، فإنّه يؤمن بالجهاز الشعبي أداة جهاد وبوتقة الأماني الشعبيّة، تتجسّد فيه الإرادة القوميّة عقيدة ومنهجًا، وتنتظم فيه القوى الشعبيّة الواعية، جنودًا وقادة. وبديهيّ أن يستغني قادة الجيل الجديد عن الشّارع وعن الغوغائيّة التي يصبغ بها الشّارع كلّ سياسة تقوم على مسايرته. فالجيل الجديد، في إيمانه، لا يحتاج إلى استرضاء الجماهير لأنه منبثق منها، يعمل على إقرار السيادة القوميّة سيادة شعبيّة. شعبيّة في منشأ القيادة ومعدنها، ومن ثم في منشأ الحكم ومعدنه، وشعبيّة في مثاليّتها وما ترمي الي تحقيقه. فالشّعب يطمئن لا إلى الحاكم الذي يسترضيه أو يسترضي الجماهيريين منه، بل إلى الحاكم الذي يريد له الرقيّ والرّغد. والجيل الجديد يرى أن في تحقيق العدالة الإجتماعيّة بتوزيع الثروة على أساس الإنتاج السبيل الوحيد للحكم الشعبي الصّحيح.

يسوقنا ذلك إلى النقطة الثالثة والأخيرة التي يفترق عندها الجيل الجديد عن الجيل الحاكم، ألا وهي فلسفة الحكم. فالجيل الحاكم، كما قلنا، قصد من جهاده

تحريرنا من سيادة المستعمر، فلمّا وصل إلى الحكم وحقّق الإستقلال، ظنّ أنّه بلغ الهدف، وأنّ الحكم الوطني غاية بحدّ ذاته، فلم يطل به الأمد حتى فسدت بيده آلة الحكم لجهله ما يصنع بها، ولعدم توفّر فلسفة للدولة لديه يحكم بموجبها، ومن أجل الإيمان الذي تنبثق منه يسخّر الحكم وسيلة. أمّا الجيل الجديد فإنّه إيجابيّ في إرادته، إيجابي في تفكيره، إيجابي في عمله. لقد خطا التاريخ بالجيل الجديد، وليس هو الجيل الجديد الذي خطا بنفسه، إلى ما بعد السلبيّة المجرّدة: إلى ما بعد إرادة التحرّر من المستعمر حاكمًا، وإلى ما بعد فهم الحكم حكمًا وطنيًا وحسب، وإلى ما بعد العمل من أجل مجرّد الوصول إلى الحكم وممارسته. الجيل الجديد يريد من الحكم غاية تتعدّاه، ويفهم الحكم وسيلة لتنظيم المجتمع والتقدم بالانسان، ويعمل في الحكم لا من أجل الحفاظ على الحكم ولو وهميًا، بل من أجل جعل الحكم الوطني واجب الوجود، في نظر الشّعب أوّلاً، وبالنسبة إلى النظام الدولي ذاته ثانيًا، بحيث لا تقوى المصالح الإستعماريّة على تقويضه.

هذه هي الظواهر الثلاث التي بها يتميز الجيل الجديد وعندها يفترق عن الجيل الحاكم. وإذا قيل إنّ هذه الظواهر، بمجموعها، لا تكوّن قضيّة، ولا يصح اعتبارها رسالة، كان جوابنا أنّها، على صعيد النّزاع بين الجيلين، هي الحد الفاصل بين السلبيّة والإيجابيّة، وأنّها، بالتالي، المرحلة الأولى التي لا بدّ منها من أجل تأمين انتقال السّياسة والحياة العامّة عندنا من الطّور السلبي الذي كان طريقًا لغاية أوّلية تحقّقت، إلى الطّور الإيجابي الذي تتطلّبه هذه الغاية، مجالاً لنموّها واستحالتها ما هو بعدها وما هي طريق إليه. فالغاية الأوّلية هذه هي الإستقلال، على أنّ الإستقلال في عرفنا ليس كيانًا له وجود إيجابي، إن هو إلاّ حالة سلبيّة بحدّ ذاتها، والجوهر الذي يجعل لها قيمتها الإيجابيّة هو الحرّية، متى فهمنا الحرّية على حقيقتها: يناعًا لشخصيّة الجماعة، ومدًى حيويًا لتحقيق إمكانيّات الأفراد.

بقي أن نتساءل: ما هي هذه الحرية ومن الذي يحقّقها، وكيف تحقّق!

إنّ تحقيق هذه الحرّية، وبالتالي بناء صرح حضارة هذه الأمّة، ليس عمليّة اصطناعيّة تجري بالتجربة والإختبار، ولا هي مسألة سياسة وأشخاص. هذه الحرّية، سيحققها الذين ينتصرون في صراع الجماعات العقائديّة التي بدأت، خلال صراعها على الحكم، تطمح لأن تحمل هذه الأمة رسالة ما تؤمن هي بها، وما تريده أساسًا للحكم ومبررًا لوجوده ومثالاً يهتدى به.

وعندنا أنّ المنتصر حتمًا في هذا الصراع هي تلك الجماعة التي تنسجم عقيدتها مع منطق تاريخنا وتنبثق من واقعه، فتوفّر الأسس الفضلى لمعالجة المشاكل التي خلّفها لنا الجيل المحتضر، وتتوفر فيها مقومات البقاء، وطاقة خلق تراث حي تستقي منه الامة، جيلاً بعد جيل، ومنه تستمد غذاءها وعليه تبني، فلا تشعر،

كما شعر الجيل الذي سبقنا ونشعر نحن بواجب الثورة على ما قبل، وسيلة لا وسيلة سواها للتقدم، وطريقًا لا طريق سواه للحياة.

سيداتي، سادتي،

في هذا المعترك نحن... وأراني في موقف حكيم الاغريق سقراط عندما دعا الى معرفة تبدأ، لكي تستقيم، بمعرفة الذات: من أنا، من نحن؟

في زحمة العقائد التي تتجاذبنا ساعية للسيطرة على العلم وتقرير مصير الانسان، لن يكون لنا نصيب في تقرير مصيرنا اذا لم نعرف من نحن وماذا نريد، واذا لم نستمد من وعينا لشخصيتنا القومية، ومن تراث امتنا، ارادة الحياة ومقومات العراك. عندئذ، وعندئذ فقط، يكون لنا الماضي وأمجاده ذخراً لبناء المستقبل، لا وزراً يثقل حملُه على طريق الحياة الطويلة.

ولنا من تراثنا الحي، ومن نفسية امتنا المتجلية في هذا التراث، مقياس معرفة موقعنا في الصراع العالمي. ولنا من الدولة القومية الفضلى التي نريد ان نقيمها لهذه الامة، هيكلاً منوراً بالمثل، مجال تحضّرنا ونقطة انطلاقنا في رسالتنا. ولنا من هذه الدولة وحدها الحصن المنيع الذي لا تقدر حتميّة الارض على تقويضه، ولا يقوى الشرق ولا الغرب على اجتيازه جسراً من الشرّق الى الغرب ومن الغرب الى الشرّق، بل هو الذي يقرّر على ضوء مصالحه، وبوحي تركيبه وقوّته، ان يقف مع الشرّق أو مع الغرب.

واذا لم يكن لنا ان نقيم السلّم في العالم بنشر حضارتنا على الكون، فسيكون لنا ولا ريب، في سلم يفسح مِجال التنوّع للحضارات القوية، موضعًا لحضارتنا اذا توافرت فيها القيم التي تضمن لها الصمود في صراع الحضارات... ثم ماذا يمنع ان نحمل، نحن، رسالة حضارتنا الى العالم، وقد سبق لهذه الامة ان حضّرت العالم المعروف؟

نحن في المعترك من أجل أنفسنا، ومن أجل الانسان الذي نبني له مجداً في بلادنا... والمعترك هذا، يبدأ في نفس كل فرد منا، في عراكه مع نفسه ليتفوّق على نفسه من أجل ان تكون الامة، أن نكون، نحن، أنفسنا، ثم أن نكون أفضل ما نحن، وأفضل ما يمكن أن نكون...

أزمة الحُكم بعدَ النّكسة

محاضرة ألقيت في الجامعة الأميركية
في بيروت (وست هول)
بدعوة من «رابطة الطلاب اللبنانية»،
كمطلع سلسلة عن قضية فلسطين ونتائجها بعد حرب ١٩٦٧.
نشرت في «ملف النهار» (الثاني) مع مقالات حول
أحداث ٥ حزيران بعضها كان مراقباً فنشر في «النهار» مجتزءاً،
وبعضها منعت الرقابة نشره.

١٩٦٧/١١/١



«الكلمة الآن، في حل قضية فلسطين، للشعوب العربية.
فاذا كانت الشعوب العربية حيّة، جادة في ما تقول، فعليها يقع وزر اخفاقها اذا اخفقت. كما أن شرف فوزها يعود اليها وحدها».

سيداتي، سادتي،

هذا الكلام ليس من اليوم ولا هو لي. استشهدت به في مطلع محاضرة ألقيتها ههنا في هذا المكان بالذات من سبع عشرة سنة.

كنا يومذاك نستخلص معنى النكبة، النكبة الاولى بالطبع، ولم نكن بعد قد اكتشفنا كلمة النكسة...

وكان الكلام الذي به استشهدت بشرى من الملك فيصل ـ الامير فيصل آل سعود آنذاك ـ أطلقها في تصريح أدلى به الى الصحافيين.

وكان التبشير بدور الشعوب رائجاً في تلك الأيام رواجه اليوم.

ذلك ان الشعوب كانت تحلم بنهضة تستعيد لها حقوقها السليبة وترجعها الى الوطن المحتل.

وكان الحكّام، ملوكاً وامراء ووزراء، يسايرون الشعوب في طموحها بل وثورتها عليهم.

مذ ذاك ماذا حدث؟

الأمير فيصل أصبح ملكًا،

والصحافيون الذين نقلوا تصريحه بعضهم مات وبعضهم قتل، وبعضهم كان يحاكم ـ كان يحاكم يوم حاضرت، أمام أسلافكم بالذات... وبعضهم دخل السجون، وبعضهم كذلك دخل مجلس النواب...

وكان أن قلب مجلس النواب في لبنان رئيس الجمهورية ليواجه رئيس الجمهورية الذي انتخب مكانه محاولة انقلاب في زي حرب أهلية.

وفي مصر قلب العسكريون الملك، ناهيك بانقلابات دمشق، التي كانت قد بدأت تتكرر، وبانقلابات العراق، والسودان، وحتى اليمن...

وبدا، أو بدأ يبدو أن فجر عهد الشعوب قد أشرق، تضيئه شمس الجيش: الجيش أداة الشعب، الجيش طليعة الثورة، الجيش مصنع الأبطال.

ذلك أننا كنا بحاجة الى بطولات، حتى نشفى من آثار النكبة ـ ولم نكن بعد قد بلينا بآثار العدوان.

وهكذا نشأ الحكم الجديد، الذي يمكن علماء السياسة بينكم وصفه بالنظام البطولي، وقد أطلق على دولنا من بعده اسم المجتمع العسكري ـ أو العسكريتاريا، على وزن البروليتاريا.

وهو مجتمع، أو نظام، أو حكم، ظل قائمًا حتى كانت هزيمة حزيران... وقيل انه لا يزال قائما، رغم الهزيمة التي تخافرنا فسمّيناها نكسة! بل قيل إنّ في كونه لا يزال قائمًا نصرًا لنا، لان غاية العدو كانت النظام، فاذا نحن حافظنا عليه، ولو في أزمة، نكون قد انتصرنا، ولو خسرنا، بانتظار النصر الآخر: ازالة آثار العدوان.

سيداتي، سادتي،

حسب هذه المقدمة عذرًا لطابعها الشخصي انها من الصحافي، لا من المحاضر.

وقليل ما يعطى للجالس وراء طاولة التحرير أن يواجه قرّاءه من غير أن يكون بينه وبينهم ستار الجريدة، حتى اذا ما وقف محاضرًا، ظن أنه على شيء من العري، ما لم يلبس خواطره رداء الاخبار. وهو شعور يتزايد اذا كان الصحافي مدعوًا للمحاضرة حيث كان، قبل سنين، تلميذًا ثم معلمًا، فيظن أنه في المركزين معًا، يحادث نفسه بما تعرفه، وتحبه نفسه.

فطموح ما سمّيتموه محاضرة، يا أصدقائي، أن يكون حديثًا فيه كل شيء يقال اليوم، على انه من اليوم. ليس هو دراسة لاحداث تقادمت، فيصح تجريدها، انما هو معاناة فكرية حيّة لمشاكل مصيرية كيانية، لا نزال نعيشها، ويعيشها الحكم

الذي هو منّا ولنا ـ يعيشها لانه في أزمة.
فما هي اذًا هذه الأزمة، أزمة الحكم؟

سيداتي، سادتي،
من هذه الزاوية، يتراءى لنا أننا في أزمة حكم لتسربلنا بسبع خرافات هي مضمون الحكم المتأزم ومحتواه، فضلاً عن كونها علّة وجوده، ومن ثم، ولانها خرافات، علّة أزمته:

أولاً: خرافة الجماهيرية
هي شعور الحكم، أو ظنه، أو توهّمه انه يستند الى قاعدة شعبية حقيقية انبثق منها، يستوحيها العمل ويستلهمها الرأي، فيتفاعل معها ويعبّر عن ارادتها ويقيم سيادتها.
في حين أن الحكم عندنا حكم من فوق، يتوسّل الجماهير بعد حكمها، لا هو يصِل بواسطتها، ولا هي تحكم بواسطته. هكذا كان الأمر عندما قامت حركاتنا التحرّرية الاولى في القرن التاسع عشر، وهكذا كانت الثورة العربية الاولى، وهكذا كانت كل ثوراتنا، بل انقلاباتنا: حركات بورجوازيين واقطاعيين ومثقفين، ثم عسكريين، باسم الشعب قامت دائماً، ومن أجل الشعب في معظم الأحيان، ولمصلحة الشعب في بعض الأحيان، ولكنها، ولا مرة، انبثقت من الشعب أو أشركته بأكثر من التصفيق.
وقد افترضت هذه الحركات وجود تيارات شعبية كان عليها هي، في الواقع، أن توجدها وتبوتقها، أو على الأقل أن تتعهّدها وتجسّدها، فتوليها ساعة تتولى باسمها، بدل أن تنتهي الى قمعها وتمزيقها.
ثم ان الشعب، الشعب الحقيقي، شعب الجماهير، شعب الطبقات الكادحة، شعب العدد، كان لا يزال غريباً عن الحياة السياسية بفعل اقصاء المستعمر له، حتى اذا ما قامت الأنظمة الاستقلالية ظلت السياسة بيد الطبقات التي مارستها أيام الاستعمار. ولما انتقل الحكم من أيدي هذه الطبقات كانت الخلافة من نصيب طبقة حاكمة جديدة هي طبقة العسكر ومدنيي العسكر.
ولم تتغير معاملة الحكم للشعب في ظلِ العسكريتاريا عما كانت عليه في ظلِ الحكم الاقطاعي، جمهورياً أكان أم ملكياً. فبدل أن تدعى الأحزاب ـ الأحزاب الحقيقية الناشئة طبيعياً من نضال طويل ـ الى لعب دور ايجابي، كان الحكم يصطنع أحزاباً جديدة تؤسّس من فوق، حتى اذا تعذر عليه ذلك عمد الى التستّر بأحزاب قائمة أوهمها أنها هي الحاكمة، في حين لم تكن في يدها أية مقاليد ولا كان لها سند الا القوة ـ قوة السلطة التي لم تكن منها، ولا كانت لها.

هذا عن الأحزاب، وكذلك عن النقابات، وعن الصحافة، وكذلك عن كل مؤسسة من مؤسسات الشعب والرأي العام.

ثم هكذا، أخيراً، عن المجموعة الشعبية، أي عن الجماهير: كانت تثار بدل أن تستشار، يقال لها ولا تقول، يصدّقون عنها حتى ساعة لا تصدّق.

من هنا فقدان الحوار الحقيقي الصميم بين الحاكم والشعب: حوار المصارحة والمكاشفة والاعلام الحقيقي. وقد قام مقامه حوار من نوع غريب: الحاكم يقول للشعب ما يطيب للشعب أن يسمع، فيهتف الشعب للحاكم. ويكون هذا الذي يقال هو ما يريد الحاكم سماعه، مما لا يعنيه ولا هو يصوّر حقيقة فكره ولا حقيقة الواقع، بحيث تنقلب الجماهير مرآة للحاكم في تصنّعه، اذا فرح أو تظاهر بالفرح فرحت معه، واذا بكى أو تظاهر بالبكاء كانت هي كذلك باكية. اذا قال أبيض قالت له أبيض، واذا قال أسود ردّدت معه أسود أسود.

هذا الحوار الغريب يحتاج الى مهارة فائقة من الحاكم، فضلاً عن جو ارهاب نفسي وتكييف عقلي لا يقدر عليه الا الأقوياء من الزعماء... لكنهم في النهاية يدفعون ثمناً لمهارتهم بنسبة الشأو الذي يبلغون.

فضلاً عن أن هذا الحوار يفترض تعطيلاً كلياً للحرية ولو باسمها، ومن غير أن تتعطل مظاهرها، بل على العكس يتوسل الحوار مظاهر الحرية ليخنق جوهرها: يتوسّل الصحافة ولكن لنشر الأخبار الكاذبة وحجب الأخبار الحقيقية، ويتوسل الاذاعة والكتاب، والسينما والتلفزيون، ولكن للتأثير على العقل والنفس، بدل التهذيب والتسلية والتثقيف، ويتوسّل الاجتماعات الشعبية ولكن للتهويل بالشعب، والتهويل عليه بنفسه، بدل تربيته وتعبئته.

وبنتيجة هذا الحوار، يتحول الرأي العام الى آلة مخيفة خائفة، لا وعي لها ولا شعور، تزول فيها ارادة الأفراد بنسبة ما تذاب عقولهم، بحيث يصبح طلب الاقتناع محالاً، والشك جريمة واحتيالاً، ومحاولة المناقشة خيانة وعمالة. كأنما حرّية الجماهير رهن بعبودية الأفراد، أو كأنما الشعب الحر يمكن أن يتألف من مجموعة عبيد.

أفنستغرب والحالة هذه ألا يجد الحكم شعباً وراءه ساعة يدعو الشعب؟

ترى، هل كان الشعب الروسي، مثلاً، يهب لتحرير ستالينغراد، لو كان ستالين يقول له إنّ العدو لا يحتلّها؟

وهل كان في وسع ديغول أن يقيم فرنسا على المانيا، لو كان الفرنسيون الذين اجتمعوا حوله مجموعة أسرى تساق كالسائمة أو كالنعاج؟

وهل كان البريطانيون يصمدون صمودهم التاريخي لو قال لهم تشرشل إنّ الحرب نزهة، بدل أن يعدهم بالدموع والعرق والدماء؟

أزمة الحكم الجماهيري أنه، وهو هيّن في مطلعه وفي عزه، صعب الممارسة في الساعات الحاسمات.

فهو اذا احتاج الشعب وجد الجماهير.

اذا دعا البنائين وجد المصفقين الذين درّب.

اذا دعا العلم وجد الجهل الذي تعهّد.

اذا دعا القوة وجد ضعفاء النفوس الذين ربي...

اذا دعا العقل لم يجد الا آلة التصديق التي غرر بها وغرّرت به، ولا فكر...

ثانيًا: خرافة القومية

وهي القول بأن ثمة ما يستعاض به عن الشعب الحقيقي، هو القومية. أي أن يخلق الحكم كائنًا جديدًا يزعمه حيًا، يكيّفه على رأيه، يكلمه بلغته، ويعطيه ارادة من ارادته.

والقومية، في الأصل، شيء تاريخي موجود، ولو كان العصر الذي نعيش يتخطاها في مجالات عديدة، ليس أقلها شأنًا الانطلاق نحو الفضاء، ونشوء العوالم الكوزمية.

غير أن القومية شيء، وخرافة القومية شيء آخر.

القومية رابطة جامعة، تتخطى الفوارق الطبقية والمذهبية والعقائدية بل والعنصرية لتشد الأمة الى بعضها في وحدة حياتية متماسكة متضامنة.

أما خرافة القومية، فقد قلبت المعيار عندما استخلص الحكم لها من الأمة فرقة، فغدت عنصر تحزّب وتحزيب، تميِّز المواطن عن المواطن وكأنها ليست من طبيعته ولا هي صفة ملازمة لذاته وجزء من شخصيته وانسانيته.

ثم ان الحكم أكسب خرافة القومية مقاييس خاصة وسلّحها بأدوات تقييم وسلالم للقيم، فمضت، أو مضى الحكم باسمها، يرتب الناس مراتب ويوزعهم فئات: هؤلاء قوميون مخلصون، وأولئك خونة مارقون، هنا من تجبهم القومية، وهناك الغرباء العملاء، في هذا الصف يقف العقلاء، وفي الصف الثاني المتفهمون، وفي الثالث الممكنون، وهنالك الأغبياء أعداء القومية...

كأنما الانسان يمكن أن يكون عدو نفسه.

أو كأنما يشرّف الأمة أن يكثر فيها الخونة.

أو كأنما يرضيها اخراج بعضها منها، وخروجهم عليها.

أو كأنما الحكم هو الأمة: من كان له كان منها، ومن عارضه خرج عليها.

وهكذا، بدل أن تكون القومية مصدر قوة للأمة في السلم والحرب، اذا بها تبتر الأمة في السلم، وفي الحرب تحقّق الاعجوبة الوقحة: أن يحتكر بعض الأمة

شرف النضال من أجلها الى حدٍّ يجن معه البعض الآخر، فيظن أن الهزيمة ليست هزيمته لان النصر ما كان ليكون انتصاره.

اذ ذاك، تكون خرافة القومية قد قضت على القومية الحقيقية في أعمق صعود، فتلتقي بالعقائد والمواقف التي تهدف الى الغاء القوميات وتعطيل الولاء القومي لتحل محله عصبيات منافسة، طبقية كانت، أو مذهبية، أو عنصرية.

وتكون أزمة الحكم ههنا في أنه يفرغ من محتواه القومي من غير أن يكون قد تجوهر بأية عقيدة بديلة.

ثالثًا: خرافة التحرّرية

وهي شعورنا الدائم بأننا أبدًا في معركة مع مستعبد نريد التحرّر منه، حتى اذا زال المستعبِد، شعرنا بأن شيئًا منا قد انتزع منا، وبأننا أُصبحنا نلعب لعبة ناقصة أو تمثل رواية سرقوا لنا منها أحد الممثلين، فندور في فراغ حلقة سرعان ما تغدو مفرغة.

وكيلا يفرغ الحكم منِ الخرافة، كثيراً ما نعمد الى خلق أعداء جدد ومعتدين، من فرط حاجتنا أبدًا الى الاضداد حتى نتميز شخصيتنا ونثبت وجودنا. وخرافة التحرير هذه ورثناها من جهاد حقيقي في القرن التاسع عشر، وعشناها حقيقة واقعة عبر حربين في القرن العشرين، أيام كنا لا نزال أجزاء مستعمرة من امبراطوريات زائلة، فكانت السياسة، وكانت الوطنية، نضالاً ضد المستعمرين الواحد تلو الآخرِ، وكان الآخرون يعينوننا على الأولين، في زي شركاء في التحرير، بل محررين، حتى اذا ما زال الاولون حل الآخرون محلهم، فمضينا نفتّش عن حلفاء عليهم يحرروننا منهم...

ذلك أننا لم نفهم الاستعمار، ولا فهمنا التحرير، وبالكاد عرفنا الحرية.

مع أن اللغة العربية أفصح من لغات الغرب في وصف هذه الظاهرة التاريخية لانها تردّها الى أصلها: العمران، بحيث يكون الاستعمار تعمير ما لا يعمّر نفسه. ويكون زواله بالتالي مشروطًا بالتعمير الذاتي ـ أي بالطاقة على الحلول محل المستعمر في ما يجيء باسمه، أو بسببه، أو من أجله. هكذا يكون التحرير الحقيقي بناء للمجتمع وانماء لموارده وبلورة لقواه وتنظيمًا لدولته، على نحو يحصنه ضد الاستعمار ولو لم يحصنّه ضد الاحتلال.

فالاحتلال شيء، والاستعمار شيء آخر. فألمانيا احتلت فرنسا ولم تستعمرها، وفرنسا تحتل المانيا ولم تستعمرها، ولكن نصف افريقيا على الأقل زالت منه معالم الاحتلال ولا يزال مستعمراً. جلت الجيوش من الباب لتدخل من الشباك في زي خبراء وشركات وأسلحة وأعتدة ورساميل، ناهيك بجيوش المرتزقة.

والعمران، في اللغة العربية، مرتبط بالمدنية، ألمن المدينة، أو بالحاضرة، ومنها الحضارة، مما يحلّل، منطقيًا، قول القائلين إنّ الحرب ضد الاستعمار هي بالتحضير والتمدين وإنّ المعركة الحقيقية ليست سلبية، في سبيل جلاء، بل ايجابية، في سبيل بناء.

والحقيقة أن الاستعمار، بمجرد ما يعمر، يحفر قبره ويهيئ للتحرّر منه. تلك كانت ظاهرة النصف الاول من القرن العشرين. غير أن ظاهرة النصف الثاني من القرن هي ان جلاء المستعمرين يخلّف فراغًا ان لم يملأه المجتمع المتحرّر بحكم ايجابي، عاد القهقرى، وازداد تخلفًا، وهيأ نفسه بنفسه لاستعمار جديد، كائنًا ما كان اسمه والشكل والمبنى.

ويكون ذلك وجه المأساة الأشنع في أزمة الحكم.

رابعًا: خرافة الاشتراكية

هي أكثر الخرافات تشعبًا وتعقيدًا لاتصالها بعقدة الثروة: بين حكم يظن ان موارده الطبيعية ثروة لا تفنى، وأن وجودها قوة لا ترد، وأنها تكسبه حقوقًا وسطوة... وحكم يظن أن الدولة سيدة الثروة، اذا قالت لها كوني كانت، واذا قالت لها توزّعي، توزعت... والحكمان يجتمعان على الظن أن المال مصدر كل شيء حي، لان به يشرى كل شيء: هذا لان المال عنده، وذاك لانه يشتهيه...

والحقيقة أن الثروة لمن يستحقّها، قليلها المادة الخام، والاكثر هو «الاستنتاج»، أي صناعة الثروة بانتاجها، أي عملها، أي خلقها في شكلها الحقيقي الخيّر النافع.

من هنا علل الحكم الناجمة عن موقفه الغلط من الثروة: سوء توزيع الخيرات حيث توجد، فيستمر احتكار للمال لم تفلح بعد في كسره التشريعات الاجتماعية والأنظمة الضريبية، ولا استتبع المال الوفير توزيعًا للثروة على أساس الانتاج، بحيث تقوم طبقات جديدة قادرة على فرض العدالة الاجتماعية فرضًا.

ثم سوء استعمال الثروة حيث توجد، كذلك. بمعنى الانفاق على المشاريع غير المنتجة وعدم استخدام الدخل القومي في تجهيز اقتصادي يؤمّن مزيدًا من التشغيل، فمزيدًا من الدخل، على نحو لا تبقى معه الثروة تحت رحمة مورد واحد ومسترهنة لطبقة واحدة.

أما حيث لا ثروة، فقد عمد الحكم، في سبيل رفع مستوى المعدمين، الى تحطيم الثروات الفردية، فغدت الاشتراكية شراكة في الفقر بل والتخلّف، بدل أن تكون مشاركة في إقامة الازدهار وخلق الثروة. كأنما الجائع يشبع بمجرد افقار الأغنياء، أو كأنما ملكية اللاشيء أفضل من لا ملكية الشيء.

وقد تكون العلّة هنا في كون أنظمتنا الاشتراكية قد لجأت اليها الحكومات بعد وصولها الى الحكم، بدل أن ينشأ الحكم من حركات اجتماعية أصيلة كانت تدين بالاشتراكية في المعارضة، فمارستها نضالاً شعبياً يهيئ الحاكم العتيد ويصقل تفكيره ويبلور برامجه.

ثم إنّ حكوماتنا الاشتراكية جعلت من المذهب الاقتصادي شعارات جماهيرية حلّت محل البرامج العلمية، ففقد العمل الاشتراكي مسؤوليته فكرياً وادارياً على حد سواء، وغدت الثروة المؤممة بمثابة المال السايب، اللا صاحب له، وذلك بسبب ضعف النفسية الاجتماعية وعجز الأجهزة الحكومية.

يضاف الى ذلك كله اننا لعدم أصالة حكوماتنا الاشتراكية عقائدياً وتاريخياً، كنا نقتبس النظريات بمعزل عن اطاراتها الزمنية والمكانية، فجئناها وجئنا بها متأخرين نصف قرن، لندخل فريقاً ثالثاً في نزاع تخطّاه المتنازعون، نحارب أنظمة أزيلت باسم أنظمة تزيل نفسها.

وكان الأمر يهون لو كانت الثروة حكاية مذاهب وأنظمة وشعارات. ولكن الثروة حكاية خبز وماء ولحم، فضلاً عن الآلة والمدرسة والمستشفى وضرورات الحياة السعيدة المتقدمة. فماذا حدث؟

جعلنا من تأمين ضرورات الحياة حقول اختبار وسلعاً سياسية، فكنّا نساوم، تارة من أجلها وطوراً بها، وفي كل الأحوال كنا نجازف باللقمة والعمل والمستقبل في سبيل السرابات.

خامساً: خرافة الثورية

هي الشعور المستمر بأن الحكم لا يستقر، أي انه يجب أن يظل في حركة دائمة، في ثورة على شيء ما. كأنما الثورة هي غاية بحد ذاتها، بدل أن تكون ما هي في الأصل: وسيلة وسبيلاً ــ سبيلاً لتغيير أوضاع أصبحت بالية، ووسيلة لإقامة أوضاع جديدة.

ومع أننا لا ننفرد في عالم اليوم بنظرية الثورة المستمرة، الا أن كون ثوراتنا قد انطلقت من انقلابات عسكرية لا يحلل لها استمرار التبشيرية الثورية في الحكم، كما هي الحال في كوبا مثلاً أو حتى في الصين.

فضلاً عن ان الثورة المستمرة، وكان أوّل نماذجها التاريخية الثورة الفرنسية في أول أيامها، اذا لم تنته الى الاستقرار، انتهى بها الأمر حتماً الى الدكتاتورية المطلقة، كما كان الحال مع نابوليون، أي مع نقيض الثورة بالذات، ينطلق منها ليهدمها باسمها.

يضاف الى ذلك أن الثورية الحقيقية هي وليدة اجتماع أمرين: الحاجة

الاقتصادية والنظرية الاجتماعية. فلا النظرية الاجتماعية، حيث لا حاجة، تؤدي الى الثورة، ولا الحاجة وحدها تمكن الشعب من الثورة، حيث لا نظرية يؤمن بها فتحركه وتقوده. واجتماع الامرين يجب أن يتم قبل تولي الثوريين الحكم، أي عند ثورتهم، بحيث تفسد كل ثورة لا تنبع في الأصل من وحدة الحاجة والنظرية. وتتوقف الثورة عند نجاحها، أي عند توليها الحكم، أي عند مباشرتها تلبية الحاجة التي منها نشأت، وتطبيق النظرية التي بها تغذت.

واستمرار الثورة، أو بالاحرى المظاهر الثورية، بعد الحكم، معناه عجز مستمر عن تلبية الحاجة وتطبيق النظرية. وسببه أحد أمرين: إما ان الثورة ليست هي الحاكم فعلاً، أي انها فشلت، أو ان الثورة لا تزال تبحث عن نفسها، أي أنها كانت ناقصة، حتى لا نقول مغلوطة. وفي كلتا الحالتين تهيئ الثورة الهذا شأنها لثورة مضادة.

سادساً: خرافة النظام

وهي امتداد لخرافة الثورة، لانها وليدة ظن الحكم انه أصبح أهم من المحكوم، أي انه اصبح أكبر من موضوعه، وأعظم من مثاله وأعز من غايته... أي انه أصبح أهم وأكبر وأعظم وأعز من الشعب والوطن، من المواطنين والأرض والبيت والخبز والماء والحرية والحياة.

والحقيقة ان النظام هو لا شيء، متى فهم كهيكل فارغ مجرد.

النظام هو خادم الشعب، خادم الأرض، خادم الوطن، خادم الناس، خادم اللقمة والحرية... النظام لا وجود له بدون الشعب والوطن، حياته من حياة الأمّة، فان سئمت الأمة تساءم النظام، وان هي عاشت انتعش.

تغذيه بقدر ما يحييها، وتبقيه بقدر ما يحافظ عليها. اذا انتكست فقد مبرّر وجوده، واذا انتصرت تعزز وترسخ.

من هنا ان جعل النظام غاية بحد ذاته هو تجديف على الأمّة والتاريخ، ومن هنا ان اعتباره هدف العدو هو احتقار لآلام الشعب واحلامه، للبيت، للأرض، للقمة العيش، للعمل، للعرق، للبكاء، للدماء. فالنظام لا يبكي، ولا يتألم، لا قلب له ولا عقل: هو آلة الناس وليس سيدها، فكيف يمكن أن يوضع في الميزان قبالة حياة من غير أن تختار الناس الحياة وتحطّم النظام، ولا تموت؟

ثم إنّ تعلّق الحكام بالنظام كمثل تعلّق الأطفال بالدمى، يحسبون أنها في محل ما ترمز اليه. والحقيقة انها صورة للحياة، ليست الحياة. فهل يعقل أن نطلب من الشعب أن يضحي بالواقع من أجل الصورة، بالجوهر من أجل المظهر، بالحياة من اجل الدمى؟

وأنظمة الحكم بطبيعتها زائلة، ليست سرمدية. حتى تلك التي كانت تدعي استمداد شرعيتها من الألوهة، كادت تودي بسرمدية الألوهة عندما عاندت نواميس الحياة.

أنظمة الحكم تتغير بتغيُّر الظروف والأمكنة والأزمنة. أفيعقل أن تعمِّر أطول من الحروب؟ حتى عند النصر، تبدل الشعوب أنظمتها، لانها تعتبر ان حاجاتها وقضاياها بعد النصر غيرها قبله، فكيف عند الهزيمة، أو قل النكسة؟

منذ روما القديمة، بل قبلها، كان العسكريون اذا انتصروا يحتلون الحكم من فرط انتشائهم، واذا انهزموا يحتلونه كذلك ليحملوا سواهم مسؤولية الهزيمة. فالحرب تغتصب الشعب، تمزق احشاءه، تعذب عقله.

لا شيء بعد الحرب مثله قبلها، سواء انتهت بنصر أو بنكسة!

تلك هي مأساة التاريخ. ان صفحاته تبدأ بحروب وتنتهي بحروب، فليس كالحرب تطوي صفحة، ولا تبدأ صفحة الا بحرب.

سابعًا: **خرافة التاريخية**

وهي آخر الخرافات التي تؤزم الحكم العربي. فالعرب يعاملون التاريخ تارة وكأنه غير موجود، وطورًا وكأن بينهم وبينه شراكة بل تواطؤًا.

يطلبون من التاريخ اكثر مما يعطون، ويظنون أنه لهم ولو كانوا هم عليه، وانه لا يمكن أن يكون مرة لسواهم، مهما كان لسواهم عنده.

والتاريخ هو ان يؤخذ جديًا: أي أن ينتظر منه بقدر ما يعطى له. والتاريخ ان يؤمن الناس بأن الشيء الوحيد المحتوم هو أن تجيء النتائج بنسبة الأسباب: لا شيء من لا شيء، وكل شيء من الشيء الذي يسببه.

فالتاريخ ليس فيه أعاجيب ولا عجائب، بالكاد فيه صدف.

وككل تاريخ آخر، ليس في تاريخ الحرب والسلم شيء من القدر: ليس فيه نكبات من الله، ولا فيه تجارب من الشيطان. فيه للدول ما تهيئ لنفسها، فان هي هيّأت للنصر انتصرت، وان هي لم تحسن التهيئة انكسرت.

والحكم أن تحسن التهيئة.

ليس في التاريخ عدل ولا ظلم، وليس للأمم على التاريخ حقوق، والحق ليس أبدًا منتصرا، لا في النهاية ولا في البداية، اذا لم ينصره أهله، فيكتبون هم التاريخ ولا يكون لهم مكتوبًا.

ثم ان التاريخ لا يرحم، ولا يغفر، لا هو يهب ولا هو يعوِّض ولا هو يأخذ ممن لا يريد أن يعطي ولا ممن يقدر على الحفاظ على ما عنده.

والحكم الصالح هو الذي يعرف كيف يعامل التاريخ فلا يعرِّض نفسه، لا يجازف بما عنده، لا يطلب اكثر مما في وسعه أن يأخذ، ولا ينتظر من أحد الا ما

يقدر على طلبه ونيله.

وأزمة الحكم اللاتاريخي، بل مأساته، في أن يضع نفسه دائماً في موضع الطالب من الغير، المحمِّل الغير مسؤولية أفعاله هو، كأنما فوق سيادته سيادة لسواه: فسواه يعطي ويأخذ، ينصر ويهزم، يبني ويخرّب، يفقر ويغني، يحيي ويميت. والحقيقة ان ليس من أمّة تجد نفسها وحدها في التاريخ، ولا التاريخ لأمّة دون سواها. فاذا حاربت فيجب أن تنتظر الحرب وان تحسب للنصر وللهزيمة حساباً سوياً. وحتى عندما تسالم الأمة يجب أن تحسب حساب حرب سواها عليها. ومحك النجاح أن يكون حساب الحكم ناجحاً، فينال ما كان منتظراً، ولا يعرِّض الشعب لما لا يستحق أو لما لا طاقة له على احتماله.

سيداتي، سادتي،

الجماهير، القومية، التحرّرية، الاشتراكية، الثورة، النظام، التاريخ...

سبع خرافات عاش بها الحكم في العالم العربي بين نكبة ونكبة أو هزيمة وهزيمة، أو قل بين نكسة ونكسة.

عاش بها فعاش في أزمة بلغت الآن ذروتها.

هذه الخرافات هي أزمة الحكم: هي السبب والمظهر في آن معاً.

وكان في وسعنا أن نزيد خرافة ثامنة لو لم تكن مستحدثة، هي خرافة المسؤولية، المسمّاة بالنقد الذاتي، أروج الخرافات اليوم، ولعلّها اكثرها ممارسة. فكأننا بالحكام يعتبرون نقد ذواتهم بمثابة التبرئة، حسبهم تحميل أنفسهم مسؤولية ما فعلوا حتى تزول هذه المسؤولية وكأنها لم تكن.

نعم، ان الحكم كان مسؤولاً، لانه في الحقيقة لم يكن مسؤولاً...

الحكم كان مسؤولاً عن النكسة لانه حكم بغير مسؤولية، فكان حكم خرافات لا حكم واقع.

كان حكم الجماهير بدل أن يكون حكم الشعب، وكان حكم القوميين بدل أن يكون حكم الأمّة...

جعل التحرير يضطهد الأحرار ويقهر الحرّية.

وكانت اشتراكيته افقاراً بدل أن تكون توزيعاً للثروة واشتراكاً في الازدهار.

وكانت الثورية مبرّراً للانقلابات وصفة لها، بدل أن تكون حكماً ثورياً، فصار نظام الحكم هيكلاً مجرداً، لا روح فيه ولا حياة.

وهكذا وضعنا أنفسنا أو كدنا خارج التاريخ، فكأننا موضوع سياسة وموضوع حرب، بدل أن نكون عنصراً فاعلاً في الحرب والسلم.

وذهب بالحكم وبنا خروجنا من التاريخ الى حد الظن أننا شيئان متميزان

مختلفان: أرض وموارد وخيرات، من جهة، وشعوب تائهة من الجهة الاخرى...
فكأنما وجودنا على أرضنا كان وليد صدفة، أو كأنما في وسعنا أن نعيش بدون أرضنا، نحمل بيوتنا الى حيث نذهب، فيكون وطننا حيث نقيم لا حيث ولدنا ويجب أن نموت...

بل واكثر: خرجنا من التاريخ، من المدنية والحضارة، الى حد كفرنا بالمدائن: فنحن منتصرون ما دمنا أحياء، لا هزيمة نعرفها سوى الموت، كأنما أرضنا، كالموارد والخيرات، وكالحقوق والحريّات، وكالمصائب والملمّات، دائمًا من سوانا: من الله حينًا، ومن الناس، أعداء وأصدقاء، أحيانًا...

وفي ذلك كلّه ذروة اللامسؤولية، لان الحكم يصبح استسلامًا، فلا يصلح للسلم كما لم يصلح للحرب، ولا يصلح للثأر كما لم يصلح للبناء.

سيداتي، سادتي،

اذا كانت هذه أزمة الحكم، فما هو الحل؟

كثيرون وصفوا الحلول، وكثيرون سيصفون حلولاً جديدة.

قالوا ان علينا أن نبني دولة معرفة ولو على أنقاض دول الجهل، لان العدو انتصر علينا بتفوقه العلمي.

وقالوا ان علينا أن نبني جمهورية مدنية، لان العسكريين الذين انقلبوا على المدنيين بحجة تفشيلهم في حرب ١٩٤٨ قد بزوا الحكم المدني فشلاً، في السلم والحرب على حدٍ سواء، فوجبت اعادة الأمور الى نصابها، والجيوش الى مراكزها، والحكم الى اهله.

وقالوا ان علينا أن نختار أصدقاءنا وحلفاءنا فلا نظل في الحياد تائهين، سياستنا مجموعة سوء تفاهمات، نبني على الالتباس ونهدم بمجرد الوهم، نقول دائمًا قولين ونتحدث بلسانين.

ثم قالوا ان علينا أن نستمر في الحرب وأن نمعن فيها حتى النهاية، نحولّها الى حرب شعبية، تأكل الأخضر واليابس وتستمر ما استمررنا، حتى يزول كل شيء أو يعود كل شيء.

وقالوا اخيرًا ان علينا أن نتّعظ بما حل بنا فنعود الى ١٩٤٨ أو ١٩٥٢ لننطلق من جديد، في الخط الذي كان اذ ذاك مرسومًا، وبمثل الحكام الذين كانوا آنذاك.

كل هذه الأقوال صحيحة، وكلها خاطئة.

فيها كل شيء، ولا تعني شيئًا.

ذلك ان التاريخ لا يعود الى وراء، وما حدث قد حدث، لا يمكن تفكيكه لمباشرته من جديد.

لا. نحن الآن عام ١٩٦٧، كبرنا عشرين سنة منذ النكبة الاولى،

والنكبة الثانية قد فعلت فعلها.

ثم ان التاريخ ليس مختبراً، والانسان ليس إلهًا كيميائيًا، اذا فشل في تركيب ما يريد، أعاد الكرة مرة ومرتين وثلاثًا حتى يخلق المركّب الصحيح.

كل ما حدث في لبنان والعالم العربي خلال العشرين سنة يجب أن نقبله ونسلّم به ونتبناه ونحبه، لانه قطعة من حياتنا، ليس في وسعنا أن نرفضها ولا أن نتبرأ منها، ولا أن نهرب من نتائجها. فضلاً عن أن أخطاءها وأزماتها لا تبطل المنجزات ولا تحجب الضرورات التي جعلتها أن تكون.

فالخطأ كل الخطأ في تفكيرنا أن نعتبر اننا دائمًا أمام أمرين لا ثالث لهما: ما نحن عليه، وما كنا عليه.

لا ... الذي كنا عليه قد مضى، وما دام قد مضى فمعنى ذلك انه لم يكن يستحق الاستمرار. والذي جاء بعده، ونحن عليه اليوم، كان لا بد أن يجيء ما دام قد جاء، فليس يجدي التنكر له، بل الحاجة هي الى اصلاحه حتى يصبح ما يجب أن يكون.

بل وأكثر، الخطأ كل الخطأ في أن نظن أننا أمام الاختيار بين الحاضر المتأزم والماضي الذي لا يزال حاضراً.

فاذا كان حكم الجماهير قد فشل، فلا يعني ذلك ان حكم الملوك والامراء كان يكون أفضل، وانه سيكون أفضل.

واذا كان حكم الثورة قد فشل وفشلت الاشتراكية، فليس يعني ذلك ان الاقطاعية أو الرأسمالية هي الأفضل وان الرجعية هي السبيل.

ان الحكم محكوم عليه أن يتقدم، فاذا تقدم في غير طريق الحق، فتصحيح الطريق وتقويم الاعوجاج ليس ولا يمكن أن يكون بالرجوع الى وراء، الى حيث بدأنا، نبدأ من جديد.

سيداتي، سادتي،

في مطلع هذه السلسلة من المحاضرات، المخصصة، قيل، لاستخلاص أسباب النكسة وعبرها، يجب أن نتفهّم بقدر ما نحاسب، وان نفهم بقدر ما نقسو.

أعرف ان حديثي اليكم الليلة كان حديث حساب، وقاسيًا، اكثر منه محاضرة تعين على الفهم.

يبقى التفهم.

مدخلنا اليه، وعبره الى الاتّعاظ بما حدث، أن ندرك ونتذكر انها كانت أول حرب خضناها كدول سيدة مستقلة، وانها أول حرب نخسرها هكذا، وليس في ماضينا اننا خسرنا مرة حربًا وظلّت الدولة عندنا دولة.

قبل اليوم ، حاربنا كثيراً ، في تاريخنا الحديث والقديم .

ولكن حروبنا كانت حروب شعوب ، بل حروب قبائل ، ناهيك بالحروب لحساب سوانا .

والذين لم يتعوّدوا الحرب لا يعرفون معنى الهزيمة ، كما لا يعرفون معنى النصر...

فالنصر كان بما يحرزون منه ، واما الهزائم ، فاذا هانت وجدوا فيها نصراً ما ، ولو كان سلبياً... واذا ثقلت ، حسبوها مصيبة من المصائب ، ولا قهر ، ولا عار .

وقد كانت حروبنا الفلسطينية منذ ١٩١٦ ، أشبه بالغزوات ، ولا أسلاب ولا مغانم . ومع كل ذلك ، قيل ان الحكام هم الذين فشلوا ، وجاء دور الشعوب .

لان الحكام كانوا يتصرفون كامراء ـ والشعوب رعايا ـ فكيف كان يمكن أن ينجحوا وينتصروا؟

الذي جاء دوره الآن هو الحكم المسؤول ، حكم الشعب المسؤول أمام الشعب والتاريخ .

والحرب المقبلة ، اما أن تكون حرب دولة الشعب ، أو لا تكون لنا حرب ، ولا دولة ، ولا نكون شعوباً تستحق الارض والحياة ، والحرّية والنصر .

الحُكم العَربيّ قبْلَ النّكسَة وبَعدَها

محاضرة ألقيت بدعوة من
«جمعية الخريجين الجامعيّين» (جامعة الكويت)
في قاعة الاحتفالات الكبرى في فندق هيلتون.
وقد تلت المحاضرة مناقشة بحضور عدد من
الوزراء والسفراء وأساتذة الجامعة.
نشرت في جريدة «النهار»
والصحف الكويتية.

١٩٧٠/٢/٢



ايها السادة،

كلما وقفت محاضراً او محدثًا الى الناس، تساءلت عمن تراه يكون الاكثر شجاعة، والاكثر افادة من اللقاء:

الصحافي الذي يخرج من خلف حصون الاوراق المحبّرة، ام الجمهور الذي يسقط اقنعة القراءة لتصبح له وجوه معروفة واسماء واصوات؟...

ذلك ان ما بين الصحافي والقارئ من اعجب الامور واطرفها: علاقة حميمة اجمل ما فيها انها حوار بين مجهولين، عبر حروف تعبّر عن الافكار والاخبار، وتعبر الابحار والاقطار، والامصار كذلك.

الصحافي يظنّ أن قارئه انسان واحد فرد، يعرفه، يجالسه الى طاولته صباحًا ومساءً، يحاكيه، يسأله، يجيبه، يستقرئه ويكتب عنه وله... عندما تُخرج الآلة هذه الآلاف من الاوراق المطبوعة، يعجب الصحافي كيف يستحيل قارئه الواحد نسخًا نسخًا، يجن به، ويظنّ الناس كلها قد اصبحت، بالفعل، نسخًا عن بعضها البعض، او بالاحرى نسخًا عن هذا الذي يناجيه، لها كلّها عقله وقلبه بل وعيونه والسمات.

والقراء كذلك ـ وكدت اقول القارئ ـ يظنّون الصحافي شيئاً غريباً، فيه

من الوحش ومن الآلة في آن معًا. إنسان من ورق، دمه من الحبر، مفروض فيه ان يعرف كل شيء، ما يُعرف وما لا يُعرف على حدٍ سواء، ومنتظر منه ان يقول كل شيء، ما يقال وما لا يقال، على حدٍ سواء كذلك...

واغرب ما في الحوار الذي بين الصحافي والقارئ انه قائم على سوء تفاهم مستمرّ. فاذا طلب القارئ من الصحافي رأيًا يتوجه به، وجد الصحافي يفتّش عن رأي لدى القارئ يعبّر هو عنه وفي ظنّه انه رأي عام... واذا بادر الصحافي القارئ برأي يدعوه الى الاخذ به، وجده متمرّداً على هذا الرأي يطلب ان يرى من الصحافي وعنده ما يلائم عقله هو ويطيب لوجدانه.

ويستمرّ مع سوء التفاهم ادمان الصحافي على القارئ وادمان القارئ على الصحافي، فتمتزج المحبة بالحقد، كما في القلب الواحد، وتختلط الثقة بالنقمة، كما في العقل الواحد، بحيث لا يعود الصحافي يعرف اذا كان قارئه سواه، ويصبح القارئ يظنّ انه هو الصحافي لو كان يكتب.

ايها السادة،

اراني اطلت الحديث عن الصحافي، وموضوعنا الحكم لا الصحافة...
حسبي عذرًا اني امامكم امزّق ستائر الورق التي كانت بيننا، كالمليحة التي تسقط حجابها للمرة الاولى، فتشعر بأنها ملزمة باعطاء الامامها الف تفسير وتبرير.

ثم اراني نسيت اننا في جامعة.

والجامعات، عندنا وفي العالم كله، تجتاز اليوم، كالحكم، وكالصحافة، ازمة بل ازمات.

وقد يكون من المفيد ان نتذكّر، وسط هذه الازمات، ان مؤسسة المعرفة الاولى، التي تنتسب اليها هذه الجامعة وكل جامعة اخرى، قد نقش على مدخلها الشعار الآتي: «لا يدخل هذا الباب من لم يتعلّم الحساب».

كان ذلك من خمسة وعشرين قرنًا تقريبًا، على شاطئ بينه وبين الشاطئ اللبناني والشاطئ الكويتي روابط حضارية لا يُفهم تاريخنا بدونها.

وكان اسم مؤسسة المعرفة تلك «الاكاديمية»، ومؤسسها الفيلسوف الاغريقي المعلم الكبير افلاطون الذي دمغ العقل بطابعه، وكان له من الفكر العربي بنوع خاص آثاره التي تعرفون.

ايها السادة،

«لا يدخل هذا الباب من لم يتعلّم الحساب».

حبّذا لو ينقش هذا الشعار لا على ابواب جامعاتنا، التي ارجو ان تتكاثر في العالم العربي، بل على ابواب دور الحكم ومجالسه كذلك.

بل حبّذا لو ينقش على ابواب فلسطين، كل ابواب فلسطين.

وحبّذا لو ينقش على ابواب المستقبل، كل المستقبل، في قلوبنا وضمائرنا والعقول.

ذلك ان الحساب معناه العقل. العقل المسؤول.

معناه ان يتحمّل الانسان مسؤوليّة افعاله، لانه يكون قد قرّر فعل ما فعل بعقل واع، وبعد حساب النتائج والمعطيات والاسباب.

الحساب معناه تسليط العقل على الانسان.

اي تسليط اسمى ما في الانسان على سائر ما فيه.

معناه ارتباط الانسان بالعقل الفعّال الذي يسوس الحياة الدنيا.

معناه ارتفاع الانسان فوق ذاته، الفرديّة والاجتماعيّة، لا لمحاسبة ذاته وحسب، ولا لمحاسبة الغير وحسب، بل لتخطيط حياة فردية واجتماعية فضلى، لهندسة المدينة الفاضلة التي يطمح اليها الانسان والتي يجب ان يستحقّها حتى يكون له بها حق.

وما لم نتعلّم الحساب، هذا الحساب، ما لم نتعلّم التعامل بالعقل، لا امل لنا بدخول التاريخ وبجعل مدائننا، والجامعات، تنمو وتينع، تعمر لنا مستقبلاً وحضارة، وتحرز لنا الانتصارات التي نطلب.

ايها السادة،

دعونا الليلة نلعب لعبة كبرى.

فلنتصوّر، معًا، الواقع العربي واقفًا امام باب كبير، نقشنا عليه ان لا يدخله الاّ من تعلّم الحساب.

تصوّروا الواقع العربي انسانًا ضخمًا، رأسه الحكم، او قل الاحكام، أيّاً كان متولّوها. ونحن جميعاً اعضاء الجسم وحواسه، واللحم والدم والعظام، وآلام القلوب ودموع العيون.

ثم تصوّروا كهلاً على الباب يحرسه، لعله التاريخ، يسأل طالب الدخول اوراق استحقاقه: ماذا فعل، ماذا تعلّم، ماذا يعرف، ماذا يريد، ماذا بوسعه ان يعطي مما يصنع؟

هل يعبر الانسان العربي الباب؟

تلك هي المسألة.

وذلك، ايّها السادة، هو تحدّي التاريخ الكبير الذي يواجهنا نحن العرب.

وهو تحدٍّ ما كان ليكون لو كنا قد تعلّمنا من التاريخ حسابه.

التاريخ، بالنسبة الينا، محفوظات من الماضي توقفت عند حدّ. نتغنّى بها امجادًا. نعرضها للناس وكأنها سلعًا للبيع، غالية الثمن، صحيح، ولكنها لا تحيي.

اما التاريخ المقبل، التاريخ الواقفين امام بابه، فنعامله تارة وكأنه غير موجود، وطوراً وكأن بينه وبيننا تواطؤاً يلزمه بنا ولا يلزمنا به.

نظن انه لنا ولو كنا نحن عليه، وانه لا يمكن ان يكون مرة لسوانا، مهما كان لسوانا عنده.

نطلب من التاريخ اكثر مما نعطيه.

في حين ان التاريخ هو ان يؤخذ جديًا، بمسؤولية، بحساب، اي ان يُنتظر منه بقدر ما يعطى له.

والتاريخ ان يؤمن الناس بأن الشيء الوحيد المحتوم هو ان تجيء النتائج بنسبة الاسباب: لا شيء من لا شيء، وكل شيء من الشيء الذي يسببه.

فالتاريخ ليس فيه اعاجيب ولا عجائب، بالكاد فيه صدف.

ليس في التاريخ عدل ولا ظلم، وليس للامم على التاريخ حقوق، والحق ليس ابدًا منتصراً، لا في النهاية ولا في البداية، اذا لم ينصره اهله، فيكتبون هم التاريخ ولا يكون لهم مكتوباً.

ثم ان التاريخ لا يرحم، ولا يغفر. لا هو يهب ولا هو يعوّض. ولا هو يأخذ ممن لا يريد ان يعطي ولا هو يغتصب ممن يقدر على الحفاظ على ما عنده.

وككل تاريخ آخر، ليس في تاريخ الحرب والسلم شيء من القدر: ليس فيه نكبات من الله، ولا فيه تجارب من الشيطان. فيه للدول ما تهيئ الدول لنفسها، فان هي هيّأت للنصر انتصرت، وان هي لم تحسن التهيئة انكسرت.

ذلك ان ليس من أمّة تجد نفسها وحدها في التاريخ، وكأنه ملعب لأحلامها.

فاذا حاربَت أمةٌ، فيجب ان تنتظر الحرب وان تحسب للنصر وللهزيمة حسابًا سويًا. وحتى عندما تسالم الامّة، يجب ان تحسب حساب حرب سواها عليها.

ومحك النجاح ان يكون حساب الحكم ناجحًا، فينال ما كان منتظراً، ولا يعرّض الشعب لما لا يستحق او لما لا طاقة له على احتماله.

والحكم الصالح هو الذي يعرف كيف يعامل التاريخ، ولو سلبيًا، فلا يعرّض نفسه، لا يجازف بما عنده، لا يطلب اكثر مما في وسعه ان يأخذ، ولا ينتظر من احدٍ الا ما يقدر على طلبه ونيله، لانه يكون، ايجابيًا، قد اعطى نفسه والغير، وبنى لنفسه وللغير، تاريخًا.

فهل هذا ما فعله العرب؟

بصراحة، وببساطة، وبحرّية كليّة، لو طرح علينا الكهل الجالس على باب التاريخ هذا السؤال، لاضطررنا لأن نجيبه بلا... لان الحكم العربي، قبل النكسة وخلالها وبعدها، كان ولا يزال حكمًا لا تاريخيًا. مأساته انه يضع نفسه دائمًا في

موضع الطالب من الغير، المحمِّل الغير مسؤولية افعاله هو، كأنما فوق سيادته حتمًا سيادة لسواه: فسواه يعطي وسواه يأخذ، سواه يبني وسواه يخرّب، سواه يغني وسواه يفقر، سواه يحيي وسواه يميت، سواه ينصر وسواه يهزم، او ينكّس.

ايها السادة،

اراني، من الحديث عن الصحافة الى الحديث عن الجامعة، قد انسقت الى صميم البحث السياسي ـ في حين ان المفروض فينا، هنا، ان نظلّ على سويّة ارفع في معالجة الموضوع، نطل عليه من فوق.

ولكن الزمن ليس زمن المعالجات النظرية المن فوق.

فلا بأس بشيء من السياسة، اذا سمحتم، على ان نحاول ما امكن ابقاءها في اطارها العلمي، والسياسة، في النهاية، لا تُفهم بغير علمها.

ازمة الحكم، ايّها السادة، ان ثمّة تحدّيًا تاريخيًا تواجهنا به اسرائيل.

يتوقف مصيرنا، اي خروجنا من الازمة، على ردّنا التحدّي.

فما هو هذا التحدّي؟

هو تحدّي الارض، الارض التي اضعناها.

ثمّ تحدّي الاستعمار، الذي تمثّل اسرائيل ذروة خطره لا على الارض التي احتلّت وحسب، بل وعلى سائر الارض العربية كذلك.

ماذا اولاً عن تحدّي الارض؟

اننا لم نفهمها.

فنحن نحب الارض ونرتاح لها ونتوق اليها، مقدّسة كانت بتاريخها ام ثمينة بخيراتها. ولكننا جعلنا من الارض مثالاً وخرافة، بدل ان نعاملها كالوطن الذي هو القاعدة المادية لتكوين الامّة وحياة الشعب.

تصرّفنا تجاه الارض وكأنها شيء مستقل عن ذاتنا، رحبةً فسيحةً نسرح فوقها ونمرح، نأخذ منها ولا نعطيها، نهاجر منها الى سواها ونلجأ، ثم نهيم في طلبها من بعيد ونفاخر بالانتساب اليها، وكأنها يمكن ان تظل لنا ولو تملّكها سوانا.

وكانت ذروة الخطيئة اننا استخلصنا من مفهومنا للارض شيئًا جعلناه في مرتبة ارفع منها وسمّيناه النظام، بحيث لا يعود يهمّنا فقدان الارض اذا نحن أنقذنا مبدأ سيادتنا عليها.

والحقيقة ان النظام يكون لا شيء، متى اصبح هيكل حكم أفرغ من جوهره الذي هو الوطن، اي اتحاد الشعب بالارض.

النظام هو خادم الشعب، ليس سيّده. هو خادم الارض وليس صاحبها. حياة النظام من حياة الأمّة، فان سئمت الامّة تساءم النظام، وان هي انتعشت عاش

ونما. تغذّيه بقدر ما يحييها، وتبقيه بقدر ما يحافظ عليها. هي الغاية وهو الوسيلة، فاذا كان وسيلتها الى النصر تعزز وترسّخ، واذا اصبح طريقها الى الهزيمة، زال مبرر وجوده وفقد حقّه بالبقاء.

ثم ان تعلّق الحكام بالنظام كمثل تعلّق الاطفال بالدمى، يحسبون انها في محل ما ترمز اليه. والحقيقة انها صورة للحياة، ليست الحياة. فهل يعقل ان نطلب من الشعب ان يضحي بالواقع من اجل المظهر، بالحياة من اجل الدمى؟

وانظمة الحكم بطبيعتها زائلة، ليست سرمدية. حتى تلك التي كانت تدّعي استمداد شرعيّتها من الالوهة، كادت تؤدي بسرمديّة الالوهة عندما عاندت نواميس الحياة.

انظمة الحكم تتغيّر بتغيّر الظروف والامكنة والازمنة. افيعقل ان تعمّر اطول من الحروب؟ حتى عند النصر، تبدّل الشعوب انظمتها، لأنها تعتبر ان حاجاتها وقضاياها بعد النصر غيرها قبله، فكيف عند الهزيمة، او قل النكسة؟

والحكم الصالح هو المستمد شرعيّته من الارض ـ الوطن، هو المرتبط نظامه بمصيرها فيبقى صالحًا ما حافظ عليها وأحياها، ولا يبقى لنظامه معنى اذا هو فرّط بها او اضاعها.

ذاك هو تحدّي الارض.

والتحدّي الثاني الذي تواجهنا به اسرائيل، ويواجهنا به العالم عبرها، شرقًا وغربًا، هو **تحدّي الاستعمار** ـ رغم ظنّنا بأننا تحرّرنا او نتحرّر منه، عبر جهاد طويل بدأ في القرن التاسع عشر واستمر عبر حربين عالميتين في القرن العشرين، ايام كنا اجزاء من امبراطوريات زائلة، تصارع بعضها البعض، فكانت السياسة وكانت الوطنية نضالاً ضد المستعمرين الواحد تلو الآخر.

والحقيقة اننا كنا، في هذا النضال، نستعين بمستعمرين على المستعمرين، حتى اذا ما زال الاستعمار الذي كنا نناضل ضده، اقام علينا شركاؤنا في التحرير استعمارًا جديدًا مقامه فتثقل وطأته ونمضي نفتّش عن حلفاء جدد يحرّرونا منه.

ذلك اننا لم نفهم الاستعمار على حقيقته حتى نعرف كيف يكون التحرّر الحقيقي منه، وكيف تبنى المناعة ضدّه. مع ان اللغة العربية افصح من لغات الغرب في وصف هذه الظاهرة التاريخية لأنها تردها الى اصلها: العمار والعمران، بحيث يكون الاستعمار تعمير ما لا يعمّر نفسه، لجهل او لعجز. ويكون زوال الاستعمار بالتالي مشروطًا بالتعمير الذاتي ـ اي بالطاقة على الحلول محل المستعمر في ما يجيء باسمه، او بسببه، او من اجله. وهكذا يكون التحرير الحقيقي بناء للمجتمع وانماء لموارده وبلورة لقواه وتنظيمًا لدولته، على نحو يحصنه حتى ضدّ الاحتلال.

فالاحتلال شيء، والاستعمار شيء آخر. ألمانيا احتلّت فرنسا ولم

تستعمرها، وفرنسا وانكلترا واميركا وروسيا تحتل المانيا، ولكنها لا تِستعمِرها. في حين ان افريقيا السوداء زالت منها معالم الاحتلال ولا يزال معظمها مُستعمراً، جلت الجيوش من الباب لتدخل من الشباك في زي خبراء وشركات واسلحة واعتدة ورساميل، ناهيك بجيوش المرتزقة و... المحررين.

من هنا ان الحرب على الاستعمار يجب ان تكون حرب بناء لا حرب اجلاء. حرب التعمير، هي طريق التحرير الوحيد.

فوحده العمران يواجه الاستعمار.

والعمران صفة المدينة، ألمنها، في اللغة العربيّة، كلمة المدني. وهو كذلك صفة الحاضرة، ألمنها كلمة الحضارة.

وهي مشتقّات يرتبط عبرها تحدّي الاستعمار بتحدّي الارض، بحيث يصبح الرد على ذاك رهن بالرد على هذا: تصبح الحضارة هي السبيل، في آنٍ معًا، الى استعادة الارض الضائعة وحماية الارض التي تكاد تضيع.

لان وحدها الحضارة تحيي في الارض قيمتها، تربط الانسان بها، تشدّها اليه وتشدّه اليها.

ولان وحدها الحضارة تجوهر انظمة الحكم، ايًا كانت، بالطاقة على تطوير الأمّة نحو الحياة الفضلى التي يطمح اليها كل انسان.

واخيراً، اخيراً، لان الحضارة وحدها تجعل للارض تاريخًا، وتدخل بالحكم ابواب التاريخ.

فحيث لا حاضرة على الارض ولا حضارة، لا يكون للانسان تاريخ، بل اطلال تمّحى...

وكذلك تخرج من هياكل التاريخ، وتمّحى حتى آثار مدائنها، الامم التي لا تعرف كيف تحيي بالحضارة المستمرة المتقدمة انظمة حياتها والحكم.

ايها السادة،

عند هذا الحد من البحث، من حقّنا ان نتساءل معًا عن علاقة ذلك كله بموضوعنا: بالنكسة، وبأزمة الحكم بعد النكسة، وبالتحدّي الاسرائيلي.

والجواب الذي سمعتموه ولا ريب مراراً، الجواب المؤلم في صراحته، المؤرق في اخراجه انه لم تكن هنالك نكسة، بل تفاوت حضاري جعل الهزيمة امراً محتوماً...

جواب ليس من عندي، ولكني، ساعة اردّده، وأردّه الى اصوله المنطقيّة، ارى من الانصاف ان اشفع تبنيّ له بتحفظٍ يكسب كلمة النكسة معنى لعله معناها التاريخي الحقيقي:

ان ما اصابنا في حرب حزيران ١٩٦٧، كمثل الذي اصابنا منذ ١٩٤٨،

أضرَّ تقدّمنا وتطوّرنا على طريق الحضارة، فحال، ولا يزال يحول، دون نمو العافية والصحة في جسمنا السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن صحة العقول وعافية القلوب.

تلك، في نظري، كانت النكسة.

أما التغلّب عليها، فليس بالسلاح نستحضره كالعقاقير، بل، مرة اخرى أقول، بالحضارة ـ الحضارة التي تهيئ الأمّة لا لاستعمال السلاح فقط بل لاختراعه وصناعته، تماماً كما تبني صحتها بدل ان تكتفي بمداواة امراضها.

فالامّة التي تقدر على شراء السلاح دون الامة التي تقدر على استعماله ـ دونها قوة، ودونها بالتالي مرتبة.

والامّة التي تقدر على استعمال السلاح دون الامّة التي تقدر على المحافظة عليه واصلاحه اذا تعطّل.

والامّة التي تقدر على المحافظة على السلاح واصلاحه دون الامّة التي تقدر على صناعته وانتاجه.

واخيراً، الامّة التي تقدر على صناعة السلاح وانتاجه دون الامّة التي تقدر على تطويره واختراعه.

أو كثير علينا ان نطمح لأمّتنا بالمرتبة العليا: مرتبة الاختراع؟

اختراع السلاح واختراع الدماغ الالكتروني واختراع كل آلة اخرى...

لان العقل المخترع واحد، يصلح للحرب كما يصلح للسلم، ويصلح للصناعة كما يصلح للحكم، فيكون رقي اختراعه بمرتبة رقي حكمه بمرتبة رقي حربه بمرتبة رقي حضارته.

اما كيف نبلغ هذه المرتبة، فبمثل الطريق التي سلكها الذين نشتري منهم والذين يهبوننا كذلك: بالعقل، بثورة العقل، بالثورة الصناعية، بالثورة البعد ـ الصناعية، بثورة الانسان على استعباد الطبيعة له وعلى طغيان المادة عليه، فيتحرر اذذاك من كل استعباد آخر وتنفتح امامه آفاق الحرّية الحقيقية، حرّية العقل، حرّية الاختراع، حرّية الحضارة...

... واكاد اقول حرّية الحساب.

لان الحرّية كانت مسؤولة.

ايها السادة،

في مستهلّ هذا الحديث، استشهدت بحكيم اغريقي. فاسمحوا لي ان اختم بشهادة الحكيم الصيني الذي قال:

اذا كنت تريد ان تأكل، فاشترِ سمكاً.

واذا كنت تريد ان تطعم اولادك، فازرع شجراً.

أما اذا كنت تريد ان تشبع شعبك ، فافتح له مدرسة .
السلاح ، ايّها السادة ، في وسعنا شراؤه ، كالسمك .
ولكن الارض لا تُشرى . بالكاد تزرع .
أما الذي لا ثمن له ابداً ، فهو الحرّية ، حرّية تعلّم الحضارة وممارسة الحكم الحرّ .

تلك هي الأزمة .
والحل هو الانسان .

الشَّبابُ العَـرَبيّ أمَـام المُسْـتَقبَل

حديث في «نادي الأردن» (عمّان)
كتمهيد لمناقشة نشرت خلاصتها وافية في الصحف الأردنيّة
ثم «النهار».
اشترك في المناقشة عدد من الشخصيات الأردنية
من الحكم وخارجه.

١٩٧١/٨/١٠

الكلام في عمان، في هذا الوقت بالذات، وعن الشباب العربي ومستقبله، فيه شيء من الإدّعاء، وشيء من المجازفة كذلك...

فأمّا المجازفة، فحسبنا منها أنّها تزيدنا انتساباً إلى الأيام.

وأما الإدّعاء، فمسؤوليّته يتحملها الذين لا يزالون يؤمنون أنّه لا يزال للرأي مكان، ولو بين الجرحى، في خطّ النار الأوّل.

ما أطمح إليه، من لقائنا الليلة، ليس بالطبع أن أقول للشباب العربي أيّ مستقبل ينتظره ــ والزمن لم يعد، لا هنا ولا في العالم، زمن محاضرات تلقى من فوق ــ بل أن نحاول معاً وضع الشباب العربي في نادي الأردن أمام واقع هذا المستقبل، عبر حوار صريح أرجو أن يكون حديثي القصير مدخلاً إليه وحافزاً عليه.

وحديثي القصير ــ أسارع وأقول ــ قيمته الوحيدة أنّه حديث صحافيّ: حديث هذا الجنس الغريب من الناس الذي تفرض عليه مهنته معايشة أحداث متضاربة إلى حدّ كان يجنّ معه هذا الذي يعايشها، لولا قدرته، من حينٍ إلى حين، على الربط بين الأحداث، بمنطقٍ ما... منطق ليس منطق الصحافي نفسه، ولا هو بعد، بالطبع، منطق المؤرّخ، إنّما هو منطق الأحداث نفسها، يستقرئها

الصحافي إياه، المرة بعد المرة، فيفهمها إذ ذاك كما لا يفهمها حتى صانعوها، فكيف بالمتفرجين عليها؟

أيها السادة،

منطق الأحداث التي يعيشها الشباب العربي اليوم،
ماذا يقول لنا هذا المنطق إذا نحن نظرنا إليه بمنظار المستقبل؟
يقول لنا إننا نعيش في حيرة... وإنّنا تعوّدنا هذه الحيرة إلى حدّ أننا بتنا نستطيبها...

وإنّنا لا نفعلُ، للخروج منها، غير انتظار من يفتح لنا الآفاق وكأنّها أبواب سحريّة... وإننا لذلك نعيش خارج الواقع، في شيء من الخيال الدائم، بل من اللاحقيقة...

وإننا نستمدّ من اللاحقيقة هذه شغفًا أشبه ما يكون بالطرب...

وإن الطرب هذا ينفخ في نفوسنا شعوراً غريبًا بالاطمئنان الذي في غير محلّه...

وإن هذا الإطمئنان يجعلنا ننشغل عن مستقبلنا بكلّ شيء إلاّ بما يُصنع منه المستقبل: ننشغل بالماضي، بالحاضر وكأنه مؤبد، بالتوافه وبالجمالات، بالمفاخرة وبالمظاهرة، بالمتعة وبالنشوة...

إلى حدّ أننا جعلنا حتى من الحرب ـ أي من قضيّة الموت والحياة ـ شيئًا نظريًا هيوليًا لا علاقة له بواقع الحياة، فبتنا نتحدّث عن الحرب وكأنّها فكرة الحرب المجرّدة، أي مجرّد فكرة الحرب، ليست حربًا يقع فيها قتلى وتدمّر فيها مدائن وتحتلّ أرض... حتى إذا ما قتل قتيل، أو تدمّر منزل أو احتلّت أرض، استغربنا ذلك ومضينا كالأطفال نبكي، ونحتجّ أن ليس هكذا تلعب اللعبة!

أما اللعبة كما نلعبها، فهذه قواعدها.

أولاً: إنّ الكلام هو كلّ شيء. نشعر، إذا قلنا شيئًا، ان الذي قلناه حدث بمجرّد أن قلناه. نكتفي بالقول. أقوال كالرصاص، بدل الرصاص. إلى حدّ أن الرصاص نفسه أصبح محلّ الكلام. يفقد قدسيّته، هو الآخر، فقد عقله، صار، بيننا، كأنّه كلام نتبادله...

الكلام هو كلّ شيء. والكلمة ليست شيئًا.

كلامنا لا يعني ما يقول، فيكاد لا يعني شيئًا.

للطرب هو، كأنّه أغنية، أو كأنّه «تقسيم» بالمسدّسات والرشّاشات كالتقسيم على العود.

يوم وقعت الحرب ـ وأقول وقعت، لأنّنا قلنا آنذاك إننا نحن الذين أرادوها لتحرير الأرض المحتلة، حتى إذا ما احتلّ العدو مزيداً من الأرض، تذكرنا أننا نحن

المعتدى عليه...

يوم وقعت الحرب، جلس معظمنا يستمع إلى أخبارها. ظننا أن الحرب هي أخبار الحرب، أنها إذاعة أخرى، نسمعها، ثم نشرب فنجان قهوة، وننام على الأخبار، عندما ينتهي البرنامج.

واستغربنا أن يكون قد تشرد منا من تشرّد، وأن ثمة منا من لم ينم مذ ذاك، وأنّ ثمة من قتلته الحرب، لا أخبار الحرب التي روت قتله! ظننا الموت خبر الموت.

ثم إن الكلمة التي تهمّنا هي الكلمة التي تعجب، لا الكلمة التي تفيد، ولا الكلمة التي تقنع. حتى الكلمة التي توجع في حقيقتها، نريدها أن توجع بجمال.

كلامنا لا يترجم وقائع وأرقامًا، هو لمسات في لوحة، وأنغام في لحن. أغنية نقول بعدها «يعيش»، نطيب للخطيب، نسير معه في كلامه وكأنه تظاهرة، لا نسأله مرة إلى أين، لأنّنا نعرف أن المشوار ينتهي مع الخطاب.

هذه هي القاعدة الأولى.

والقاعدة الثانية: إنّ العمل هو المطالبة بعمل. دائمًا ننتظر الشيء عندما نطلبه، ونظن أنّنا، كالأطفال المدلّلين، يجب أن نعطى كل شيء نطلبه، لأن لنا أبًا كريمًا هو الحق حينًا، والتاريخ أحيانًا، ناهيك بالله الذي يحبنا ونستغرب كيف يخيّب لنا أملاً...

إذا طالبنا بالسلم، يجب أن نعطى السلم، وعادلاً...

والحقوق هي مجرّد مطالبة بالحقوق.

كذلك الحريات.

وكذلك الأرض، حتى المحتلة والمغتصبة، نستغرب كيف لا تعود إلينا من تلقائها، ونحن نطالب بها.

وكما الأرض، كذلك الحرب. نظنّها، هي الأخرى، مطالبةً بالحرب. نكاد نستغرب الآن كيف لم تقع بعد، كأنّنا لا نعرف أن الحرب تستوجب فريقين، وأنّ الفريق الآخر لن يحارب إلا متى اطمأنّ هو إلى حربه ومقاصد حربه.

نطالب، ولا ندفع.

الدول كلّها يجب أن تعطينا كلّ شيء، شرط ألاّ نعطيها نحن شيئًا. وإذا هي أخذت، أدرنا وجوهنا حتى لا نرى، وإذا رأينا أنكرنا حقيقة الذي نراه...

فضلاً عن أننا لا نبالي بما تأخذه الدول منا، شرط ألا تعترف بأنها أخذت، وشرط ألاّ تكون قد سابقتنا إلى المطالبة بما نالت... إيّاها أن تطالب، فالمطالبة وقف علينا دون سوانا. نحن، دون سوانا، نكتفي بالمطالبة، نظلّ نطالب للمطالبة، إلى حدّ لم يعد معه يهمّنا أنلنا ما نطالب به، أم لم ننل... نطالب للمطالبة، هذا هو

المهمّ، والأهمّ أن تكون المطالبة جيّدة، عنيفة، عظيمة...

هذه هي القاعدة الثانية.

أما القاعدة الثالثة: فإن كلّ شيء محتّم الوقوع. الحرب لا مفرّ منها، والنصر لا مفرّ منه. وإذا وقعت الهزيمة، فهي كذلك تكون قد كانت محتمة. وحتميتها لا تعذر المنهزمين فحسب، بل تكسب الهزيمة نفسها شيئاً من الجمال نتعبّدها معه، تعطيها قيمةً في نظرنا تجعلنا نتساءل ماذا تراها تكون قيمة النصر، لو صدف وكان هو الآخر محتماً وأصبناه!

والحتميّة هذه تجعلنا نتفرّج على تاريخنا كأنه مسرحية لا يعرف المتفرّجون خاتمتها، ولكنّ المؤلّف يعرف. والمؤلّف لا بدّ أن يكون بارعًا، إذ لو لم يكن لما جئنا نتفرّج على مسرحيّته. عنده حكمة لا ندركها. ندركها في ما بعد. المهم أن نبحث عنها، بعد بحثنا عن المؤلّف.

من حين إلى حين، نرضى أن يطلب إلينا المؤلّف الصعود إلى الخشبة للاشتراك في التمثيل. أو هو، إذا كان فنانًا بارعًا، أنزل الممثلين إلى الصالة، يختلطون بالجمهور، فتتحقق إذ ذاك مثل المشاركة التي تتحقّق عندما يردّد المستمعون أبياتًا من الأغنية التي يستمعون إليها، من فرط إحساسهم بها والطرب.

ونعود إلى الكلمة.

الكلمة البيان السحر.

في البدء كان وفي النهاية.

في البدء كان قولاً. وفي النهاية تمثيلاً.

أيها السادة،

قواعد اللعبة العربية قلنا؟

لا. كان يجب أن نقول: أصول المسرحيّة. لأنّها بالفعل مسرحيّة.

والحقيقة أن ليس ما يفسّر الواقع العربي اليوم مثل رموز المأساة، في شكلها الأصيل.

والمأساة، كما تعرفون، هي حدوث أمر محتّم الحدوث، يقاومه البطل بمثاليّة وقوّة وجمال، من غير أن يقدر على التغلّب عليه... لأنّه محتم الحدوث.

والأمثلة على المآسي كثيرة حولنا، لا نخالنا بحاجة إلى تعدادها. كلّها غالية. كلّها قتلت أبطالاً. وكلّها كانت محتمة الحدوث.

ولكن، ما لنا وللمآسي...

حسبنا منها السؤال الذي هو محور حديثنا الليلة: إذا كان هذا هو الواقع المأساوي الذي يواجه الشباب العربي، فما هو المستقبل الذي ينتظره؟

وهل يكون المستقبل، كالحاضر، مأساة تلي مأساة؟

ما هو المستقبل؟

جوابي أنني لا أعرف.

لا أعرف، ولا أحد مثلي يعرف.

الشباب العربي، المتسائل السائل الملحاح، وحده قد يعرف... شرط أن يقتنع أن مستقبله ليس مسرحية أخرى ألّفها له ساحر مجهول، رتّب فصولها، وزّعها ادواراً، وجلس خلف الستار ينتظر تصفيق الجمهور، ومع التصفيق البكاء، وبعد البكاء أكاليل الغار التي لا بد منها!

واقتناع الشباب العربي بأنه سيّد مستقبله، يفترض الأمور الآتية، أسئلة تنتظر أجوبة:

أولاً: نظرة جديدة إلى المستقبل، من حيث الشكل والمنهج، أي أن يعرض الشباب العربي على نفسه نماذج للمستقبل الذي يتمنى، يدعو إليها. نماذج في شكل أنظمة، وعقائد، ونظريّات، تتصارع ويتصارع الشباب حولها، بحريّة ومسؤوليّة وعقل ومحبّة. هو أمر يفترض الابتعاد عن الإيمانيّة المطلقة، أي عدم تخوين من ليس من رأينا والإقلاع عن الظنّ بأن كلّ مؤمن بنظرة إلى المستقبل، بعقيدة، بنظام، وحده قابض على الحقيقة لا يقبل بشأنها جدلاً ولا مناقشة. فهل يقدر الشباب العربي على هذا؟ هل يقدر على التحرّر من مركّبات الإلهام، فيفتح عقله على الجدل، على الصواب والخطأ، على التجربة والبرهان، على الإقناع والإقتناع؟

ذلك هو السؤال الأوّل.

وثانياً: نظرة جديدة إلى المجتمع، فلا يظل قبيلة تسكن مدينة، أو مجموعة قبائل تتصارع على مدائن، وطنها حيث تجد المرعى، أو ما هو بمثابته في الحياة الحديثة، بل يصبح الوطن أرضاً محدّدة التخوم، مرتبطةً بحياة الإنسان، فرداً فرداً، ارتباطًا عضوياً، تطعمه بقدر ما يطعمها، تخصه بقدر ما يخصّها بعنايته وحدبه، لا يستحلبها خيراتها ليهرب بها، بل يستعمرها خيرات جديدة، وقوى فاعلة متكاملة، هي وليدة تزاوج الأرض بالعقل والعمل، تزاوجاً مستمراً، جيلاً بعد جيل. فهل يقدر الشباب العربي على هذا؟ هل يقدر على اعطاء مجتمعه هذا الحجم الإنساني الحضاري التاريخي الجديد، الذي لا يبقى معه للبداوة مجال، ولا للهجرة سبب، ولا للاستعمار الخارجي مكان؟

ذلك هو السؤال الثاني.

وثالثاً: نظرة جديدة إلى الشباب، أي إلى الإنسان المقبل على المستقبل، فلا نظلّ نظنّ أن الجيل الحاضر وليد الجيل الماضي، والجيل المقبل وليد الجيل الحاضر، بفعل سببيّة تاريخيّة لا قدرة لنا على كسرها. إذ لو كان الأمر كذلك، لبطل أن يكون للشباب دور في صنع مستقبله، لا بالتطوّر ولا بالثورة، ولكان الشباب أسير

الشيوخ، والأبناء أسرى آبائهم، والأحفاد من بعدهم أسرى الأبناء. وهي نظرة، على ما فيها من مظاهر العلمية، تلغي الإرادة وتبطل العقل وتعطّل الحرّية التي تصبح إذ ذاك حرّية النقمة، النقمة العاجزة التي كثيراً ما تسمي نفسها ثورة. فهل يقدر الشباب العربي على هذا؟ هل يقدر على غير الثورة الطفيليّة، ثورة الإبن الناقم على أبيه؟ هل يقدر على كسر حلقة السببيّة المفرغة ليقيم مقامها السببيّة التاريخيّة الحقيقيّة: سببيّة البناء بصبر، سببيّة التخطيط، سببيّة البصيرة العالمة الناظرة إلى مستقبل تصنعه هي... مستقبل ليس محتماً على الشباب أن يتقبّله صاغراً، بل هو الشباب الذي يحتم حدوثه، فإن أراده عظيماً، وعرف كيف يصنعه، كان عظيماً، وإن لم يعرف، ولا أراد، كان المستقبل لسواه؟

ذلك هو السؤال.

بل تلك هي المسألة.

أيها السادة،

لا أريد أن أظلم الشباب العربي، ونفسي.

ولا أريد أن أظلم المستقبل الذي نقف معاً أمامه.

الشباب العربي ليس وحده في العالم.

بعض علّته أنه كان يظنّ نفسه غير الناس. وبعض علّته كذلك أنه كان، على النقيض من ذلك، يقفز حواجز المكان والزمان ليتلبّس حلّة سواه، فيعاني، في فراغ تاريخي مهول، مشاكل ليست مشاكله، ويحلم، في الفراغ إيّاه، بمطامح ليست له، هي الأخرى.

الشباب العربي ليس وحده في العالم. هو من العالم ومع العالم، ولكنّ له، في الإطار الإنساني الكوني، إطار العالم، وضعاً خاصاً كمثل الوضع الخاص الذي لكلّ شباب آخر في كل أمّة أخرى.

تلك هي، أيّها السادة، حقيقة هذا العصر، العصر الذي يشهد في آن معاً حركتين على طرفي نقيض: تفجّر الكون في الفضاء، من فرط ما ضاقت الأرض بالإنسان، وبآفاق حياته ـ من جهة، ثم سأم الإنسان من الكون والكونيّة وانكفاؤه على ذاته، وارتداده إلى المتحدات الأقرب إلى فرديّته، يستقتل في سبيلها.

حركة تجعل الإنسان في الصين كالإنسان في أميركا، من حيث المعارف والحاجات والمطامح والتسليات...

وحركة تجعل الإنسان في قلب نيويورك وفي قلب بكين، ناهيك بباريس وموسكو، يحسّ بالغربة أمام المدينة المتضخمة، ينظر إليها ليحبها، وقد صنعتها يداه، فيجدها قد استحالت وحشاً يفترسه، يفترس حريته وهناءه، من فرط ما ينظّم

له كلّ شيء في حياته.

ويثور الإنسان علي نفسه وعلى ما صنع.

يثور، ويجنّ، لأنه، برغم ذلك، يريد أن يصنع أكثر وأكثر.

الشباب العربي، أيّها السادة، يثور مع شباب نيويورك وبكين، وباريس وموسكو.

ولكن المأساة ـ المأساة الحقيقيّة، إذا كان لا بدّ من حديث مأساة ـ هي أنه يثور على ما صنع قبل أن يكون قد صنع الذي يثور عليه.

نعم هكذا.

نثور على الجامعة، مع الثائرين في العالم على جامعاتهم، ونحن بعد لم نصنع الجامعة ـ من حيث هي محرّك البحث والإختبار، وموئل الفكر الناقد الحر الذي يخترع للمجتمع أشكال التقدم.

نثور على الطبقيّة، ونحن لم نبلغ بعد المجتمع الصناعي الذي يتصنّف عنده الناس أصحاب عمل وعمالاً، في انتظار أن تأتي الإشتراكيّة، كمرحلة طبيعيّة، تتوزع عندها الثروة ـ الثروة، لا الفقر ـ بفعل المشاركة في الإنتاج.

نثور على القوّة، والقوّة عندنا لا تزال جهاداً نستورده، ليست قدرة حيّة نستنبطها، كما هي مستنبطة في العالم، يملكها الذين وضعوا أنفسهم، بجهدهم، في مراكز القوّة، ولم يهبهم هذه المراكز وهّاب في وسعه استرجاعها متى شاء.

نثور على الحرب، ونحن لم نحارب بعد، لأنّ الحرب ليست رهن استيراد الأسلحة كما تستورد عقاقير النصر، بل هي اتّحاد المقاتلين مع الشعب، مع السلاح الذي يستحقّه الشعب، اختراعًا وصناعة...

ونثور على السلم، ونحن لم نعرف بعد ـ لأنّنا لم نحارب ـ أنّ السلم ليس معاهدة يوقّعها فريقان مخيران، بل هو إحدى حالتين، حالة استحقاق ينعم بها المنتصر، أو حالة انتظار يدخلها المنهزم، يستعدّ خلالها لحرب أخرى، بصبر، وهدوء، وواقعيّة. وكل سلم آخر هو لعبة، أو استسلام.

ثم نثور أخيراً على الأنظمة وفي ظنّنا أن السلطة آلة لمن يأخذها، تنتهي الثورة بالحصول على الآلة، بالقبض عليها، بالطاقة على استعمالها، لمجرّد الاستعمال... في حين أن الثورات الحقيقيّة هي قيام شرعيّة جديدة مكان الشرعيّة المقيمة، في توارث تاريخي ليس هو لعبة بين القادرين، والناس تتفرّج، بل هو على العكس توالد شعبي مستمر للمثاليّات الجديدة، تتجاذب الناس، تستهويها، تتقاسمها، تصارعها وتتصارع عبرها، صور متعدّدة للمستقبل الواحد، تتسابق نحوه.

أيها السادة،

أيّة صور للمستقبل يتسابق نحوها الشباب العربي؟

إنصافًا، الصور كثيرة.

والمتسابقون كثيرون كذلك.

ولكنّ المستقبل إمّا أن يكون واحدًا، أو لا يكون.

والمستقبل الذي ينتظر الشباب العربي هو هذا الذي سيصنعه لنفسه: في البيت، في الشارع، في الحقل والمتجر والمصنع، في الجامعة، في الإدارة، في الحكم، في الثورة، وعلى الجبهة.

المستقبل الذي ينتظر الشباب العربي، مرةً أخرى، أقول إنني لا أعرفه.

حسبي، مقدمة لحوار حوله، أنّه يكون مشرقًا أو لا يكون، بنسبة ما يكون وليد الحوار في الحياة، أي وليد العقل لا وليد الإرهاب، وليد الحريّة لا وليد التنكيل، وليد الثقة بالنفس وبالإنسان، لا وليد اليأس من الإنسان في معرض الإطمئنان الى القدر...

أي مستقبل ينتظر الشباب العربي؟

جوابي أنّه بين مستقبلين: واحد يصنعه لنفسه، إذا آمن بالحرّية، يكون المستقبل الذي يستحقّه جهده والعلم والجد والتضحية والعمل المستمر...

وآخر يصنعه القدر، إذا آمن الشباب بالأقدار ولو رجالاً، فتستمرّ المأساة، جميلة ربّما، في حزنها، لكنّها تنتهي دائمًا بقتيل كبير.

هذه المرة، سيكون القتيل هو الشباب العربي.

ولا يبقى في الصالة، بين المتفرّجين، من يصفّق ولا من يبكي.

قِـرَاءَة ثَانيَـة في القَـوميَّـة العَرَبيَّة

محاضرة ألقيت في «دار الندوة»
في إطار سلسلة نظّمتها «دار الفن والأدب» (جانين ربيز)
وموضوعها «عروبة نحو المستقبل».

١٩٩٠/١١/٨

منطقيًا، لا بد من مدخل قصير حول القراءة الأولى ـ أو ما نظنّه قراءة أولى ـ للقوميّة العربية. وهو ليس قراءة واحدة، بل قراءات.

قراءات تتعدّد، لا قدر تعدّد الأحزاب أو الحركات القومية العربية، وحسب، بل، أبعد من ذلك، بقدر ما تعدّدت المدارس الفكرية والأدبية التي تجاذبت القائلين بالقومية العربية. ولن نقوم باستعراض هذه المدارس ومناقشتها. إنها لمسألة تجاوزناها وتجاوزها الزمن، وقد يأتي من «يموسعها» يومًا (أي يكتب عنها موسوعة!) وهذا يكون شأنه، وليس شأننا. أما نحن، فلسلامة البحث نكتفي بهذا القدر من بسيط الكلام:

القومية العربية هي الإيمان بأن العرب كلهم، من المحيط إلى الخليج، أمة واحدة. كانوا هكذا ولا يزالون رغم توزّعهم دولاً دولاً ورغم اجتماعهم، أو اجتماع بعضهم الأكثر، في إطار دولة أو دول غير قومية، هي الإمبراطوريات التي سقطت أو تمزّقت.

والعرب كلهم أمة واحدة، بثقافة واحدة، يتكلمون لغة واحدة، ولو لم يكن دينهم واحداً.

فالعروبة إذًا ليست الإسلام، ولو كان الإسلام هو ما وحّد العرب في

التاريخ ، ثم استظلّه غير العرب ، فرسًا وأتراكًا ، لحكم الأمة العربية حكمًا لا ولم يساوِ في الحقوق والواجبات بين العرب وأهل السلطان .

والقومية العربية هي هذا الشعور بالانتساب إلى وحدة اجتماعية وحضارية تفترض جغرافيتها الانسانية اقامة نظام يبلورها في شكل وحدة سياسية تحمل رسالتها التاريخية وتفرض وجودها وتعزّز قواها الخاصة .

هذا التحديد العام ، على ما فيه من تبسيط بل وإبهام ، هو الحد الأدنى الذي تُجمع عليه المدارس والحركات القومية العربية المختلفة في انتساباتها وجذورها الفكرية بقدر اختلافها في تفسير المترتبات السياسية على النظرة القومية .

حسبنا ، استطرادًا ، هذا التوضيح: إن النظرة القومية هي تفسير لاحق لواقع سابق . الواقع هو العرب ، وهو كائن منذ أن كانوا ، أو صاروا عربًا .

وأما التفسير ، فهو الغوص في البحث عما جعل العرب عربًا في الأصل ، وكيف استعرب المستعربون ، ومتى تعرّب هؤلاء وأولئك ، وأي فارق إذا كانت ثمة فوارق ، بين عاربة ومستعربين ... وأيّها أرض العرب وأيها أوطانهم أو الوطن ، إلى آخر الأسئلة وقد عشنا عليها وتغذينا من فتات موائدها زهاء قرن ويزيد . أفما كفانا إذن؟

يبقى السؤال: لماذا القراءة الجديدة؟ وما جدوى المحاولة؟

في رأيي الجواب متعدّد الجوانب . أوجزها كما يلي:

أولاً: لأن القراءة الأولى ، أي التفسير القومي للواقع العربي (وبتعبير آخر التفسير التاريخي اللاحق للواقع الجغرافي السابق له) ـ القراءة الأولى ، نقول ، نشأت وترعرعت في زمن يصح وصفه بزمن القوميات وعصر الدولة القومية ، تمييزًا لهذه الدولة عن الدولة المدنية ، والدولة القبلية ، والدولة العرقية ، والدولة الدينية ، والدولة الامبراطورية ، إلى آخر حلقات السلالة . ولأن التفسير لا يغيّر الواقع ، فإن رواج تفسير معين في زمن معين لا يمنع ، مع تغيّر الأزمنة والأمكنة ، قيام تفسيرات لاحقة تختلف عن التفسير السابق لها . على أنها كلها لا تبدّل في الواقع الجغرافي ، الذي صار تاريخيًا . أي واقع الأمة . والذي يتبدل هو المترتبات السياسية على التفسير: أي نوع الدولة ومثاليتها ونظامها ، فضلاً عن العصبية التي بها تتبلور ، هل هي العصبية القومية ، أم عصبية أخرى سابقة لها تعود تروج ، أم عصبية لاحقة أنجبها تطوّر الأزمنة وتبدّل النظم بفعل نشوء ظروف موضوعية مختلفة تغيّر في حياة الإنسان والمجتمع .

ثانيًا: إن ما بين العروبة والإسلام من ترابط تاريخي ، سابق لزمن القوميات ، وما كان بين العروبة والإسلام كذلك من وحدة حال سياسية سابقة لنشوء الدولة القومية في أزمان الخلافة والامبراطورية . ثم ما قام ولا يزال قائمًا بين

المسلمين غير العرب وبين العرب على اختلاف أديانهم من روابط حضارية وقربى سياسية تذهب إلى حد التضامن الكياني، والنفور الطبيعي من الحروب الأخوية، كل ذلك يطرح من جديد العصبية الدينية كبديل من العصبية القومية. بديل يمتاز على القومية باتساع الرقعة، وهو أقل الإيمان، وبشمول القربى الحضارية، صعوداً إلى مشاركة في الإيمان يراد لها، ومنها، أن تكون أقوى من الشركة الاجتماعية، الإنسانية الحدود.

ثالثًا: إن التيارات السياسية التي تهز العالم المعاصر، بدءاً بالصهيونية ـ أي قومية أهل الدين العبري ـ تتّجه في غالبيتها إلى تفسيخ المجتمعات القومية وتعزيز «الإثنيات» الدينية أو الروابط العرقية ذات الطابع الديني. وهي تيارات لم تنج منها المجموعات المتعدّدة الإثنيات والقوميات، من يوغوسلافيا إلى الصين، مروراً بالقارة الهندية وبالاتحاد السوفياتي، وصولاً إلى المتّحدات المنشقّة عن هذا الإتحاد كما هو الحال في مولدافيا، حيث ينشق «الغوكاز»، أي الأتراك النصارى، عن المنشقّين... وهكذا، ربما، دواليك، فمن يدري كم كشمير وكم بنغلادش يخبئ لنا الزمن المقبل علينا؟ بل وكم «كورسيكا» يعطي «شعبها» لامركزية مبهمة الحدود ضمن وحدة «الشعب» الفرنسي.

تلك هي بعض الأسباب ـ وأشدد على كلمة بعض ـ التي تبرر القراءة الجديدة للقومية العربية، ولنقل، تواضعاً، إنها تبرر المحاولة.

فماذا تراها تكون، هذه العودة إلى القراءة؟

تبدأ القراءة الجديدة، في نظري، بسؤال: أية دولة نريد أن نبني؟ أهي مملكة اللّه التي نريد على الأرض؟ أم هي مملكة الإنسان، أي مملكة الأمة؟

وبسؤال ثان يتفرّع من السؤال الأول، لعله محور اللاهوت السياسي، إذا جاز التعبير: هل مملكة اللّه من هذا العالم؟

وهل الدولة هي الطريق إلى الإيمان، فتتجوهر بالدين رابطة ونظاماً ودستوراً، أم أن الدولة مجرد آلة إنسانية للدفاع عن المتحد الاجتماعي وترقيته وضمان حقوقه وحرّياته؟

هل الجنة هي الوطن؟ أم الوطن الأرض هو الوطن؟

لا أعرف تساؤلات محرجة مؤرقة أكثر من هذه. ولم أخترعها للتحدّي ـ التحدّي الذاتي بالطبع ـ فهي حاضرة، هذه الأيام، في كل خطاب سياسي وكل نقاش فكري، كما في كل ضمير. أردّدها لا لمحاولة الجواب عنها ـ والجواب، ولو توخّى الطريقة العملية، يظل محكوماً عليه أن ينتسب إلى شيء من الإيمان، فزعاً إليه أو فزعاً منه. إنما قصدي مجرد رسم الحدود القصوى للبحث.

وتبقى الحدود الدنيا، ولعلها الأيسر ولوجاً، لأنها حدود التاريخ، أي

الحدود الإنسانية المحض، ولنسمّها حدود حنين الإنسان الدائم إلى ماضيه. ولهذه الحدود، لو سهل ولوج الطريق إليها، مخاطر لا بد من التنبه لها. أهمها الغياب عن الواقعية في بحران الحلم، وما أكثر الأحلام، بل الخرافات القومية التي راودتنا وراودت الأمة ولم تُجدنا نفعًا ولا قرّبت إلينا أمجادًا.

وعندي، أن القومية العربية ليست خزائن تاريخ، أو خزانة كتب، نسكنها فنطمئن إلى وحيها والأحلام والذكريات الملاح. ولا هي القومية، في المقابل، أن نخترع من الماضي أسطورة، حتى لا نقول خرافة، نسكنها حاضرنا والمستقبل. وكم من الأساطير سكنّا، فجنحت بنا، وبعضها لا يزال، فلا نستقر معها وبها على أمرٍ نصنع منه لأنفسنا والإنسان تاريخًا حيًا من لحم ودم، أي من واقع الحياة، بدءًا بالخبز وانتهاءً بمجد له قوة الواقع وفاعلية الحقيقة الراهنة.

من هذا المنظار، أدعو إلى محاولة تاريخية لعلها فريدة في طرافتها. محاولة تنظر إلى «القومية العربية» كقوة كيانية، وليس كمجرد تفسير علمي للواقع التاريخي. محاولة تنظر إلى القومية العربية كفكرة محركة للأحداث (idée-force)، وليس كصفة جامدة، أو مجمدة، لكيان طبيعته أن يكون متحركًا. فنسلم، ولو جدلاً، بالنظرة غير العقائدية إلى القومية العربية، نعتبرها، كقوة دافعة ولاء مشتركًا ولو غير منتظم في المؤسسة الجامعة الإسمها الدولة القومية، أو ما يماثلها.

وسنطلق على هذه المحاولة، بالإذن من المؤرخين، وصفًا أو لقبًا، ولنقل عنوانًا هو «التاريخ المفسّر»... إذا جاز التعبير. ولنمضِ معًا نحاول تفسير العصور والمراحل التي عرفها تاريخ القومية العربية الحديثة، منذ نشأتها إلى اليوم.

فماذا نقرأ؟

أولاً: **العصر «الأنتي عثماني»** أو عصر الاستفاقة. إنها المرحلة السورية ـ اللبنانية، من حيث أبطالها والدعاة، كاليازجي مثلاً مرحلة «تنبّهوا واستفيقوا أيها العرب..». تنطلق من التململات الأولى، في نهاية القرن التاسع عشر، عندما بدأ أجدادنا يميزون بين طموحهم إلى الاستقلال العربي (وثمة من كان يقول الاستقلالات العربية) وبين الحركات الإصلاحية العثمانية.

أينعت هذه المرحلة في الهجرة، في باريس، بنوع أخص، حيث كانت مبادئ الحرّيات والحقوق الديموقراطية تنمو منذ الثورة، وحيث كانت تصنع كذلك، بعد العصر النابوليوني، وبتأثير الثورات عليه، الأشكال الحديثة للدولة القومية. وقد كان ظهور الحركات السرية إلى العلانية في ما سمي المؤتمر العربي الأول الذي انعقد في باريس، في حزيران ١٩١٣، أي قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى بسنة. ولا حاجة بنا هنا لأن نذكر أبطال هذه المرحلة، من أعضاء الجمعيات السرية إلى رعيل الصحافة العربية الأول، مرورًا بقمم الكتّاب تتلاقى كتاباتهم، من

باريس إلى نيويورك، ومن جنيف إلى الأرجنتين وإلى كل مهجر، بما في ذلك مصر التي كانت تنعم بين أقطار الامبراطورية، بمناخ الحرّية الأرحب. علمًا أن في بعض بيروت وبعض جبل لبنان وبعض الشمال وكذلك في بعض حلب ودمشق... في هذه كلها وربما سواها، كانت ثمة محاولات تحرّرية تعود أصولها، في أكثر من تفسير، إلى عهد فخر الدين، وقد توسلت المطبعة الحديثة، كتابًا وصحافة، في نشر الدعوة القومية، ضمن إطار عثماني مبهم المعالم حينًا، وضد السلطنة وامبراطوريتها، في غالب الأحيان.

حسبنا للذكرى، وهي تنفع، ساعة يتكاثر الشهداء من حولنا، أن بين الأربعين شهيدًا الذين علّق العثمانيون مشانقهم على ساحة البرج، عددًا من هؤلاء الأبطال قرنوا القول بالفعل في الدعوة إلى التحرّر القومي. يبقى أن نسجل، من باب الأمانة التاريخية، أن النهضة العربية، كما تصوّرها ودعا إليها الأولون هؤلاء، لم تكن واضحة الملامح الجغرافية ـ ولنقل الجغراسية ـ إلا أنها كانت واضحة الأهداف، نابعة من إيمان عميق متحفز في شعور فياض بالتفاؤل الوطني.

ثانيًا: **العصر الحجازي**، ولنقل العصر الفيصلي، أي مرحلة الثورة التي انطلقت في الحجاز، مع الحرب العالمية الأولى، إلى أن بلغت الشام، مرورًا بمؤتمر الصلح و... لبنان! تلك كانت المرحلة الرومنسية العظمى، حيث تظلل القتال بالأسطورة، وترافقت البطولات والأحلام، وتجلببت السياسة بالتاريخ العتيق، تبعت رؤاه حياة. وكان من الطبيعي، والحالة هذه، أن تعود القومية تتجوهر بالدين، وأن تتقدّس العروبة بالإسلام في أرضه الأصيلة.

إلا أن الحلم الكبير تحطم، وأهله يظنون أنه قاب قوسين من النصر وأدنى. تحطم الحلم، لأن عروبة تلك المرحلة كانت تعوزها لغة العصر وأدواته، بل كانت دون العصر لا بمقاييس القوة العسكرية وحسب، بل قياسًا بالبنى الاستراتيجية التي تجيء القوة العسكرية تعبيرًا عنها. أي أنها كانت ـ تلك العروبة ـ قومية مجتمعات لا ثقافة عصرية تتقدم بها، ولا قدرات اقتصادية لها، متخلفة عن التصنيع متأخرة عن العلم الحديث، تتعبد المثالية في عالم تسوسه الواقعية الشرسة وتتحكم في صراعاته المصالح، أبشع المصالح متلبسة بالمبادئ الخدّاعة.

فكان أن حررتنا الثورة القومية من استعمار ولم تحمنا من الاستعمار الذي ورثه... فحولّنا أشلاء.

ثالثًا: **العصر الشعوبي**، لأنه عصر الدول والدويلات، وقد فرغت من محتواها القومي، بينما الزعامات تستمر تنشد أحلام الوحدة العربية وتوقد لها نار الدفء التاريخي والأدبي، علها تشفي الأمة من الإحباط الذي أصيبت به.

في هذه المرحلة، كانت القومية وكأنها تتلمس جسدها، تفتش عن

حدودها، أمن الخليج إلى المحيط حقًا؟ وإذا بالعروبيين تقابلهم الفينيقية هنا، والفرعونية هناك، والبابلية هنالك، بينما الجزيرة تتكفيء على نفسها، نجداً وحجازاً، والأطراف تنام... وبينما المغرب العربي يتعثر في بحثه عن ثورة يعتمدها بديلاً من الحلم الأندلسي الذي هاجر مع فيصل من الشام.

غير أن عصر الدول والدويلات، ولو شعوبيًا، كان عصر نضال كذلك: النضال في سبيل الاستقلال، إنما لكل كيان استقلاله، على ألا تنفصم عروبة العروبة الوثقى، حتى ولو في لبنان، حيث كان ثمة، مع جبران تويني ــ وليسمح لي بالتذكير بالنسب افتخاراً ــ من يقول بـ «القومية اللبنانية العربية» أي بلبنان «عربي الوجه واليد واللسان». وهي الكلمات التي كرسها الميثاق الوطني، عند الاستقلال، سنوات بعد قولها في «النهار».

ثم حتى القومية السورية وهي المحاولة العقائدية الأولى لإعطاء الأمة، فالقومية معناها العلمي... أبقت للعروبة حقوقها بتأكيد انتساب الأمم العربية ــ لا الأمة الواحدة بل الأمم المتعددة المتميزة ــ إلى «جبهة» عربية جامعة. إلى أن كان «البعث» المحاولة العقائدية المواجهة للقومية السورية تنقل خصائص الأمة العلمية من سوريا الطبيعية إلى الأمة العربية مجدداً، من غير أن تلاقي الدعوة تجاوبًا شعبيًا منتظمًا خارج هلال سوريا الخصيب.

كلها كلمات تقاذفتها صراعات نظرية حول هوية العرب، أهي هوية أم هويات؟ إلى أن أفسحت الحرب العالمية الثانية والمتغيرات الدولية مجال ظفرنا بالإستقلال، دولة بعد دولة، فتكرست الحدود القائمة أقوى من الحدود الطبيعية التي كنا نختلف عليها، حيث لا نختلف على مبدأ وجودها: أوهم هي أم حقيقة أم مجرد أمر واقع؟

وصار الأمر الواقع هذا نظامًا دوليًا State System، إذا حركت جزءاً منه، تخربط النظام بكامله وإذا مسست بكيان صارت كل الكيانات، من جديد، موضع بحث، لا يضمنها شيء، لا تجاه الخارج ولا تجاه بعضها البعض. أوليس هذا ما يحصل الآن في الخليج؟ ثم أوليس هذا هو المعنى الحقيقي، غير المباح به، للحرب اللبنانية المتمادية؟

رابعًا: **العصر الاتحادي** أي عصر جامعة الدول العربية، وقد استقرت معها النزعة القومية العربية على قاعدة دستورية هي امتداد للأنظمة الدستورية القائمة في الدول التي تألفت منها الجامعة: ديموقراطية بورجوازية تغلف حتى الممالك والإمارات الاقطاعية بمظاهر الليبرالية المستوردة التي خلفها وراءه، وكأنها أحد شروط انكفائه، الاستعمار الغربي، الذي انسحب ليتحول من جديد حليفًا.

إلا أن هذا الاستعمار لم ينسحب إلا ليخلّف وراءه استعماراً أخطر، زرعه

في الجسم العربي كالسرطان: اسرائيل، حلم ضد الحلم ومجتمع غريب في مجتمع لم يستكمل بعد نموه ولا وحدته. بل وحرب عالمية مصغرة من داخل، تواصل بناءها الحرب العالمية الكبرى التي انطفأت نيرانها في الخارج. ومذ ذاك، منذ العام ١٩٤٧، والعالم العربي في حالة حرب مستمرة كانت أولى ضحاياها الأرض المقدسة. إلا أن وحدة القومية العربية، استمرت، متمثلة في الجامعة، تغالب الأحداث، تحاول أن تثبت قدرة العرب، ولو مجتمعين عند الحد الأدنى، على مواجهة التحدي بقوى متكاملة وقرار مشترك، ولو تعدّدت الدول واستقلت.

خامساً: **العصر الناصري**، وهو عصر التوحيد من فوق، قام على أشلاء الجامعة وانطلق من السأم القومي، والنقمة على أنظمة الهزيمة. ولئن استمرت الجامعة، بميثاق الحد الأدنى من الوحدة القومية، فقد بدا واضحاً أن مركز القرار انتقل من مجالسها الهرمة إلى الحكم القيادي الذي صار عبد الناصر رمزه وصاحب السيادة فيه.

وقد أعطى عبد الناصر للقومية العربية، في هذه المرحلة، أبعاداً متعددة متشعّبة ليس هنا، ولا الآن، مجال الإحاطة بها وتقييمها. ولعل أبرزها المضمون الثوري الاجتماعي للقومية، الذي تمثل في الاشتراكية، مما كرّس علمانية القومية التي كانت تدعو لها الأحزاب الثورية خارج مصر. إلا أن ما يهمنا هنا من الناصرية هو البعد التوحيدي، وقد نجح في جانب وفشل في آخر.

نجح في خلق يقظة جماهيرية تجاوزت الحدود، من المحيط إلى الخليج، للمرة الأولى. وكان عبد الناصر كأنه حاكم الحكام، يمارس سيادته لا من السرايات والقصور، بل من خلف الميكروفون، متوسلاً شعارات أقوى من الدساتير. ذلك كان النجاح التوحيدي الأول. وأما الفشل، فهو إقامة أنظمة ودول اتحادية أو توحيدية، تكون هي الخميرة وهي المختبر. وقد تعدّدت الاختبارات، من اليمن إلى سوريا، فانتهت كلها إلى ثورات وحروب وإلى تعزيز ما سمي بالنزعة الانفصالية، حتى لا نقول الانعزالية.

ومرة أخرى، كانت الخيبة الكبرى تجاه العدو الخارجي، إذ عجزت النزعة الناصرية التوحيدية عن حماية العرب مجتمعين من أشنع هزيمة وصفناها، خفراً، بالنكسة! وكان ذلك عام ١٩٦٧، بداية نهاية العصر الناصري، بل نهايته الحقيقية.

سادساً: **العصر الفلسطيني**، وقد بدأ في لبنان، بعد هزيمة ١٩٦٧ المتنكرة في زي النكسة، فغمر العالم العربي كله، إلى أن انتهى هذا العصر في لبنان كذلك عام ١٩٨٢، في هزيمة ثانية لعلها الأكبر، لأنها ورثت نصراً جهيضاً.

وبين الهزيمتين، يتضاءل جبروت الأنظمة في العالم العربي وتصبح القيادة الفلسطينية، وفصائل الجهاد والفدائيين، هي محط الأنظار والآمال، بل ومحور

التعامل بين الدول. وتتساوى القومية بالقضية: فلسطين هي العرب، هي التي تجمعهم قضيتها، إذا نجحت نجحوا، وإذا فشلت فشلوا.

ولعل أبرز تصوير لهذا التعبير العضوي في القومية العربية أن مصير العالم العربي صار اسمه، في المجالس الدولية كما في المواقف الشعبية، «قضية الشرق الأوسط» وصار كل شيء يتوقف على الوصول إلى ما يسمى الآن الحل السلمي العادل، ولو تقلصت مساحة التعبير عن هذا الحل، سنة بعد سنة. إلا أنه ثبت كذلك، نتيجة الاختبارات الفلسطينية ـ ولثقل الحروب المتتالية ـ أن الخطر الخارجي، وعلى وجه التحديد الخطر الإسرائيلي، يوحّد العرب شعوريًا، وليس عمليًا. بدليل أن هذا الخطر لم يمكنهم ولا مرة من القيام بجهد مشترك فعال إلا زيادة أسعار النفط مرة!

ولعل الخيبة الكبرى كانت عام ١٩٨٢، حين لم يتحرك جيش عربي واحد للدفاع عن الأرض اللبنانية ـ وهي عربية ومقدسة كذلك ـ ولا لصيانة المقاومة الفلسطينية التي كانت قد استوطنت لبنان، ناهيك بحماية الشعبين اللبناني والفلسطيني اللذين امتزجت دماؤهما وتباعدت مصالحهما.

سابعًا: **عصر التبعثر**. والأحرى أن نصفه بالتبعثر الايجابي، لأن وراء التبعثر جنوحًا نحو الواقعية الايجابية أي الإقلاع عن محاولة المستحيل والاكتفاء بتنظيم الممكن.

أما المستحيل فهو الوحدة العربية الشاملة الجامعة، حتى بأبسط أشكالها، وقد انهارت كل الاختبارات الفلسطينية، كالقذافية. وأما الممكن، فالإقرار بأن العالم العربي عوالم متميزة، جغرافيًا وسياسيًا، وبأن الواقعية هي إذًا الحصول على قدر أكبر من الوحدة بين مجموعة أصغر من الدول.

هكذا كان مجلس التعاون الخليجي وهكذا كان مجلس التعاون العربي، ثم هكذا كان اتحاد المغرب العربي، يزيد في الانكفاء حتى لا نقول التقوقع. وأبرز ما سيذكر لهذا العصر أنه انتهى إلى دفن الجامعة العربية، والمراسم تتم حيث كانت الولادة: في القاهرة!

إلا أن الاتحادات، هي الأخرى، لا تبدو طويلة العمر كلها، رغم قوة الدفع التي انطلق بها بعضها، ثم انفجر. وسيذكر التاريخ لعصر التبعثر أنه جعل الثروة، لا الثورة، شعار القومية العربية... فباسم الثروة النفطية، إتّحد عرب الخليج. ومن أجل أن تصير لهم ثروة، اجتمع أهل المغرب. والثروة، كالحلم بها، كلاهما اليوم مهدد بما يشبه الزوال، كأنما هي القومية، قومية الفقراء تنتقم.

إلا أن الانتقام الأعظم الذي واجهته القومية، في هذا العصر، فكان بروز الدعوة الإسلامية بديلاً منها. وبرغم تفاوت نجاحاتها وتباين اتجاهاتها، نجد اليوم أن

الدعوة الدينية هي النداء الأقوى لطي صفحة القومية وبناء المجتمع والدولة انطلاقًا من قواعد الدين. علمًا بأن أكثر من مجتمع عربي وأكثر من دولة تتكيف مع الدعوة الإسلامية وتحاول استيعابها بالتقرب من الاسلام، مضمونًا للقومية العربية، على أن يظل يتميز عرب الإسلام عن سواهم من المسلمين، فينفتحون عليهم بروح تعاونية معطاء، حدودها الفوارق في الهوية.

ثامنًا: نصل أخيرًا إلى خاتمة المطاف، المرحلة الأشد إيلامًا لأنها **عصر الزمن الرديء** الذي نعيش وشعاره استعانة بعض دولنا المستقلة بجيوش هؤلاء الذين استقلت منهم وعنهم، وذلك للدفاع عن نفسها أو استعادة سيادتها في وجه دول عربية مستقلة أخرى.

ويتقسم العالم العربي الذي كان بالأمس تبعثر: العرب عَرَبان، بل... عُربان! وثمة من يقول إن القسمة ليست فقط بين دول ودول، أو مناطق ومناطق، ولا بين أنظمة وأنظمة، هكذا عموديًا... إنما هي أفقيًا، قسمة بين أنظمة وشعوب.

ولكن، من يعرف، من يدري، من يقول؟

هنا يتوقف التاريخ.

***

أراني أمعنت في حديث التاريخ، وموضوعنا هو المستقبل.

ماذا إذًا عن العروبة من أجل المستقبل؟ ماذا عن مستقبل القومية، وماذا عن مستقبل الوحدة، وماذا عن مستقبل المضمون القومي للدول، المتحاربة منها اليوم، والمتفرجة؟ وماذا عن هويتها، أو هوياتها في الغد القريب والبعيد؟

وهل نستمر نعيش، في عصر مقبل، صراعًا يتزايد بين الأمة والدين، حتى لا نقول بين حزب الله وأحزاب الأمة؟

ولنبدأ من البداية.

عندما نتحدث عن «عروبة نحو المستقبل»، فطموحًا منا للقومية العربية بأن تنتقل، وينتقل معها ولاؤنا، من تاريخ الأمس إلى تاريخ الغد، وأن يصبح الغد القومي غنيًا بالطموحات بدل أن يكون مثقلاً بالذكريات.

أي أننا نريد قومية «هادفة» ـ بالتعبير المتداول، ولو كنا لا نعرف له تعريفًا دقيقًا... نعم «هادفة». وبتعبير فلسفي، نريد قومية «غائيّة» (ولن أقول، حتى لا نستزيد التفلسف: قومية تيليولوجية، اشتقاقًا من كلمة تيلوس الاغريقية). نعم، قومية غائيّة. بمعنى أن تكون واضحة الغايات، وضوحًا موضوعيًا، علميًا وعمليًا. أي أن يرتب الولاء لها التزامًا بمشروع قومي قابل للتنفيذ. ونعني بالمشروع القومي الأمور الثلاثة التالية:

أولاً: نظام ديناميكي للعلاقات العربية، يسير بها تدريجاً نحو المزيد من الارتباط والتوحيد، وذلك على الصعد السياسية والاستراتيجية والإنمائية، علماً بأن محور الإنماء، في مفهومه الحديث، هو إنماء شخصية الإنسان وذاته، بحيث يتحقق يناعه الكلي في المجتمع المتكامل.

ثانياً: تطوير المحتوى الحضاري للدول العربية في اتجاهات التقدم الإنساني، فلا يتكون المستقبل من بقايا الماضي وفتات أمجاده وأضغاث الأحلام، بل يكون، بالفعل، بديلاً من الماضي، طامحاً إلى التفوق عليه، وأكاد أقول إلى التحرر منه. وهذه النظرة، بل هذا الموقف الكياني، يفترض فيه أن يحملنا إلى مشاركة ما نسميه ـ هرطقة ـ «العالم الخارجي»، إلى مشاركة هذا العالم في التربية والبحث والاختبار والاختراع والهندسة والتصنيع والخلق، مشاركة فعّالة متساوية حرة خلاقة. وذلك حتى لا نظل نستنقع أنفسنا في مرتبة «الاقتناء» أي في مجتمع استهلاكي محض، وكأنه محكوم علينا، أو كأننا نظن أنه أفضل لنا وأيسر أن نقتني الحضارة «من خارج»، سيارات وأسلحة، مروراً بما نستحلي من ضرورات الحياة وما يطيب لنا من كمالياتها، مما هو بمثابة الاستسلام لاستعمار من طراز جديد، ذلك بأن المجتمع الحر هو القادر لا على إنتاج حاجاته إنما على اختراع وإنتاج حاجات الآخرين كذلك.

ثالثاً: الإفادة من الإختبارات السياسية والاقتصادية التي عاشها ويعيشها العالم الحديث فندخل في صميم هذا العالم، بدل أن نكون خارجه وكأننا نتربص به وهو يستغربنا باستمرار. ومتى تحررنا من الجفاء والخوف، نقبل على مشاركة العالم المتوحد في إيمانه بالحريات، ، فنصوغ بدورنا هذه الحريات لا في دساتير حكم تظل حروفاً ميتة، بل في الممارسة السياسية القائمة على الحوار الوطني الحر، حوار المواطنين المتساوين في الحقوق والواجبات، بحيث يجيء قرارهم السياسي قراراً ديموقراطياً مبنياً على توافر خيارات متعددة.

وكي لا يظل كلامي مبهماً، أرتأي أن أقدم ولو نموذجاً لما أدعو إليه، أو مثالاً... مع العلم أن من صميم القومية ألا تشبه أمّة أمّة أخرى، في نموها وسياستها، أو تغدو الحرية نسخاً وتقليداً.

أما النموذج، فهو اليابان.

اليابان التي خسرت حرباً، فتفوقت، في أقل من نصف قرن، على المنتصرين عليها. اليابان التي كانت أكثر منا تعلقاً بالتراث، فأصبحت من أرقى الديموقراطيات. اليابان التي كانت وطن النزعات المحافظة، فصارت عنوان الحداثة في كل شيء!

اليابان التي ارتدّت عن استعمار محيطها عسكرياً، بعد أن اختبرت ذلك ثم

انهزمت، فإذا اليوم تتّهم باستعمار العالم بالاختراع والصناعة... ولا موارد لديها إلاّ الإنسان الحر تحركه الروح العلمية، البراغماتية، التي ندعو أنفسنا إلى انتهاج مثلها.

وغني عن القول إن صناعة اليابان، أي قدرتها الاختراعية، لم تأت فولكلورية متجلببة بالماضي تعزي النفس بالتعلق به، إنما جاءت متقدمة على ما كان، حتى الأمس القريب احتكار «العالم الخارجي» أي العالم إياه الذي ظنت اليابان، ولا نزال نحن نظن، أنها ونحن بالطبيعة خارجه.

إلا أن نموذج اليابان ليس كافيًا لوحده. ذلك بأن مسألة القومية العربية تظل مسألة توحيدية، بين دول تحاول، من مئة سنة ويزيد ـ وثمة من يقول: منذ قيام الامبراطورية العثمانية ـ تحاول أن تتوحّد علها تستعيد هكذا ما كانت عليه.

فهل من نموذج نعرضه، أو يشوقنا التطلع إليه، من زاوية ما استعرضنا من مبادئ؟ طبعًا، وأظن أن الخيار الأنسب هو: النموذج الأوروبي.

فما كان بين الدول الأوروبية من فوارق، تاريخية وجغرافية بل وقومية وعنصرية، قادها إلى حروب أشعلت العالم مرتين على الأقل في أقل من مئة سنة، فضلاً عن الحروب النابوليونية. ومع ذلك، ها هي أوروبا تتخطى هذه الفوارق وذكريات الحروب لتسير بخطى أكيدة نحو وحدة بدأت اقتصادية وتنتهي، في أقل من سنتين، وحدة سياسية. فضلاً عما يقال عن احتمال توسع نطاق هذه الوحدة فتشمل أوروبا الشرقية بكاملها، وصولاً إلى الروسيا، إذا تفككت الامبراطورية السوفياتية.

فماذا يمنع الدول العربية، المتعثرة وحدتها، كما رأينا، من طور إلى طور، حتى غدت الجامعة العربية نفسها مهددة بالزوال. ماذا يمنع الدول العربية أن تحتذي المثال الأوروبي؟

سؤال بديهي، والجواب عنه بديهي كذلك، وهو أن لا شيء يمنع... أو بالأحرى لا شيء يجب أن يمنع.

لا شيء يمنعنا سوى الخطأ في النظر، أي التسربل بالماضي بدل اعتماد الواقعية المستقبلية. وعندنا، انه، ـ متى استقرت حرب الخليج على سلام ـ سنجد أنفسنا مضطرين إلى اعادة تقويم الوضع العربي، والمضي في خطة جديدة. نقلع عن الوحدة الشاملة لننصرف إلى التوحيد التدريجي، البراغماتي، خطوة خطوة: التبادل الاقتصادي، النقد، التنسيق العسكري، وصولاً إلى علة العلل، أي السياسة.

ثم ان اعادة التقييم العربي هذه تفترض التغلب على الحالة السياسية الحاضرة، حالة غياب الحرية في الأنظمة العربية، وهذا الصراع الدفين الذي لا نتحدث عنه إلا همسًا: صراع العرب العندهم، ولا يقاسمون ولا يوحّدون، مع العرب الماعندهم شيء، ويشتهون. أي بتعبير آخر، من الماضي القريب: صراع

عرب الثروة وعرب الثورة.

وإذا كنا، رغم ذلك، لا نزال ندعو إلى التشبه بأوروبا، فلأمرين متّصلين بحرب الخليج:

أولاً: إن الحرب، ولو لم تقع، ستبدل مجتمعات الأغنياء، واقتصادهم كذلك، ثم أنظمتهم السياسية.

ثانيًا: إن عرب الثورة، هم كذلك، تهز الحرب منطق أنظمتهم وتحالفاتهم بما سيدفعهم إلى مزيدٍ من الانفتاح.

أملنا أن تهبّ رياح حضارية، حيث نخشى الخراب، فنصير نعالج قضية الوحدة ـ كقضية ـ بمثل ما عالجت به أوروبا قضيتها. أي بالمفاهيم الحضارية العملية العلمية المستقبلية، فتغلبت على وزر الأحلام المزعجة، حيث تعطل الأحلام الملاح عقلنا والمنطق.

نعود نلخص النظرة العربية المستقبلية التي ندعو إليها، قبل الانتقال من التلخيص إلى شيء من الكلام عن لبنان. منطلق النظرة أن نقنع أنفسنا بأن ليس كل الذي كان يجب أن يستمر يكون أو هو يمكن أن يستمر يكون.

بتعبيرٍ أبسط: المستقبل هو غير الماضي. يجب أن يكون كذلك، ولا يمكن أن يكون إلا كذلك، أو نجمد الحياة وتصبح مجتمعاتنا كقوميتنا، لوحة زيتية، وإنْ من لحم ودم، كتلك اللوحات الجميلة التي يقتنيها أغنياؤنا، وبأية أثمان، من الرسامين الاستشراقيين، وكأنها بدائل من تصور المستقبل.

هذا في المنطلق. أما في القواعد: البقاء في الماضي، والتعلق بأهدابه، هو كالطموح إلى تجميد الحياة وتأبيدها حيث كانت. وكأنها مسرحية عتيقة، أو فيلم طويل نعيد عرضه واستعراضه جيلاً بعد جيل.

لا، كلا. سُنة الحياة أن تتغير الحياة. والمستقبلية هي أن نتحكم نحن، بسنن التغيير، ونوجهها صوب الحياة المقبلة على الحياة، حتى لا يتحكم بها، وبالتالي بنا، سوانا.

على أن المستقبل ـ حذار، حذار ـ المستقبل لا يكون أسطورة جديدة نستلّها من بطون التاريخ لنطلقها كالصاروخ في الفضاء الكوني.

المستقبل لا يكون ـ حذار، حذار ـ المستقبل لا يكون بإعادة اختراع الماضي، أو، كما يحلو للبعض أن يحلم، بإعادة صناعة الماضي.

لا، كلا... الماضي يمضي، ولكنِ المستقبل حتى يأتي ويتحرك ويبقى، يجب أن يتأسّس في الواقع، حاضراً وماضياً. فكما لا مستقبل في الماضي ـ أكرر: كما لا مستقبل في الماضي ـ كذلك لا مستقبل بدون الماضي.

وأزيد، مستعيراً المقارنات الدارجة في مجتمعنا الحاضر: خطوط حمراء في

التاريخ. فالتاريخ هو الحرّية، إنه ملك الأحرار. لا خطوط حمراء في التاريخ. وكذلك لا متاريس. أي لا مواقع يتخذها الإنسان المتطلع إلى المستقبل يقاتل منها، فيرسم بينه وبين سائر الناس خطوط تماس ومعابر للحياة كالموت، ضيقة.

لا، كلا... التاريخ حريّة. وهو، كله، ملك الأحرار الذين يتحركون ضمنه بحرية، يرتاحون إلى كل ما فيه، ويفرحون بما يعبّون منه.

عند هذا الحد، يلتقي التاريخ، كما ننظر إليه ـ يلتقي بالجغرافيا. نعم، على غرابة التعبير: ثمة بين التاريخ والجغرافيا، في النظرة الكيانية إلى هذا وتلك، مفاصل افتراق أو مفاصل التقاء.

وعندنا، أنه إذا نمت القومية العربية المستقبلية وانطلقت في تاريخيتها، فإنها إذذاك، بحكم منطق الحياة، تنطلق كذلك في البعد الجغرافي حيث لا خطوط حمراء كذلك، ولا متاريس نتقوقع خلفها.

وبالتعبير المبسط، الرسالة العالمية للقومية العربية، التي طالما حلمنا بها وتحدثنا عنها ونحن نتغنى بماضينا والأمجاد والجمالات. الرسالة العالمية، ولنقل الكونية، الانسانية هذه تكون أو لا تكون تبعًا للبعد التاريخي الذي تتخذ. أي ان الانطلاق الجغرافي رهن بالانطلاق التاريخي، ولعل كليهما واحد.

والعروبة التي نريد هي تلك التي تتحرك، كالفيض عند الفلاسفة الأقدمين، في كل اتجاه. رسالتها إلى العالم رسالة تفاعل وعطاء، تأخذ لتعطي، تأخذ المنجزات، تصهرها وتهضمها وتبلورها، ثم تعود تعطي من أخذت منه حقوق المشاركة في إنتاجها والإنجازات.

تلك هي، تمييزاً عن الرومنسية التي تشلّنا بجماليتها، النظرة البراغماتية التي ندعو إليها، في البعدين المتكاملين، التاريخي والجغرافي. ولمن يهوى السجع الأدبي هذا الشعار: ما نأخذه من الزمان نعطيه للإنسان.

***

لكن ماذا عن لبنان والقومية العربية المستقبلية؟

يحضرني هنا قول جبران خليل جبران الشهير: «لكم لبنانكم ولي لبناني».

لا، يقول لبنان، أو نحسبه يقول، بل: «لكم عروبتكم ولي عروبتي...».

من هنا نبدأ.

ويحضرني استشهاد آخر، قاله المتنبي عن مصر، ولعله الآن أكثر انطباقاً على لبنان:

«كأن الفتى العربي فيها غريب الوجه واليد واللسان»

ترى، هل فقد اللبناني عروبة الوجه واليد واللسان التي كان ميثاق ١٩٤٣

تأكيدًا لها، ثم جاءت المواثيق المستحدثة تزيد في التأكيد والتعريب؟

من أين نبدأ؟

أولاً: من أن لبنان، في القضية العربية، وطن نهائي لكل أبنائه في وسعه الآن، في اطار التقلبات العربية المأسوية، أن يقارب أدق المواضيع متحررا من كل خوف وبغير مركبات، شرط أن يعرف هو كيف يعزز ذاتيته ثم سيادته.

ثانيًا: وحده لبنان يقدر، بعد كل الذي أصابه والتضحيات، أن يأخذ مبادرة انقاذ العروبة من المفاهيم الماضية التي تمنعها من التحرك عمليًا تجاه المستقبل، ليجعلها تكتسب بعدها التاريخي والجغرافي.

ثالثًا: الهوية العربية لم تعد مشكلة في لبنان أو خطرًا عليه. إن هي إلاّ بحث نظري عقيم يجب تجاوزه. وفي الزمن الذي يعاد فيه النظر، بكثير من العنف عند سوانا، في تحديد القوميات ومتى تكون للقومية دولة واجبة الوجود ومتى لا تكون، ومتى تنفجر القومية الواحدة قوميات، ومتى توحد الدولة الأمم ومتى لا توحد. في هذا الزمن بالذات، يجب أن يقوم في لبنان من يطوي صفحة التنظير في الهوية اللبنانية وحلقاتها والصفات ليعزز حقوق لبنان على العرب. ذلك بأن المحتوى الحضاري للبنان هو عروبة المستقبل وهي عروبة أشد أصالة من كل العروبات المستحدثة أو المكلسة كالقبور عند سواه.

رابعًا: لأن لبنان، دون سواه من الدول العربية، رفض ـ ولرفضه هذا أبعاده ـ نظرية الوطن المسيحي... ففي وسع لبنان أن يكون، من جديد، صاحب المبادرة في حماية القومية العربية من الدعوات الإسلامية إذا كان المقصود منها ايجاد دولة دينية بديلة من العلمانية العربية. علمًا أن في كل مسيحي عربي عريق بعدًا إسلاميًا غالبًا ما تحسسه وسقاه وأينعه أكثر من المسلم العربي. ولا نخال أحدًا غير اللبناني العربي يقدر أن يدرك كم أن القربى التي بين المسيحي العربي والمسلم العربي هي أعز وأقوى، في مملكة الإنسان، أي في الوطن، من القربى التي بين المسلم العربي والمسلم غير العربي. هذا طبعًا بمنظار المستقبل، إذا أردنا ألا تظل العروبة ماضيا وليس تاريخا مقبلاً على الحياة.

خامسًا: بالمقاييس العملية، بل العملية جدًا: ماذا تراه يكون الأقوى، بعد الاختبار اللبناني الأليم: الحياة المشتركة المفروضة علينا، أم النظريات التي تفكك عرى الحياة وليس عندها بديلاً من الحياة إلا الموت والفناء؟ وماذا نريد للبنان، ومن بعده، ومن عنده للعرب: فلسفة للحياة، أم هذا اللاهوت السلبي الإسمه «الابوفانيكي»، وهو يقود دائمًا إلى العدم حتى في الشؤون الدنيا؟

إن ما بين الله والإنسان، وما بين الإنسان والتاريخ، لمختلف جدًا. أوَيعقل

أن يريد اللّه نهاية الناس لكي يرفض الناس بدورهم الدعوة إلى تلاقي الأديان؟ ثم إن بين اللّه والتاريخ تعاقداً أعظم من إدراكنا ولا قبل لنا على تسييسه. فبأي حق؟ وبأي حق، وأية معرفة نجيز لأنفسنا أن نقيس فعل اللّه بالتصرف الإنساني؟

حسبنا قومية تؤكد، ولا تنفي، الحدوث الإلهي والحضور الديني والتلاقي عند عبادة اللّه الواحد الذي ليس في متناولنا أن نغير طبيعته، ولا أن نكتنه إرادته التي جعلتنا أن نكون معاً. «ولو شاء ربك لجعل الناس أمّة واحدة».

أزمَـة الدّيمقراطيّة في لبْنَان وَالعَـالم العَـرَبيّ

«رؤوس أقلام» لحوار في جامعة بيروت العربية،
وقد نشرت المناقشات في «النّهار» وعدد من الصحف
ووسائل الاعلام المرئيّة والمسموعة.

١٩٩٣/٥/١٢



I

هذه ليست محاضرة.

في «فعل المحاضرة» شيء من اللاديموقراطية، من «الاستكبار» الفكري.

فهل يعقل ان نفهم الديموقراطية بوسيلة غريبة عنها؟

ـ الحوار هو البديل، من حيث هو بحث مشترك عن الحقيقة، وقل، بتواضع، عن المعرفة.

II

الحوار لا يبطل منهجية المحاضرة: المباشرة بتعريف المفردات، ولعل افضل سبيل الى التعريف هو «الديالكتيكية» ـ وقل الجدلية: اي تعريف الامر بذاته وبنقيضه، ثم بالتطور التاريخي الذي يتعاقب خلاله الامر ونقيضه

III

موضوعنا اليوم الحرية والديموقراطية... فلنبدأ البحث اذاً في المطلق، ثم تاريخيًا، قبل ان نصل الى الاطار الموضوعي الذي يهمنا: اي لبنان، والعالم العربي.

اولاً: ماذا عن الحرية؟

جوابٍ: لا حرية في المطلق. اي لا تعريف مطلق، نظريًا، مجرّدًا للحرية. هناك طبعًا الحرّيات: حرّية الفكر والقول، حرّية العمل، التحرّر من الخوف، التحرّر من العوز، الخ...

انما الحرية الحقيقية هي في وجود الاحرار، وفي وجود نظام حر. بل واكثر: الحرّية هي نظام الحرّيات، هي تلاقي المواطنين الاحرار في مجتمع حر. ودولة مبنية على ذلك. حسبنا بعض الدلائل العملية على كون الحرية كيانًا مركبًا:

١ ـ لا حرية قول بدون حرّية فكر، ولا حرية فكر بدون حرية التعبير عن الفكر الحر.

٢ ـ لا حرية فكر بدون حرية البحث عن المعرفة، ولا حرية معرفة بدون التربية على الحرّية، اي بدون حرية في التربية كذلك.

٣ ـ لا حرّية معتقد بدون حرية ممارسة، ولا حرية ممارسة بدون حرية الحوار والنقد.

٤ ـ لا حرية شخصية بدون حرية مجتمعية، ولا حرية مجتمعية بدون حرّيات اقتصادية، ولا حرية اقتصادية بدون حرية اختيار الفرد للعمل الذي يريد، وفق مواهبه وطموحاته، وفي سبيل حصوله على حقه من الثروة العامة، ومشاركته في الرخاء حيث الرخاء، وهو ما نصطلح على وصفه بـ«العدالة الاجتماعية».

٥ ـ ثم نعود ونقول: لا حرية بحث واكتشاف بدون توافر وسائل المعرفة والبحث، وبدون تعدد الخيارات التي تفاضل بينها.

اذًا: لا حرية فكرية بدون مجتمع فيه الشروط الموضوعية للبحث الحر، والنقاش الحر، وصراع الافكار، والمفاضلة بين الاكتشافات والاختراعات بل والعقائد، بحرية تامة، طبعًا.

٦ ـ واخيرًا، اخيرًا، الامر الاهم: لا حرّية للأفراد، وللمتّحدات ضمن المجتمع والدولة، اذا لم يكن نظام الحكم مختارًا بحرية، ضامنًا للحريات، اي للحقوق. وهذا يفترض قيام ما يوصف بالوضع الشرعي: اي وجود شرائع وقوانين هي التي ترتب النظام الحر. ولا خلاف اذ ذاك بين الحرية والقوانين، اي بين الحرّية والناموس، او الشريعة الديموقراطية.

أيها السادة،

IV

ارانا وصلنا الى الجانب الثاني من موضوعنا وهو الديموقراطية، بنسبة ما هو تعريفها الاصيل، التعريف الاغريقي: حكم الشعب، والمفهوم ضمناً: حكم الشعب لذاته، من اجل ذاته. اي: حكم الشعب للشعب في سبيل الشعب. واذا كانت مقدّماتنا الفلسفية صحيحة، فهو نظام يبلغه الشعب بحرية، يصنعه بحرّية، يسوسه بحرّية، ويضمنه بتعهد حرياته والدفاع عنها.

هنا ـ لا بد من شيء من التاريخ: قلنا ان اصل كلمة الديموقراطية اغريقي. كلمة مركبة من كلمتين: ديموس، اي الشعب، وكراتيا، اي الحكم. والكلام المتعارف عليه بين مؤرخي السياسة ان اولى الديموقراطيات كانت الاغريقية، وعلى وجه التحديد: في اثينا، عام ٥٠٨ ق.م، عندما قام كليستينيس بثورة على الارستقراطية، اي على النبلاء الحاكمين آنذاك، ثورة توسّل من اجلها عامة الناس، اي الشعب.

غير ان عصر الديموقراطية الذهبي في اثينا كان عصر بيريكليس، الذي قال عنه المؤرّخ تركيديدس انه: جعل من «حكم عامة المواطنين حكم المواطن الافضل».

ولا يفوتنا ان بيريكليس انتهى في المنفى: حكم المواطنون، بالاقتراع، حكموا عليه بالنفي لأنّه لم ينجح في حماية المدينة من وباء الطاعون!!!

V

ماذا نستنتج، بايجاز كلي، ماذا نستنتج من الاختبار الاغريقي؟...

مع التسليم بأن لهذا الاختبار مقدمات في حضارات أخرى، انما لم تكن هي الفاعلة في التطور الذي ورثناه ـ نذكر منها الاختبار الفينيقي، حيث ملوك المدائن كانوا ينتخبون ولا يتوارثون الحكم.

ماذا نستنتج؟

بعض القواعد التاريخية:

اولاً: ان الديموقراطية ليست نظامًا ابديًا ويمكنك تأبيده.

ثانيًا: ان الديموقراطية ليست دائمًا على حق، وهي غالبًا ما تنشأ من ثورة على استبداد، ثم غالبًا ما تنتهي الى ديماغوجية ينشأ منها استكبار، فاستبداد جديد.

ثالثًا: ان تاريخ الديموقراطية، كتاريخ النظم السياسية كلّها، يمكن وصفه بـ«الاستدارية» ـ اي انه يتحرك ديالكتيكيًا في شكل دوائر متصاعدة: هكذا يولد

النظام نقيضه، فيولّد النقيض بدوره نقيض النقيض. ... لأن التاريخ الانساني لا يتوقف عند «حالة» كاملة تتأبد في ما يشبه الكمال المطلق. ... وهذا ما لاحظه لا فلاسفة الاغريق ومؤرخوهم فحسب، بل المفكرون السياسيون والعلماء في كل عصر، وبأكثر من لغة.

VI

والآن: هدنة مع التاريخ...

لنبحث في الاصول العملية للديموقراطية...

وبديهي ان تكون للديموقراطية كذلك اصوليّة خاصة، وقواعد «الاصولية» الديموقراطية هي التاليّة:

اولاً: اختيار الشعب لدستوره بحرّية: وهنا لا بد من عودة الى الاغريق، الى ارسطو بالذات، الذي يطلق على الدستور اسم «كوينونية»، بمعنى الكينونة السياسية، لأن الدستور ليس حتماً نصاً مكتوباً جامداً بل هو قواعد الحياة والحكم. انه تجسيد الحرّية في النظام والمؤسسات. وهكذا ينشأ الالتزام، بل تنشأ الطاعة، من المشاركة، وليس من الارغام والقهر.

ثانيًا: انتخاب الشعب لحكامه بموجب الدستور.

ثالثًا: مسؤوليّة الحكام المنتخبين من الشعب تجاه الشعب الذي ينتخبهم، او من يمثله.

رابعًا: قيام فصل بين السلطات وتوازن، ولو كانت كل السلطات منبثقة من الشعب وخاضعة لرقابته، لأن الشعب هو خير ضامن لحرّياته وحقوقه. سلطة تنفيذية او اجرائية وسلطة اشتراعية وسلطة قضائية.

خامسًا: وجود تعاقد اجتماعي تاريخي بين مكوّنات الدولة تنشأ منه شراكة في الحياة والابداع، بحيث يكون الدستور هو التعبير الشرائعي للمبادئ الاخلاقيّة وللمناقب العامة ولنفسية الشعب وروحه.

VII

هنا، عودة أخرى الى التاريخ، ولو بين هلالين:

١ ـ في منطلق التعبير الفلسفي عنها، الديموقراطية كانت، وقد وصفها افلاطون كذلك، حكم الفقراء، بالمقارنة مع الارستقراطية، اي حكم القلّة، واذا كانت القلة غنية فالاوليغارشية. ويقول الفيلسوف الاغريقي الاكبر ان الديموقراطية نشأت من انتصار الفقراء، فالغى هؤلاء الاغنياء ـ الغوهم، نعم... هم وحكمهم!

ثم توزعوا السلطات ، فكانت نظرية الفصل بينها .

٢ ـ «نادرة» اذا جاز التعبير ـ نادرة تاريخية اخرى؛ يقول ارسطو ان الديموقراطية تتنافى مع وجود «مخابرات» في متناول الحكم ، او اي نوع من انواع الشرطة السرّية!

والكلام لأرسطوطاليس...

فلا تعليق .

٣ ـ ما دمنا «بين هلالين» ، هذه الملاحظات الاضافية:

اولاً ـ شعور عام بين المفكرين الديموقراطيين بأن المدينة ، او الدولة ، هي خير معلّم سياسي للانسان والمواطن... اي ان السياسة مراس ، قدر ما هي علم .

ثانيًا ـ ان الدولة الديموقراطية وحدها تطلق قدرات الخلق والابداع ، ولو لم تكن دائمًا العصور الديموقراطية هي عصور العظمة ، لأن التوق الى العظمة من ظواهر «الاستكبار» ، اي الاستبداد الذي يقود الى الامبريالية . والبرهان الاعظم هو نابوليون ، فضلاً عن اباطرة الرومان .

(نابوليون والثورة الفرنسية) .

ثالثًا ـ ان تاريخ الديموقراطية هو تاريخ بروزها وتاريخ زوالها في آنٍ واحد... كلّما اهترأت ديموقراطية ، او اهترأ مجتمع كان ديموقراطيًا ، قامت «حركة تصحيحية» بإسم الديموقراطية ما تلبث ان تتحول الى استكبار ، يغطّي طغيانه الداخلي بالحاجة الى حرب خارجية ، وينتهي به الامر الى قيام جيل جديد من الاحرار يثور عليه .

وهكذا ، اذا كان الاستكبار استعمارًا خارجيًا ، حمل في صميمه منطلقات الثورة عليه ، فتنتهي كل ثورة تحريرية الى نظام ديموقراطي . ذلك هو سرّ العلاقة العضوية والتاريخية في آن بين الحرّية والوطنية والديموقراطية:

بحيث تكون الحقوق القومية امتدادًا لحقوق الانسان .

وتكون سيادة الدولة على نفسها رهنًا بسيادة الوطن على ذاته يقرر مصيره بحرّية ، فيشارك بالحرية ذاتها في تقرير مصير الوطن .

VIII

ايها السادة ،

طال بنا الحديث النظري والتاريخي عن الديموقراطية عمومًا ، والحديث لم

يكن مجرّد مقدمة، بل الاطار الموضوعي لموضوعنا المباشر: اي ازمة الديموقراطية في لبنان والعالم العربي.

فما هي هذه الازمة؟

ما هي مقوماتها والمكوّنات؟

ثم ما هي الحلول؟

قلت في مطلع حديثنا ان الامر سيكون حوارًا بيننا، وليس محاضرة منبرية تلقى من علٍ.

واليكم اذاً بعض الطروحات، اعرضها للمناقشة:

اولاً ـ أزمة الديموقراطية في لبنان والعالم العربي هي مجموعة مفارقات ولا يمكن فهمها بأيّة «منهجية» أخرى.

ثانيًا ـ أولى هذه المفارقات، وابسطها، بل اكثرها سطحية، ان المسألة الديموقراطية في العالم العربي ليست واحدة، رغم تلازم التوق اليها حديثًا، مع التوق الى الوحدية العربيّة.

واليكم بعض البيان: الديموقراطية، ككل نظام حكم، تستند الى جذور اجتماعية وفكرية... ولا تنمو الا في محيط ديموقراطي فذ.

فهل تشكل الدول العربية، ولنقل المجتمعات العربية، مجتمعًا ديموقراطيًا موحّد الجذور، موحّد التكوين؟

الجواب البديهي ان «كلا». فثمة عوالم من الفرق بين: تراثية لبنان، مثلاً، وقبلية الجزيرة... او بين المدارس، ولنقل الحزبيات العقائدية السورية والعراقية، من جهة، ومن الجهة الاخرى نشوء وتطور الصومال والسودان مثلاً وما اليهما...

حتى المجتمع الليبي، نراه بعيدًا عن المجتمع المصري، الاقرب اليه جغرافيًا وشتان بين التراث الفكري هنا وهناك... ثم في ما يسمي «المغرب العربي»: اين موريتانيا من الجزائر، وتونس من المغرب؟ ومع ذلك كله، فالديموقراطية مطروحة في كل مكان: كشعار، حينا، وكنموذج يحتذى، حينًا آخر، وفي غالب الاحيان كأسم لغير مسمى!

ثالثًا ـ باستثناء لبنان، والى حد ما سوريا الساحلية، في العصر الفينيقي والهيلينستي ـ لم تعرف الدول العربية اي نظام حكم فيه شيء من الديموقراطية الا في عهد الاسلام الاول، حين كان التقيد كليًا بالآيات الكريمات:

«امرهم شورى بينهم»

«وشاورهم في الأمر»

«انتم ادرى بشؤون دنياكم»

وكان الاسلام الطليعي نقيض الاستبداد. لا نظريًا فقط، لأنّه وضع الشورى جنبًا الى جنب مع الايمان بالله والتوكّل عليه. ولا عمليًا فقط، لأن ثمة من دعى الناس: «من رأى في اعوجاجًا فليقومه بحد هذا السيف». ثم «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارًا؟» بل كذلك، وبنوع اخص، لأن الاسلام كان ثورة على نظم الحياة والحكم، النظم الاستبدادية الظلامية التي سبقته، والتي كانت اي تلك الموروثة من حضارات الشرق الوثني القديم.

ولا بد هنا من التنويه بأن الاسلام صار وظل جوهر التراث الفكري والحضاري في كل المجتمعات العربية، بما فيها مصر والهلال الخصيب، حيث عايش المسيحية ولا يزال، في تعدّدية واقعية قلّ ان اختل طابعها المسالم، من غير رجعة اليها ـ وقد تفاوتت قواعدها بين التسامح والمشاركة، ولكن انظمة الحكم التي نشأت منذ الامويين، بتأثير الغزوات والفتوحات، ثم ما حملته الشعوب والقبائل الاسيوية البعيدة عن العرب، فضلاً عن الرواسب الرومانية، التي وجدتها الدولة الاسلامية الاولى في دمشق، كل ذلك حال دون نشوء وتطور ديموقراطية اسلامية صافية، كان يمكن ان تسبق عودة الديموقراطية الى اوروبا الحديثة، مع «عصر التنوير» والثورات القومية الكبرى.

رابعًا ـ نشأت الاختبارات الديموقراطية العربية المعاصرة، منذ نهاية القرن التاسع عشر، في الدول التي انتقلت اليها «ثورة العقل»؛ وبتعبير أوضح: تلك التي، كمصر وسوريا ولبنان، عاشت نهضة فكرية وادبية هي استمرار عصر التنوير الاوروبي. الا ان هذه الاختبارات قد فشلت (وقد تحدثنا في المقدمة عن «استدارية» التطور الديموقراطي) لسببين اثنين:

١ ـ اقتران الديموقراطية، ولو كشعار، بالاستعمار والاستبداد الخارجي، وهذه مفارقة... بحيث اقترنت الثورة التحرّرية القومية في غالب الاحيان بالثورة على الديموقراطية «الزائفة» (وقد نعتناها هكذا عن حق او باطل!)

٢ ـ انعدام وجود الشروط الموضوعية لقيام نظام ديموقراطي متطور سليم، وبعض هذه الشروط: الغاء الاقطاعية والقبلية والطائفية، قيام احزاب ديموقراطية عريقة، يناع الفكر الديموقراطي التحرّري، وترجمته في تربية اجتماعية ديموقراطية، ثم توزيع الثروة وانفتاح الحكم على ترقي «الفقراء»، (الاسم الآخر للشعب).

خامساً ـ ومن المفارقة، ديالكتيكيًا، مفارقة اخرى: نشوء يأس من الديموقراطية ادى الى قيام «حركات تصحيحية» لها، تدعي ديموقراطية من نوع جديد: «الموجهة» حيناً ـ بما فيها الديموقراطية «العسكريتارية»، والديموقراطية الموصوفة بـ«الشعبية» احياناً، انتساباً الى الانقلابات الاوروبية والاميركية على الديموقراطيّة «الليبرالية» ـ وهي انقلابات ادت الى قيام انظمة استبدادية، زالت الآن كلّها، او هي في طريق الزوال: من الفاشية (وكان اسمها ديموقراطية) الى السوفياتية، الى... الى... الى... انظمة يمكن وصفها بالزعامية، لأن الرئيس الزعيم صار فيها اهم من الشعب، بل هو الوصي على الشعب، فكيف يكون مسؤولاً تجاهه؟ وفي غالب الانظمة ان لم يكن كلها: لا يحاسب الشعب الرئيس، لأن الرئيس الزعيم ليس مسؤولاً الا تجاه الله والتاريخ. وهذا منتهى الاستكبار!

بعض ازمة الحكم في العالم العربي، بل ربما الوجه الاخطر للأزمة، يكمن في حيرة المحاولات التي نشهد تباشيرها الآن، والهادفة الى الرجوع عن ديموقراطية الحركات التصحيحية، الى ديموقراطية مصححة جديدة، تنسجم وتتناسق مع التيار العالمي المتنامي، من اوروبا الشرقية، الى آسيا، الى افريقيا، الى اميركا اللاتينية، الى كل مكان... واخطر ما في الامر ان العالم الديموقراطي الجديد، بعد نهاية الحرب الباردة، وايًا تكن عيوبه في السياسة الخارجية، يصرّ على التخلي عن أي اهتمام بالدول «المتخلفة»، اي المتخلفة عن «الركب»، والمستنقعة في تخلفها الاقتصادي كذلك، ولو كان بعضها في طليعة مجتمعات الاستهلاك المفرطة في الثراء. (ولا حاجة للأمثلة).

واخيراً

سادساً ـ آخر المفارقات، واخطرها، ان الحركات المسماة «الاصولية»، والتي يدعو معظمها، او تدعو كلها، الى دولة دينية ما ـ هذه الحركات تجد نفسها ونجدها في طليعة الثائرين من اجلِ الحرية، المطالبين، كما في الجزائر ومصر والاردن، باحترام الحقوق والحريات الديموقراطية... وذلك رغم غياب المثل الديموقراطية من عقيدة هذه الحركات، انما املاً بأن تفسح لهم الممارسة الديموقراطية في مجال الوصول الى الحكم بسببِ من اكثريتهم. ولا بأس بعد ذلك اذا نقضت ـ اي هذه الحركات ـ التعاقد الدستوري الذي هو قاعدة الديموقراطية اياها. أوَليست هذه مفارقة المفارقات؟

***

ايها السادة،

اراني اطلت الحديث، وحوارنا لم ينطلق بعد...

فلنختم الحديث. حسبي ما اردت من اسلوبي:

ان يكون حواريًا في جدليته، فيعرض في آنٍ معًا المشاكل وحلولها، والمشاكل الناشئة من الحلول...

أوَليست تلك هي الديموقراطية؟

واذا كانت لي من خلاصة اعرضها، بل اطرحها للمناقشة، فهي هذه: ان الحرية الحقيقية، في معناها التاريخي الديالكتيكي، لا يمكن ان تكون حرية التخلف والتقهقر... واذا كنا نريد ان نكون مع العالم المتقدم، وفي منافسة له، وتحرر من كوابيسه، فالشرط الاول والاخير لذلك هو ان نكون صنوه في الحرية والعقلانية، كأفراد، وكمجتمعات، وكحضارة. الا اذا اردنا ان نثبت صحة قول الجاحظ فينا:

«... وكل شيء عند العرب فانما هو بديهة وارتجال وكأنه الهام»،

«وليس هناك معاناة ولا مكابدة،

ولا اجالة فكر ولا استعانة...»

هذا عرب الجاحظ... اما نحن هنا، على العكس، مع الثورة التي يدعو اليها اللّه المؤمنين به في القرآن الكريم:

«ان شر الدواب عند اللّه الصم البكم الذين لا يعقلون» (الانفال ٢٢)

«لهم قلوب لا يفقهون بها، ولهم اعين لا يبصرون بها، ولهم آذان لا يسمعون بها، اولئك كالانعام بل هم اضل، اولئك هم الغافلون» (الاعراف الآية ١٧٩)

لا ايها السادة،

لن يستمر التاريخ يأخذنا ونحن غافلون.

والسلام عليكم وشكرًا

الثقَافَة العَربيَّة وَالقـرَار السِّيَاسِيّ

محاضرة ألقيت في
افتتاح أعمال المؤتمر الثقافي الأوّل الذي نظّمه «المجمّع الثقافي العربي»
بعنوان «العالم العربي والثقافة»
في قاعة المحاضرات في الجامعة اللبنانية في بيروت.

١٩٩٤/١١/١٠



في موضوعنا هذا الصباح ـ في تحديد الموضوع وتعيينه، شيء ممّا كنت أتمنّى لو يكون خاتمة وليس بداية: شيء نخلص اليه بدل أن ننطلق منه، وكأنه من المسلّمات.

ولكن، لا بأس، لعلّ في تعيين الموضوع على هذا النحو تحدّيًا جدليًا مزدوجًا: هل هناك ثقافة عربيّة؟ ثقافة عربيّة شاملة جامعة؟ وهل القرار السياسي العربي، المتّصل بهذه الثقافة ـ ولا أقول بعد: المنبثق منها ـ هل هذا القرار الواحد، في الشكل، والمضمون، وفي هيكليّة اتّخاذه، وفي الغايات، او المثل العليا التي يهدف اليها؟

I

بعد هذه المقدّمة، التي ليست، أو لا يقصد منها، أن تكون محض شكليّة، أدعوكم، أيها السادة، لا الى بحث علمي متقشّف الأسلوب، بل الى ما يصحّ اعتباره ـ ولا انتقاص، رجاءً، من قدر العقل وطموح المعرفة... نزهة بين المفاهيم المتكاثرة للثّقافة، وما يمكن تعميمه من هذه المفاهيم على الرقعة العربيّة ـ الرقعة الجغرافيّة بالطبع! ـ التي كنّا نحلم بأن تصير تجمعها سلطة قوميّة واحدة موحّدة... فإذا بالحلم، حتى في مفهومه الثّقافي، ينفجر أحلامًا، وأما السلطة،

فتتبعثر، حتى حيث وحين ظنناها أداة توحيد... وأما القومية، فحدّثوا عن وحدتها ولا حرج.

ولا يشفع بواقعنا هذا، وكدت أقول: لا يعزّينا، الا ما أظنّنا متّفقين عليه، من أن للثّقافة، كما للقوميّة، كما للسلطة، أي كما للقرار السياسي، تعريفات متنوّعة لا تحوجنا سلامة البحث الى أكثر من التوقّف عند نقيضين لها في عالمنا العربي.

هنالك، من الجهة الأولى ــ ولو بدا التعبير لبنانيّ الخصوصيّة: الثّقافة «المتراس»، تنشأ عنها، في المجتمع والدولة، المتاريس الثقافيّة، وهمّ أهلها القابعين خلفها أن يقاتل واحدهم الآخر، متراساً يراشق متراساً...

وفي مسار آخر، ولنقل في مفهوم آخر، الثّقافة العقلانيّة، أي ثقافة الانفتاح التاريخي، تعترف بوجود الغير، أي بثقافة محترمة للآخر، من غير أن يدفعها ذلك، بما يشبه الميكانيكيّة الغريزيّة، «الى المترسة» في وجهه، بغية إلغائه او القضاء عليه.

ولا أخالني أظلم «الثّقافة العربيّة» ــ لا أقول بعد «المثقّفين العرب»، فالثقافة، بمعناها الوجودي الاجتماعي، شيء، والمثقّفون شيء آخر، وسأحاول في ما بعد تفسير التمييز... لا أخالني أظلم «الثقافة العربيّة» اذا قلت إنها، هي والمثقّفون أهلها، تتأرجح بين الحالتين والمفهومين: المترسة والإنفتاح.

II

والآن لا بدّ من بعض التبسّط في المفهومين. «المترسة»، التي قد تبدو ظاهرة لبنانيّة، في جذورها وممارستها، هي غير ذلك تماماً. فالحرب اللبنانيّة يصحّ النظر اليها، في رأينا، كالظاهرة الأكثر مأسويّة لواقع عربي يزداد تدهوراً:

من السودان الى الجزائر، مروراً بالعراق، بل وبمصر، أكثر المجتمعات العربيّة استقراراً وأعرقها في الثقافة كذلك. ولا نستثني بالطبع المتاريس المرتفعة في داخل المجتمع الفلسطيني، والمتلبّسة أحياناً أشكالاً وأزياء سياسيّة، إلا أنها لا تخرج عن الثقافة بمعناها الأعم.

III

عند هذا الحدّ، يبدو لزاماً علينا أن نحاول تعريف المفهوم الأعمّ للثّقافة، ولو كان ذلك في مؤتمركم من باب لزوم ما يلزم.

بمفهومها الأعمّ، الثقافة هي تراكم، والأحرى أن تكون العصارة المهضومة، لاختبارات المجتمع في توقه، وتوق أهله، الى معرفة حقيقة كل شيء: حقيقة الإنسان والكون، والخليقة والخالق، والخير والشر، والحقّ والباطل، والسحر والجمال، وحتى البشاعة. وتصير الثّقافة مدنيّة وحضارة متى تدرج المجتمع

من تذوّق المعرفة، وكأنها مجرّد إنتاج أدبيّ أو فنّي، الى تحويل المعرفة فعل بناء وخلق.

ولعلّ هذا هو الحدّ الفاصل الحسّاس بين الثقافة البدائيّة ـ ولنقل ثقافة البداوة، وهي محض أدبيّة، شعريّة النظرة وجدانيّة حتى حين تقارب الثّقافة الأخرى ـ والثّقافة الأخرى، أي الثّقافة المدنيّة، نسبة الى المدينة. وفي تسمية أخرى هي الحضارة، نسبة الى الحاضرة. والتمييز بين البداوة والحضارة ليس تمييزاً قيمياً بقدر ما هو تمييز واقعي... فالمدائن كالحاضرات قد ينبع فيها الخير، والحق والجمال، كما قد تكون كلّها شراً وتخلّفاً... ذلك ان الحضارة مراتب، لأنها تتطوّر، وككلّ كائن حيّ تبلغ الذروة أحياناً، لتعود تتقهقر أمام حضارات تتقدّم عليها.

وبالمنظار الواقعي هذا، نجدنا أمام تراتب حضاريّ لا بدّ من التسليم به، ولو بدا قاسياً من منظار محض أخلاقي يطيب لبعضنا أن يذهب به الى حدّ التصوف. فهنالك حواضر ومدنيّات تكتفي باستهلاك الحضارة والثّقافة: تأخذ، ولا تعطي، تقتني الأدب والفنّ ولا خلق عندها، كما تقتني السيّارة والعمارة من غير أن تكتنه أسرارها... واذا تقدّمت، فإلى حدّ تصنّع الصناعة من غير المساهمة في تقدّمها. تقتبس النماذج، كلّ النماذج، بما فيها نماذج الحياة، من غير أن تبتكر ولا تخترع، فكيف يمكن الاّ تصاب بالركود، واستطراداً بالتخلّف عن الركب الخلاّق، الى حدّ التقهقر، فالزوال، فلا يبقى عند هذه المجتمعات من الثّقافة غير التغنّي بالأمجاد الماضية... وفي ذلك ما فيه من العودة الى أدبيّات البداوة؟

IV

لا بدّ لنا هنا، في المسلك الجدلي الذي اخترناه، من التمييز في الثقافة بين موقع الأدبيّات الصافية، وموقع العلوم التي هي المحراك. حتى «الدينيات» ـ إذا جاز التعبير ـ تتقدّم من الإيمان المطلق الى الحقل العقلاني الرحب الإسمه علوم الدين. وعلوم الدين لا تجادل في الإيمان بحد ذاته، بقدر ما تبحث له، فتأتي اليه بقواعد التوفيق بين الإيمان والعقل، أي بين الدين والعلم، وشرطها الا يعوق الإيمان حرّية العقل، والا يصير التبصّر العلمي كفراً، والإختراع ومستلزماته وثقافته زللاً وإثماً. وحسبنا حجّة ما جاء به، على اختلاف نظريّاتهم، فلاسفة الإسلام الكبار، من الفارابي الى ابن رشد الى الغزالي، وكلّهم معين لا ينضب علمه، اذا نحن عصرنا دراساتهم ولم نتقوقع عندها فنجمدها، ونجمّد معها الثقافة التي انتسبت اليها. وإذا نحن حلّلنا ـ بالمعنى العلمي الأصيل للتحليل ـ دراسات فلاسفة الإسلام لخلصنا الى تسلسل منطقي يصحّ عموداً فقرياً لبحثنا، كما لكل بحث مقبل في الموضوع. ولعله النموذج المثلي (ولا أقول المثالي) لمسالك الثقافات الأخرى.

من الدين، اذاً ـ نقول ـ ولو ميثولوجيًا كما عند الإغريق او المصريّين، تنتقل المعرفة، ـ متى دخلت الثّقافة حدائق العقل ـ الى علوم الدين، ومن علوم الدين الى علوم الكون لتلازم فكرة الألوهة مع الخلق، فالخليقة. ومن علوم الكون الى علم «الما بعد ـ الطبيعة»، أي الميتافيزيق، او الماورائيّات، ثم الى محبة الحكمة، الـ «سوفيا» بالإغريقي، وفي كنفها الأخلاق، ومنها المناقب، وصولاً الى المنطق ـ ومن غرائب أمره اشتقاقه من النطق، فقيل إن الإنسان حيوان ناطق بمعنى عاقل... بينما المنطق بالإغريقي هو علم «اللوغوس» ـ ولا نعرف أيّة كلمة اشتقّت من الأخرى: لوغوس المنطق، ام اللّغة، رديف النطق؟... لأن «اللّوغوس»، إضافة الى المنطق، معناه كذلك «الكلمة». ثم إن اللوغوس ـ الكلمة (و«الكلمة» في إنجيل يوحنا هي الله) يعني العقل في حدّ ذاته، ويعني، اشتقاقًا أخيرًا، المعرفة.

أوَتتابع التسلسل؟

فلنتابع: في كل فلسفة، عند كل فيلسوف، تلي مرتبةَ الماورائيّات مرتبةُ الإنسانيّات. أي: من علم الكون الى علم الإنسان. وعلم الإنسان يتراتب: علم الطبيعة الإنسانيّة، فعلم المجتمع والدولة، ومنه الفكر السياسي، فعلم التاريخ.

تلك كلّها، مكوّنات الثّقافة المكتملة. الاّ أنها مجرد قوالب تملأها المجتمعات بما عندها: أي بما توارثت، وبما أنجبت وتنجب، فتتميز بذلك ثقافة عن الأخرى. الا أنه حذار أن نجوز المقارنة بين ثقافة توقّف تطوّرها وثقافة لولبيّة الزخم، تتعلّم بنهم كل ما اختبرته الثقافات الأخرى ـ السابقة لها والمعاصرة على حدّ سواء ـ لتنطلق من هذه الإختبارات على دروب المجاراة، فالمشاركة، فالتوق الى التفوّق في المعرفة والإبتكار والإختراع.

V

عند هذا الحدّ، تقع نقطة الإفتراق بين الثّقافة المتراس والثّقافة العقلانيّة التاريخيّة. ثقافة المتراس هي التي تظنّ أنها بلغت، في مرحلة معيّنة من تطوّرها، درجة الاكتفاء التاريخي. أي أنها صارت تعرف الحقيقة، كل الحقيقة، تمترس خلفها، ولا تحتاج الى الاعتراف بالغير، واذا هي احتاجت الى الغير، لتتميز به عنه، ولو على سبيل المقارنة، فإن هذا «الغير» يكون عدوا، تارة تكفّره، فتحلّل الجهاد ضدّه باسم معرفتها، دون سواها، بالله وإرادته، وطوراً، بل أطواراً تتصرّف ـ وهذا ما يعرف بـ «الشموليّة»، أي النظرة التي تدّعي لوحدها من معرفة شاملة بالإنسان والكون ـ وكأن الإله الذي باسمه تحكم هو الإنسان او المجتمع، المختصر المعرفة «الكلّيّة» في ذاته زعيمًا فردًا كان أو أمّة، او طبقة، أو حزبًا. ذلك أن التسلسل «الثقافي»، اذا جاز التعبير، ينتقل بالنظرة الإيمانيّة في خط مواز لتدرّج العلوم: من ثقافة العلم بالله، لأنه الكائن الذي به نؤمن، الى ثقافة العلم بالإنسان،

فالإيمان به كذلك، الى ثقافة العلم بالمجتمع، فتأليهه كما في النظرة القوميّة والإشتراكيّة. والنظرة القوميّة كالنظرة الإشتراكيّة تكاد باستمرار تعصم الحاكم عن الخطأ، إذ غالبًا ما ترث النظرة القيصريّة، حين كانت الثقافات الوثنيّة تؤلّه قيصر، او الإمبراطور، أو فرعون، ولو اضطرّت الى نسبة أبوّته الى جوبيتيرٍ ما.

VI

إذا كانت تلك هي ثقافة المتراس، تترجم نفسها بالنظرة «الأحادية» الى السلطة، فما هي في مدلولاتها السياسيّة، الثّقافة التي وصفناها بالعقلانيّة التاريخيّة؟

إنها الثّقافة الجدليّة، ــ والكلمة العربيّة المرادفة هنا للديالكتيكيّة ممتازة لأنها تنفي الإراديّة. هي إذًا ثقافة تعدّد الخيارات ننتقي بينها بحرّية، ونتجوّل بحرّية في معارجها ولا إكراه. هي، في المقولة الدارجة: «التعدّدية الثقافيّة»، أي توافر مناهل ثقافيّة متعددة يلتقي أهلها في صراع فكري متوازن لا ينتهي الى كبت، فتكفير، فتحليل دماء، بل الى توارث سلمي للسلطة، أداته الإقناع والإقتناع، بين نظريات مختلفة في حاضر الإنسان ومستقبل المجتمع. من هنا ان المجتمع نفسه تعتبره النظرة العقلانيّة تعدّديًا حكمًا لأنه وليد تكوين تاريخي، يحمل معه الى الحاضر فالمستقبل حصيلة الماضي، ثقافة ثقافة، الواحدة ترث الأخرى ولا تلغيها.

VII

كنا نتحدّث عن الثّقافة في المطلق، وفي خلفيّة الحديث، بالطبع، الثّقافة العربيّة ولو وصفناها من غير تسمية. فما هو تعريفنا للثقافة العربيّة المعاصرة؟ من حيث الجوهر ــ الجوهر الذي يملأ القوالب الشكليّة لثقافات متنوّعة التقيناها في نزهتنا بين المفاهيم.

الثقافة العربيّة ثقافة دينيّة في صراع داخلي دائم مع تعدّديتها الأصيلة.

هي، من هذا المنظار، أسيرة مثلث تاريخي يحده جنوبًا الحنين الى الشعر الجاهلي، ويحدّه شرقًا علم الكلام والتفسير، وكل الفلسفة الموروثة من الإغريق عبر النصارى. أما غربًا، فتحدّه المفاخرة بالأندلس والتوق الى بعثها حية. فهل نستغرب، وحالتنا هذه، ان يعكس ما نسمّيه القرار السياسي إضطرابنا الثّقافي، بل تمزّقنا العقلي والنفسي؟

قبل الولوج بعيدًا في هذا الطريق، لا بدّ من التوقّف ولو قليلاً عند هيكليّة القرار السياسي في الشكل، علّنا نستكشف المقصود به ومنه، وكيفيّة اتّخاذه في المطلق. ولا أظنّني بحاجة لأن أذهب بعيدًا في شرح ما نعلمه جميعنا: أنّ القرار السياسي هو دائمًا وليد سلطة، والسلطة هذه، سواء كانت أحاديّة أو مركّبة، بحاجة الى شرعيّة تحلّل قرارها، أو يكون القرار، اذا فرض نفسه على الجماعة، قرارًا ثوريًا يكتسب شرعيّته لاحقًا من نجاح الثورة وتسلّمها مركز القرار.

وإذا كانت منطلقات القرار السياسي مستوحاة دائمًا مما يعرف بالثّقافة السياسيّة، المتغيّرة بتغيّر الأزمان والحاجات، بحيث تنشأ الشرعيّة الثوريّة حين تحاول السلطة تجميد التغيير... فإن شرعيّة القرار السياسي، من الجهة الأخرى، لا تكتمل، والقرار لا يتّخذ، اذا هو لم يرتبط بسببيّة غائيّة، أي بمجموعة أهداف قابلة لأن تبلور حولها اتّفاق الجماعة السياسيّة، وإذا أمكن إجماعها، ومن ثم اندفاعها، فيصير الإلتزام السياسي طوعيًا، بالكاد تحتاج السلطة الى القانون لفرضه.

والغاية القصوى من كل قرار سياسي عربي هي أن يصير لقرارنا تأثيره في مصير الإنسان، فلا نظلّ نحن رهينة نظام عالمي ما... يغرينا، ولا يكفينا، أن لا غنى للعالم لا عن ثرواتنا ولا عن أسواقنا... من غير أن تكون لنا حرّية تقرير ثمن الثروة أو حجم السوق، ومن غير أن تكون لنا خصوصًا كرامة المشاركة في القرار العالمي، حتى حين يعنينا.

VIII

من هذه المنطلقات، ما هو القرار السياسي عندنا؟

دعونا نستقرئ الأحداث، لعلّ هذا الأسلوب الموضوعي يكون الأسلم منطقًا والأكثر حياة.

المفارقة الأولى التي تجمعنا، من المحيط الى الخليج، هي شعورنا الدائم بأننا أبدًا في معركة مع مستعبد نريد التحرّر منه، حتى إذا زال المستعبد شعرنا بأن شيئًا منّا قد انتزع منا... وكأننا أصبحنا نمثّل رواية سرقوا لنا منها كبير الممثّلين، فندخل هكذا عالم الخرافة! وخرافة التحرير هذه ورثناها من جهاد حقيقي في القرن التاسع عشر، وعشناها عبر حربين في القرن العشرين، أيام كنّا لا نزال أجزاء مستعمرة من إمبراطوريّات زائلة... وعشناها أخيرًا، ولا نزال، رغم عهد السلام، في حروب ضد الاستيطان الإسرائيلي بدلّت حياتنا ولم تبدّل المفاهيم... فصرنا نحالف مستعمرًا ضد مستعمر، نظنّ الواحد يحالفنا في حرب تحريرنا من الآخر!

وكأنّنا في ذلك لم نفهم من ثقافتنا معنى الاستعمار الحقيقي... مع أن اللّغة العربية أفصح من لغات الغرب في وصف هذه الظاهرة التاريخيّة لأنها تردها الى أصلها: العمران، بحيث يكون الاستعمار تعمير ما لا يعمّر نفسه، ويكون زواله بالتالي مشروطًا بالتعمير الذاتي. هكذا يكون التحرير الحقيقي بناء للمجتمع وإنماء لموارده وبلورة لقواه وتنظيمًا لدولته، على نحو يحصنه ضد الإستعمار. والعمران، في اللّغة العربيّة، مرتبط بالمدنيّة وبالحضارة، مما يحلّل، منطقيًا، قول القائلين ان الحرب ضد الاستعمار هي بالتحضير والتمدين وإن المعركة الحقيقيّة ليست سلبيّة، في سبيل جلاء، بل إيجابية، في سبيل بناء، وان جلاء المستعمرين يخلّف فراغًا إن لم يملأه المجتمع المتحرر بحكم إيجابي، عاد القهقرى، وازداد تخلّفًا، وهيّأ نفسه

بنفسه لاستعمار جديد يملأ الفراغ.

فهل نحن الآن أكثر تحرراً مما كنا عليه أيام خضنا حروب التحرير؟ تلك هي المفارقة الأولى التي تشوب القرار السياسي العربي.

المفارقة الثانية، بل الخرافة، هي الظن بأن ثمة ما يستعاض به عن الشعب الحقيقي ـ يستعاض بالفكرة القومية... أي أن يخلق أهل القرار كائناً هيولياً يزعمونه... نكيفه على رأينا، ونعطيه من القرار إرادة ليست في الواقع موجودة!

والقومية، في الأصل، شيء تاريخي موجود، ولو كان العصر الذي نعيش بدأ يتخطاها في مجالات عديدة. غير أن القومية شيء، وخرافة القومية شيء آخر. فبينما القومية في الأصل رابطة توحيد، إذا بخرافة القومية تغدو عنصر تحزب وتخريب، تميز المواطن عن المواطن وكأنها ليست صفة ملازمة لذاته وجزءاً من شخصيته وإنسانيته. ومضى الحكم باسمها، يرتب الناس مراتب ويوزعهم فئات: هؤلاء قوميون مخلصون، أولئك خونة مارقون، هنا من تحبهم القومية، وهناك الغرباء العملاء، في هذا الصف يقف العقلاء، وفي الصف الثاني المتفهمون، وهنالك الأغبياء أعداء القومية... كأنما الإنسان يمكن أن يكون عدو نفسه، أو كأنما يشرف الأمة أن يكثر فيها الخونة، أو كأنما يرضيها إخراج بعضها منها باسمها، فيخرجون عليها.

وهكذا، بدل أن تكون القومية مصدر قوة للأمة في السلم والحرب، إذا بها تبتر الأمة في السلم، وفي الحرب تحقق الأعجوبة الوقحة: أن يحتكر بعض الأمة شرف النضال من أجلها الى حد يجن معه البعض الآخر، فيظن أن الهزيمة ليست هزيمته لأن النصر ما كان ليكون انتصاره.

المفارقة الثالثة في القرار السياسي العربي هي الظن بأن الثورة قرار مستمر... وهذا معناه نكران صفة الاستقرار للحكم، كائناً ما كان، وبالتالي صفة الشرعية... ومرد ذلك الى شغف أهل القرار، أو شعورهم بضرورة إدعاء الشغف بالثورية، لكي يطمئن الناس الى قرارهم كأنما الثورة هي غاية بحد ذاتها، بدل أن تكون ما هي في الأصل: وسيلة وسبيلاً ـ سبيلاً لتغيير أوضاع أصبحت بالية، ووسيلة لإقامة نظام جديد. ولعلنا لم نتعلم أن الثورة المستمرة ـ وكان أول نماذجها التاريخية الثورة الفرنسية ـ إذا لم تنته الى الإستقرار، إنتهى بها الأمر حتماً الى الدكتاتورية نقيضها، كما كان الحال مع نابوليون.

ثم إن الثورية الحقيقية هي وليدة اجتماع أمرين: الحاجة الإقتصادية والنظرية الإجتماعية. فلا النظرية الإجتماعية، حيث لا حاجة، تؤدي الى الثورة، ولا الحاجة وحدها تمكن الشعب من الثورة، حيث لا نظرية يؤمن بها فتحركه وتقوده. واجتماع الأمرين يجب أن يسبق دعوة أهل القرار السياسي الى الثورة.

والمفارقة المفارقة في القرار العربي أن تتبرّأ الثورة من الحكم عندما تتولاّه، أو أن يبحث الحكم ـ وكأن هذا هو الأسوأ ـ عن ثورية متأخّرة تؤهله للإستمرار!

المفارقة الرابعة التي تسربل بها القرار السياسي العربي هي ظنّه، عندما يقوم لنا حكم قوميّ أو ثوريّ، أن الحكم يصبح أهمّ من المحكوم، أي أنه يصبح أكبر من موضوعه، وأعظم من مثاله وأعز من غايته... أهمّ وأكبر وأعظم وأعز من الشعب والوطن، من المواطنين والأرض والبيت والخبز والماء والحرّية والحياة.

والحقيقة أن النظام هو لا شيء، متى صار فارغًا من مضمونه. هو لا وجود له بدون الشعب والوطن. حياته من حياة الأمّة، فإن سئمت الأمّة تساءم النظام، وإن هي عاشت انتعش. تغذّيه بقدر ما يحييها، وتبقيه بقدر ما يحافظ عليها. إذا انتكست فقد مبرّر وجوده، وإذا انتصرت تعزّز وترسّخ. إلا أن الأمر صار عندنا، في قرارنا السياسي، غير ذلك: صار النظام غاية بحدّ ذاته، ولو جدّفنا بذلك على الأمّة والتاريخ. ثم إننا ذهبنا أبعد من ذلك: لقد اعتبر أهل القرار السياسي ان العدو يستهدف النظام في حربه، والأرض صارت ثانوية، وكذلك الشعب بآلامه وآماله... وفاتنا هكذا أن النظام لا قلب له ولا عقل: هو آلة الناس وليس سيّدها، فكيف يمكن أن يوضع في الميزان قبالة الحياة، من غير أن تختار الناس إذ ذاك الحياة وتحطّم النظام؟

تعلّق الحكّام بالنظام كمثل تعلّق الأطفال بالدمى، يحسبون أنها في محلّ ما ترمز إليه، والحقيقة أنها صورة للحياة، ليست الحياة. فهل يعقل أن نطلب من الشعب أن يضحّي بالواقع من أجل الصورة، بالجوهر من أجل المظهر، بالحياة من أجل الدمى؟ وتكتمل المفارقة المأساة عندما يطلب أهل القرار للنظام أن يعمّر أطول من الحروب... متجاهلين ما في التاريخ القديم والحديث: انه حتى عند النصر، تبدّل الشعوب أنظمتها، لأنها تعتبر أن حاجاتها وقضاياها بعد النصر غيرها قبله، فكيف بعد الهزيمة، أو قل النكسة؟

يسوقنا هذا الى **خامس المفارقات** وآخرها، هي تعامل القرار السياسي العربي مع التاريخ.

في نظرنا ـ أهل قرار كنّا أو موضوع قرار ـ أن بيننا وبين التاريخ تواطؤًا يجيز لنا أن نعتبره وكأنّه غير موجود! نطلب من التاريخ أكثر مما نعطيه، ونظنّ أنه لنا ولو كنّا نحن عليه، وأنّه لا يمكن أن يكون مرّة لسوانا، مهما كان لسوانا عنده. وفي التاريخ أن الشيء الوحيد المحتوم هو أن تجيء النتائج بنسبة الأسباب: لا شيء من لا شيء، وكل شيء من الشيء الذي يسببه. فالتاريخ ليس فيه أعاجيب ولا عجائب، بالكاد فيه صدف. وككلّ تاريخ آخر، ليس في تاريخ الحرب والسلم شيء من القدر: ليس فيه نكبات من الله، ولا فيه تجارب من الشيطان ولا نكسات!

فيه للدول ما تهيئ لنفسها، فإن هي هيّأت للنصر انتصرت، وإن هي لم تحسن التهيئة إنكسرت.

ليس في التاريخ عدل ولا ظلم، وليس للأمم على التاريخ حقوق، والحقّ ليس أبدًا منتصراً، لا في النهاية وإلا في البداية، إذا لم ينصره أهله، فيكتبون هم التاريخ ولا يكون لهم مكتوبًا. ثم إن التاريخ لا يرحم، لا يغفر، ولا هو يهب ولا هو يعوض، ولا هو يأخذ ممّن لا يريد أن يعطي ولا ممّن يقدر على الحفاظ على ما عنده...

خطيئة القرار السياسي العربي أنّه جهل أو تجاهل أن أزمة الحكم اللاتاريخي، بل مأساته، في أن يضع نفسه دائمًا في موضع الطالب من الغير، المحمّل الغير مسؤوليّة أفعاله هو، كأنّما فوق سيادته دائمًا سيادة لسواه: فسواه يعطي ويأخذ، وينصر ويهزم، يبني ويخرّب، يفقر ويغني، يحيي ويميت. والحقيقة أن ليس من أمّة تجد نفسها وحدها في التاريخ، ولا التاريخ لأمة دون سواها. فإذا حاربت فيجب أن تنتظر الحرب وأن تحسب للنصر وللهزيمة حسابًا سويًا. وحتى عندما تسالم الأمّة، يجب أن تحسب حساب حرب سواها عليها.

محكّ النجاح أن يكون حساب الحكم ناجحًا، فينال ما كان منه منتظراً، ولا يعرّض الجماعة لما لا تستحقّ أو لما لا طاقة لها على احتماله.

IX

أراني وصلت بكم في خاتمة مطافنا إلى مفارقات خمس، وكلّها أزمات... ومن حقّكم عليّ أن تسألوا: أوليس لنا منها مخرج؟

جوابي سيكون صريحًا، ولو قسا، تشفع به إسنادات أستأذنكم بها، ولو وجد البعض في لجوئي اليها مفارقة أخرى... منطلق الجواب أن علينا جميعًا، على أهل القرار السياسي الذي يجب أن يكون هكذا ديموقراطيًا، أن نتحرّر من «المثلّث» الذي أسرت ثقافتنا العربية نفسها فيه.

ويقتضينا ذلك نقلة نوعيّة، بسيطة الإسم، ولو بدت العمليّة معقّدة: أن ننتقل بمجتمعاتنا، بل بدولنا، من متاريس الحالة القبليّة، المخضعة نفسها لمنطق القوّة، الى دولة «المدينة الفاضلة»... الى أندلس جديدة تسوسها قوّة المنطق، فلا تبقى حضارتنا، كما قال كاتب عربي كبير يهوى المعارضة تاريخًا: «حضارة صوتيّة»، أي حضارة الصوت الأقوى، بل تصبح كما يتمنّى مفكّرونا اللاّصوت مسموعًا لهم حضارة الحوار بين كل صاحب صوت، ولو خافت، حضارة العقل الأرجح والأفعل في التاريخ.

قلت إن جوهر الثقافة العربيّة هو الدين، وأنا مدرك أن في كلّ مسيحيّ عربيّ شيئًا من الإسلام، تمامًا كما في الإسلام من النصرانيّة ولها ما يكفيها منه، إذا

هو استلهم خير ما في تاريخه سلفيّة، وكانت أصوليّته إحياء لما للثّقافة العربيّة الجامعة من واقع التعدّدية في دار الإسلام، أيّام رسوله والخلفاء.

وهل نرتضي لمجتمعنا معًا أن يكون في ثقافته وقراره السياسي غير ما هي عليه كل مجتمعات العالم، ونستمرّ نظنّ أنّنا وحدنا العلى حق؟

ولم لا نتساءل أيننا اليوم ممّا جاء في القرآن الكريم: «قولوا آمنّا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبرهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربّهم لا نفرّق بين أحد منهم ونحن له مسلمون».

حقًا، صدق الله العظيم!

أيننا اليوم من عهد النبي محمد بن عبدالله لأهل نجران؟ وهو عهد «ضمن لنصارى نجران الأمان على أنفسهم وأموالهم وأراضيهم وعشيرتهم وأماكن عبادتهم».

أفليس في ذلك منطلق التعدّدية في المجتمع؟

وماذا عن عهد أبي بكر لأهل نجران، كذلك. وعهد عمر لأهل إيليا؟

وماذا عن قول الإمام علي: «من كان له ذمّتنا، فدمه كدمنا ودينه كديننا»؟

وماذا عن الحديث الشريف: «من قتل معَاهَدًا لم ير رائحة الجنّة» (صحيح البخاري، ج٤، ص٦٥).

وماذا عن الحديث الآخر: «الا من ظلم معَاهدًا، أو انتقصه، أو كلّفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئًا بغير طيب نفس، فأنا حجيجه يوم القيامة» (سنن أبي داود، ج٣، ص١٧١).

وماذا أخيرًا عن «الرسالة القبرصيّة» التي يرفض بموجبها إبن تيمية أن يطلق أحد السلاطين التتار أسرى المسلمين دون النصارى؟

وأخيرًا أخيرًا وليس آخرًا، ماذا عن «إتّفاقية المدينة» مع نصارى نجران تذهب الى حدّ كفالة الحكم الذاتي مع حقّ التمييز الثقافي، فيباشرون بأنفسهم إدارة شؤونهم؟

أولا يحقّ لنا أن نستخلص من مثل هذا أن أصول الإسلام هي التي هيّأت الأنظمة التعدّدية للمجتمعات الإسلاميّة، على مرّ الأزمان حتى الأمس ــ دول إسلاميّة ننسى اليوم تكاثر النصارى فيها، كمصر والعراق وسوريا وفلسطين والأردن، ناهيك بلبنان. ومن قال إن تطبيق أحكام الشريعة في مجتمع تتعدّد فيه الملل يتنافى، نظرًا للتعدّدية هذه، مع قيام ديموقراطيّة في التشريع والحكم؟ أولم يكن بعض مفكّري النهضة، في العهد العثماني، على حقّ عندما دعوا الى الثورة ضد حكم إستبدادي ادّعى الخلافة ووجد كثرة سلّمت معه بها، فأخذت القلّة المتقدّمة الراشدة على دعاة الدولة الإسلاميّة آنذاك أنهم يتذرّعون بالدين للوصول الى

الحكم، كما يمكن أن يتذرّع سواهم من طالبي الزعامات بسائر ما يكسبهم الشعبيّة ولو رخصت؟

X

من قال في العالم العربي بالديموقراطيّة قال بلبنان وتكوينه ونظامه. ولا بأس إذا اضطرب النظام فمترس أصولي في وجه أصولي، بحيث لم يعد يعرف أحد أي إيمان يدّعي هؤلاء وأولئك من فرط ما استباحوا من المحرّمات.

يشفع بالديموقراطيّة ـ مسك ختام المطاف ـ أن الرجوع عن الخطأ فيها يبقى ممكنًا، لا لأنه صواب في حدّ ذاته وحسب، وقد لا يكون هكذا دائمًا، إنما لأن الحرّية الديموقراطيّة تعني في النهاية حرّية الخطأ وحرّية التوبة، ثم حرّية اختيار الحكم الذي إليه تتوب.

الدّيمُقراطيّة وَآفاق المُسْتَقبَل

حديث ألقي بمناسبة العيد الخمسين
لجامعة الدول العربيّة ومنظمة الأمم المتحدة،
في احتفال دعا إليه المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في بيروت واشترك فيه،
فضلاً عن ممثلي النقابات في لبنان وسواه
مندوبون من الأمانة العامة
وبعض الدول العربية.

١٩٩٥/٥/٢٣



حضرة النقيب،

حضرات الاساتذة،

سيداتي سادتي،

تعذرونني اذا بدوت موهولاً. ذلك اني لا اذكر انه سبق لي ان توجهت ـ ولا اقول واجهت ـ هذا الحشد من المحامين، حتى ولا في مجلس النواب، ايام العز ـ عزّ المجلس وعِز المحامين ـ وعزّنا ـ يوم كان السادة النواب المحامون هم حزب الاكثرية الخفيّ في السلطة التشريعية.

وبالطبع لم اواجه مثلِ هذا الحشد في المحاكم، فقد تعودنا، أيام عزها، ان يكون الحشد في جانبنا، يحصن الحرّيات لا في وجه القضاء، بل في وجه سلطات كانت تظنّ ان في وسعها توسّل القضاء، ولا عقاب ـ لا عقاب لها، للسلطات!ـ لقهر احلام الحرّية، ولو مجنونة الاحلام.

كل هذه المقدمات ـ ايها السادة ـ لانه، حيثما نجتمع باسم الحقوق، فانما تنعقد عروتنا الوثقى باسم الحرّية. وهذه الحرّية بالذات التي كانت جوهر الحلم الكبير الذي انطلقت منه، من خمسين سنة، في سان فرنسيسكو، «منظمة الامم المتحدة»، تعلن في مقدمة شرعتها انها وليدة ارادة شعوب العالم التي سئمت

الحروب وتريد بناء عالم جديد، متحرّر من العوز والفقر والخوف.

وها نحن، عام ١٩٩٥، نحتفل بالذكرى الخمسين لتأسيس منظمة الحلم التاريخي العظيم، وعالمنا لا يزال، تغالب مجتمعاته الخوف، كل يوم من كل سنة، لم يتحرر فيه الانسان لا من العوز ولا من القهر الا جزئيًا، وبالكاد، لان الحرّية لا تتجزأ... وأما الخوف، الخوف الكبير من الحرب، ومن حروب الارهاب، فضلاً عن الخوف النووي الكيميائي، فحدّث ولا حرج!

اما ماذا حصل، ولماذا، فحديث طويل نخشى ان نغرق في محيطه اذا خضنا الغمار، غمار السببيات الماضية، في حين ان توجهنا، كما توافقنا الليلة، هو المستقبل، وسؤالنا هو: ماذا نفعل، بل بماذا نحلم بعد؟

ثم، ثم... هل يكفي المنظمة الدولية عذراً، ولا نقول تبريراً، لفشلها، ان نردد مع مواطننا العربي الكبير، الأمين العام الدكتور بطرس بطرس غالي ان «البعد الجديد من انعدام الأمن يجب ان لا يحجب عن الانظار استمرار المشاكل التي تثيرها زيادة معدلات النمو السكاني، واعباء الديون الساحقة، والحواجز التجارية، والمخدرات، واتساع الهوّة بين الاغنياء والفقراء».

ويستطرد الامين العام ــ لاننا لم ننته من تعداد المشاكل - المصائب فيقول: «لقد انتشر الفقر والمرض والقهر واليأس. فهناك ١٧ مليونًا من اللاجئين، و٢٠ مليونًا من المشرّدين. وهناك حالات من الهجرة المكثّفة للشعوب داخل وعبر حدودها الوطنية وكلها مصادر للنزاع، وناشئة عنه...».

هل يكفي ذلك تبريراً؟ لا، لا يكفي. فيستمر الدكتور غالي ليقول: «ثم ان درع الاوزون غير المحكم يمثل خطراً على السكان المعرّضين أعظم مما يمثله جيش معاد. وليس الجفاف او المرض اقل قسوة من اسلحة الحرب!».

فإلى أين، أيها السادة، الى أين من هنا؟ وهل يكفينا، حتى نطمئن، أن نعلم أن الأمم المتحدة عقدت حتى الآن: مؤتمر قمة (في ريو دي جانيرو) للبيئة والتنمية، ومؤتمراً دون القمة بقليل للبحث في حقوق الإنسان، ومؤتمراً ضخماً في القاهرة، اثار ما أثار من تحفّظات، لمعالجة مسألة السكان والتنمية، ومؤتمراً عالميًا لمعالجة شؤون المرأة، وأخيراً، وليس آخراً، مؤتمر كوبنهاغن الذي عقد من أشهر لمعالجة شؤون التنمية العالمية.

نعود نتساءل، أيها السادة، هل يكفي ذلك حتى نطمئن؟

جوابنا ان لا، كلا... لا، لا نطمئن... لأن ثمة خطأً بنيويًا، ونشدّد على كلمة بنيوي بل وأكثر: خطأً عضويًا، يجعل تنفيذ قرارات هذه المؤتمرات، في معظمها على الأقل، فقط في متناول الدول التي لا تحتاج الى المؤتمرات لتعرف سبيل المعالجة وتعتمدها...

وأما العالم الثالث المعذّب، وسائر من ينتسب اليه: من أفريقيا الزائير المضروبة بالأمراض الداهمة، المرض يرث المرض، والموت يرث الموت، الى بعض الدول العربية التي يستهلك التسليح مالها، الى عالم أنظمته الرشوة والافساد والاضطهاد، ولو باسم التحرير المستحيل حينا، وفي الاحيان الأخرى باسم الحركات الأصولية وأنظمتها المعطّلة لكل تنمية، وصولاً الى باكستان والهند، وبل والصين وروسيا المافيات والتشيشين، وآخر المكتشفات: يابان العصبات الجامعة بين التيئيس الديني والارهاب الكيميائي...

هذا العالم المعذّب، عالم الوصمة الكبرى في إنسانية كل واحد منا... هذا العالم هو الرد الصارخ على الأمم المتحدة والبرهان العظيم على فشلها. ولا يبرئ المنظمة الدولية القول ان هذه الآفات منعت السلام والأمن... فالمنظمة كان يفترض فيها ان تجعل الأمن أداة معالجة هذه الآفات وان تقيم سلاماً يمكّن «المجتمع الدولي» (وما اطرف التسمية وأغربها!) من ايجاد اطار العلاقات الصالحة لتصدّي الأمم المتحدة، متّحدة، أي في شكل اتحادي، لهذه التحدّيات... فلم تفعل!

حضرة النقيب،

ايها السادة،

لا أريد أن أطيل في مناقشة نظريّة سيسهل وصفُها بالأدبيّة، تشبه بعض أدبيات المرافعة أمام محكمة لا تستمع! فإلى شيء من القانون إذاً، ننظر عبره، وبتعاييره، إلى المستقبل: أي مستقبل للمنظمة الدولية ترى؟

بقدر من الصراحة القاسية، وعذرها الواقعية، ومن منطلق اختباراتنا العربية المريرة مع المنظمة الدولية، ارى المستقبل اشد ظلامة وظلماً من الماضي، رغم كل الذي يقال ويلوّح به من نظام عالمي جديد، يحل محل عالم الانقسامات الايديولوجية وجدران برلين...

واليكم بعض الاسباب:

أولاً: الجمعية العمومية التي كانت، في الماضي البعيد وحتى القريب، منبراً للحركات المطلبية وأداة اقتراع على قرارات وتوصيات تشكل على الأقل مظلّة من الشرعيّة الدولية لتصرّف الأمم المقهورة والشعوب الطامحة للتمتع بحق تقرير مصيرها ـ الجمعية العمومية صارت مجرد حائط مبكى مملّ، للمواقف المنبرية، لا تجد حتى من يصفق لها، لأن اليأس سرق المتفرجين من القاعة.

ثانيًا: مجلس الأمن، الذي كان في آنٍ واحد موئل الديبلوماسية الوقائية الجماعية، وأداة التصرّف الأممي المتّحد في حسم النزاعات والدفاع عن الأمن الدولي وإحلال السلام ـ مجلس الأمن، صار شاهد زور للنزاعات الاقليمية وأداة

إصدار قرارات طوباوية أبعادها التنفيذية معطلة سلفًا، وذلك نتيجة اختلال التوازن الدولي الذي كان يحفظ للمجلس شيئًا من الهيبة، ونتيجة وقوعه أسيرًا للفيتو الأميركي الوحداني.

ولم يجدِ مجلس الأمن نفعًا أن يكون قد أحتضن، في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢ مؤتمر قمة تعهّد خلاله رؤساء الدول العظمى بحضورهم الشخصي تمكينه من القيام بدور فعال حاسم في ترسيخ الأمن المشترك والسلام الجماعي...

ثالثًا: القوات الدولية

لقد تقهقر السلام وازداد زمام الأمن فلتانًا خصوصًا في المناطق التي أرسل مجلس الأمن إليها قوات دولية، من لبنان وصولاً الى البلقان، ناهيك بالإختبار الصومالي وباقي المناطق التي تصوملت، فهجرها مجلس الأمن وأشاح ببصره عنها ضجرًا، وصار الإنسحاب منها هو همّ القوات، وسلامتها أبدأ من السلام، الذي ذهبت لإحلاله.

أيها السادة،

إلى أين من هنا اذًا؟ وهل نسلّم مع بعض غلاة التنظير الجيوسياسي أن الحرب الكونية الثالثة التي ربما، ربما حالت الأمم المتحدة دون اندلاعها، قد حلّت محلها سلسلة من الحروب الصغيرة لا تفقد فيها دولة عظمى، كالإتحاد السوفياتي السابق، ٢٧ مليون قتيل، إنما يتراكم في ميادينها شهداء بعشرات الآلاف، شهداء العصبيات القومية المتزايدة، والعنصريات العرقية التي حلّت محل إيديولوجيات الفاشية والشيوعية، فضلاً عن شهداء الإيديولوجيات الاصولية، دينية كانت أو متسترة بحروب الدين؟

في نظرنا، ثمة طريقان لاستعادة التفاؤل: واحد ضمن الأمم المتحدة، والآخر خارجها.

الطريق الأول هو إنشاء قوة طوارئ دولية دائمة قادرة على التدخّل السريع الحاسم حيث يقوم نزاع أو خطر حرب. وقد طرح هذا الاقتراح للدرس الأمين العام بطرس بطرس غالي في خطته للسلام التي تقدم بها في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢. إلا إنه من دواعي فخرنا ـ ولا مفاخرة ـ أن نتذكر ان لبنان كان قد طرح مثل هذا الاقتراح على الجمعيّة العموميّة الإستثنائية التي انعقدت للنظر في نزع السلاح في حزيران (يونيو) ١٩٧٨ معللاً اقتراحه كما يلي:

أولاً: مثل هذه القوة الدولية تغني الدول الصغرى الفي طريق الإنماء عن إنشاء جيوش تظل عاجزة عن الدفاع عن سلامة الأرض والوطن، فتضطر إذ ذاك لاستدراج الدول الأكبر منها للتدخل.

ثانيًا: إن الجيوش الوطنية تستهلك في التسليح غير المجدي، والعمولات

المفسدة للحكم، أموالاً طائلة يجب تخصيصها للإنماء والمساهمة في التحرّر من الفقر والجهل والمرض، فتبطل بعض أسباب اضطراب الأمن والسلام الدوليين.

ثالثًا: إن تجاوز الجيوش الوطنية الحجم الذي يبرّره الحفاظ على السلام الداخلي والدفاع عن المؤسسات يشجعها على خوض حروب عبثية حتى إذا ربحت هذه الحروب تسلمت السلطة السياسية مكافأة لانتصارها، وإذا خسرت، وهذا هو الأرجح، إرتدّت على السلطة السياسية وانقلبت عليها وتسلّمت الحكم واستمرت تخسر الحروب ولا حساب غير انقلاب يصحح إنقلابًا...

هذا عن الطريق الأول، من داخل الأمم المتحدة.

أما الطريق الثاني، من خارجها، فهو النموذج الأوروبيّ الذي يقيم اتحادات اممية قادرة على الإنصهار أكثر من المتحد الدولي الكوني الذي يظل ولا رابط بين دوله الأعضاء ومجموعات الدول غير سلطة خبرنا أنها مستحيلة لأنها صنو «الحكومة العالمية» التي كنا نحلم بها جيلاً، وأقلعنا حتى عن الحلم. في حين أن المجموعة الأوروبية تتقدم نظريتها ويتقدم النظر إليها والعمل في سبيلها بخطى ثابتة، تكرّسها الإستفتاءات والمؤسسات المتنامية والأنظمة المتزايدة.

ولكن، لكن... هل نموذج المجموعة الأوروبية ممكن في سائر القارات؟ الجواب: ولم لا، حتى في أفريقيا... بشرط أن ننصرف عن الإنفاق على الفساد، والسلاح الفاسد، إلى التوظيف في الإنماء والحكم النظيف... وفي غير أفريقيا، شرط أن لا يتحكم بسياسة أمراء المجموعات أمير أمراء يقودها إلى حروب داخلية لا تخدم في النهاية سوى مصلحة خارجية ما، مقنعة حتى تصير مشتهاة، بدفاع عن النفس يقهرها إنما بعد فوات الاوان، أوان الإنتصارات العبثية.

وإذا قيل ان هذا الطريق، طريق التجمّعات الاقليمية، يحتاج الى تغيير سياسي جذري داخل كل دولة، تغيير ربما تجاوز أنظمة الحكم أحيانًا الى الأنظمة الإجتماعية... قلنا: ولم لا؟ شرط أن يأتي التغيير ديموقراطيًا، في الرؤية والتصرف، فلا يفرز، كما كان الأمر في الخمسينات والستينات عسكريتاريات تدعي التحررية والقدرة على الإنتصار باسمها، ثم تنتهي إلى مزيد من التسلّط والهزائم، ولا من تبلغ بهم ديموقراطيتهم حدّ الحساب.

سيداتي، سادتي،

هل يمكن الكلام على الأمم المتحدة بدون الكلام على لبنان؟... أو بدون الكلام على القدس، اليوم بالذات؟ واحدة من القضيتين، القدس، تكاد تصير عنوان يأسنا، والأحرى أن تصبح عنوان التحدي.

أما القضية الثانية، فقد بدأت في الأصل عنوانًا بل شعارًا... شعارَ التصاق لبنان بالمنظمة الدولية. وإذا بلبنان اليوم لم يبق له من المنظمة غير حزام أمل، بدل

الأمن، يدفئ ولا يقي... وذكريات شرعة حقوق الإنسان التي كان له شرف المساهمة العظمى في صياغتها، وقرار يكرّس الشرعية الدولية تتعلّق الدولة بأهدابه تواجه به العدو كالصديق، على دروب السلام... فيشيح الصديق عنه البصر، وأما العدو فيمضي يطلق عليه النار، والقرار بلا حياة ولا يموت.

ولنتحدث قليلاً عن القدس. ظننّاها ضاعت مع قرار اسرائيل مصادرة المزيد من الأراضي العربية، فذهبنا إلى الأمم المتحدة نحمل حقوقنا مجلببة بالخوف والغضب في آنٍ معاً. فماذا كان؟

كان الڤيتو الأميركي، صفعة لا لحقوقنا وحسب، بل صفعة لتأييد العالم لنا، في إجماع نادر المثيل. ومع ذلك، تعطّلت العدالة الدولية ووجدت الأمم المتحدة نفسها منقسمة مشلولة عاجزة.

فماذا كان؟ لم يسرقوا الأرض... وتراجعت إسرائيل أمام التلويح بأمرين: ثورة في الداخل، وعودة إلى إجماع عربي، بل إلى محاولة إجماع، في مستوى القمة طبعاً، حيث بدا ممكناً ان يتجاوز هذا الإجماع تحفّظات هؤلاء وأولئك على بعضهم البعض، وتجاوز ما كان قد بدا ممكناً: أن يترك العرب فلسطين للفلسطينيين، يتحمّلون وحدهم اوزار دبلوماسيتهم المتعثّرة... فما داموا قد اختاروا مسلك الإنفراد بالرأي، فلتذهب القدس ـ ولا بأس بالشماتة ـ ضحية الإنقسام وخيار اليأس، وقصر النظر، ولو كانت الدماء لا تزال تسيل شهادات!

تنبّه العرب واستفاقوا، فتراجعت إسرائيل وأميركا؟ فقط هكذا؟... ربما... ولمَ لا؟ الأمثولة التي ننتهي اليها اليوم، والأيام المقبلة لا تزال حبلى بالمفاجآت، هي أن خروج الضحية على النظام الدولي وحده أقوى من خروج الظالم على هذا النظام.

وتبقى الأمثولة ناقصة: أن يخترع العرب الإطار البديل إما للدفاع عن حقوقهم خارج النظام، أو لإلجاء أهل النظام إلى العودة إليه، فتعود للشرعية الدولية حقوقها.

ومرة أخرى تثبت صحة ما قلناه بادئ ذي بدء! إن مستقبل السلام ربما كان في التجمع الأقليمي، إذا هو استكمل عناصر فعاليته وهو ما نرجوه للجامعة العربية في النصف الثاني من عمرها.

سيداتي، سادتي،

قاربنا ختام هذا الحديث، فلنحاول شيئاً من التفاؤل. لعلكم تسمحون لي بأن أدعوكم إلى فسحة أمل مستغربة في جنوب لبنان المعذّب، حبلى حكايتها بالمغازي الفكرية البعيدة الآفاق: أضخم كتب العالم رواجاً هذا العام، هو تاريخ للفلسفة، من سقراط إلى اليوم، بل إلى الغد، وضعه الكاتب النروجي جوستن

غآردر Jostein Gaarder في شكل حكاية يرويها إلى ابنته الفتية صوفي، ضابط نروجي في قوات الأمم المتحدة في لبنان...

ترى، لماذا كان مناخ جنوبنا المضمّخ بالعذاب، والأمل، المعصور بالصبر، هو المناخ المختار، والأكثر نجاحاً، ليربط بين المعاناة وتاريخ صراع العقل ضد الجهل؟ أم تراها مشاهدة الظلم، والشهادة، هي الأدعى إلى التأمّل والصفاء والحكمة ثم الخلوص إلى الإنتصار لقيم الحقّ والخير في وجه منطق القوة الغاشمة؟

لعلّ الأمر كذلك... ولنا، في حيّز ما يعنينا الليلة، هذا العزاء، بل الأمل: ان ثمة في قوات الأمم المتحدة «سقراط»، يتمرّد على دور الجلاد الملتصق بالضحية: يعذّبها، ثم يحبّها... بل يحبّها في عذابها! فهل لنا أن نرجو قيام «سقراط» لبناني بل عربي يحمل إلى الأمم المتحدة رسالة إيمان بها جديد، إيمان الضحية بضرورة إنقاذ الجلاد من نفسه؟

إذ ذاك نكون دخلنا مرتبة الحضارة الخلاقة بدل «الاستنقاع» في مياه الشكوى العفنة وبركة الدموع التي لا تغسل قلباً ولا تروي عطشاً.

٣





أَكَادِيمِيَّات

مَواضِع الضّعْف في المجْتمَعات الحُرّة

حديث في حلقة دراسات
بعنوان «مفاهيم الحرّية» دعت إليها «المنظّمة العالمية لحرية الثقافة»،
ومركزها الإقليمي للشرق الأوسط في بيروت.

١٩٥٦/٥/٢٤



«مواضع الضعف الكامنة في المجتمعات الحرّة وأسس عدم استقرارها.
توسّل المؤسّسات الحرة بغية إفسادها وتعطيلها.
أسباب شلل السلطات الديموقراطيّة.»

هذه المواضيع الثلاثة تحصر في نطاقها المحدود أي بحث في أيّة أزمة تعانيها أيّة دولة ديموقراطيّة، بحيث يستحيل على أيّة معالجة مسؤولة أن تجد سؤالاً تجيب عنه لا يقع في هذا النطاق.

غير أن معالجة واقع الدول العربيّة في هذا النطاق ــ وهو موضوعنا في مؤتمر ميلانو وهنا ــ يفترض أولاً البحث في ما إذا كانت الدول العربيّة مجتمعات حرّة بالفعل، حتى يصحّ أن نتدارس أزمتها في نطاق الموضوع الذي أثاره مؤتمر ميلانو بصورة عامّة. ذلك أنّه لا يصح التحدّث عن «توسّل المؤسّسات الحرّة بغية إفسادها وتعطيلها» ساعة لا توجد هذه المؤسّسات. ولا يمكن بالتالي التفتيش عن «أسباب شلل السلطات الديموقراطيّة» في دولة ما، ساعة لا تكون سلطات هذه الدولة ديموقراطيّة، أو ساعة لا يكون من الممكن أن تستقيم هذه السلطات، بطبيعة وجودها.

إذًا، ماذا نعني بالمجتمعات الحرّة؟

هل يكفي، حتى يصحّ اعتبار المجتمع حرًا، أن يقوم فيه نظام حكم ديموقراطي الشكل، يستند إلى شرائع تضمن حقوق الإنسان وحريّاته؟ أم أن المجتمع الحرّ هو ذلك الذي تتوافر فيه القواعد الإجتماعيّة الإقتصاديّة المدنيّة التي لا تقوم ديموقراطيّة ولا تستقيم ما لم تستند إليها وتنبثق منها، بحيث يعين المواطن مسؤوليّاته بقدر ما يفهم كيف يمارس حقوقه، ولا سيما حقّه في اختيار حكّامه ومراقبة حكمهم؟

إذا صحّ أنّ جوهر الديموقراطيّة هو سيادة شعبيّة ـ وهو كذلك بإجماع العلماء ـ فلا يكون الشعب سيّدًا حقًا، ولا يحكم ذاته بذاته، ما لم يتألّف من مواطنين أحرار، كلّ فرد منهم سيّد نفسه، لا يخضع لغير إرادة الخير التي فيه، يناضل بحريّة ويقرّر بدون إكراه.. والمواطن الحر، بالمعنى الحقيقي الأخير، ليس ذلك الذي تعترف له قوانين دولته بالحريّة، بل هو المواطن المتحرر من العوز والمرض، والجهل والخوف.

وإذا قيل إن مثل هذا التعريف للمجتمع الحرّ غير واقعي أو غير عملي، أجيب أن التاريخ لم يسجّل نجاح تجربة ديموقراطيّة واحدة اعتبرت أن بوسعها فرض قوالب الحكم الدستوري على مجتمع لا ديموقراطي، بمعنى الديموقراطيّة العميق. بل على العكس، فقد كانت الديموقراطية حرفًا ميتًا في المجتمعات التي اقتبستها من غير ان تطمئن إلى وجود التقاليد التي تحيي المؤسّسات على الأقلّ من غير أن تحضّر للديموقراطيّة تحضيرًا كافيًا.

من هنا، إن الديموقراطيّة إمّا أن تنبثق من تطوّر المجتمع وتجاوب أوضاعه الطبيعيّة، أو تفرض عليه اصطناعيًا، فلا تكون ديموقراطيّة.

وبالتالي، إذا كان هذا مفهومنا للمجتمع الحرّ والدولة الديموقراطيّة، وإذا كانت هذه هي المقاييس التي سنعالج بها موضوعنا، فإن علينا بادئ ذي بدء أن نحصر بحثنا في الدّول العربية التي لا تعيش على الطراز القبلي أو الإقطاعي، المسمى في علم الدولة بالنظام البطريركي.

بعد ذلك، نتساءل إلى أي حدّ هي الدول العربيّة المنظّمة ـ المنظّمة وحسب ـ دول ديموقراطيّة؟ هل جاءت الأنظمة الديموقراطيّة التي تحكم بموجبها نتيجة عفويّة لنموها، أم أنّها أنظمة استنسخت واستوردت وكثيرًا ما فرضت فرضًا؟

الجواب أن الأنظمة الديموقراطيّة التي تعرّفت إليها الدّول العربيّة، وعانتها ولا تزال، قد جاءتها مع الفتح الغربي، وصيغت لها في فراغ، من دون أي اعتبار للنظم الإقتصاديّة الإجتماعيّة، ولا مراعاة للتقاليد السياسيّة ولا للعقليّة الشعبية العامّة. فضلاً عن أنّها قلّ أن تجاوبت ومصالح الشّعوب ومثلها أو جسّدت

مفاهيمها. حتى أنّه يتعذّر علينا أن نصدّق أن الذين نصّوا دساتير ديموقراطيّاتنا ـ حتى لا نقول الذين فرضوها ـ قد بلغت بهم السذاجة حد الظن أن مجرّد قولبة حياتنا القوميّة في الأنظمة الجامدة يكفي لتحويل تقاليدنا وتربية زعمائنا وتطوير شعوبنا، بمثل السحر.

من أجل ذلك، كانت الديموقراطيّة عندنا مفارقة، بكلّ ما للكلمة من معنى. فتطبيق الأنظمة الديموقراطيّة في المجتمعات العربيّة غيرالمهيّأة لها، غير الحرّة، أدّى إلى نتائج أبعد ما تكون عن الديموقراطيّة. وقد كانت جمهوريّاتنا وممالكنا الدستوريّة، ولا تزال، أقرب إلى الحكم الأوليغارشي ـ حكم الطبقة الميسورة المتسلّطة ـ منها إلى حكم الشعب نفسه بنفسه. إذ في حين تفترض الديموقراطيّة أن تكون الأجهزة الحاكمة ممثّلة للشّعب السيّد، نجد أن الأجهزة الحاكمة عندنا قد مثّلت طبقة، اقطاعيّة كانت أو بورجوازيّة، استأثرت بوسائل التمثيل وتحكّمت بالناخب، فغدت العمليّة الإنتخابيّة، على حرّيتها الظاهريّة، تزويراً لإرادة شعبيّة عديمة الوجود، أو لا طاقة لها على التعبير عن نفسها. وأيّة إرادة شعبيّة تكون هذه التي يحملها في صدرهم ناخبون معظمهم رازح تحت عبء المرض والجهل، بل أيّة انتخابات هي تلك التي يرشح نفسه فيها من بيده أن يحرم الناخبين لقمة العيش، إذا هم نفضوا نفوذه عن ظهرهم وتمرّدوا على إرادته؟

تلك حال جمهوريّاتنا ومجتمعاتنا «الحرّة»: ضعفها ليس في أن حريّتها بلغت حدّ الإباحيّة مثلاً، أو في أن إيمانها بالحريّة يأبى عليها أن تبطش بمن لا يؤمن بالحرّية، إنما مواضع الضعف فيها كامنة حيث الحرّية غير مستكملة بعد شروط اليناع. وقبل أن تينع الحرّية، لا يستقرّ المجتمع، فكيف يمكن أن تردّ أسس عدم استقرار المجتمعات التي لم تتحرر بعد إلى أي شيء غير توقها الطبيعي غير المتحقّق، توق كل إنسان، إلى الحرّية؟

وفي مثل هذه المجتمعات، لا يجيء «توسّل المؤسّسات الحرّة بغية إفسادها وتعطيلها» من جانب معارضة تستغلّ النّظام الديموقراطي للثورة عليه وقلبه ـ على نحو ما فعل النازيون في المانيا، والشيوعيون في بعض بلدان أوروبا الشرقيّة ـ بل هي الطبقات أو الفئات الحاكمة ديموقراطيّا التي تفسد المؤسّسات الحرّة وتعطّلها. فقد أحلّت هذه الطّبقات أو الفئات محلّ الدستور ـ الذي هو عقد بين الشّعب وسلطاته يتمثّل بموجبه الشّعب في سلطة تشريعيّة تراقب السلطة التنفيذيّة التي تظلّ قائمة ما دامت تتمتّع بثقة ممثّلي الشّعب ـ محلّ الدستور هذا، أحلّت الطبقات أوالفئات الحاكمة تعاقداً جهنّميا لا يتعرّف إلى فصل سلطات، ولا إلى توازن بين سلطات، ولا إلى رقابة سلطة على سلطة... وبموجب هذا التعاقد الجهنمي، يقاسم بعض السّلطة بعضها الآخر الحكم، وكأنّه معين مغانم وأسلاب، فيتأمّن للحاكمين همّهم

الأوحد وهو الإستمرار في الحكم، والإفادة منه، إذ يضع النوّاب أنفسهم، بموجب هذا التعاقد، تحت تصرّف السّلطة التنفيذيّة يسايرونها ويسيرون أعمالها ويسترون عليها ويتستّرون. ولقاء ذلك، تضع السلطة التنفيذيّة تحت تصرّف النوّاب أجهزة الدولة كلّها، من الشرطة حتى القضاء، بحيث يضمن النوّاب إعادة انتخابهم عن طريق تحكّمهم بالنّاخبين واسترلامهم لهم. وهكذا تقفل الحلقة على الشّعب، فلا الدّولة تحرّره من المرض والعوز والجهل، ولا هو يقدر، ديموقراطيًا، على التحرّر من المتحكّمين به الذين ينيبون أنفسهم عنه.

بعد ذلك، هل نعجب إذا رأينا الشّباب الواعي، في الدّول العربيّة كلّها، يؤمن بأن الثورة، لا الديموقراطيّة، هي طريق الحرّية الوحيد؟ نقول الثّورة لأنّ الحكم الثّوري، بطبيعته حكم أقلّية لا تعتقد أن الأكثريّة أجدر منها في التعبير عن إرادة الشّعب الحقيقيّة، إرادة الشّعب الخيّرة المتقدّمة، وبالتالي أجدر منها في تأمين الدّولة الفاضلة. ومتى كانت الأكثريّة عاجزة، أو فاسدة، فهل يعقل أن يجيء حكمها، حتّى وإن مختاراً منها، حكمًا صالحًا يهدم الفساد الذي هو ينبثق منه؟

إذا كانت الإنقلابات التي شهدنا في العالم العربي قد أدّت، أو كادت تؤدّي، إلى أنظمة ديموقراطيّة، فلأنّ التعاقد الجهنّمي الذي أطبق على الشّعب لم يقو على الحؤول دون وجود صفوة شعبيّة، هنا وهناك وهنالك، تؤمن بوجوب قيام حكم إرادي، أو قل دكتاتوري، كمرحلة انتقال بين الديموقراطيّة الزائفة الفاسدة، وديموقراطيّة شعبيّة حقيقيّة، إذ كان لا بدّ من كسر الحلقة المفرغة ـ حلقة تحكّم الفاسد بالعاجز، واستسلام العاجز لمفسديه ـ حتّى تقدر الأقلّية المتحرّرة على الوصول إلى السلطة، فتحرر بواسطتها العاجز من عجزه والفاسد من مفسديه، بل من فساده.

ومثل هذا العمل الجبّار ليس في وسع الحكومات المنتخبة ديموقراطيًا أن تحقّقه ما دامت مسترهنة لعلل وجودها التي تشلّ سلطتها. لذلك، لم يكن صدفة فشل الإنقلابيّين الذين حكموا ديموقراطيًا، وليس صدفة أن تكون بعض الشّعوب العربيّة قد وجدت في العسكريّين وسيلة ديموقراطيّتها، إذ إن العسكريّين أكثر تحسّسًا بقدسيّة النّظام وقواعد النّزاهة، فضلاً عن أنّهم أقدر، حتّى من المصلحين المدنيّين، على فرض النظم الجديدة.

ولكن الحاجة ليست إلى نظم جديدة، فعمليّة تحرير المجتمع تمتدّ من التربية المدنيّة حتى الإنماء الإقتصادي، مرورًا بالضمانات الإجتماعيّة والإصلاحات الإداريّة والتشريعيّة وما إلى ذلك. وهي عمليّة جذريّة تقتضي قيام سلطات لا مصالح لها تربطها بمصادر الفساد ومواضع الضعف، كما أنها تقتضي فوق ذلك وجود نظريّة في الدولة يستلهمها المصلحون في تخطيط ثورتهم، التي هي عمل مستمرّ طويل

الأجل، ليست مجرّد انقلاب.

وإذا كان الشرط الأوّل ـ شرط الإنطلاق ـ متوافراً في العسكريّين الذين لا يربطهم العقد الجهنّمي، فإنّ الشّرط الثاني، شرط العقيدة، قلّ أن يتوافر فيهم. بل ثمّة قاعدة تاريخيّة أبرزتها الإنقلابات العسكريّة في بعض الدّول العربيّة، وهي أن نظام الحكم الذي يقوم على القوّة الصافية يهلك بالقوّة الصافية. فالقوّة تهيئ للقوّة، ولا يمكن قوّة حاكمة أن تحصّن نفسها ضد قوّة معارضة لها من طرازها، إلاّ إذا امتازت بأنّها ليست قوّة صافية بل هي تعبير أصيل عن إرادة شعبيّة واعية منظّمة فاعلة. والتعبير عن الإرادة الشعبيّة علي هذا النحو لا يمكن أن يكون، منطقيّاً، في غير الحركات الشعبيّة الثوريّة التي تشكّل، في الديموقراطيّات الطبيعيّة الحال ـ وهنا قمة المفارقة ـ خطراً على الديموقراطيّة. الا أنها مع ذلك تبدو، في بلادنا، أداة الديموقراطيّة الوحيدة للخروج من مأزقيها: مأزق الحكم الطبقي المستغلّ الديموقراطيّة ديموقراطيّاً، ومأزق الحكم العسكري المحرّر الشّعب من الحكم الطبقي لإخضاعه لحكم القوّة الصافية.

ولئن قيل في الأقلّية الثوريّة التي تنتدب نفسها للحكم بالعنف إن نظام حكمها، هو الآخر، دكتاتوريّة ولو شعبيّة، فحجّتنا في الدفاع عنها، مناقبيّاً ومنطقيّاً، أن حكمها ليس أكثر دكتاتوريّة من الحكم الطبقي، وإن كان «يمسخر» المؤسّسات الحرّة بغية إفسادها وتعطيلها، بل يعطّلها طالما لا توجد الأسس التي تسمح لها بأن تستقرّ وتعمل بانتظام وبدون شلل.

الجَامِعَة وَرسَالة لبنَان

خطاب في لقاء نظّمته
جمعية خريجي الجامعة الأميركية في بيروت (في نادي الخريجين)
برئاسة الدكتور سليم الحص
لاطلاق حملة تبرعات للجامعة.

١٩٨٧/٤/٢٥



ثمّة في العمر صور لا يمحوها غياب الأيام.

حتى ولا اثنتا عشرة سنة من الحرب تقدر على محوها.

هكذا، كلما دخلت النادي هنا، لاح امامي وجهان لا اصدق انهما غادرانا، فأظنني انا الذي تأخّر وتلكّأ عن اللقاء.

اميل البستاني وسعيد تقي الدين.

معهما، تعلّمت هنا بالذات، وتعلّمت من هنا امثولات كبارًا اين منها كل الذي تعلّمنا على مقاعد الدراسة سنوات سنوات.

أوَليست تلك هي الجامعة؟

ان تظل تجمع بيننا، على تفاوت سن وتباعد مشارب، هذه الروح التي تطلقنا، كلاً في افقه، سعيًا دؤوبًا وراء المعرفة والنجاح، طموحًا الى التفوق، ايمانًا بحق لنا في بناء شيء من حياة فضلى؟

ما اطيب الذكرى يا شيخ سعيد.

وما اجمل البقاء بعد الحياة يا اميل.

رجلان من خرّيجينا، واحد كان يصطنع تمزيق الحجب، محيطًا بعد محيط، ليصوغ للكلمة ميدانًا محروسًا، وللحرّية هياكل من الالهام...

والثاني نحت من الشغل حجار امبراطورية كأنها كانت، ولا تزال، شهادة بأن لا ثروة تينع وتبرك وتبقى الا تلك المستخرجة من بطون الاختراع، فوق الارض لا تحتها.

وتعود بي الذاكرة الى اقدم، الى ايام الدراسة. وهي لم تكن، مرة في الجامعة، ايام زهو وهيصة واتكالية وفضاوة بال.

من ايامنا بطريرك عظيم: اغناطيوس الرابع هزيم، الجالس الآن على عرش اغناطيوس الانطاكي في دمشق. قديس في موقع قديس، وعالِم في مكان عالِم، يزيد سلفهِ فيِ انه، قبل البطريركية، مارس في التعليم الجامعي تدريس الاسلاميات بنسبة ما درس ودرس اللاهوت، فكانت له من ذلك سعة افق في التاريخ تندر في رجل دين.

ولأن جيلنا كان جامع المتناقضات، فمنه كذلك خرج جورج حبش، «الحكيم»، حكيم وثائر مذ ذاك، اليف السجن والاضطهاد من ايام الدراسة...

ومن جيلنا عمر السقاف، «اللا امير» ذو الولاية الاطول في وزارة خارجية اشد الدول المحافظة محافظةً، وإجها هو الآخر من باب المعرفة وكان في الجامعة للقومية العربية والعروة الوثقى رائداً ومناراً.

هل استمر اتذكر، ثم اذكّر بسائر المنارات، في العلم والعمل، في السياسة والفكر والآداب؟

كأني وانتم، في لحظات تأمل تاريخي، نتصور حرم الجامعة وقد جُمع فيه الزمان فصار يوماً واحداً... نمضي نتنزه بين اشجار لم تترك الحروب مثلها سواها في بيروت، ولا عاد مثل صفاء دروبها دروب...

من نلتقي، ماذا نرى؟

حشوداً من طالبي المعرفة يركضون وراء التحصيل...

اعرف منهم واحداً صار رئيس مجلس الشعب في العراق، سعدون حمادي، وآخر، فارس الخوري، كان رئيس الدولة في سوريا في اصعب زمان، بعدما تقلّب في كل مناصبها... ثم بين الاثنين رئيس حكومة من لبنان، صائب سلام، رجل ملمّات، ورئيس حكومة آخر في الاردن، الشريف عبد الحميد شرف، كأنه لا يزال ثائر الشباب حتى بعد الوفاة.

ثم، في الاقدم، اول رئيس جمهورية للسودان، اسماعيل الازهري، ورئيس مجلس نواب في لبنان كان من اعلام الاستقلال، عادل عسيران، وبعد هؤلاء رئيس آخر للحكومة في الاردن، عبد المنعم الرفاعي، لا تعرف بماذا تتذكره: بالحكم، ام بالشعر، ام بآداب الديبلوماسية؟

وفي زاوية اخرى، في جيل آخر، يحتشد امثال فارس نمر والبساتنة

القدامى وفيليب حتي والصروفيين والمعالفة يتهيّأون لتأسيس كتابة التاريخ وصحافة العلم وقواعد اللغة وضروب الشعر من بيروت رجوعًا الى اميركا فالى مصر فالى كل مكان...

ثم ألتقي، عبر الزمان، مجموعة وزراء تربية أو صحة أو اقتصاد وانماء، شاركوا ويشاركون في العناية بالانسان اللبناني والعربي ـ من انعاش المجتمع الى تثمير خيراته الى صناعة هيكلياته، فاذا بهم، وان اختلفت انظمة دولهم، يلتقون في اعتماد النهج الخلاق ذاته، يتكيّف مع ظروف البيئة واحتياجاتها، ثم يتجاوزها الى معالم المثالية التي اكتسب، زادًا من الجامعة... ها هم، من سليم الحص لبنان، مرورًا بكل الزملاء، الى فاضل جمالي العراق، الى هاشم جواد الامم المتحدة، الى علي فخرو ويوسف شيراوي البحرين، الى عبد الرحمن عوادي الكويت، الى مدني الخيامي سوريا، الى عبد المحسن قطّان فلسطين، الى حازم نسيبة الاردن، الى يوسف بدري السودان، وغيرهم كثر انساهم...

هل نستمر في العرض التاريخي؟

يطول بنا الحديث، خصوصًا متى وصلنا الى نجاحات رجال اعمال، غيّروا وجه المجتمع حينا، واظهروا الواحد بعد الآخر، من نجيب علم الدين الى حسيب الصبّاغ الى عاطف دانيال الى علي غندور الى سليم سلام، لا كيف تقام للاقتصاد صروح، بل كيف يسخّر المال، بعد اختراعه، في سبيل الخير الاجتماعي وانماء الخدمات وتعهد الانسان.

وتظل تزدحم حدائق التذكار.

هل احكي لكم، مع الرئيس بنروز، قصة هذه العائلة او تلك، من السودان او عدن او البصرة، تودع الجامعة، ابّان الحرب الاولى، اولادها كليًا لخمس او ست سنوات، «مطمئنة الى تقوى الجامعة واحترامها لاديانهم»، على أمل ان تصنع منهم الجامعة رجالا رجالا ... ويعود الابناء، بعد ذلك، ليصبحوا مع اهلهم دعاة لما تعلّموا ولمن علّمهم و«زرع فيهم الفضائل التي تؤهّلهم للنجاح»؟

ام تراني امضي اسرد الاسماء الاسماء؟...

اين سفراء السياسة والحقوق؟

اين الاطباء والعلماء، ندماء المختبرات؟

اين المعلمون واسياد التربية؟

كلهم في كل مكان وكل زمان...

انما بشعار واحد ورسالة جامعة.

انهم في تراثنا قبل الرحيل، وحين نستودعهم الله يظلّون في الجامعة احياء.

هم التاريخ الحديث الذي صنعنا نحن.

اما التاريخ القديم ، فلا ننسى اننا استلهمناه من كل مناهله. درسناه ، جيلا بعد جيل ، عربيًا على قسطنطين زريق ، وشرق ـ اوسطيًا على زين زين ، واغريقيًا على بيارد ضودج الأب الذي لم تصرفه مسؤولية الرئاسة عن رسالة التعليم حتى آخر ايامه ، وما كان احلاه فيها.

بعض العبر

ايها السادة ،

الذكريات ، كالتاريخ ، يطول حديثها وهي ليست حديثنا ، بل المستقبل هو الهم الاهم.

غير انني اريد ان انطلق معكم من لقاء التاريخين: العربي والاغريقي ، يتعايشان في فسحة برنامج واحد وأروقة المبنى ذاته ، لأخلص الى بعض العبر التي يهمّنا استخلاصها.

أول هذه العبر ان الجامعة ، ورسالتها ، انما كانت بالذات وليدة التقاء التاريخين. منذ تأسيسها ، في القرن السابق ، حملت الحضارة الغربية المتأصّلة في اليونان لتزرعها في الحضارة العربية ، تنظر اليها بعين العصر وبصيرة العقل الحديث المستحدث. كأنها في ذلك تتحدّى رومانطيقيّة ادبيّة كان يستهوي بعضنا ادعاؤها ان «الشرق شرق والغرب غرب ولا يلتقيان». ففي الجامعة التقيا ، تأريخًا وتعليمًا ، وتمازجًا وتزاوجًا.

واما العبرة الثانية ، فهي ان هذا الالتقاء التأريخي انما كان استمرارًا للنظرة العربية الأصيلة منذ فجر الاسلام. ذلك انهم العرب الذين عند اكتشافهم غرب الاغريق انكبّوا على دراسته وغرفوا منه فعربوا فلسفته وعلومه والآداب ، وألّفوا فيها وأكملوا التقليد. حتى اذا ما أفاق الغرب من جديد اخذ ذلك كله عن العرب والاسلام. وتجاوز الأمر الاقتباس عن الاقتباس الى توالي الخلق ينجبه الخلق الآخر ، في ديالكتيكية تاريخية لعلها استؤنفت يوم عادت الينا الجامعة الاميركية بما ألّف الغرب لتستفز فينا تأليفًا جديدًا.

والعبرة الثالثة هي ان الجامعة الأميركية لم تأتِ الي لبنان لتصطنع على شاطئ العالم العربي حضارة غربية غريبة ، او تزرع مجتمعًا مستوردًا في ارض كانت الى ذلك حلالا.

وفي حين كان سواها ، على تخومنا ، يقتطع من عالمنا العربي ارضًا مقدّسة يغرّبها عنه ، يقيم فيها نموذج المجتمع المصطنع المغروس في غير أرضه ، المنغلق على محيطه ، بل المعتدي فيه على الأرض والانسان في آن... في ذلك الحين بالذات ، كانت الجامعة الأميركية للبنان وللعالم العربي مدرسة وطنية جديدة وموئل عقائد

التحرير ونظريات بناء الدولة العصرية.

ايها السادة،

من هذه الزاوية يبدو لنا كم هو الفرق بين لبنان واسرائيل ساحقًا، بل كم هو التناقض في النظرة بليغًا، وبالتالي العداء في الحضارة والتحضر اصيلا.

وطن للانفتاح، ودولة يعسكرها الانغلاق، تمامًا كالغيتو الذي ورثت.

قصة حب وحقد

أما دور الجامعة الاميركية، بالنسبة الينا، فلا اجد له وصفًا افضل من هذا استعيره من لغة شارل مالك بالذات يوم كان يدرّسنا الفلسفة ويحذّرنا من التفلسف: «السقراطية»!

كانت الجامعة واميركاها، بالنسبة الى لبنان، كسقراط يستدرجنا الى معرفة الحقيقة التي هي فينا. فصار لبنان بجامعته من بعد، سقراط محيطه العربي يستدرجه بدوره الى طلب المعرفة واعلان الحقيقة والتمرّس بها.

وككل حكاية معرفة، حكايتنا فيها ابعاد المأساة...

انها حكاية حب وحقد.

من قال ان من علّمني حرفًا كنت له عبدًا؟

لا، كلا... انما العكس تمامًا هو الصحيح.

حكاية الجامعة في لبنان قصة حب وحقد، ومزدوجة!

من حب لبنان للجامعة، الى الحقد عليها من محيطه، الى حقد لبنان على الجامعة، ثم حقد المحيط على لبنان حين احبه لأنه كان بدوره جامعة!!!

أولم يعيّروا الجامعة بأنها انجبت لأميركا اشد خصومها شراسة، تعهّدتهم في صفوفها، علّمتهم الرماية كل يوم، فلما اشتد ساعدهم رموها؟

اي صف لم تجاوره تظاهرة؟

وأية مسابقة لم تعقبها خطابة، تكون عنيفة بنسبة ما كانت المسابقة بارزة؟

وأية مطالعة في مكتبة، ولو طالت معاناتها ليلا، لا تليها، بل تلازمها، المناظرات المعذّبة، والكتابات التجريبية، وطموحات المجرّبين ببعضهم الى تأليف مكتبات لكتبهم الضد الكتب؟

ثم اي استطلاع في مختبر فيزياء او كيمياء مثلا لم يستدرج طلاب العلم اياهم الى الشغف بتحويل المجتمع كله الى مختبر، نعيد فيه تركيب كيمياء العلاقات الانسانية او نعبر به الى حضارة الفيزياء الذريّة؟

لا أعرف تفوقًا في دراسة لا يستتبع تفوّقًا في قيادة سياسية، ولو محظورة.

ولا أعرف حزبًا سياسيًا، ولو آمن بالعنف، لم يكن يطلب الاقناع، فيتسلّح هكذا

بالحرية!

بشّرنا المعلّمون الاميركان بالحرية، فمارسناها ضدّهم.

جعلوا الحرّية عنوان الجرأة، فتجرّأنا عليهم قبل ان نتجرّأ حتى على انفسنا...

ثم مضينا نبشّر بالحرّية محيطنا العربي، فمارسها، هو الآخر وبمزيد من الجرأة بل التجرّؤ، مارسها ضدّنا نحن، كما ضدّ ما ومن جمعتنا به الجامعة.

تلك هي القاعدة. وتستمر... ولمَ لا؟

ولا بأس. فإنها الحرّية. يوم لك ويوم عليك.

ولنمض في المقارنات.

قلنا ان لبنان نقيض «الغيتو» الاسرائيلي.

وكذلك الجامعة الاميركية في بيروت نقيض المفهوم «الغيتوي». وهكذا كان محيطها المباشر، رأس بيروت.

في الجامعة الاميركية كان، ولا يزال، يلتقي اللبنانيون العرب من كل مكان، كما يلتقي لبنانيون من كل لبنان، من كل مناطق لبنان وطوائفه وطبقاته واحزابه. في حين كانت، او صارت بعض الجامعات الاخرى المستحدثة بمثابة المتاريس الثقافية والتربوية، بل العقائدية، لشدة ما التصقت بها بيئاتها والتصقت هي بالبيئة المباشرة التي تعلّم.

هذا فضلا عن تنوّع المدارس الفكرّية والمنهجيّة بين المدرّسين في الجامعة، مما كان ينعكس تنوعًا متزايدًا بين الطلاب. بينما كانت، ولا تزال القاعدة في معظم الجامعات الاخرى، ان لم نقل كلها، هي التجانس والانسجام الى درجة القولبة، نهجًا وتعليمًا ومحتوى.

وكنا نخرج من الحرم الجامعي، في تنوّعنا، الى رأس بيروت الرحبة...

الى النوادي الادبية والفكرية كما الى المقاهي نحولها منتديات مناظرة...

الى المسارح نعرض ونستعرض عليها وفيها كل فن وكل ثقافة، حتى اذا ضاقت بجديدنا، اقمنا للتجديد هياكل نهدم من اجلها هياكل...

وكما كانت الجامعة لنا، صار محيطها رأس بيروت جامعة للغير.

معنا، في مقاهينا وملاعبنا والنوادي والمسارح والمعارض بل الشوارع والبيوت، فضلا عن المستشفى والمختبرات والعيادات...

معنا كان كل طالب سمع، من اين جاء، او متذوّق نظر او حامل مخطوطةٍ بها تعب... كما معنا كان كل مضطّهد او مغرّب ضاقت به بيئته او ضاق هو صدره بحدود اهله...

صرنا نستقطب من الاخصام، اخصام بعضهم واخصام كل واحد منا،

بقدر ما نستقطب اصدقاء...

ومن كل ذلك، كانت الحرّية حرّيات.

حريتنا، وليدة التنوّع، كانت طريقًا الى الحوار لا يستقيم الا بحرّيات الآخرين المحاورين في كل ادب وعلم وفكر وفن، ومن كل نهج وسياسة كذلك!

جامعة اميركية امركت رأس بيروت، فتأمرك عربها؟

لا، كلا...

كانت الجامعة عربية قبل أن تقوم للعرب دولة، يوم كنا جميعنا امبراطورية عثمانية.

وكانت رسالة لبنان، وجامعيّيه بنوع اخص، ان يحملوا رسالة التحريرالعربي من لبنان الى كل قطر عربي، شعراً يغدو نشيداً هنا، كما تاريخًا يغدو عقيدة هناك، كما فلسفة تغدو نهضة هنالك، كما ادبًا يغدو صحافة في كل مكان!

واسماء الرسل، كالرسالات، كثيرة.

نعرفها كلها. من السودان الى الكويت، ومن البحرين الى سوريا، ومن فلسطين الى السعودية، ومن اليمن الى الاردن، ومن لبنان الى مصر، الى كل محلة وكل مدينة. واذا بالفروقات العقائدية والسياسية تذبل كلها امام العقل العملي الذي سلّحتك به الجامعة.

وتنشأ، عبر الاجيال، رفقة واخوّة بين الخرّيجين كأنهم اختصروا الاجيال وتجاوزوا الحدود والانظمة، فغدوا رسل الانفتاح على التقدّم والاختراع، سبيلا الى احياء التراث بدل الحفاظ عليه تقوقعًا وانغلاقًا... يتكلّمون هكذا، في الحكم كما في المعارضة، في الشارع كما في المدرسة، لغة مشتركة متميزة، اسمها لغة التفوّق والنجاح، في بابل من الجامعات المتفاوتة والتيّارات المتصارعة التي تعصف بها، فتهزل حينًا من فرط ما ترتعش، او تغور آسنة احيانًا من فرط استقرارها والرتابة.

كما الجامعة كذلك لبنان

أويعني ذلك كله، ايها السادة،

ان ثمة لنا جامعة لا جامعة سواها؟

في زمن الخطر الذي نعيش، حذار التبجّح والمفاخرة.

كانت الجامعة جزيرة ترتفع فوق المحيط كالمنارة، وتتّسع رقعتها بينما المحيط يهدأ... فاذا بالمحيط اليوم تعصف بامواجه الرياح، فيكاد يغمر الجزيرة.

كانت الجامعة واحة... شجرة نخيل في الصحراء نتفيأها وسط الرمال المحرقة. فاذا بالرياح تعصف بالرمال، فيغور النخيل وتصبح الواحة سرابًا...

وكما الجامعة مهدّدة، كذلك لبنان، فيخسر نفسه، ويخسره محيطه العربي، ولا يبقى للجامعة مجال ولا مكان. لأن لا بديل من لبنان موئلا، وجامعة الجامعات...

يدرس فيه واحدنا دين سواه كما يدرس دينه واكثر، حتى يحسن التلاقي فالتعايش التاريخي فالحوار...

ويتعلّم فيه واحدنا ما ليس عنده وما لا يعرف مما يحتاج اليه... فيتواضع اذ ذاك امام اكتشافات الغير والاختراع، ويحترم ما يأخذ وما يطلب من اين كان... من الغريب قبل القريب.

يصبح لبنان، مع الجامعة، معبر التكنولوجيا، قمّة العلوم، تنتقل الى محيط عربي نعرف انه اليوم يدرب العلماء بالعشرات والمئات، لكنه لا يزال يحتاج الى مناخ النمو العلمي، مناخ الاختبار والاكتشاف والاختراع، وهو مناخ لا يرتجل في غياب تعدد اللغات وتنوع المناهل وتحصين الحريّات.

ذلك ان علينا جميعا ان ندرك ان حضارة الاستهلاك هي طريق الاستعباد، لأنها تجعلك اسير ما ينتج سواك... في حين ان الاستقلال والتحرر الحقيقي هما ان تعرف كيف تنتج بحرية عملية: اي كيف تشارك العالم المتحضر في البحث عن الجديد، وفي استنباط قواعده، والتمكن من اصوله حتى يصير لك ولمجتمعك مكان مستحق بين الخلاقين... ولا تستمر ثروتك سائبة لمن يغريك بصناعاته ويلهيك عن التقدّم بزخرفاته، كأنها لعب يتباهى بها اطفال متخلّفون حتى يحطّموها. ومتى افقرهم الفجور، وسربلتهم الجهالة، فلا تنفع اذ ذاك ندامة ولا تغني بقية من ثروة لأن الثروة لا تشتري معرفة...

من هنا هذه العلاقة العضوية المثلّثة الاضلاع:

الاختراع يحتاج الى الجامعة موئلا.

والجامعة تحتاج الى الحرّية لتنمو.

والحرية كالجامعة تحتاج الى لبنان، لأن لا حرّيات بدونه، كما لا لبنان بدون حرية... اي بدون تلاقي الحضارات، كائنة ما كانت الصراعات الفكرية بل السياسية التي تنشأ من ذلك، شرط الا تمزّق السلام الاجتماعي والتكامل الاخلاقي.

هو هذا الحوار التاريخي الخلاق الذي لا يزال العالم العربي يحتاج اليه ولو كره الاعتراف.

ورسالتنا، جامعةً ولبنانَ، ان نجعل ذاتنا العربية تعترف معنا وتتحاور، فنخلق معًا لبنانَ جديداً، وآفاقًا جديدة للمعرفة والحق والخير في كل بقعة عربية تطمح مثلنا ومعنا الى الحياة الفضلى.

إحلال القلب في العقل

خطاب بدء السنة الدراسية الأولى
في كلّية العلوم الإنسانية التي بها تأسّست جامعة البلمند.
ألقي الخطاب في معهد اللاهوت
وتناول موضوعه شفيع المعهد
القديس يوحنا الدمشقي.

١٦/١٠/١٩٨٩



نقف معًا، هذا الصباح، على هذه الهضبة من أرض الكورة الخضراء التي أعطت التعليم والثقافة بغير حساب، نستظلّ تاريخًا مقدّسًا عريقًا، ومن حولنا أبنية تشاد، وكأنّها شهادة في العناد على الخلق المستقيم الرأي، بينما المدائن في وطننا تحترق، والإنسان قد جنّ وتجهّل واستعبد وتهجّر وتاه!

فلا أحرى بنا من أن نبدأ عامنا الجامعي الأوّل بالإبتهال إلى اللّه أن يبذل نعمته علينا، فنتوق إليه في درجات المعرفة، ونرتفع نحوه بالإيمان الحقّ.

ثم نعلن فرحنا باللقاء في معهد اللاهوت الذي لا يزال مستمرًا، رغم جراح الدير، وقد أصبح نواة الجامعة التي ننشئ.

ليس في محفوظاتنا والوثائق نص مكتوب يفسّر به المؤسّسون اختيارهم، عام ١٩٧٠، القدّيس يوحنا الدمشقي شفيعًا للمعهد.

غالب الظنّ أنّ الإنتساب إلى المعلّم الأنطاكي الكبير قد بدا أمرًا طبيعيًا، بمثابة تأكيد لهويّة وأمانة لدعوة.

ذلك أن حياة القديس الدمشقي كانت، كفكره، شهادة للتعدّد في الوحدة، وللتأليف بين التجذّر والإنفتاح.

فقد استجمع، وفسّر، ودافع في العقيدة والليتورجيّة والأيقونات، وقدم، من داخل المدى الأنطاكي، صياغات جديدة أغنت المسيحيّة الجامعة.

وفي تمييزه بين الإنتماء الديني والولاء السياسي، بل القومي إذا جاز التعبير، وضع طاقاته في خدمة الجماعة الإنسانيّة كلّها، من خلال الدولة، وأسهم في إطلاق اشتراكٍ مسيحي فاعل في بناء الحضارة العربيّة ـ الإسلاميّة.

لعلّه هكذا صار، عبر التقلّبات التي زلزلت أرضنا والكنيسة، المرجع المسيحي العربي الأعظم، يكرّس تقليداً ويرسم للمتأخّرين مثالاً.

في عصر الدمشقي، أين كنا نحن، وهل كنا في البلمند؟

غالب الظن، رغم إبهام المعالم التاريخيّة، أننا كنا هنا كذلك، إذ قيل إنّ البناة الأوائل للدير قد تركوا آثارهم وبعضاً من نهجهم ونمطهم المعماري في البناء الذي جاء «الآباء السيسترسيون» يشيدونه في القرن الثاني عشر، خلال الحملة الصليبيّة الثانية، على أنقاضٍ بيزنطيّةٍ لا تزال قصتها مجهولة.

وقد غادر الصليبيّون الأرض والدير، أما نحن فبقينا نحافظ على الأرض ونشهد.

ولم يخلُ الدير، حتى متهدّمًا، من الرهبان، إلى أن أعدنا بناءه بين ١٦٠٢ و١٦٠٤، فأقام فيه رهبان أنشأوا مكتبة كبيرة وعرفوا باقتناء المخطوطات ونسخها، وربما توزيع النسخ على باقي الأديرة المتكاثرة في بلاد الكورة وما حولها، مع أنّ بعض تلك الأديرة أقدم عهداً من البلمند.

واتجه البلمند صوب التعليم المدرسي عام ١٨٣٣، فبدأ الرهبان يعنون بالتنشئة الإكليريكيّة. ولعلّهم كانوا طليعيين في رفع مستوى الإكليروس العربي اللسان وتعزيز دوره، لأنّه القادر وحده على رعاية الأنطاكيّين ممّن سموا «ملّة الروم»، في حين أن النظام الموروث كان قد مكّن الإكليروس اليوناني من تولّي البطريركيّة وعدد كبير من الأبرشيّات.

هذه «النهضة» أقلقت دعاة الهيمنة من اليونان فأقفلوا المدرسة عام ١٨٤٠ وكأنّهم أرادوا قهر استقلالنا.

إلاّ أنّنا أعدنا تأسيسها عام ١٨٨٩، ثم أقفلت من جديد عام ١٩٠٨ ليعاد فتحها عام ١٩١١، وتستمر حتى حرب ١٩١٤.

وعام ١٩٢١ أنشأ الدير مدرسة عالية تستقبل التلاميذ من كل الطوائف، إلا أنّها لم تدم هكذا إلاّ ثلاث سنوات، فرزحت تحت وطأة الصعاب.

وعام ١٩٣٦ أعدنا تأسيس مدرسة إكليريكيّة استمرّت أربع سنوات، ثم استأنفت نشاطها بعد إقفال دام عشر سنين، وظلّت تتقدّم إلى أن انطلقت في

عصرها الذهبي في الستّينات ، أيام ترأسّها الأسقف أغناطيوس هزيم الذي ورث من مروره هنا شغفاً بالبلمند وبرسالته جعله ، منذ أن أصبح بطريركًا لأنطاكية وسائر المشرق ، يصمّم على تحويل المعهد إلى جامعة .

وهكذا صار .

وانطلقت الجامعة تضم الأكاديميّة اللبنانيّة للفنون الجميلة ، أوّل مؤسّسة لبنانيّة ، غير أجنبيّة ، للتعليم العالي وقد خلّفها للبنان مؤسّسها الأرثوذكسي الكبير ، الكسي بطرس ، ثم اختار أساتذتها ومجلس إدارتها ، برئاسة المطران جورج خضر ، أن تنمو من بعده في رعاية الكنيسة .

ويطيب لي هنا أن أذكّر بأنّ الأكاديميّة اللبنانيّة كانت ، منذ أواخر الأربعينات ، قد نمت وتطوّرت فنشأت في إطارها كلّية للآداب ، ثم أوّل كلّية تدرس العلوم السياسيّة والإقتصاديّة باللغة العربيّة ، ثمّ أوّل كلّية حقوق خاصّة ، تعتمد اللغة العربيّة كذلك ، إلى جانب اللغات الأجنبيّة . وهذه الكلّيات أصبحت ، في ما بعد ، بما يشبه التأميم ، نواة الجامعة اللبنانيّة التي أنشأتها الدولة في الخمسينات .

واليوم ، في إطار جامعة البلمند ، تستمرّ الأكاديميّة اللبنانيّة بكلّياتها الثلاث: الهندسة المعماريّة ، الفنون الزخرفيّة ، والفنون الجميلة ، تنعم بنظامها الذاتي الذي حمى نجاحاتها منذ عام ١٩٤٠ ويستمر .

إلى معهد اللاهوت والأكاديميّة ، تنضم منذ السنة الماضية ، في تواضع وطموح ، كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة التي وضع نظامها الرئيس الدكتور جورج طعمة . وقد اتّسعت حتى الآن لدراسة التربية واللغات والآداب وإدارة الأعمال ، في انتظار معهد الفلسفة ومعهد الدراسات التاريخيّة المتقدّمة .

كذلك ، جرى تفاهم مع المطران الياس عوده على إنشاء معهد علوم طبّية بالتعاون مع مستشفى القدّيس جاورجيوس في بيروت .

فهنيئًا للمجموعة تتكامل ، وتحيّتنا الى الذين ، في رعاية السيّد البطريرك ، رئيس مجلس أمناء الجامعة ، جاؤوا يغالبون تاريخ عذاب طويل ويتغلّبون على التحدّي ، بذلاً وعطاءً وشغلاً مضنياً وتنظيماً وعماراً ، يجاهدون في كلّ حقل ، مترفّعين حتى إسلاس قيادهم لدفع الرّوح .

موعدنا معهم جميعًا ، ومعكم ومع من يلتحق بركبكم ، رهبانًا وطلاّبًا وطالبات وأساتذة ومعلّمين وإداريّين ، في مطلع السنة الدراسيّة المقبلة ، لنحتفي لا باكتمال بنيان هياكل المعرفة التي نشيد ، بل باكتمال الهيكليّة الجامعيّة التي تمكّننا من أن نساعد أجيالاً أحرقت الحرب قلوبها والعقول ، وها هي اليوم تتحرّق على معرفة الحق فيحرّرها .

تجاه الأجيال التي نتعهّد، مسؤوليّة الجامعة مزدوجة.

عليها أوّلاً أن تمكّن هذه الأجيال الطّالعة من المساهمة في إعادة تكوين المجتمع الذي تنتسب إليه على نحو يجعله في المصاف التاريخي الذي يستحق، عادلاً خلاّقًا، جميلاً في طموحه واعتزازه، متقدماً في كل فن وكل علم، تنبع فيه وتنمو وتزدهر المثل الأخلاقيّة العليا التي وحدها تحصّن الاستقلال بالخير والمحبّة.

وعلى الجامعة كذلك أن تبني الإنسان في المواطن. فالتربية ليست هي التي تنشئ الوطن، بل هي التي تصنع المواطنين الذين، عبر برامج تربوية متنوّعة، يؤلّفون في غدهم شعبًا متنوّعًا، لا قطيعًا تنتجه معامل التعليم.

ولعلّه من حظ جامعتنا أن تكون، في آن معًا، الأحدث في لبنان والأقدم.

كأقدم مؤسّسة، ما دامت أصولها تعود إلى القرون الوسطى، نريدها أن تسقي جذورها، ودودةً إلى تاريخها، تساهم في جعله يعود يتألّق.

وتاريخنا، مجتمعًا وكنيسة، في حاجة كبيرة لأن يدرس بتواضع العلم أمام الحقيقة، كما بشمول العلم، حتى نتعظ به، وبه نستنير، ومنه ننهل الذّخر بعد الذّخر.

وكأحدث مؤسّسة جامعيّة، تريد «البلمند» أن تواكب العالم المتقدّم في إعادة تقييم التحصيل الجامعي بصورة جذريّة جديدة.

نريد أن نفيد من كل جديد في مناهج التعليم ومن كل مستحدَث في وسائله، كما نريد أن نفيد من دراسة الأهداف وبرمجة المراحل، والذهاب حتى حدود اختبار جدوى هذا التحصيل وذاك، فضلاً عن التنبه إلى تداخل حقول التحصيل وتفاعلها، والتبصّر في مراميها.

طموحنا، طموحنا معًا لهذه الجامعة، أمناء وإدارة وأساتذة وطلابًا ـ طموحنا، أقول، أن نتجاوز كبوة الحرب لنتطلّع إلى أحدث ما في العالم الحديث، نراهن عليه بقدر ما نراهن على ما ادخرنا في تراثنا من زادٍ لمجتمع السلام.

تلك هي الجامعة التي تؤلّفون اليوم، شركة حياة، وليدة الروافد المتعدّدة التي حملتكم إليها، تريد لكم أفضل تهيئة لمجالات العمل، بل وأسواقه، في مجتمع نتوقعه صعب المراس، يتفوّق فيه الأحسن تحصيلاً، والأكثر جلدًا على الشغل ومثابرة على الاستنباط والخلق.

الجامعة نريدها لكم تدرّبًا على تفوّق لا يستقيم ما لم يكن تفوّقًا على الذات أولاً، في خُلق التواضع والصدق، واحترام الآخر، وخدمة الغير.

ثمّ إنّ الجامعة تريد منكم، لهذا المجتمع بالذات، قدرة على المساهمة في إنهاضه ليس بالعمل وحده ـ فليس بالخبز وحده يحيا الإنسان ـ إنّما بالتعامل مع الفكر والثقافة العامّة وعلوم الإنسان والعلوم النظريّة، على أن تتكامل

الإختصاصات، فيجتاز كلّ اختصاص حدوده الضيّقة ليكتشف في سائر حقول التخصّص ما يغنيه ويثمره. هكذا نعطي الجامعة معنى أعمق وبعداً رسوليًا جديداً، متعهّدين مناخ الحرّية الأكاديميّة الغنيّة في تعدّديتها، حرّية صبورة ومتّقدة، ننعم بها ونحميها باحترامنا لها، فنتبصّر معًا في أفضل ما يمكن أن نطمح للإنسان في المطلق، وللإنسان في لبنان، وللبنان كذلك، كلّنا معًا، من أين أتينا وأيًا كانت انتساباتنا والعقائد.

أعود أؤكّد:

سياسة الجامعة محكومة بشغف السّعي إلى الحقيقة، وهذا السّعي يحرّر الطّاقات. فالجامعة معنيّة بكلّ شأن علمي وأدبي وفنّي وثقافي، بل وروحي.

إنّها تنفتح أمام جميع السبل التي تسلكها المعرفة الإنسانيّة. الحوار إذن في قلب دعوتها. ورغم أن المناظرة، أحيانًا، هي طريق التقدّم في العلوم البحتة، فإننا مدعوّون إلى التأمّل في قول الإمام الشافعي: «ما ناظرت أحداً قط فأحببت أن يخطئ، وما كلّمت أحداً وأنا أبالي أن يبين اللّه الحق على لساني أو على لسانه».

أمّا بعد، فلي كلمة أخصّ بها طلاّب معهد اللاهوت.

ليس غريبًا ولا جديداً، في التاريخ الجامعي، أن يجاور معهد لاهوت كلّيات علوم ناسوتيّة وزمنيّة. والعكس هو الصحيح، فغالبًا ما كان لمعاهد الرهبان، هنا وفي العالم، الفضل في تأسيس الجامعات العلمانيّة ورعايتها، تمامًا كما نشأت الجامعة في الإسلام من «المدارس» والحلقات الدينيّة.

وهذا بالذات ما كنّا التقيناه عندنا، ههنا، ربّما، لو تسنّى لنا أن نعرف المزيد من تاريخ البلمند المتعثّر والمُغتصَب مرّات ومرّات.

وفي كلّ حال، نحن على يقين أن التواصل بين المعرفة الإنسانيّة والفكر اللاهوتي ليس بدعة ولا هو مجرّد تكيّف مع قيم العصر. كما ليست المساءلة المتبادلة والمستمرة بينهما تنازلاً أمام اجتياح الحداثة.

إنّ معلّم حسن العبادة والنقاوة، شفيعكم الكبير، القدّيس يوحنّا، لم يكتف بالدعوة، على خطى الرّسول، لامتحان كلّ شيء والتمسّك بما هو حسن، بل رأى أن نتبيّن أحسن ما قاله الحكماء لعلمه «إن ما عندهم من قول نافع هو هبة من اللّه للبشر». لكنه، وهو الذي نسميّه «جمال المتوحّدين»، لفتنا إلى الضوابط الروحيّة لكلّ تعامل مع المعرفة فلا «نستخدم الجدل لإغواء البسطاء».

حسبنا اليوم، في نهضة الكنيسة الأنطاكيّة التي أنتم من طليعتها، أن رئاستنا الروحيّة قد وفّقت في تأليف كلّ هذه الطموحات والجهود العلمانيّة حول النّواة التي هي أنتم، وقد حفظتم الإيمان. فكان هذا الدير وكأنّه صلاة ترتفع من

الأرض والتاريخ صوب اللّه، تدعو الإنسان إليها، جيلاً بعد جيل.

ثم إني أريد التوجّه إلى كل الأسرة الطلاّبية، فأقول:

لا نعرف، من تقليدنا الأنطاكي، ما هو أفضل، في دنيا الإنسان، من أن ننشئ على أرض واحدة، الجمال والحق، جنباً إلى جنب، معهداً للاهوت الأرثوذكسي وفلسفة الإيمان، وكلّيات لعلوم الإنسان وفنونه، منفتحة للجميع بدون تمييز بين الطوائف والمذاهب، وكأنّها شهادتنا بأنّ الدين إيمان وليس طائفية.

اللّه وحده، في أديانه السماويّة، يقدر أن يوحّد ما يفرّقه الإنسان عندما يبتعد عنه، ولو تذرّع باسمه.

إن بين المخلصين للحق والملتمسين للحرّية عروة وثقى، أكانوا من المتدرّجين من المعقول الديني الى الإيمان أم من المتأمّلين في ما يصح أن نسمّيه «اللامعقول العقلي». لقد فرضت الثورات العلميّة الجديدة إعادة النظر في مفهوم العقل ذاته. فبعد أن كان ينظر إليه من حيث هو محتوى، بات شائعاً التعامل معه بوصفه أداة أو فاعليّة. لم يعد العقل المعاصر مجموعة من المبادئ بل قدرة على القيام بإجراءات بحسب مبادئ. صار نشاطًا ينتظم بحسب قواعد.

وإن التعارض بين العقل والقلب وفق تسمية الروحانيّين عندنا، ولّى إلى غير رجعة. لكن المقاربات الجديدة تفسح المجال أمام إدراك جديد لما سمّي «إحلال القلب في العقل».

وهو هذا بالذات ما ندعوكم إليه.

أيّها الأصدقاء،

رجاؤنا ألا يكون هذا كلّه في غربة عن مسيرتنا الأكاديميّة. ذلك أننا نلتقي لنبدأ مسيرة هي أشبه بالحج، فسبحان من جمعنا هذا الصباح.

سبحان من زرع في عقولنا المعرفة وفي قلوبنا المحبّة،

سبحان من أعطانا هذه الهضبة الخضراء النيّرة،

وسبحان من أورثنا الحجارة هياكل حقّ وحرّية، فرتّب علينا أن نظلّ نبني منازل للكلمة، داراً في إثر دير.

الأسوار التي حطّمها التّاريخ

حديث ألقي في
احتفال خرّيجي الجامعة الأميركيّة في بيروت
بمناسبة مرور ١٢٥ سنة
على تأسيسها.

١٩٩١/٧/٢٦



ما اسعد الجامعة التي تعرف كيف تخرّج الطلاب، فوجًا بعد فوج، مئة وخمسًا وعشرين سنة، وتظل فتية الروح حتى شيوخها.

ما اسعدها، والاحتفال شعاره الفرح، ولكن ما اعظم المسؤولية كذلك.

اكاد اقول: ما اعظم مسؤولية الفرح، في سنة سيتذكر منها تاريخ لبنان الحديث حفلة تخرّج اخرى: تخرّج زعامات الحرب واسيادها والامراء من الميليشيات الى مجالس الحكم، نوابا ووزراء...

تهانينا اذًا الى المتخرجين جميعًا، هؤلاء واولئك، والى الاهل والاصدقاء.

تهانينا الى الجامعة التي تغلّبت على الحرب وظلّت حيّة، وتخرج طلابًا.

وتهانينا الى سائر الاحياء الذين لم يحصدهم الموت الميليشيوي، ولا اي مدفع آخر، ولا حصد عقولهم جنون الانتصارات المستحيلة او عصر قلوبهم القهر واليأس والاحباط والحزن المقيم.

ثم دمعة على الذين منا، كالرئيس مالكوم كير، قتلتهم شجاعتهم في الايمان بأن رسالة الجامعة هي الحرّية كما هي المعرفة، لأن لا معرفة تدرك بدون حرية.

أوَليس هذا هو جوهر الرسالة التي حملها الينا امس معلّمنا الكبير قسطنطين

زريق، وكأنه استلهمها من التاريخ الذي درّسنا سنة بعد سنة: ان مسوّغ دوام لبنان وتميزه ومبعث سيادته واستقلاله في ان يكون في الواقع، ويبقى، موطناً للحريات وميداناً للممارسات الديموقراطية، وان يستحق هذه الميزة بما ينمي في ابنائه جميعاً من فضائل التلاقي والتعايش والتفاعل الايجابي؟

فشكراً لك يا معلمي لأنك ـ وانت من انت ـ جئت تعيد علينا الدرس بعد ما يقارب النصف قرن، وقد ورثناه عن الاسلاف ارثا ورسالة، بل وتعاقداً بين اجيالنا، جيلا بعد جيل، حتى صار تعاقداً مع التاريخ.

سيداتي، سادتي،

التاريخ هو كذلك ذاكرة وذكريات.

ذاكرتنا عمرها مئة وخمس وعشرون سنة.

واما الذكريات، فأيام عذبة وايام عذاب... يدّخرها واحدنا ثم يحكيها، سنة بعد سنة، ويكثر من الرواية والتكرار كلما تقادم في السن.

مثلا، انظر الى رئيسنا فوزي معلوف، فاتذكر العائلة الكبيرة التي منها المعلم والرفيق، والشاعر الرقيق، ورفيق الايام الملاح...

اما عن معلّمنا قسطنطين زريق، فتعاودني صورة له قبل ان ادرس عليه، ذلك اليوم في تشرين الثاني ١٩٤٣ حين خرج الطلاب يتظاهرون من اجل الاستقلال، ولما اطلق عليهم جند الانتداب الرصاص، فوجئوا باساتذة الحرّية يحتضنونهم في الشارع، امّا حنونا حقيقية.

ذلك كان هو الدرس الاكثر بلاغة.

تعاقد الاجيال مع التاريخ، في ميثاق حرية ومعرفة، من اجل مجتمع امثل ودولة فضلى.

غير ان في نفسي، وانا استذكر ذلك كله، غصّة... اكاد اتساءل، وانا انظر الى ما فعلت بنا الايام، كيف يمكن ان تدرك الآباء الشيخوخة، والابناء لم تنضج بعد.

فحذار، حذار في العيد، لعبة الذكريات، انها تستعبدنا.

ماذا اذاً عن المستقبل؟

المستقبل؟ كان امس في ابلغ استعراض: الف ومئتي طالب وطالبة يتخرّجون الى الحياة.

وكنا كلنا نلاحظ ان الطالبات كنّ الاكثر، والاكثر تفوّقاً كذلك، ثم بالطبع الاحب والاحلى، ويتكاثرن سنة بعد سنة.

وفي الامر ظاهرة يجدر بنا التوقف عندها لنتساءل لا عن الاسباب وحسب، بل وعن المترتبات كذلك.

وتأتينا بعض الاجوبة عن استقصاءات لعلها لا تزال تحتاج الى مزيد من التفحّص:

اولاً: ان النسبة بين الطالبات والطلبة لا تعكس واقع النسبة بين الشباب والشابات في المجتمع.

ثانيًا: ان ثمة اقبالاً متزايدًا على التحصيل العالي عند الشابات، وفي حقول، كالهندسة الزراعية مثلا، كانت وقفًا على الذكور، مما يحدث متغيرات لا في سوق العمل وحسب، بل وفي البنية الاقتصادية ذاتها، مع مرّ السنين وتراكم المترتبات.

ثالثًا: ان ثمة اعدادًا من الذكور لا نعرفها بعد لا تزال في صدوف عن التحصيل الجامعي، منصرفة عنه الى السعي وراء المكاسب السهلة التي فتحت الحروب لها مجالات ومجالات...

رابعاً: ان ثمة اعدادًا اكبر من الشباب هاجرت في سن التحصيل الجامعي، منها من هاجر ليتابع تحصيله في الخارج، اي بعيدًا عن مغريات الحرب، ومنها من هاجر بحثًا عن كسب حلال، بعيدًا عن مغريات الحرب كذلك او عن مخاطرها والبشاعات، ومنهم اخيرًا من هاجر يأسًا من الحرب ومن السلم على حدٍ سواء.

وقد تتكشف اعتبارات اخرى عديدة ليس هنا مجال البحث فيها، ولا المحاضرة في سهرة عيد...

حسبنا اذًا الملاحظات، وهي مثلّثة:

اولاً: ان المجتمع اللبناني، كالبنية الاقتصادية، سيتأثر بهذه الظاهرة، ايجابيًا نتيجة مزيد من الانفتاح، وربما سلبيًا من حيث فقدان بعض التوازن في القوى العاملة.

ثانيًا: ان همّنا الاكبر يجب ان يكون، وفورًا، استرجاع الذين هجّرتهم الحرب من الشباب قبل ان يستهجروا هم رفيقاتهم والعلم والشهادات.

ثالثًا: ان بروز هذه الظاهرة يجب ان يدعونا الى دراسة اجتماعيّة ونفسانيّة دقيقة وعميقة لسائر آثار الحرب، لا بين الذي تعاطوها وخاضوها وحسب، بل بين الذين كانوا ضحيّتها الكبرى، وهم الاكثرية الساحقة. ذلك ان عدد الميليشيويين لا يتجاوز، في احسن الحسابات ــ وقل اسوأها ــ الـ ١٢٪، والباقي، اي ٨٨٪، كانوا، نعم، كانوا الضحايا.

سيداتي، سادتي،

الجامعة تعاقد تاريخي، بل ميثاق حرّية، بين اجيال تتعاقب وتتوارث التربية والمعرفة.

فمن اين نبدأ، اذا لم نبدأ بمعرفة واقعية لجيل الحرب، بل اجياله، التي نأتمنها اليوم على السلام كما على التاريخ؟

حذار لعبة الذكريات، قلت.
وحذار بالاحرى ان نتقوقع في المئة وخمس وعشرين سنة التي نعيِّد لها.
عيدنا الحقيقي المئة سنة المقبلة.
ولكن الشباب، والشابات طبعًا، الشباب لن ينتظر حتى يشيب.
نبدأ اذًا بجمهورية جديدة تستهوي الذين كانوا، والذين هاجروا او هجّروا، والمقبلين على المعرفة بسأم يقارب اليأس.
هؤلاء، الذين غرّبتهم الحرب او هربوا من خيباتها...
هؤلاء لن يعيدهم اسياد الحرب، ولو تزينوا اسياد سلام... يعيدهم تحدّي سلام حقيقي نشأ من عذابهم وقهرهم وإحباطهم، كما من الطموحات والمثاليات...
فمن اين نسكبها لهم، ان لم نغرف معهم من المعرفة الحرّة وموائلها المتجددة؟
ذلك يكون العيد الذي نفرح به.
ويكتمل العيد يوم نوفّر للجامعة ان تستكمل تاريخها، حرّة هي كذلك.
اي يوم نبقي الجامعة متجاوبة لا مع الحاجات الجديدة وحسب، بل متفاعلة مع النفسية الجديدة تعرفها فتعرف كيف تخاطبها وتعرف كيف تنال منها التجاوب العملي الخلاّق الذي تطلب، فتتعهد هي التاريخ المقبل على التاريخ، واهله.
وتحضرني هنا امثولة المعرفة الكبرى: سقراط.
نعم، الجامعة هي السقراط الذي نحتاج اليوم: معلم يستخرج ما في نفسنا، فيفرح واحدنا بأنه اكتشف الحقيقة التي في نفسه بنفسه.
ذلك انه اذا سلّمنا بأن لا معرفة بلا حرّية، فأحرى ان نعرف ان لا حرّية في الحزن بل في المحبة والبهجة، بل والحبور.
فعلينا بالتواضع امام ما نعرف كما امام ما لا نعرف... وحذار تجبّر المعرفة، انه اسوأ من تجبّر القوة.
ثم، ثم، علينا بالتواضع امام هول ما ينتظرنا كمثل تواضعنا امام عظمة ما انجب الاسلاف.
لقد تحطّمت امام تاريخ الجامعة اسوار الحقد والحذر، وسقطت المتاريس الثقافية كمتاريس العقائد المزعومة، عقائد التفرقة، واذا بها كلها تذوب امام وهج الحرّية بعدما تغلبت عليها ارادة الحياة الفضلى.
نعم تحطّمت الاسوار امام التاريخ، وكانت تتساقط المتاريس بينما اسماء الخرّيجين والخرّيجات تتلى علينا، وكأنها تقول، ثم تكرر، ثم تقول ان الذين يدرسون معا لا يتحاربون، عندما تشدّهم الى بعضهم البعض وشائج المعرفة التي هي

محبّة لأنها مشاركة في الحرّية .

فبالاذن من «الطائف» وأهله ، هكذا تلغى الطائفية من غير الغاء الطوائف ، تلغى في تجاوز العصبية نحو تعدّدية تتكامل في المعرفة ولا تتنازع الحرّية .

وساعة تتفجّر من حولنا مجتمعات ظنّت ان لها من الصلابة ، او الثروة ، او السطوة ، او الثورة ربما ، مناعة وحصونًا ، يجدر بنا ان نعتصم بما جعلنا ننتصر على الحرب ، من غير ان ينتصر منا احد على احد في حربه .

ذلك ان تطوّر مجتمعات الحرب ، مجتمعات السلاح الذي لم يستعمل ، والعسكر الذي انكفأ عن حرب الخارج الى اضطهاد الداخل...

تطوّر هذه المجتمعات ، يزيل مبرّرات وجودها مع زوال ظروف الحرب الموضوعية وتقدم مبادرات السلام . فاحرى ان نقبل عليها بدل ان نخافها ، لأننا واياها على موعد مع الحرّيات .

ومن يدري ، فقد يكون الجيل الذي أنضجته المآسي ، ونحن لا نعرف ، هو الجيل الذي سيكتب للجامعة ان تعيش مئة سنة اخرى واكثر ، جامعة للمستقبل ، لا يثقلها تاريخ من نور .

فلنشرب نخب المستقبل حتى يشرب اهله نخبنا .

وَالحَقّ تَعرِفونَهُ... في المَعرِفَةِ وَالحُرِّيَّة

«خطاب رئيس الجامعة»
في أوّل احتفال بتخريج أوّل فوج من طلاب جامعة البلمند.
ألقي في الحرم الجامعي الجديد،
برعاية رئيس الجمهوريّة.

١٩٩٢/١٠/٣١



فخامة الرئيس،
سيّدي البطريرك،
اصحاب المعالي والسيادة،
ويا اصدقائي، ويا ابنائي الطلاب،

عام ١٨٣٥، نال دير البلمند اجازة للتعليم الثانوي والعالي من سلطات الاستانة. وها نحن اليوم، احدث جامعة جامعة في لبنان، نوزّع شهاداتنا على اول فوج من المتخرّجين في العلوم الانسانية، بعدما ورثنا التقليد الذي كان قد بدأ حيًا قبل نيلنا الفرمان السلطاني بقرون وقرون، منذ اعاد الينا الصليبيون هذه التلّة المقدسة وما كان عليها آنذاك.

ومضى اسلافنا يعمّرون انطلاقًا من الدير «السيسترسي»، المشاد بدوره على آثار نظنّها بيزنطية، عمارات متواضعة غدت موئلاً للتأمل والتعليم، تأليفًا وترجمة ونشراً تستسقي النعمة كما المعرفة في كل اشكالها، وتمضي توزع مخطوطاتها العربية في زمن كانت الكنيسة تصلّي، والجبل يتكلم، باللغات الرائجة الاخرى.

ثم صارت لنا، مدماكًا فوق مدماك، كلّية لاهوت عليا، اختارت القديس يوحنا الدمشقي، المعلم الانطاكي الكبير، شفيعاً لها. وكان ذلك بمثابة تأكيد لهويّة

وامانة لدعوة.

واحتضنت الكلّية مدرسة ثانوية رائدة رائعة، لان التربية لا تبدأ من رأس الهرم.

وكانت بعد ذلك اعجوبة الجامعة، انطلقت عام ١٩٨٨ من ايمان السيّد البطريرك رئيس مجلس الامناء، اغناطيوس الرابع الكلّي الطوبى والجزيل الاحترام، الذي قرّر ان يكون للعلم عندنا صرح يبنى بينما سوانا يعمل على هدم صروح الخير في لبنان.

وبينما طلابنا الأوائل يتوافدون الى أبنية كانت لا تزال ورشة بالكاد لها سقف، انضوت الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة تحت لواء البلمند، تنفيذاً لوصية مؤسّسها الكسي بطرس وبقرار من أساتذتها ومجلس إدارتها.

والاكاديميّة اللبنانية، التي تأسّست عام ١٩٣٧ كجمعية موسيقيين هواة، صارت مع الزمن أول مؤسّسة جامعية لبنانية، فأنشأت في الأربعينات، اضافة الى فروعها المعمارية والفنية، كلّية آداب، ثم أول كلّية تدرّس العلوم السياسية والاقتصادية باللغة العربية، فأول كلّية حقوق خاصة تعتمد اللغة العربية كذلك، يوم لم يكن في لبنان إلا الجامعة الأميركية والجامعة اليسوعية. وقد اصبحت كلّيات الأكاديمية هذه، في مطلع الخمسينات، بما يشبه التأميم، نواة الجامعة اللبنانية التي أنشأتها الدولة في عهد الرئيس كميل شمعون.

وفيما تستمر الأكاديمية اللبنانية تتوسّع الآن في إطار البلمند، بكلّياتها الثلاث: الهندسة المعمارية، الفنون الزخرفية، والفنون الجميلة، تنعم بنظامها الذاتي، يطيب لي، كأستاذ سابق في الأكاديمية، وكوزير سابق للتربية الوطنية، أن أعلن اعتزازي بما صارت إليه الجامعة اللبنانية بفضل أساتذة ومعلمين بلغ بعضهم أرفع المستويات في البحث والتعليم.

طموحنا نحن في البلمند أن نواكب جامعتنا الوطنية ونتعاون معها، ومع الأسلاف من أهل التربية، في صناعة لبنان الجديد، إنساناً ومواطناً.

فيا فخامة الرئيس،

يوم تشرّفنا برئاسة الاحتفال الذي نقدم فيه الى لبنان هذه الباكورة المتواضعة من المتخرّجين، فإنك تقفل معنا حلقة الطواف الطويل، إذ تحقّق لنا الحلم التاريخي الذي راودنا منذ العام ١٨٣٥.

وكان طريقنا الى اليوم هو ذاته الطريق الذي سلكته بالتؤدة ذاتها، جامعات أوروبا الكبرى، ومن قبلها جامعاتنا العربيات العتاق، أيام كنا نحن الحضارة، في اليمن كما في القاهرة كما في دمشق والأندلس: ينطلق طلب المعرفة من «مدرسة» لعلوم الدين ما تلبث أن تتوسع فتبلغ علوم الطبيعة والإنسان، في كل آفاقها.

في هذا الطريق الطويل، يطيب لنا أن نتذكر ونذكّر بأننا استلهمنا استقامة الرأي من حياة وتعاليم يوحنا الدمشقي الذي ميز بين الإنتماء الديني والولاء السياسي، بل القومي إذا جاز التعبير. وقد وضع المعلم الإنطاكي الكبير طاقاته في خدمة الجماعة الإنسانية كلها، من خلال الدولة، وأسهم في إطلاق اشتراكٍ مسيحي فعّال في بناء الحضارة العربية - الإسلامية.

وفي ذلك عبرة كبيرة لنا ولمن يعتبر.

ثم، من أين، إن لم يكن من هذه الهضبة الخضراء بالذات، يصح لنا أن نعلن ونكرر أننا كنا عرباً قبل الإسلام فظللنا مسيحيين عرباً مع الإسلام وبعده، وأعرق عروبة من ورثة الإمبراطوريات الإسلامية التي استعمرت العرب؟...

تماماً كما كنا مسيحيين من هذه الأرض يوم تأسّست الكنيسة، أي قبل الصليبيين بقرون وقرون. حتى إذا ما جاء الفتح الصليبي، مستعمراً هو أيضاً، صبرنا وقاومنا الإضطهاد، إلى أن غادر الصليبيون الأرض والدير، وبقينا نحن نحافظ على الأرض والشعائر، ونشهد للكلمة.

نقول ذلك كله في زمن الطائفية والغائها، على سبيل الدعوة الى التعليم من التاريخ الأصيل المكتوب على لوحات قلوبنا، والمحفورة جذوره في الأرض.

نقول ذلك كله لنرحب بالغاء الطائفية التي هي عصبية تقيم طائفة في وجه طائفة، فتمنع التقاء اللبنانيين، كمواطنين، وكطوائف تعاقدت عبر التاريخ على بناء مجتمع مدني واحد يتجسّد في دولة ديموقراطية حرّة، شرط حريّاتها أن تتعدد فيها الأديان، كالثقافات، كالمدارس الفكرية بل والحضارات.

وعندنا أن العصبية الطائفية تتضاءل قدراتها طبيعياً بنسبة ما تينع الحرّيات الإجتماعية والثقافية يناعاً خلاقاً، فرحاً بالحياة زاهياً. اذ لا مجتمع مدنيا، في نظرنا، خارج هذا الذي يسمّيه الفلاسفة فرح الجزء بالكل، وحدب الكل على الأجزاء، بحيث يصير المجتمع أقوى من مجموع أجزائه وأكثر مناعة.

وهو هذا الذي يتجلى في العلمانية التي لا إلغاء حقيقياً للطائفية بدونها.

وإذا شئنا التعبير عن الفلسفة بالشعر لقلنا إن العلمانية هي بمثابة فعل حب، بينما الطائفية كالغاء الطائفية عملية حسابية ليس فيها شيء من انفتاح الحبيب على الحبيب... فكيف نستغرب أن يسوقنا النقيضان الى حذر، فحقد، فخصام، فحرب، فانتحار؟

فخامة الرئيس،

تقول ناديا تويني في إحدى قصائدها عن الحرب إن «لبنان ينتحر كل يوم بينما يقتلونه»!

أما آن لنا وللحكم أن نوقف الإنتحار، علّنا إذ ذاك نرتدّ معاً، فنمنع

الآخرين من قتلنا؟

لن ينقذنا إلا فعل حب عظيم، يمجد وجه الخالق في الإنسان، وحقّه علينا في التعبّد له في الأرض.

سيّدي صاحب الغبطة،

أراني أقاربِ الكلام الخارج على الناموس. فعذراً.

ألم نتعلم معاً رسالة الغفران؟

ثم إننا تعلّمنا من تراثنا «احلال القلب في العقل»، فلا يظل بينهما، وفق تسمية الروحانيين لهما، تعارض.

وإذ نخرّج اليوم شباناً وشابات الى مجتمع كله صعاب، لا أجد ما أقوله لهم، أبعد من كل الذي تعلّموه، غير الدعوة الى التوحيد بين الحرّية والحق والجمال.

وحده التوق الى هذه القيم ينسيهم ما أفسدت به الحروب علومنا والتربية، مخلّفة في عقول الشباب وقلوبهم ازدواجية في الشخصية، بين استرخاص الحياة والزهد بثراء الروح، من جهة، ثم، من الجهة الأخرى، التعلّق بالاثراء وملذّاته ولو فوق حطام الحياة.

فيا أيّها المتخرّجون والمتخرّجات،

الجامعة ليست للعلم وحده يختتم. وما علّمناكم إلا القليل القليل.

الجامعة باب فتحناه لكم أمام التعامل مع العقل، فتلِجون اليوم هذه الدنيا الساحرة، حيث المعرفة اللاحدود لها تنتظركم، اذا انتم آمنتم بأنها زاد الحياة.

فدونكم الإقبال على الحياة بشغف السعي إلى كل ما هو حق. هكذا تتحرّرون.

ثم هكذا يصير النجاح الحقيقي نصيبكم من الحياة. لأن كل شيء آخر في الحياة رهن التفوّق بالعقل والقلب معاً: التفوّق في العلم، وفي الثقافة، وفي الإدارة، وفي الاختراع، وفي الإبداع. إنه فعل الخلق الذي اعطيتم إياه من الإيمان قبساً، فلا ترتضوا لأنفسكم دون ذلك طموحاً، ولا تقصرنّ فيكم موهبة لقلّة مثابرة أو يأس او تشكيك بالذات أو قنوط.

تذكروا الذين علّموكم، والذين جعلوا تعليمكم ممكناً، والذين ضحّوا من أجل أن تتعلّموا. ثم تذكروا الذين جاعوا ولم يتعلّموا، والذين اضطهدوا في سبيل المعرفة، والذين ماتوا في سبيل حياتكم، والذين بذلوا لكي تظل ترتفع في لبنان هياكل للمعرفة، للحق والخير والجمال... هياكل كالتي نحن فيها، ندشنها سنة بعد سنة على اسم أحبّاء صارت حكاياتهم بمثابة الرموز.

تذكروا أيها المتخرّجون والمتخرّجات أن هؤلاء جميعًا لا ينتظرون منكم

جزاء ولا شكوراً، بل المساهمة الفعّالة في بناء المدينة الفاضلة، مدينة المستقبل المشرق الذي يعوض عن الزمن الرديء الذي كان.

المدينة الفاضلة تنتظركم، كل في حقل عمله ولو تواضع، وفي حقل اختصاصه ولو ضاق...

تنتظر منكم إنهاض المجتمع بل واعادة تكوينه بحيث يرتفع الى المصاف التاريخي الذي يستحق، عادلاً في خلقه ومناقبه، جميلاً في طموحه واعتزازه، متقدماً في كل فن وكل أدب وكل علم.

ثم نريدكم أن تكونوا رسلاً تقولون للذين ظنّوا ان الجامعة ما هي إلا تهيئة لمجالات العمل، بل وأسواقه...

نريدكم أن تقولوا لهؤلاء إن التفوّق في مجتمعنا الصعب لن يكون للأكثر تحصيلاً، بل للأكثر جلداً على الاستمرار في التحصيل والمثابرة على الاستنباط والتأليف.

لذلك، رجونا أن يكون لكم تدرب على التفوق لا يستقيم الا بالتفوّق على النفس والصدق في المعاملة واحترام الآخر وخدمة الغير، فضلاً عن تواضع امام المعارف يزداد كلما ازداد حجم الذي تعرفون.

ورجاؤنا الأعظم أن تدركوا السر العظيم بين المعرفة والحرّية... ذلك أن لا معرفة بلا حريّة، ولا ممارسة للحريّة الا صبورة متقدة، تتوق دائماً الى افضل ما يمكن ان نطمح للانسان ولا هوادة. ويلتقي ما يطمحه واحدنا لنفسه بما يطمحه للآخرين، وكأن المجتمع سيمفونيا رائعة الانسجام، تلتقي انغامها وتتكامل أبداً ولا صوت نشاز.

سيدي الرئيس، سيدي البطريرك،

سيداتي، سادتي،

تحدثت عن المدينة الفاضلة وكأنني جاهل بما يعيشه لبنان من مآسٍ.

والحقيقة ان لبنان ما استمر حيًا الا لأنه كان وظلّ المدينة الفاضلة، بل الأفضل في هذا الشرق، ولا مكابرة إنما لا خجل. فرغم كل الذي أصاب لبنان من تخلّف في كل حقل، ظل وطننا منفتحاً على العالم يطل على القرن الحادي والعشرين والثورة الالكترونية في متناوله، وجيل الحرب إياه يتعامل مع الكرة الأرضية بكاملها وكأنها قرية واحدة نعرف عنها كل شيء ونقدر على الحوار معها في كل شيء واستلهامها كل شيء. تلك هي الحرية الحقيقية في أبعادها الكونية: حرية نريد من أجيالنا الطالعة ان تكون شريكة خلاقة في مسيرتها، وليس مجرد زبون يقتني خيراتها للاستهلاك من خارج.

لقد نوّهت في كلمتي بالحرّية وربما أكثرت لأن المناسبة، بالنسبة اليّ، فذّة، فريدة في حياتي الفكرية والسياسية التي طالت، وهي مناسبة ربما لن تعود...

نوّهت، اقول، بالحرّية وبالتوأمة المتلاحقة ديالكتيكيًا بين المعرفة والحرّية، ثم بين الحرّية والمجتمع، فأخيرًا بين المجتمع والمعرفة.

واسمحوا لي، ختامًا، أن أقول أن لا حياة، ولا تاريخ، ولا مستقبل، لوطن لا جامعات حرة فيه.

ذلك أن التربية ليست انتاج قطعان من الأجيال المتماثلة تخرّجها معامل التعليم، وفق اختصاصات ومواصفات مرسومة من علو سلطة ما.

لا، كلا.

التربية هي التربية، بكلٍ بساطة.

اي انماء الانسان، فينمي كل جيل نفسه والجيل الذي بعده، الواحد عبر الآخر ومتقدمًا عليه.

تلك هي صناعة التاريخ الذي يميّز بين رتابة تكرر نفسها كالبداوة، وحضارة تخترع من كل حاضرة حضارة، ومن كل مدينة مدنيّة جديدة.

وفي المدينة الفاضلة ــ كما تعلّمنا من الفارابي وابن خلدون ــ يتعهّد الامر اهل المعرفة، يحدثونها بتواضع العلم امام الحقيقة...

شرط حياتهم ان يتنفسوا في مناخ الحرّية الجامعية ولا رقيب، فلا يصحح التحصيل الحر الاّ تحصيل هو الآخر حر، ويقابل الكتاب الحر كتاب هو الآخر حر، ويسابق المختبر الحر مختبر هو الآخر حر، وينافس المحترف الحر محترف هو الآخر حر... فلا يبقى الا ذوو الاصالة الذين ينفذ علمهم الى العقل وفنّهم الى القلب وليس من يفرض اختيار هذا ولا من يلزم على الاعجاب بذاك.

واذا خاطبونا بعد ذلك عن الحرّية المسؤولة، قلنا لهم ان الحرّية نعم مسؤولة، انما امام ذاتها فقط. واما المسؤولون فمسؤولون امام الحرية وفي حضرة اهلها.

هكذا تغلّبت الامم الكبيرة حتى على هزائمها.

وهكذا علّمت الامم الصغيرة الامم الأكبر منها، فلم تعد تجرؤ هذه لا على التطاول عليها ولا على تناسيها، ملقية بها على جوانب طرق المجد.

قلنا يا فخامة الرئيس: «احلال القلب في العقل»؟

لا. فليكن شعار لبنان الناهض من خلف الركام احلال العقل الحر في قلوب شجاعة في ما تحب.

وسنرى اذ ذاك كيف تكبر خطانا الى القرن الحادي والعشرين، ندخله في عيد، وحملة المشاعل في طريقنا اليه امثال هؤلاء المتخرّجين الذين لم تتغلّب عذابات الحرب على ما في نفوسهم من ايمان بالله وبلبنان السلام.

المَعرفَة الحُرَّة طَريق التَّاريخ المُقبِل

الخطاب الذي ألقي في
الإحتفال السنوي بتخرّج طلاب الجامعة الأميركية
في بيروت.

١٩٩٣/٧/٩

سيداتي وسادتي،
ويا اصدقائي ورفقائي،
ويا اخوتي وابنائي،

احب التاريخ وما يبقى لنا من الامثولات الملاح ـ وقد صارت، من حيث لا نتذكر، الخيوط الاقوى والاجمل في نسيج الفكر العام، بل نسيج اللاوعي القومي المتوارث مع التقليد...

احب التاريخ، قلت، لا لأنني احبّ الماضي وافضّله على المستقبل ـ والمستقبل لم يعد ملك جيلي بل جيل المتخرّجين منكم ـ انما لأنني أؤمن بأن لا مستقبل بدون تاريخ.

وهذا ما درسناه ـ ولكننا لم نتعلّمه ـ على مقاعد هذه الجامعة بالذات.

ولانني احب التاريخ، راجعت، قبل ان اكتب خطبتي هذه، محفوظات الجامعة لاستوحي خطب الاسلاف، فراعتني خطبة التخرّج التي القيت عام ١٨٨٤، اي من مئة وعشر سنين، نعم ١١٠ سنين، ولعلها الوحيدة التي اشتهي لو كان في وسعي ان القي مثلها اليوم. واستميحكم عذراً ان انا استشهدت هنا ببعض مقاطعها، فتتبينون كيف اننا لا نزال، بعد قرن ويزيد، نطرح الأسئلة ذاتها، ونتعثر

بالأجوبة ذاتها، كأننا لم نتعلّم من التاريخ شيئًا.

فاسمعوا، واستشهد:

«ان من نظر في احوال أوروبا وأميركا رأى الأهلين يتسابقون في مضمار الاختراع والاكتشاف كأنهم خيل الرهان. فلا يمضي شهر حتى يخترعوا الوفًا من الآلات والأدوات والأساليب الجديدة لاستخراج المواد وتركيبها. ولا يمضي عام حتى يكتشفوا كثيراً من المكتشفات العلمية التي تسهّل الأعمال وتزيد في راحة البشر ورفاهتهم او توسّع نطاق المعارف وترفع ستار الغوامض. وكل شيء من مصنوعاتهم قد بلغ غاية قاصية تحار عندها العقول.

(...) صناعهم يحفرون الف الف خط متوازٍ في مساحة القيراط الواحد وينقشون تاريخًا مطولاً على سطح الابرة الواحدة، ويصنعون قناديل كهربائية نور الواحد منها قدر نور مئة الف شمعة كل يوم. وبعض كتبهم يطبع مراراً عديدة في السنة الواحدة ويطبع منه كل مرة الوف كثيرة من النسخ. وعلماؤهم يبحثون في كل شيء من جراثيم البكتيريا التي لا تراها العين ولو كبر جسمها ألف ألف مرة الى النجوم الثوابت التي هي اكبر من الأرض بما لا يقدر (...) ولم يتركوا فعلاً من افعال الطبيعة ولا عملاً من اعمال البشر الا بحثوا فيه البحث المدقق (...) ولم يتركوا موضوعًا تحت السماء أدبيًا كان او ماديًا إلا اشتغلوا فيه وأظهروا منه الغرائب».

ايها السادة،

هذا الكلام الذي قيل من مئة وعشر سنين، من على هذا المنبر بالذات، في حفلة تخرج، قاله الدكتور يعقوب صروف، مؤسس «المقتطف»، اول مجلة عربية علمية في العصر الحديث. والمهم في خطبته موضوعها والعنوان:

«النظر في حاضرنا ومستقبلنا».

وقد خلص الدكتور صروف من وصف حاضر تلك الايام الى القول اننا اضطررنا، لمّا «بلغ الينا التمدن الاوروبي»، الى الاشتراك «بمنافعه ومضاره». واذا كان «لا خوف من ان يبتلعنا تيار التمدن الاوروبي»، فانما «الخوف من اننا نزيد ضعفًا بتوكلنا عليه ومن اننا نضر بسيئاته اكثر مما ننتفع بحسناته (...) ولا ننتفع به النفع الحقيقي الا اذا نقلناه الى بلادنا وغرسناه في تربتنا وربيناه باجتهادنا وسقيناه بعرق جبيننا، لأنه قد يمكن ان تصير برانيط رجالنا أعلى من برانيط الافرنج، وذيول نسائنا اطول من ذيول نسائهم، واثاث بيوتنا افخر من اثاث بيوتهم، وبضائع مخازننا اثمن من بضائع مخازنهم، وخيول مركباتنا اسرع من خيول مركباتهم، وانواع مسكراتنا اكثر من انواع مسكراتهم، ولا يكون تمدننا الا صورة التمدن الحقيقي. هذا اذا بقيت شجرة التمدن التي نستظل بظلها مغروسة في بلادهم اذا

شاءوا رووها فأنضرت ، واذا شاءوا اظمأوها فذوت .
(...) ونحن لا نستطيع ان نجاري اوروبا في ميدان الحضارة ما لم يقم منا أناس عظام من العلماء والمخترعين والمكتشفين والمؤلّفين والمدبّرين والمرشدين يبنون لنا بيتًا على مثال بيت التمدّن الاوروبي ولو اتوا بحجارته من اوروبا» .

سيداتي ، سادتي ،

لم يكن الدكتور صرّوف وحده من بين المعلمين الصالحين الذي قال مثل هذا الكلام ووجه مثل هذه الدعوة... فهل ذهب كلامهم كلهم ، وقد قيل على مدى قرن ويزيد ، هل ذهب كلّه ادراج الرياح؟

اسارع واقول: نعم...

نعم ، رغم هذا العدد الضخم من المتخرّجين ، وقد بدأ ايام الاسلاف يُحسب بالعشرات ، ثم صار المتخرّجون مئات وبعدها آلافًا مؤلّفة!

فالسؤال عن مستقبلنا لا يزال قائماً كالتحدّي المحرج ، ونحن نغرف العلوم ، ومع ذلك نتعثر على دروب المعرفة والمدنية .

ايها المتخرّجون ،

وكيف يكون الامر غير ذلك ، ما دامت كثرة من المتفوقين بينكم ، التوّاقين الى الاكتشاف والاختراع ، تحمل شهاداتها وابحاثها لتذهب بها الى معاهد اوروبا واميركا ، لأن آفاقنا ، في لبنان كما في العالم العربي كله ، تضيق بالمتفوقين . وباستثناء قلة قليلة من المؤسّسات الفيلانتروبية ، فاننا نشاهد الاموال تهدر على بناء القصور بدل المختبرات والمكتبات ، وعلى اقتناء قشور المدنية بدل اكتناه جذورها...

والامثلة لا تزال تتكاثر: هذا الطبيب الشاب وذاك وامثالهما يسجلون اكتشافاتهم في جراحة العيون ويمارسون طبّها هناك ، لا هنا... وسواهم ينشئون احد أرقى معاهد البحث في السرطان ومعالجة المصابين به هناك لا هنا... وحتى التعمّق في دراسة حجر لبناني يحوي بذور حياة يعود عمرها الى ملايين السنين ، يحمل العالم المكتشف حجره هذا ، الآن بالذات ، الى هناك لعجزنا (لماذا عجزنا؟) لعجزنا هنا عن توفير الظروف الموضوعية والعناصر الانسانية لمثل هذه الابحاث! وحدث ولا حرج ـ لا حرج ابداً ـ عن كل من ساورته نفسه وغرّر به طموحه العلمي الى اختبار «الهندسة الجينية» وما هو في مرتبتها ، فيجد ان لا ولوج له اليها الا اذا اغترب . من اجل ذلك ، تروننا ، نحن جيل التحذير والتحدّي ، نخاف عليكم ومنكم في آنٍ واحد ، انتم المدعوون لأن تكونوا الجيل الاول بعد السلام .

فتعالوا نتصارح لا في هذا الذي ننتظره من المستقبل ـ وثمة من لا يزال يظن انه سيحل تلقائيًا كالقدر ، او يسقط كالمنّ والسلوى من السماء ـ بل في هذا الذي

ننتظر ان تصنعوه انتم لأنفسكم ولمجتمعكم والوطن والاسلاف، فيصير هو المستقبل الذي نستحق.

لن احدّثكم الحديث الذي صار مستهلكًا من فرط ما اكثرناه: حديث السنة ٢٠٠٠. فالقرن الحادي والعشرون تفصلنا عنه سبع سنوات قصيرة، تبدأ الرحلة نحوها اليوم بالذات، اي في اليوم الاول من العام الاول بعد التخرّج. انما السؤال هو: ماذا نهيئ معًا للايام الطوال الما بعد اليوم؟ ماذا نهيئ، وبالأحرى ماذا هيأنا غير النكبات تلو النكبات؟

ولكن قبل المصارحة، استميحكم عذراً إنْ انا عدت الى الماضي من جديد، استعين بذاكرة هذه الجامعة وبالتاريخ، وبالذات استعين باستاذنا الدكتور قسطنطين زريق، امد الله في عمره، وقد علّمنا، طوال خمسين عامًا، جيلاً بعد جيل، وكتابًا بعد كتاب، ان حتى «النكبة» ـ اذا من نكبة في التاريخ ـ حتى النكبة لها «معنى» يجب ان نستقرئه ابعاده العملية، كي لا يصير تاريخنا كله مجموعة نكبات، تتعدّد اسماؤها حربًا وسلمًا، ثروة وتقهقراً، وظلمًا للمواطن بدل الثأر من العدو... تتعدّد اسماؤها، اقول، والنكبة واحدة!

واذكر، ما دمنا مع التذكّر، وربما يذكر معظمكم، ان الدكتور زريق جاء الى هذا المنبر بالذات من سنتين يكرر الامثولة داعيًا الشباب الى التمرّد على «الاحباط واليأس» في وجه تحدّيات العصر «القاسية العنيدة المتلاحقة المتطورة»، والى بناء نظام جديد قائم على الحرّيات. وجوهر الحرّية هو «تحدّي الحق والتزام احكامه والتخلص من الاوهام والعصبيات التي تسيطر عليه فتخفف حيويته وتشل فعله وتقلبه الى ضده. فلا حرية صحيحة بلا عقل منطلق مولّد (...) لأن الحرّية هي معاناة واكتساب، وليست قدراً مؤثّراً».

ويستطرد الدكتور زريق في خطبته، فيقول:

«اذا نحن نظرنا في شؤون الشعوب المتخلّفة المثقلة باعباء الفقر والمرض والتخلّف، وجدنا في مقدمها الاستسلام للقدر والخضوع لقيود البيئة والعجز عن ادراك القوانين التي تحكم العالم الطبيعي، وعن استثمار موارده وخيراته. ولقد كان التمرد على هذا العجز دافعًا قويًا للشعوب الغربية التي حملت ألوية النهضة الحديثة للاقبال على استكشاف اسرار الكون بالبحث الموضوعي والاستقراء العقلاني، مما ادّى خلال اربعة قرون او خمسة الى الثروة العلمية الرهيبة التي تتمتع بها الشعوب المتقدمة في هذا العصر».

سيداتي، سادتي،

ماذا اقرب الى كلام الدكتور صرّوف، عام ١٨٨٤، من كلام الدكتور زريق، عام ١٩٩١؟ كأننا بهما يتجاوبان في ابدع امثولة من امثولات فلسفة

التاريخ، لأن ما بقي من تساؤلات الدكتور صرّوف بلا جواب، جاء الدكتور زريق يحمل الينا الجواب عنه. والجواب هذا اسمه: الحرّية.

الحرّية التي هي سر الانتقال الى «حالة» المعرفة، فالاختراع، فالترقّي. وهي ليست قدراً، لأن ليس في التاريخ من قدر محتوم، ليس في التاريخ الا ما نصنع نحن فيه وله.

هنا، تحضرني، الى الدكتور زريق، امثولات الدكتور شارل مالك، ايام الصراعات الفكرية والعقائدية بين العمالقة الذين علّمونا، فدفعونا ــ كما لا نزال نرجو ان تندفع الاجيال الطالعة ــ على طريق السعي الى معرفة كل حق والتبرّك بكل خير والتعبّد لكل جمال.

رحم الله الدكتور شارل مالك، مثنّى وثلاث...

وحده، بين الذين خطبوا في حفلات التخرّج، خطب مرتين، وفي الموضوع ذاته: الحرّية. مرة عام ١٩٢٧، عن الحرّية الشخصية، ومرة عن ابعاد الحرية المجتمعية، عام ١٩٥٦.

من «جمهورية» افلاطون الى «نقد العقل الصافي» لايمانويل قانت، لم يعلّم، لا في هذه الجامعة، ولا في سواها، لم يعلّم انسانُ المنطق والحرّية، وما بينهما من وشائج عضوية، كما علّمهما شارل مالك، وفي حيوية فرحة على لقاء العقل والقلب في كل سعي الى الحقيقة. ولعل هذا النهج، على ما يبدو فيه لدى السطحيين من استعلاء و«دوغماتية» ــ هذا النهج هو الطريق الامثل، ولو لم يكن الاقصر، لصهر المتناقضات عبر ديالكتيكية كيانية، اي عبر استضافة الحوار لكل جديد يستنبطه البحث الحر.

والآن، سيداتي، سادتي، وايها المتخرّجون،

من التاريخ، عبر الحوار الحر، اطرح عليكم هذه «المقدمة» النظرية في مراتب المدنية والترقّي، كالهرم نتسلّقها من القاعدة الى القمة، في سباق مع الزمن:

المرتبة الاولى هي مجتمع الاقتناء والاستهلاك، وقد ولجنا هذا المجتمع على انه هو الرقّي وهو الحضارة، فاذا بنا نقع في شركه وكأننا أسرى رمال متحركة. وصرنا نظن، كما يظن اسيادنا، ان المدنية سلعة في متناول من يقتنيها: «كاديلاك» و«رولس رويس» وكومبيوتر يتّسع للحسابات كما للالعاب، ومطابع كالتي كان يشتهيها يعقوب صروف، وما بين هذه وتلك اسراب طائرات ومساحات من الدبّابات وعقاقير وطنافس (...) تشتريها كلها وبالكاد تحسن استعمالها وتصليحها، وما همّ؟ انك تحسب نفسك صنو مخترعها وصانعها ما دمت مثله واكثر تنعم بها وتستعرضها وتتباهى. ونستمر نجهل الفرق بين قارئ الكتاب (ترى، هل يقرأ حكامنا؟) والذي يؤلّفه.

تلك ادنى مراتب المدنية. وما اكثر المجتمعات التي، في التاريخ، نفدت مواردها وذابت اموالها والرجال، وهي لم تترك في الحضارة اثرا لأنها لم تعرف منها سوى القشور.

المرتبة الثانية هي مرتبة الصيانة والتجارة والتعهّد، دخلتها بعض مجتمعاتنا العربية التي نصفها بالمتطورة. عنوان هذه المرحلة انك لا تلقي في الزبالة الآلة التي تخربت وكأنها جمال نفقت او خيل شاخت ولا تصلح لسباق. تتعلّم، مع كيفية الاستعمال، كيفية المحافظة والتعهد، اي صيانة الانتاجية: من انتاجية التلفون فلا ينقطع باستمرار، الى انتاجية الطريق ـ نعم الطريق الزفت التي سرّها في صيانتها ـ الى انتاجية العمارة فلا تشيخ وتهزل وكأنها تدعوك الى هدمها لأنها لم تعد تصلح لمتحف ولا لحياة!

المرتبة الثالثة هي مرتبة الصناعة المقلّدة. مرتبة تشبه يابان ما قبل الحرب. تصنع الكاميرا والسيارة مثلاً، او تركّبها وفق هندسة مخترعيها ولا شأن لك حتى في تطويرها. واذا طورتها، فوفق ما يخترع لك اهل المدنيّة الاصيلون.

نماذج اختراعاتهم وتطويرها يبيعونها هم منك وهي قيد الاستهلاك، ثم يخترعون الافضل منها ويتركونك تلهث وراءهم راكضاً...

تشتري سلاحاً من نوعية دنيا وتمضي تفاخر بتصنيع مثله، فاذا بالعدو قد تجاوزك الى صناعة ما يعطّل هذا السلاح وانت لا تعرف لما اشتريت، الى ان تكتشف، ان الثمن والعمولات خصوصاً ـ آه من العمولات! ـ كانت هي السبب، وبعض السبب ما يشبه شغف المتخلّف، كالطفل، باقتناء الدمى وكل جديد براق.

اقصى ما تتعلّم من الهندسة، مثلاً، ان تحسن بناء لوس انجلس في صحراء... او تركيب مصنع لا مواد اولية عندك تصنعها به، ولا عمّال للمصنع، لا مستهلكين، فتفلس. وكمثل الصناعة التجارة، ومن ثمّ المال... تضارب بأسهم وهمية لشركات وهمية فيذيب المال الحرام مالاً كان بعضه حلالاً، وانت لا تدري، وليس من يحاسبك، لأنك لم تعد تتذكر، من فرط البذخ والبطر، طعم الرغيف الاول الذي عجنته بعرق يديك وجبينك.

وكمثل التجارة والمال ادب وفن: ترسم بألوان ليست ألوانك، انما فقط لأنك استحليتها، ترسم رموزاً لم تبلغها بتجريد يعجز عنه عقلك، فضلاً عن مشاهد جمال ليس في نفسك، وتكتب عن معاناة لم تختبر اوجاعها ولا الآمال...

المرتبة الرابعة هي مرتبة الاقتباس.

اي مجتمع التسرّع والاكتفاء، سيّده الكومبيوتر تقتنيه وتتعلّمه، تتعهّده ولا تخترع منه وله شيئاً، ويشعرك مع ذلك بأن الاكتشاف صار طوع اناملك من فرط ما اختزن من معلومات وما حشوه به من برامج تسمح لك بأن تستنبط كل

الاحتمالات والخيارات... فلماذا تغلّب نفسك وتتعبها بمعرفة المصادر ودراسة الاصول وبسط سيادتك على القواعد والاسرار؟ تكتب بمفردات الغرب، فتظن انك صرت تملك لغته وغدوت صنوه. في حين ان اللغة، لغة الريشة ولغة الكومبيوتر، هي في الجوهر عقل ومنطق وخلق. تتخرج من المدنية من غير ان تدخل هياكلها وتستوطن حريتها وحقوقها.

ترى، هل تساءلنا لماذا ادوارد سعيد، مثلاً، احد ألمع من يكتب الانكليزية ويدرّسها في احدى ارقى الجامعات... لماذا نعرف عنه اقل مما تعرف وسائط الاعلام الغربية، ولماذا يترجم من الانكليزية الى الفرنسية وسواها قبل ان يترجم الى العربية ـ هذا اذا ترجم ـ ولماذا، لماذا هو افعل في الغربة، كحامل مشعل قضايانا والمواقف، منه رسول مدنية وحضارة عندنا؟ والامر ذاته قيل مراراً ويكرّر عن وليد الخالدي. فلماذا؟ ثم، هل نحن من صنع عظمة جورج شحاده؟ وبالكاد ترجمنا له كتاباً او كتابين، واما مسرحياته فمثّلتها عندنا، رفع عتب، فرق اجنبية بعدما استهلكتها كل عواصم العالم، مسارح ولغات؟ وهل نحن من منح نجيب محفوظ جائزة نوبل في الآداب؟ ام انه صار اشهر عندنا واعظم بعدما كرسه الغرب بترجماته، قبل ان نكرّسه نحن؟ وما يصح عن الادب يصح مثله عن العلم واكثر. فمن لبنان والعالم العربي، منذ حسن كامل الصباح، علماء فيزياء وكيمياء وذرة وفضاء... كلهم في مثل غربة الياس جيمس خوري، حائز جائزة نوبل في الكيمياء، والدكتور مايكل دبغي، صاحب عملية القلب، ودايفيد معلوف، كاتب الاوبرا وأحد اهم روائيي اوستراليا، وصولاً الى الدكتور فيليب سالم والبروفسور سمير خلف، والمئة اديب وعالم الذين تغرّبت اسماؤهم، لا يربطهم بالوطن الا حنينهم اليه، ولا حنين منه اليهم يستهويهم فيسترجعهم.

واسوأ مظاهر الاقتباس اخيراً، وليس آخراً، ان تستورد معلّمين كان عندك افضل منهم، فهجّرتهم... وان تستورد مهندسين بينما المهندسون من عندنا يغتربون... وان نغدق الاموال على سائر الخبراء المستوردين بينما يجوع خبراؤنا، الى ان نلقّنهم قواعد الرشوة الفكرية، فيفسد فيهم العلم قبل الضمير.

هذه المراتب الاربع، التي لا نزال ننتقل بينها ونتناقل، وكأننا في مجرّد نزهة مدنية من الاستهلاك، الى الصيانة، الى الاقتباس، الى الصناعة... هذه المراتب هي التي تسبق، ويجب ان تقود الى مجتمع المستقبل، مجتمع المعرفة، المجتمع المدني الحقيقي، مجتمع المدينة تمييزاً له عن مجتمع البداوة، ولو تنكّرت... ولنقل مجتمع الحاضرة التي تنتسب الحضارة اليها وليست هي التي تعمّرها من العدم.

هذه المراتب الاربع، ولو ساءت، وساء تدرّجنا خلالها، الا انها يمكن ان

تكون، بل يمكن ان نجعلها نحن سلّم بلوغ المرتبة العليا شرط الا نستطيب هذه او تلك منها، فنستسهل الاستهلاك ومشتقّاته، نستنقع النفس فيها بدل الاستمرار في الطموح منها الى القمة.

والقمة، اكرر، اي **المرتبة الخامسة**، هي مرتبة الاختراع. ولم اخترع اسمها ولا الصفة، فقد لازمنا تحديها منذ صحوتنا الاولى، ولازم التوق اليها خطب هذا المنبر وخطباءه او معظمهم، منذ ان كانت لكم الجامعة جامعة، اي موئلاً للمعرفة الحرّة وهيكلاً.

ولنستمر في الحوار قليلاً، لا بأس.

بالأمس، كنا نثور لنحطّم المجتمع الرأسمالي لأنه كان يستعمرنا... الى ان صرنا نتبرّأ كذلك من المجتمع الشيوعي لأنه استعمر احلامنا وسدّدنا الآمال خيبات...

وكنا في الحالتين على خطأ.

لم نتساءل مرة، من فرط ما تسربلنا الاوهام ـ لماذا، مثلاً، احتلّت المانيا فرنسا في حرب ضروس عام ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠ ولم تستعمرها... والدولتان تتحدان الآن، بينما نحن لا يشعر مستعمر حتي ولا بالحاجة الى احتلالنا لكي يستحلب خيراتنا ويحوّل مواردنا الى ثروات يبتزها منا ويسترضينا قبلها بقشور المدنية، حيناً... وبأوهام الدفاع عنا، واي دفاع، احياناً واحياناً!

اما آن لنا، بعد جيل، بل اجيال من التحديات، ان نعلم ونقتنع بأن المعرفة هي التي تصنع المال، ليس المال يصنع المعرفة؟

المعرفة تنتج السلاح، وليس السلاح ينتج المعرفة.

المعرفة هي السيادة، ليست السيادة مصدر المعرفة.

ومجتمع المعرفة هو، في نهاية المطاف، المجتمع الاقوى والقادر حتى على الاستعمار ـ فكيف بمجرد التفوق؟ ـ في كل مواجهة بين الدول والانظمة والعوالم.

ايها السادة،

ويا أيها المتخرّجون الى جيل السلام،

يظل حديثنا ناقصاً مبتوراً اذا لم نتناول، ولو باشارة عابرة، نظام الحكم في مجتمع المعرفة. حسبنا ان نقول انه النظام الذي يتجوهر بالحرّيات، وقمتها حرية البحث عن معرفة الحقيقة... وهذا يعني ان مجتمع المعرفة يرفض الحكم الذي يريد ان يفرض على الناس «حقيقة رسمية» يؤبدها بسلطانه او تسمرها السلطة في العقول وتحجرها عقيدة متسلّطة، فتمنع المنافسة في البحث والمناقشة في الآراء المتعدّدة، قدر تعدّد الخيارات في النظر الى الحياة والحكم.

اما سائر اعداء المعرفة، وابرز الاعداء، بعد الجهالة ـ جهالة الامّية وجهالة

العلم الناقص والمدنية الزائفة... ابرز الاعداء، اقول، فالعنف والارهاب، و«طبائع الاستبداد».

رحم الله عبد الرحمن الكواكبي، لو عاد معنا اليوم لكان يقول ان لا حضارة بدون سلام، ولا سلامٍ بدونِ حرّية، ولا حرّية للانسان ولا حقوق للمواطن في مجتمع ليس هو حراً سيداً.

ويلي العنف والارهاب، في سلّم اعداء مجتمع المعرفة، بعض من بقايا الرومنسية الجاهلية، دعاة الصدوف حتى عن «مجتمع الاستهلاك»، فكيف بالمدنية المسمّاة «غربية»؟ وقد ساهم في تغذية ذلك الاستعمار اياه، من رديارد كيبلنغ الى لورانس العرب وبعض مرضى النفوس من المستشرقين، اذ مضوا يشبهون لنا ويغرّرون بأن الشرق شرق والغرب غرب، وابداً لا يلتقيان.

لا، يا ايها السادة.

العالم ليس شرقًا وغربًا، انه عالم واحد، وهكذا كان أيام أمجاد الحضارة العربية والاسلامية المنتشرة في العالم، تحمل هي رسالة المعرفة والتمدين.

الشرق والغرب التقيا في الاندلس.

ولا يزالان معًا، في مدنية واحدة تجاوزت سقوط الاندلس الذي بكيناه كالنساء... تمامًا كما التقى الغرب والشرق ايام الاسكندر المقدوني الكبير ذو القرنين الذي ساهمت بلادنا في مدنيّته...

وتمامًا كما ساهمت بلادنا في الحضارة الرومانية وامبراطوريّتها، وارثة الممالك العربية القديمة، فكان منا أباطرة وكانت منا شرائع للعالم وكانت منا زنوبيا ومملكة تدمر وكانت جرش والبتراء، وتراكم الحضارات في بصرى الشام.

وللتواريخ شواهد لمن يحسن قراءته كما ابن خلدون.

انما حذار. العالم اليوم صار، وربما يستمر طويلاً، عالمين اثنين لا ثالث بينهما.

ليس شرقًا وغربًا، بل شمال وجنوب كما تقرأون كل يوم، وبين الشمال والجنوب مواجهة حضارية اين منها المواجهات العسكرية، وقد اصبحت في مطلق الاحوال مستحيلة.

ولأن السيادة هي لمجتمعات المعرفة، والمعرفة في الشمال، نرى الشمال يبسط سيادته على الجنوب المتخلّف، ولو كان الجنوب وطن الموارد، متخماً بالثروات، دفينة كانت ام لاهية.

واخشى ما يجب ان نخشاه هو ان يكون الشمال، في انانية طبيعية وسليقية، اقل حرصاً مما يدّعي على تمدين الجنوب وترقيته... وقد يكون العكس هو الصحيح. الشمال العارف الباسط سيادته بالمعرفة يرتاح الى جهالة الجنوب كما

يرتاح الى تلهّيه بفتات موائد موارده والثروات...

والشمال العارف، الباسط سيادته بالمعرفة، يعرف، مع كارل ماركس، ان الانسان هو الرأسمال الاكبر، وليست الموارد الطبيعية التي كان يمكن، ولا يزال، ان تظل دفينة في رمال جاهليةٍ ما، مئات بل آلاف السنين الى ان يكتشفها ويستثمرها الانسان العارف، فيستعمر منها وبها ومن اجلها الانسان اللابس عباءة وتقر عينه، وقد يبكي بعدها اطلال القصور كما طرفة بن العبد وامرؤ القيس...

والشمال العارف الباسط سيادته بالمعرفة، يعرف اخيراً ان الارهاب والعنف الذي يمارسه اهل الجنوب لن يهيئهم لبناء «مجتمع معرفة» ينافس الشمال او يشاركه في صناعة المدنية الحديثة، مدنية الكومبيوتر والذرة والفضاء.

انما هو مجتمع «سارايفو»، مثلاً، كان يمكن ان يكون اندلس اخرى، معبراً لأهل الجنوب، في اطار العيش المشترك، الى مجتمع المعرفة وحضارة الشمال. ومن يدري، فقد تكون مآسي البوسنة في اوروبا الوسطى، والتحرّك العنصري ضد العمال والمثقفين، وسائر المستوطنين المسلمين في اوروبا، مؤشّراً لأخطر مؤامرة: الا وهي انه ممنوع ان يسكن جنوبيون ارض الشمال وينصهروا فيها، خصوصاً اذا كانت لهم في حياة الشمال، كما في سارايفو، ثقافة ومدنية تشهد لقدرتهم على كسر طوق التخلّف.

وبديهي ان لا حاجة بأهل الشمال، في المقابل، لأن يسكنوا ارضنا، كما من قرون، لكي يستحلّوها. ففي وسعهم استعمارها بواسطة الحكام حيناً، وبواسطة الارهاب احياناً... وبعض الحكام، كالارهاب، شركاء من حيث لا يدركون في مؤامرة التخلّف، لأنهم معاً يغتالون الحرّيات والحقوق، هؤلاء بالطغيان، واولئك بالغاء اهل المعرفة المثقفين الاحرار.

فيا جيل السلام الاول،

الخطر الخطر ان تصبحوا ونصبح جيلاً آخر تفترسه حرب اخرى تشنّونها انتم، او تقعون في شركها، اذا تركتم سرابات العنف تستهويكم مرة اخرى، كسرابات التقوقع في الحنين التاريخي، وظننتم ان لا صحوة الا صحوة الحرب على التمدّن، بحجة ان التمدّن غربي غريب، بدل التطلّع الى المشاركة الخلاقة في صناعة الحضارة المقبلة على المستقبل بنا وبدوننا، سواء رافقناها او تخلّفنا عنها.

وفي طريقنا الى مملكة الله في السماء، لا غرو ولا بأس اذا مررنا عبر الفضاء نشارك في اكتناه اسراره، ومن ثم استثمارها ــ مثلاً في محطة كاملة، قائمة، في كازاخستان، وكل ما تحتاج اليه لابقائها شغالة هو عشرة مليارات من الروبل... وهي لا شيء اذا ما قيست باجرة مقعد اميري في مركبة، نمتطيها للفرجة او البهرجة الاعلامية!

سيداتي ، سادتي ،

ايها الخرّيجون ،

اراني وصلت الى خاتمة مطاف طويل ، وليس عندي نصائح اسديها وفق التقليد المتّبع . زميل لي من اساتذتكم المتقاعدين طلب اليّ ان انقل هذه الرسالة ، عصارة خبرته ، لعلها خير ما ننتهي به هذا المساء .

قال ان اذكركم بأن العلوم ، كل العلوم التي استجمعتم لنيل شهاداتكم اليوم ، ستضاعف خلال خمس سنوات اي قبل السنة ٢٠٠٠ ، فتصبح ، يوم يكتمل نضجكم ، وكأنها غير ذات فائدة ، اذا لم تنطلقوا منها لمرافقة مسيرة المعرفة والتفاعل معها ، تحصيلاً ومشاركة .

تلك هي رسالة الاسلاف اليكم كي لا تيأسوا حتى من العلم عندنا ، فمن الوطن والحياة .

ثقتنا بهذه الجامعة ومن فيها ، وثقتنا بكم ، انكم تعلّمتم ان الشهادة هي اول طريق المعرفة وليست آخره . وهي بمثابة المفتاح لباب الحرية ، اذا ولجتم دنياها الساحرة الفسيحة ، تفتّق لكم من كل علم جديد ، فتخترعون لأنفسكم وللانسان كل يوم آفاقًا جديدة: آفاق عمل وترقية وحضارات تعيدون بها الامجاد .

ومن يسكن دنيا المعرفة الحرّة هو كمن يسكن الجنّة حيًا ، يحمل اليها وطنه عقلاً وقلبًا ،

فلا غربة ولا تغرّب ولا استغراب ، بل مجد نور المعرفة ، وعزة المشاركة في فعل الخلق ، وقد اعطي لنا قبسًا من ايمان .

فيعِلْمِ الإنسَانِ وَالفَـرَحِ وَالحُـزنِ وَالمَسؤوليَّـة

خطاب ألقي في
جامعة البلمند لمناسبة افتتاح السنة الأكاديمية .

١٤/١٠/١٩٩٣



فخامة رئيس الجمهورية ،
سيدي صاحب الغبطة البطريرك ،
اصحاب الدولة والمعالي والسعادة ،
سيدتي السيّدة الاولى ،
اخواني واصدقائي ،

كلمتي الاولى هي الى اصدقائي بل وأبنائي الطلاب ، لأن اليوم يومهم هم ، بنوع خاص . اليوم عيدهم ، لأن مباشرة السنة الأكاديمية في نظرنا ، وأظنّها في نظرهم كذلك ، عيد ، وعيد كبير .

نفرح بهم ، كلّنا ، نعم نفرح... ويفرحون هم بجامعتهم تدشّن معهم ولهم سنتها السادسة .

أتحدّث عن الفرح لأننا به نطوي صفحة الحرب التي صارت تاريخنا الحزين ، وقد كانت صفحات هذا التاريخ تلف شبابنا بحبرها الأسود والأحمر .

وكما أننا تعلّمنا في انطاكية ، وعلّمنا ، ان خير العقل في القلب ومنه ، كذلك نرانا ننقاد مع المنطق ذاته الى رؤية الفرح يتجلّى ، وتتشح به وجوهنا ، عندما يقترن بالمسؤولية .

والمسؤولية اقبال على الحياة وليست تسربلاً بتحدّياتها.

نعم، المسؤولية، هي كذلك، فرح.

فرح بما وهبنا ايّاه الله في الحياة، شرط أن نستحقّه، فنكون هكذا نحن المسؤولين عن الاستحقاق، ونحن المسؤولين عن الهدر.

ونكون المسؤولين عن الحزن، حزننا نحن، اذا لم نستحق نعمة الحياة وخيراتها والنجاحات، ثم حزن الله بنا وعلينا لأننا لم نعرف، ولم نفهم، ولم نقدر.

فيا غبطة السّيد رئيسنا،

تلك هي رسالتنا هذه السنة الى الطلاب الذين تؤتمن الجامعة على تربيتهم.

وقد علّمتمونا ان التربية عهد وتعهّد. ونحن على العهد، عهد الفرح والمسؤولية.

وهو بيننا جميعاً، امناء ومعلّمين وادارة وطلاباً، عهد ثقة، بل تعاقد مبني على ثقة متعددة الأبعاد. وليس اقل ابعادها أهمية، بل خطورة، ثقتنا بوطننا لبنان، وبانتمائه العربي، كما بانتمائنا الإنطاكي غير المنفصم العرى الوثقى.

سيدي صاحب الغبطة،

أستلهم هذا الكلام من الأسبوع المنصرم، اسبوع السينودس، قضيناه هنا في كنفكم وكان من أحلى مواسم العز والمحبة، وأعود أقول: مواسم الفرح، فرحنا الواحد بالآخر.

خير ما تعلّمنا خلال لقاءاتنا هو البساطة والوداعة، خصوصاً في تطويب قدّيس تعلّمنا منه، بين ما تعلّمنا، الا ننتظر الاعجوبات حين يكون الانسان المقدّس هو ذاته معجزة.

القديس يوسف مهنّا الحداد الدمشقي، الذي ظل قرنًا ويزيد مغموراً بما يشبه النسيان، لطلابنا منه، أيًا كان ايمانهم، اكثر من أمثولة: بعضها انه، من دكان والده النجّار، خرج على الناس بجهده واجتهاده وحده، عالمًا متوسّع المعارف، مترجماً معارف الأقدمين من لغاتهم المتعدّدة التي درسها على نفسه، فدرّسها للآخرين، وعلّمهم الى ذلك كله علوم الفضيلة والإيمان.

أواخطئ، يا صاحب الغبطة، إن أنا قلت ان شعائر تطويبه، في هذا الزمن بالذات، ترفع الدعوة الى تجاوز الخوف؟ ثم انها بمثابة اعلان ايمان بأن ليس في كتابنا فسحةٌ لثأر. منتهى الثقة في معتقدنا أنْ بعد كل زمن رديء يجيء زمن غفران وتصافح وتبادل محبة!

فيا فخامة الرئيس العزيز،

من هذا المنطلق ننتظر منكم ان تواكبوا أعيادنا.

وحضوركم في رعايتنا إن هو إلا عيد بذاته ، أكبر من الشكر .

واذا كان ثمة من شكر نرفعه اليكم ، فعلى ما نعرف سلفًا انكم ستقولونه لنا ولطلابنا من آيات التوجيه .

وتسمحون لي ، يا فخامة الرئيس ، ان استطرد شاكرًا لكم كذلك ما قلتموه لنا ، ولي شخصيًا ، يوم زيارتكم السابقة لهذه الجامعة . وقد كنا معكم في الذي قلتم ربما أكثر مما ظننتم .

ثم إنه يطيب لنا يا فخامة الرئيس ، يطيب لنا جميعًا ، اجيالاً وجماعات ، ان نقرأ أفكارنا وآمالنا في ما قلتم وتقولون حديثًا .

اننا نقرأ ، ونفرح بالعين البصيرة ، فنبادل ودّ الكلمة ودًا ، والولاء ولاء ، والمسؤولية مسؤولية ، والعهد عهدًا .

وتبقى مسألة اليد التي لا نريدها قصيرة ، ونقصد بها اليد الممدودة ، اليك ومنك ، لتجبل تراب هذا الوطن بالخير والحق ، بل والجمال .

واذا كانت سنوات الحروب ، «حروب الآخرين على ارضنا» ، قد قصّرت ايدينا وقطّعت الأوصال ، فثق يا فخامة الرئيس ، ولتثق الدولة كلها ، ان ثمة اجيالاً طالعة نعرفها ، واسمح لنفسي أن أتحدّث في هذا المقام عنها وباسمها ، مفتولة سواعدها على البناء ، تمتد كلها الى بعضها البعض لتتصافح في شركة الحياة الحرّة ، حياة الطموح الى وطن يكون هيكلاً للانسان المتفوّق في المعرفة ، وفي كل علم ، وكل فن ، وكل اختراع .

اذ ذاك يكون الفرح العظيم وتتحقّق المسؤولية العظمى .

ان ثمة حربًا تنتظرنا غير حروب الآخرين ، سنلج غمارها معًا . ونريدكم يا فخامة الرئيس أن تثقوا بأننا سنقبل عليها بهذا الفرح وهذه المسؤولية .

إنها حرب العمار ، نخوضها بسواعدنا والعقول والقلوب .

حرب العمار ، ولا اقول حرب اعادة البناء ... فنحن لا نريد ان نبني لأبنائنا وللأجيال المقبلة مجتمعًا جديدًا من الحجارة البالية التي كسّرتها بل فتّتتها حروب الآخرين .

الحرب التي نخوضها هي حرب المحبة على الأحقاد ، مفتعلة كانت الأحقاد ام متوارثة .

حرب الأمل على الإحباط ، فلا نسمح للنفوس الفتيّة بأن تقع في حبائله .

حرب المعرفة على الجهل والجاهلية ، وعلى الجهلة الذين عاثوا في ارضنا والديار فسادًا .

وحرب التاريخ على كل من دنّسه ، فأراد استباحة ذاتنا ، الذات الوطنية المستمرة ، المقبلة أبدًا على الحياة ، تنمو جيلاً بعد جيل ، وتاريخًا بعد تاريخ .

ايها الطلاب الاعزاء،

ويا طلاب السنة الاولى بالذات:

قد تستغربون، او يستغرب بعضكم، ان اخاطبكم بلغة الأدب والفلسفة والتاريخ في عصر العلم والمعلوماتية، عصر الفضاء والذرّة والالكترون.

قصدي التنويه بأن الأهم من الطبيعة وعلومها هو الانسان القادر على معرفة الطبيعة واكمالِ شرائعها بالعلم. ليست الطبيعة هي التي صنعت علومها، انما هو الانسان الذي يعمل عقله في قواعد الوجود الطبيعي، فيتفوّق على الطبيعة وعلى ذاته ليطوّر الوجود الطبيعي، يخلق منه ـ نعم، يخلق ولا كفرٍ ـ عمارات الحضارة، تتقدم الواحدة على الاخرى متغلّبة على الجماد والجمود معاً.

عند هذا الحد، تنشأ مسألة المعرفة الكبرى، الا وهي: لماذا، نعم لماذا المعرفة؟ أوَليس الجهل افضل وأريَح؟

في هذه الجامعة، كما في كل جامعة تحترم العقل، نريدكم ان تدركوا ان فوق العلم علوماً، فلا تُغرّرن بكم سهولة الاستهلاك ولا مدنية الانتاج.

والعلم الارفع هو «الما بعد العلم»، على مثل ما كان يقول ارسطو عن «الما بعد الطبيعة»، اي الميتافيزيق.

نعم، هنالك، ابعد من العلوم الطبيعية والمادية، أرفع وأبعد من علوم الفضاء والذرّة، تجدون علم الانسان والانسانيّات.

وحتى نخترع للمادة الطبيعيّة امتدادات في الحضارة، يجب ان يعرف الإنسان فينا كيف نخترع ولماذا نخترع.

هذا ما كان يطلق عليه قديماً، ولا يزال في بعض المدارس، علم الغايات والأهداف، أي بالإغريقيّة «التيليولوجيا»، من «تيلوس»، اي «غاية».

واعلموا انه، أيّاً كانت الشهادات التي تطمحون الى نيلها، وتنالون، فلن تصنّفوا في مواقع أهل المعرفة وأصحاب الاختراع، ما لم تستوعبوا تاريخ الانسان وعصارات حضارته والثقافة، وما لم تصقل علوم الأخلاق اخلاقكم وتبلور ارفع المناقب شخصيّتكم والنهج الذي به تتعاملون مع أنفسكم والآخرين.

وبتعبير ابسط: الآخرون يتفوّقون عليكم وعلينا ولا يشفقون، اذا كانوا اعلم منكم بما انتم عليه وما كنتم. وانتم تتفوّقون متى صرتم بهم اعلم.

اذ ذاك تتحقّق المساواة التاريخيّة، واذ ذاك تينع الحرية: حريّة الانسان الشخص، وحرية المجتمع الذي ينتسب اليه. تينع الحريّة ويصير التحرّر بالمعرفة الكاملة الحق، وبلا شيء سواها.

اما كل ما هو غير ذلك من كلام التحرّر، فباطل الأباطيل.

سيداتي ، سادتي ،

طاب لي أن أجعل هذه رسالتي الى الطلاب هذه السنة بالذات ، لأن الكلّية التي ندشّن الآن مبناها رسميًا هي كلّية العلوم الانسانية .

فاسمحوا لي ان أتوجّه بالشكر الى الصديق الأمين السيد عصام فارس الذي جعل اجتماعنا ممكنًا بوقف هذا المبنى الى الجامعة ، طلابًا واساتذة .

ثم ان أهم من مبنى الكلّية ، واكاد اقول أبقى من المبنى ، تلك المنح الدراسية التي تفسح مؤسسة عصام فارس في مجال اكتسابها والافادة منها امام عدد متزايد من الطلاب المتفوّقين ، بقطع النظر عن انتساباتهم وهويّتهم . ونحن نعرف ان عصام لا ينتظر عن ذلك جزاء ولا شكورًا ، مكتفيًا بالاطمئنان الى أن طالبًا مستحقًا كفوءًا لن يحرم مجال الدراسة والنجاح بسببٍ من ضيق او عجز .

وفي هذا الموقف ما فيه من فعل ايمان بقدرة لبنان الشباب على اعادة صناعة الوطن المعذّب ، فضلاً عن الدعوة الصارخة الى الآخرين بوجوب الرجوع اليه .

سيدي فخامة الرئيس ،

هل طال حديثي؟

تعذرونني ، إنه الخطاب الأخير القيه بالصفة التي تحمّلت رسالتها والمسؤوليات خلال ثلاث سنوات طوال ، ولا تجديد .

كانت حلوة ، تلك السنوات ، ومرّة . فأما المرارة ، فلأن واحدنا يدرك باستمرار كم أن أحلامه أكبر من المتّسع والمتاح .

وتبقى الحلاوة ، احلى ، وابقى . بعض الحلاوة من الصداقات التي تنشأ في عمل جامعي ليس اسمه صدفة . لأن الجامعة هي اجتماع أهل المعرفة الى طالبيها .

ولا وشائج حياة تجمع بينهما غير شركة الصداقة ، ولو في عصر الغربات .

الصداقة سماح ، فليس كثيرًا عليّ أن أسأل أصدقائي الطلاب والأساتذة وان أسأل زملائي في الرئاسة والادارة ، صفحهم لأن حصتي من المشوار الساحر الكبير كانت أكبرِ من حصتِهم مني ، لعجزي .

وإن انس ، لا انس العزاء الذي كان لي من مبادلة البذل في زمن الأحزان ، وما أثقله .

سأتذكر الوجوه الكانت كلّها شغفًا بالرفقة ، سواء بين المعلمين ، وكم منهم استهوتهم المجازفة ، وبين طلاب قلّت حواراتنا معهم الا بنظرات الودّ والتشجيع .

يبقى «فعلَة الساعة الاولى» ، يستطيبون التواضع ، فالمعذرة إن احرجتهم:

جورج صايغ ، رئيس الجامعة بالوكالة في سنتها الاولى ، أيام الثلاثين أو الأربعين طالبًا فقط . ومذ ذاك نائب الرئيس الاداري والمالي . ثم جورج طعمة ،

السفير السابق والمعلم الخبير الفيلسوف، الذي منعته الحرب، فضلاً عن ظروفه الخاصة، من اكمال مدّته وقطف ثمار التنظيم التأسيسي الذي بدأ في عهده،

وأحبائي طارق متري وجورج نحّاس وجورج حدّاد ونايف معلوف وروبير حنا وليلى بدر وسعاد ابو الروس، تخاطفتهم كلهم المسؤوليات المتضاربة المتشابكة، من أيام مركز الدراسات الانطاكية، ومع ذلك كان بذلهم ولا يزال ثميناً، على بعد بعضهم اليوم.

وأخيراً، وليس آخراً، اسقف العلم والتواضع، المطران جورج ابو زخم، حارس لاهوت الجامعة وديدبان ايماننا، ولو بالوكالة، وما أسمى الوكالة.

يبقى القادم اليكم، وهو الأهم، رئيساً مقيماً دائم الحضور.

أفاخر بأني أنا اخترته فرشّحته وألححت، وكان تجاوبه قناعة صارت في البلمند اقتناعاً كبيراً، بل وإيماناً.

عنيت الدكتور ايلي سالم،

يأتينا من الجامعة الأميركية، الجامعة الأم لمعظمنا، حيث درس ودرّس الآداب والتاريخ والعلوم الإنسانية والسياسية فضلاً عن الإسلاميّات... وهي حقول خبر أغوارها كلها، الواحد بعد الآخر، باحثاً ومفكراً ومؤلفاً.

ولعل خير ما يؤهّله للرئاسة في فترة الانطلاق الأصعب، فوق انتسابه الى الكورة وفوق استعداده لسكناها الدائم باسم التعليم، ينصرف اليه دون سواه... – خير ما يؤهله، اقول، هو خبرته الطويلة جدا – عشر سنين – في منصب «عميد الفنون والعلوم»، وهو منصب اعرف، من رفقة نسيناها، انه احب الى قلبه من مناصب السياسة ومقاماتها التي تجاوزناها.

حظي الكبير اني، هذه المرة، باقٍ في الجامعة الى جانبه على قد قدرتي، بارادة من السيد البطريرك لا ترد، واثق اني سأشاطره نجاحاتنا بالمزيد من بذله، والقليل القليل مما يقدر عليه متقاعد مثلي الى العلم والحبر والورق يكاد يشيخ في احترافها ولا يتوب.

الحِوارُ المَسيحيّ الإسْلاميّ:
اسْتِئْنَاف التّراث وَتحديث القَدِيم

خطبة تدشين
«مركز الدراسات المسيحية الإسلامية» في جامعة البلمند،
برعاية رئيس الحكومة السيد رفيق الحريري.

١٩٩٥/٥/٢٤



شرف كبير لي، وغبطة أوفر،

أن أرحب بانعقاد ندوتكم في هذا الصّرح. فنحن وإيّاكم اليوم على موعد مع تقليد عريقٍ ورثناه، غير منقطع العرى الوثقى، نريده بتصميم أن يستمر هنا، حيًا فاعلاً فعّالاً، ولو لم تبق منه، كما في بصرى حوران مثلاً، سوى آثار من الحجر تجاور آثارًا، تحكي، إنّما فقط لمن يستقرئها، ذكريات الجامع الأول يلتصق بدير عتيق، أيّام كان هذا وذاك موائل الحوار على طريق الإيمان والحضارة، الطريق إلى الشام.

من هذا التقليد أنّه على هذه الرّابية بالذات، والرّبى التي ترونها محيطة بنا، نشأت وترعرعت وصمدت أديرة لم تكتفِ بالصّلاة والنّسك تحقيقًا للذّات ورسالة ومناجاة للرب.

لقد كانت هذه الأديرة مراكز للتربية، من جيل إلي جيل، تغبُّ المعارف ثم تعطيها، تسعى إلي العلم في كل شيء، من العلم بالإلهيات إلى علوم الإنسان، فلسفةً وتاريخًا وحقوقًا، مرورًا بعلوم الطبيعة والرياضيّات، ثم تترجم، وتترجم، وتترجم من لغة إلى لغة ـ والمخطوطات الباقيات شواهد.

هكذا بقيت الشّعلة حيّة لا بين الرهبان فقط، بل في القرى والمدائن،

مجتمعات كان يحمل التوق إلى الترقي صفوة أبنائها إلى الأديرة، من غير ما حاجة إلى ترهّب.

ومن أعظم الإكتشافات وأغربها، لم يفسّرها تاريخ بعد إنما ينيرها ويفرح بها الإيمان، أن ثمّة كتابات وجدت حديثًا على أكثر من حائط في أكثر من مغارة حيث كان يتنسّك الرهبان في القرون الوسطى ـ كتابات إسلاميّة، بالعربيّة طبعًا، تجاور كتابات مسيحيّة بالعربيّة كذلك، وأخرى بالقبطيّة واليونانيّة وربما السريانيّة.

ترى، هل كان النسّاك أفضل منّا إلى هذا الحد؟ هل أدركوا مرتبة في التصوّف هان عندها التأمّل المشترك، وربما هانت الشركة في الصلاة، فضلاً عن المشاركة في الحياة والموت؟

لا نعرف بعد، ولكن لمَ لا؟... وللشغوفين بالتاريخ بيننا، ولضيوفنا، وثمّة بينهم من درس شؤوننا بحيث صار لنا مرجعًا... لكم كلّكم أوجّه هذا السؤال: لماذا بنى الصليبيون لهذا الدّير سورًا فيه نوافذ للدفاع... ثم سقط حكم الصليبيين وعاد الدّير لأهله ولم يحاصره فاتح ولا وقعت حول السّور معركة، ولا احتاج أهل الدّير حصانة إلا من إيمانهم؟

وللباحث المستزيد نقول إن أوّل محفوظات الدّير سجلٌ من القرن الخامس عشر، يفصّل أملاك الدّير وحركة وقفها والشراء. وفي الصفحات التأسيسيّة وقائع تكريس ملكيّة هضبة البلمند وما عليها من مبنى وفي أرضها من زرع...

والموقعون على الوقائع الممهورة بأختامهم أمراء المنطقة ومشايخها من مسلمين ومسيحيين ولا تمييز بينهم، حتى ولا في المقام، وجلّهم من العائلات التي لا تزال حيّة حولنا.

سيدي البطريرك،

أيها السادة،

لست هنا لألقي محاضرة على الأعرف منّي بكل شيء.

إنّما أردت التّدليل أن دعوتنا إلى إنشاء معهد الدراسات المسيحيّة الإسلاميّة في البلمند إن هي إلا استئناف لمهمة تراثيّة، ومحاولة، نرجو معاونتكم في إنجاحها، لتنظيم القديم على قواعد حديثة تساير العصر، فتستفيد من كلّ ما قمتم به أنتم أيّها الضّيوف، واحدًا واحدًا، في جامعاتكم ومراكزكم الكبرى.

هكذا يجيء انتقال المعرفة، في هذه الأرض الخصبة بالمحبة، تمهيدًا فذًا خلاّقًا لمساهمة مشتركة في معالجة قضايا العالم المعاصر التي تحتاج إلى المسيحيّة والإسلام يتحاوران، بدلاً من أن يسربل الحذر والخوف مواقف الأمم والشعوب تجاه الديانتين وعلاقة المؤمنين بالعالم وببعضهم البعض. وأسمح لنفسي أن أعلن من

هذا المقام، بشيء من الصراحة تغفره لي محبّتكم، أنّنا للحوار المسيحي ـ الإسلامي هنا، في أرض التلاقي الحيّ المستمر، أبعاداً ليست له في لقاءات محض أكاديميّة، أيّاً تكن رفعتها، تظل محصنة بالرؤية النظريّة الصافية، بعيدة عن كيانية المعرفة، بل عن واقع الحياة المشتركة وتحدّياتها اليوميّة.

أوَتريدون مزيداً من الصّراحة؟ نحن لسنا فقط أهل هذا الحوار... نحن لنا في تسميره عندنا وتأييده مصلحة مصيريّة نظن أنّ العناية الإلهيّة ترعاها، مثلما ترعى، ولعلها أكثر، مجرّد السّعي إلى مزيد من المعرفة، ولو كانت الحقيقة مبتغاها وهي إلى إدراكها أقرب، وعلى بلوغها أقدر!

الحوار، أي معرفة الآخر وعشقه، بالنسبة إلينا، قضية موت وحياة... ليس الحوار لمجرد الفرح بالعلوم، والتوقّف عند بلوغها.

ولا أخالني بحاجة لأن أشرح كيف أعني بالحياة الحياة، وكيف هو الموت موت لا يبرّره، في هذا الإطار، شغف بالإستشهاد وسعادة بملاقاة وجه الرّب.

وعندنا أنّ الحوار كان ويجب أن يظل ثقافة حواريّة غنيّة حيّة، متنوّعة متمادية، وليس مجرّد معرفة وليدة لاهوت نظري وعلم فقهي.

وأخيراً، أخيراً... طموحنا أن ننقل إلى الغرب، عبر معهدنا العتيد، ومن هضبة الإيمان التي تقرّبنا من السماء، يقين المسيحيّين العرب الذين نمثّل بأن ليس بالخوف يحيا الإنسان، وأن العنف ـ فكيف بالإرهاب من أنّى أتى؟ ـ العنف لا يقاوم بالعنف، ولا يحمي العنف مؤمناً من الإرهاب.

بالأمس أيها السّادة،

هنا في لبنان، دعانا بطريرك منّا كبير، بطريرك الإسكندريّة وكلّ أفريقيا، إلى حب الإسلام والمسلمين!

نعم، فاجأنا واعظًا: يجب أن تحبّوا الإسلام. ولعلّه كان يقصد التذكير بأقوال الكثيرين من معلّمينا: إنّ المحبّة وحدها طريق المعرفة، بل طريق الحق الواحد، ولو تعدّدت الطرق.

ترى، أوَليست المعرفة ـ كذلك ـ متى تحرّرت من الخوف بل الإرهاب، هي الطّريق الى المحبّة؟ ومتى أدركنا أنّ المحبّة هي أخيراً شرط السّلام وجوهر مبتغاه والطريق إليه ساهمنا في إنقاذ العالم من حروب عبثيّة خبرناها هنا مصغّرة، وها هو محيطنا العالمي يلتهب بها، كوارث هدّامة مرعبة، من القوقاز إلى القارة الهنديّة، ومن إيران إلى الجزائر، إلى كل بلقان صغير أو كبير، حيث صار الدّين للمصالح السياسيّة حيناً، وللعصبيّات العنصريّة أحياناً، تغطيةً، ومبرراً، وتبرئة ذمّة أمام التاريخ.

أيها السادة ،

هذه هي رسالة البلمند ، نشكركم على صبركم في الإستماع إلى حكايتها . وإني ختاماً أنقل إليكم تمنّيات مجلس أمناء البلمند بالنّجاح ، ورجاءه بأن تشملوا سعينا الجديد برعاية المعارف التي تكتنزون ، والخبرة التي كونتم خلال الأجيال ، حين كنا نحن ننتظر اللّقاء ، ونسقي الزرع صابرين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ملحق

مقالات غسان تويني المجموعة

واكب القاء المحاضرات المنشورة هنا عدد من المحاضرات منشورة في كتب اخرى، وكتابة مقالات صدرت في «النهار» وجمع بعضها في كتب او كراريس صدرت كلها (باستثناء الثاني) عن «النهار» او دارها للنشر.

ـ **من اجل مجلس حر**. رصيد سنة في مجلس النواب ٢ حزيران ١٩٥١ ـ ٣١ ايار ١٩٥٢.
يضم الكرّاس ـ الى مقالات نهاريّة ـ مشاريع قوانين، وتقارير لجان، وخطب في المجلس، واسئلة الى الحكومة.

ـ **منطق القوّة**. او فلسفة الانقلابات في الشرق العربي. دار بيروت للطباعة والنشر. ١٩٥٤.
يجمع الكتاب مقالات كتبت بين ١٩٤٨ و١٩٥٤.

ـ **الايام العصيبة**. مجموعة مقالات صدرت في النهار ايار ـ آب ١٩٥٨.

ـ **الخطر الاحمر... والعالم الحر؟** ١٩٤٨ ـ ١٩٥٩.

ـ **ازمة الحكم بعد النكسة**. «ملف النهار ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٧».
يضم «الملف»، الى المحاضرة، «مجموعة افتتاحيات كتبت بعد احداث ٥ حزيران، بعضها نشر في «النهار»، وبعضها نشر «بعضه»، وبعضها الاخر... لم ينشر!» ٦ حزيران ـ ٢٩ آب ١٩٦٧.

ـ **رئاسيات ١٩٧٠**. مجموعة مقالات معركة رئاسة الجمهورية. «ملف النهار: لبنان ١٩٧٠»، نشرت بين ١٩٦٩/٢/٢٩ و ١٩٧٠/٨/١٨.

ـ **١٠٠ يوم في الحكم**. «ملف النهار: لبنان ١٩٧١ ـ١».
مشاريع قوانين ومراسيم وقرارات... وحوارات مع الطلاب.

ـ **ثورة الطلاب**. «ملف النهار: لبنان ١٩٧١ ـ ٢».
يضم «الملف»، الى محاضرات، افتتاحيات مكتوبة بين ١٩٦٧/١١/٥ و١٩٦٨/١١/١٣، ومحاضر مناقشات مع الطلاب.

ـ **فلسطينيات**. مجموعة مقالات عن القضية الفلسطينية والثورة ولبنان الحر. «ملف النهار: لبنان ١٩٧١ ـ ٣».

ـ **خواطر انتخابية**. اذار ـ نيسان ١٩٧٢.

ـ **ملف الجنوب**:
ثلاثة اقسام. الأول: «فلسفة للجنوب» لغسان تويني (١٩٧١ ـ ١٩٧٢). الثاني: تحقيقات ومقالات لغسان تويني والياس الديري وجوزف نصر وكمال حمدان وجورج سمعان وكريم بقرادوني (١٩٧٣). الثالث: تقارير ومشاريع.

ـ **الثورة الفلسطينية والحقائق اللبنانية**. ١٩٧١ ـ ١٩٧٤.

ـ **كتاب الحرب**. ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦. مجموعة مقالات. دار النهار للنشر. ١٩٧٧.

ـ **نزهة العقل**. ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤. مجموعة مقالات. دار النهار للنشر.

ـ **الجمهورية في اجازة**. لبنان ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠. دار النهار للنشر. ١٩٩١.

ـ **قبل ان يدهمنا اليأس**. مقالات الانتخابات ١٩٩٢. دار النهار للنشر.

مقالات ومحاضرات واحاديث

ـ **سر المهنة... واصولها**. محاضرات في الصحافة ومقالات عن كبارها مع استذكار لبعض التاريخ. دار النهار للنشر. ١٩٩٠.

ـ **سر المهنة... واسرار اخرى**. مذكرات في زيّ حوارات، مع مجموعة من الوثائق والمقالات والتحقيقات والمحاضرات (٦٠٠ صفحة قطع كبير). دار النهار للنشر. ١٩٩٥.

انجز طبع هذا الكتاب
في التاسع من شباط سنة الف
وتسعمئة وسبع وتسعين
في المطبعة العربية ، بيروت
لبنان .



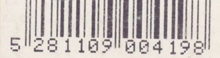


غسان تويني

١٩٢٦ ـ ولد في بيروت لبنان
١٩٤٥ ـ بكالوريوس علوم في الفلسفة والعلوم السياسية من الجامعة الأميركية في بيروت.
١٩٤٧ ـ ماجستير علوم في السياسة من جامعة هارفرد (اميركا).
١٩٤٨ ـ تولى بعد وفاة والده جبران تويني مسؤولية اصدار «النهار» ثم رئاسة تحريرها ولا يزال مستمراً في ممارسة مسؤوليات ادارة «النهار» ومجموعتها، على تقلبه في مواقع سياسية واكاديمية.
١٩٤٨ ـ عين محاضراً في دائرة العلوم السياسية في الجامعة الأميركية في بيروت.
١٩٥٠ ـ شارك في تأسيس دائرة العلوم السياسية ثم كلية الحقوق في الأكاديمية اللبنانية وحاضر في الفكر السياسي وفلسفة القانون.
١٩٥١ ـ إنتخب نائباً عن الشوف ـ عاليه وساهم في تأسيس الجبهة الاشتراكية الوطنية بوصفه ممثلاً للحزب القومي الاجتماعي، على كونه آنذاك منحلاً.
١٩٥٣ ـ انتخب نائباً عن بيروت ثم تولى نيابة رئاسة مجلس النواب.
١٩٥٧ ـ فشل في انتخابات بيروت، منفصلاً عن الحزب القومي الاجتماعي الذي كان قد نال ترخيصاً جديداً. ثم شارك في تأسيس «القوة الثالثة» التي قاومت الحرب الأهلية (١٩٥٨) وعارضت التجديد للرئيس كميل شمعون.
١٩٦٥ ـ ناشر ورئيس تحرير لجريدة LE JOUR باللغة الفرنسية ثم ناشر L'ORIENT-LE JOUR (١٩٧٠ ـ ١٩٩١) بعد دمج الجريدتين.
١٩٦٧ ـ ممثل شخصي لرئيس الجمهورية (شارل حلو) لدى الأمم المتحدة وفي واشنطن إثر حرب ٥ حزيران.
١٩٧٠ ـ نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الاعلام والتربية الوطنية. وقد استقال بعد مئة يوم.
١٩٧١ ـ ممثل شخصي لمدير اليونيسيف وسفير في مهمة خاصة في الخليج العربي.
١٩٧٥ ـ وزير العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة رشيد كرامي الائتلافية إثر اندلاع الحرب.
١٩٧٦ ـ مبعوث خاص للرئيس الياس سركيس الى الولايات المتحدة (كانون الأول).
١٩٧٧ ـ مندوب خاص لأمين عام الجامعة العربية في مهمة في اميركا (آذار ـ نيسان).
١٩٧٧ ـ سفير ومندوب لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة (ايلول ١٩٧٧ ـ ايلول ١٩٨٢).
١٩٨٢ ـ تولى بصورة غير نظامية مهمة مستشار لرئيس الجمهورية في شؤون الأمم المتحدة حتى عام ١٩٨٤.
١٩٨٨ ـ شارك في تأسيس جامعة البلمند ثم تولى رئاستها (تموز ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣).
١٩٨٨ ـ عضو مجلس الأمناء في الجامعة الأميركية في بيروت.
١٩٩٣ ـ نائب الرئيس التنفيذي لمجلس أمناء جامعة البلمند.

المفكر الرؤيوي
في غسان تويني المحاضِر يتفوق على
السياسي المجرَّب ،
بينما يتنافس فيه الصحافي المتابع للحدث مع
الاكاديمي الباحث عن «ماورائيات»
الحدث ، ليأتي الفيلسوف معلناً
شمولية النظرة التي بها يتفوق على
تحليل عالم السياسة .
وهو الرجل العملي الذي يبحث عن
توازنه مع الانسان المثالي ،
بحيث لا ينتقص عمله أو تحريضه
على العمل ، شيئاً مِن دعوته
الى اعلاء القيم .

نوّاف سلام
(من المقدّمة)



محاضرات في السياسة والمعرفة
ISBN 2-84289-018-3